

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (367)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	33
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	46
حقوق الانسان في العالم	159



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

انقسام الرؤى يجمد قرار إغلاق المحلات مبكراً في ثلاثية الشورى

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م
<http://www.al-madina.com/node/412920>

عبدالله المانع - الدمام
على الرغم من مرور 3 سنوات كاملة على بدء مجلس الشورى في مناقشة قرار إغلاق المحلات التجارية في العاشرة مساءً، إلا أن القرار لا يزال يراوح مكانه في ظل وجود انقسام شديد حوله. ففي الوقت الذي يرى فيه المؤيدون أن القرار سيؤدي إلى ترشيد استهلاك الكهرباء والنفط ويرفع من معدل الانتاجية في القطاعين العام والخاص، يرى المعارضون صعوبة التطبيق نظراً لطبيعة المناخ وصعوبة الحركة في فترة النهار. ويرى هؤلاء أن الفترة بين المغرب والعشاء يصعب استغلالها في التسوق نتيجة للوقت الكبير الذي يضيع في الصلاة، وأن الفترة المناسبة للخروج هي بعد صلاة العشاء.

يقول المواطنون محمد العنزي ومحمد الشمراني وعوض الشهراني: إن قرار الإغلاق يصب في مصلحة الوطن والمواطن لاسيما فيما يتعلق بترشيد الكهرباء وتخفيض الاستهلاك البترولي وانخفاض الحوادث المرورية وزيادة الانتاجية في العمل بدلا من السهر في الشوارع. وضافوا أن أغلب الموظفين في القطاع الحكومي لا ينتجون في أعمالهم بسبب السهر طوال الليل. تعديل أوقات الصلاة

في البداية يقول الدكتور ابراهيم سالم الصيخان مدير عام مكتب وهج للاستشارات بالشرقية ان الحياة الاجتماعية في الوقت المعاصر لم تعد سهلة بسيطة بل متعددة ومتشعبة الأوجه، وإغلاق المحلات مبكراً لن يكون سالبا خالصاً، ولن يكون إيجابياً صرفاً.. لذا يجب النظر إليه من زوايا عدة لما يحققه من فائدة، على مستوى الافراد، والدولة، فمن الناحية الاجتماعية نجد ان اغلب مرتادي المجمعات ليس للتسوق بل للترفيه والاستجمام، فالألعاب للأطفال والمقاهي للكبار لاسيما ان منطقتنا الجغرافية بكل بساطة لا تساعد ان ينتزه السكان في أماكن مفتوحة في أغلب الاوقات للحرارة الشديدة والبرودة القاسية. ومع نقص الاماكن التي يمكن للناس ان ترتادها من أجل التنزه ولعامل الجو جاءت اهمية وجود المجمعات التجارية. ومن الناحية الاقتصادية لم تعد تلك المجمعات مغرية كثيراً في التسوق في ظل التجارة الالكترونية. وامنياً فان خروج الناس من منازلهم الي الاسواق والميادين يشكل عبئاً كبيراً في الجانب الامني، ولذا يجب ان نراعي هذا الامر بشكل كبير. اما فيما يتعلق بالانتاجية فانها تتأثر للغاية لكثرة السهر خارج المنزل ونحن في رمضان نحدث تنظيمياً خاص، بتأخير صلاة العشاء نصف ساعة، لإتاحة الفرصة للصائمين ليتناولوا طعام الافطار. إذا ما المانع في استمرار هذا الاجراء طوال العام طالما لا يوجد مانع شرعي في ذلك، وبالتالي يمكن ان تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين صلاتي المغرب والعشاء في فصل الصيف ساعتين ونصف، وفي فصل الشتاء ثلاثة ساعات مراعاة لوقت الغروب، ونحن بذلك سنشجع كثيراً من الناس على قضاء حوائجها الرئيسية خلال تلك الفترة ثم يعودوا لمنازلهم في وقت مبكر ومن هنا يمكن ان تكون عملية اغلاق المجمعات التجارية مجدية مع مراعاة ان تكون هناك متنفسات اخرى لقضاء اوقات العائلات، وخاصة في اجازة نهاية الاسبوع والإجازات الموسمية.

القرار ضد الصالح العام

أما الكاتبة وعضو جمعية حقوق الانسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد قالت: أرى أنه ليس من الصالح العام إغلاق المحلات التجارية الساعة العاشرة مساءً مشيرة الى ان ذلك سيعرقل حركة البيع، وسيعطل مصالح الناس، لأن عدد ساعات فتح المحلات التجارية محدودة جداً. وقالت معظم المحلات التجارية تفتح الساعة العاشرة صباحاً، وتغلق الثانية

عشرة ظهرًا، أي تُفتح في الفترة الصباحية ساعتين فقط، وتُفتح الساعة الرابعة عصرًا، وبعضها الخامسة عصرًا وتُغلق قبل صلاة المغرب بربع ساعة، وتُفتح بعد صلاة المغرب بأكثر من نصف ساعة، فما أن تُفتح المحلات بعد أداء صلاة المغرب إلى أن يحين وقت صلاة العشاء فتُغلق مرة ثانية حوالي 45 دقيقة، فإن أغلقت المحلات الساعة العاشرة مساءً، فسيكون عدد ساعات فتح المحلات ست ساعات فقط، وهذا يعطل مصالح الناس، والذي أقترحه أن تُفتح المحلات التجارية من التاسعة صباحًا إلى العاشرة مساءً بشكل متواصل، وتُغلق فقط أثناء مواقيت الصلاة، وتكون فترة الإغلاق 15 دقيقة لكل صلاة، والمحلات التجارية الكبرى، والأسواق التجارية بها مُصليّات للرجال والنساء، والمحلات الصغيرة في الغالب يوجد قربها مساجد فلا مبرر لإغلاقها حوالي 45 دقيقة لأداء الصلاة، وتقف النساء في الشوارع هذا الوقت انتظاراً لفتح المحلات، والتعرض للمعاكسات والتحرشات خاصة في هذه الفترة التي تكون الشوارع والطرق المحيطة بهذه المحلات شبه خالية من المارة.

قرار غير مناسب

ويقول المشرف التربوي بتعليم المنطقة الشرقية عوض بن محمد المالكي: إن إغلاق المحلات التجارية مبكراً عند الساعة العاشرة مساءً قرار يحتاج إلى دراسة وتمحيص من قبل المختصين في المجال الأمني والاجتماعي والاقتصادي والتربوي حيث يؤثر بشكل مباشر على عدد من فئات المجتمع. وأوضح أن العودة مبكراً إلى المنزل يسهم في مزيد من الاستقرار الأسري والعائلي لدى الأسرة كما سيخفف من استهلاك الكهرباء والبترول ورفع الأداء الوظيفي والإنتاجي للموظف وخاصة المرتبطين بالعمل في فترة النهار حيث يكون ذلك الموظف قد أخذ قسطاً كافياً من الراحة وذلك وفق ما جاء به القرآن الكريم في أكثر من موضع: «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِيَاسَأَ وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ تُشُورًا» (47 - الفرقان). وفي الجانب الآخر نجد أن أغلب الفترات المناسبة للتسوق العائلي هي التي تلي صلاة العشاء وخاصة في المجمعات التجارية المغلقة كما أن هناك مجمعات توفر للأسرة الأجواء المناسبة في ظل ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة العالية في فترات الاجازة الصيفية.

وهناك سؤال مهم جداً وهو عندما تغلق الاسواق والمجمعات التجارية أين يذهب الشباب الذي يقصدها للترفيه أو التسوق أو المطاعم وهنا نخشى من تكديسهم في الساحات العامة وما شابهها مما قد يؤدي نتائج غير جيدة خاصة أن القرار لن يجبر اي شخص على النوم مبكراً.

وهنا أرى أن هذا القرار غير مناسب لأن طبيعة الشعب السعودي والظروف المناخية تحتم أن يكون الوقت المناسب للتسوق في الفترة المسائية.

وقال الأكاديمي فايز ال مانع المالكي: يقع قرار إقفال المحال التجارية في وقت مبكر في خانة القرارات التي -إن صح التعبير- ستغير بشكل كبير من واقع الحياة السعودية على صعيد السلوك العام للأفراد. ونحن نعرف جميعاً أن المحال التجارية تتخذ من الساعة الثانية عشرة ليلاً موعداً للإقفال إجمالاً، ونستثني من ذلك بعض المحال التي تقع أنشطتها في خانة الترفيه مثل مدن الألعاب أو في خانة تأمين الدواء كالصيدليات وأشار الى انه عند اتخاذ مثل هذا القرار ينبغي التعرف على ذهنية الأفراد المستهدفين، وقياس مدى رضاهم عن هذا الموعد، وعرض الإيجابيات التي يمكن أن تجنى من تقديم موعد الإقفال على صعيد زيادة الإنتاجية، فرص الفرد السعودي في العمل وهي بالتالي خطوة في مجال التصحيح نحو جعل النهار موعداً للعمل والليل للراحة والهدوء. كما يجب مقارنة الواقع السعودي الحالي المرهون بضروريات مثل الأجواء شديدة الحرارة نهاراً مما يجعل الليل موعداً مناسباً لقضاء الاحتياجات أو الترفيه، وتحديد ساعات العمل التي سيكون عليها تعويض الوقت المستقطع ليلاً وأقصد بذلك تغيير موعد فتح المحال من الساعة الثامنة صباحاً للساعة السادسة والعمل على الحد من الضوضاء في محيط الليل على اعتبار أن الهدوء والسكينة الليلية من أبرز الأمور التي تساهم في الرفع من كفاءة العاملين.

كما ينبغي تجهيز الواقع السعودي الحالي بمجموعة من المعطيات التي من شأنها جعل قرار التبريد محل نظر، ومن ذلك التسريع في إغلاق منافذ البيع الصغيرة، والعمل على تكثيف المواقع التي تعمل نهاراً وتحفيزها على ذلك، والحرص على أن تكون تلك المواقع التجارية أكثر جذباً للمستهلك النهاري الذي يبحث عادة عن الأجواء الباردة المناسبة.

أما رجل الاقتصاد محمد الشمري فقال: إغلاق المحال الساعة العاشرة مساءً سيكون إيجابياً وسيعود بالنفع على المجتمع بشكل عام مشيراً الى انه بعد الساعة العاشرة مساءً فقط يعد اصحاب المطاعم والمحال التجارية المستفيدين بالدرجة الاولى وهنا ستبدأ المحال التجارية فتح أبوابها من الساعة السابعة صباحاً وحتى العاشرة مساءً وهذه الفترة ستكون كافية جداً للحصول على الدخل الجيد والمكسب المطلوب وبعدها تغلق هذا المحال أما الصيدليات ومحطات الوقود فسيكون لها نظام يختلف كلياً لأي طارئ وأضاف الشمري أن هذا القرار سيخدم الناس عامة وسيزيد من الإنتاجية بشكل كبير.

المشكلة

فتح حوار مجتمعي حول القرار

تطبيق تدريجي للقرار لمعرفة مدى تأثيره
دراسة التجارب الأوروبية الناجحة في إغلاق المحلات مبكراً
التوصيات

يرى كثيرون أن تأخر الكثير من المحلات التجارية غير الضرورية في إغلاق أبوابها يؤدي إلى هدر الطاقة وقلة
الانتاجية لتشجيعها على السهر.



أزمة النفرة تجدد الدعوة لتوعية الحجاج بخطورة التدافع

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/412758>

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

وضعت حادثة الازدحام الكبير في محطات قطار المشاعر عند محطتي (1) و (3) بمشعر عرفات خلال موسم حج هذا العام أكثر من علامة استفهام عن المتسبب في حدوث هذه الفوضى والتدافع والازدحام غير المبرر. (المدينة) حاولت تسليط الضوء حول كيفية ضبط سلوكيات الحجاج والجهات المسؤولة عن ذلك وبما يضمن عدم تكرارها في المواسم القادمة.

في البداية قال مدير العلاقات الحكومية وإدارة الأمن والسلامة بمشروع قطار المشاعر الدكتور محمد بن عبدالله المنشاوي إن هناك الكثير من السلبيات في تصرفات بعض الحجاج مما أساء للإسلام، بل تسبب في ضرر الآخرين من المسلمين ومن ذلك الحج بدون تصريح في مخالفة لتوجيهات ولي الأمر الذي أوجب الله علينا طاعته حيث قال عز وجل في سورة النساء (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) والذي شدد رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم على طاعته حيث قال (أطيعوا من ولاة الله أمركم ولا تنازعوا الأمر أهله ولو كان عبداً سوداً أجدع).

وأوضح أن ركوب القطار بدون تصريح يعتبر سرقة للمال العام ويدخل في باب الرافث والفسوق في الحج، كما أن الافتراش وإعاقة طريق المسلمين إيذاء لضيوف الرحمن، وقال: «ألم يؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه وهل نحب لأنفسنا أن نتعرض مثلاً لمثل ما تعرض له الحجاج من مضايقات وعنت في الحج بسبب التصرفات غير المقبولة وألم يشدد عليه الصلاة والسلام على عدم أذية المسلم فقال: (يا معشر من أسلم بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تؤذوا المسلمين) ألم يؤكد في حجه عليه الصلاة والسلام بالهدوء فكرر عدة مرات (السكينة أيها الناس السكينة) مشيراً إلى أنه من المؤسف الشديد أن هناك من يصنف ضمن الملتزمين ويحج بدون تصريح ويركب القطار بدون تذاكر.

وأشار إلى أنه متى التزم الحجاج بما سنه ديننا الحنيف وعرف ما له وما عليه فسوف تضبط هذه السلوكيات وتنتهي هذه الظواهر السلبية التي حدثت في موسم حج هذا العام.

ويقول الدكتور محمد بن مطر السهلي مدير مركز الدراسات بكلية الشريعة بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: قبل التفكير في القضاء على السلوكيات السلبية في موسم الحج يجب التفكير في أسباب هذه السلوكيات والفوضى التي صاحبها ومن ضمنها ثقافة الحاج وقصور بعض الجهات الحكومية للارتقاء بخدماتها مشيراً إلى أهمية استئجار عظم المسؤولية. وشدد على أن يكون هناك تكثيف من قبل الجهات الرقابية وهيئة مكافحة الفساد إلى متابعة كل الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام خلال موسم الحج ومحاسبة المقصرين مشيراً إلى أن الحاج بحاجة إلى مزيد من الثقافة الشرعية بأحكام وأداب الحج وسلوكيات الحج من خلال إشراك دولهم في التوعية والإرشاد لهم قبل قدومهم إلى المملكة. وتقول المطوفة فاتن بنت محمد حسين إن العالم بأسره يتابع - كل عام- ما يجري في موسم الحج في مكة المكرمة

والمشاعر المقدسة لأنه اجتماع إسلامي استثنائي يجمع كل الأجناس والألوان والمذاهب والأطياف في بوتقة واحدة هي المساواة والإخلاص لله الواحد الجبار مشيرة إلى أن موسم الحج لهذا العام سجل نجاحا كبيرا من حيث خلوه من الحوادث. وذكرت أن السلبية التي عكرت صفو مسيرة الحج الخدمية والتي منها حادثة التدافع والازدحام عند محطات قطار المشاعر تدعو للوقوف كثيرا حول أهمية وضع خطة تنظيمية لإدارة الحشود البشرية حيث كان سوء الإدارة والتنظيم هو سيد الموقف مشيرة إلى أن التوعية بحقوق الآخرين أضحت مطلبا ضروريا لكل الحجاج سواء القادمين من خارج المملكة أو داخلها.



23 الحليو: النزيرل توفي الثلائاء الماضي والتفاصيل لى الوزارة وفاة معوق في مركز • تأهيل" المدينة ترفع عدد الوفيات إلى 8 خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121110/Con20121110546465.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
أ أكد لـ«عكاظ» مدير مركز التأهيل الشامل في المدينة المنورة إبراهيم الحليو، وفاة أحد نزلاء المركز من ذوي الاحتياجات الخاصة (معوق) الثلاثاء الماضي، دون أن يضيف تفاصيل أخرى بحجة أنه غير مصرح له بالحديث للصحافة، وقال: «بإمكانهم الحصول على التفاصيل كاملة من وزارة الشؤون الاجتماعية». وأوضحت مصادر «عكاظ» أن المعوق توفي مختنقا بعد أن بلغ قفازاً يعود لأحد العاملين في المركز كان ملقى على المائدة أثناء تناوله الطعام، ورغم محاولات إنقاذه ونقله للمستشفى، إلا أنه أسلم الروح لينضم إلى ستة من زملائه الذين فارقوا الحياة في المركز نتيجة أمراض مزمنة، فيما غافل السابح حراس المركز وخرج من الباب الخلفي وسقط في حفرة صرف صحي قريبة من المركز ووجد ميتاً. وأكدت وزارة الشؤون الاجتماعية على لسان وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف خلال جولته الميدانية للمركز في حينها وفاة ستة من نزلاء الدار وفاة طبيعية نتيجة أمراض مزمنة، منها التهابات بروتونية نتيجة غسيل دموي للفشل الكلوي والتهابات حادة بالرئة جراء نقص بكريات الدم الحمراء وغيرها، فضلاً عن حالة المعوق الذي سقط في حفرة بعد خروجه متسللاً من مركز التأهيل الشامل. يذكر أن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة، زار المركز قبل عدة أشهر واطلع على الأحداث بشكل مباشر ووجه بالتحقيق فيها، كما زار وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المركز وورفع تقريراً عن تلك الأحداث، فيما أسفرت تحقيقات وزارة الشؤون الاجتماعية عن إعفاء مدير المركز السابق خالد الزغيبي، وتعيين إبراهيم الحليو مدير جديداً للمركز الذي يضم أكثر من 1200 نزيرل بعد أن ضم إليها نزلاء مركز تبوك.

تحديد سن الزواج لا يتعارض مع الشرع

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121109/Con20121109546334.htm>

عبدالله الداني (جدة)

أقر علماء ومختصون بوجود مشكلة زواج الصغيرات في المملكة، غير أنهم نفوا أنها تشكل «ظاهرة»، مشيرين إلى أن انتشارها جاء لاهتمام الإعلام بها كإحدى قضايا المجتمع، فضلا عن أن العالم أصبح قرية واحدة نتيجة انتشار وسائل التواصل.

وذهب فقهاء وباحثون التأموا مؤخرا في حلقة نقاش علمية نظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إلى أن مسألة الزواج قبل البلوغ مسألة اجتهادية، وأن الإجماع منقوض بخلاف بعض التابعين الذين رأوا خلاف ذلك، لافتين إلى أن القضية بحاجة إلى دراسة ونظر. وأوضحوا، في التوصيات الصادرة بنهاية الحلقة العلمية، أن تحديد سن معينة للزواج ليس تشريعا يصادم شرع الله، وإنما هو من باب تلمس المصلحة والعمل على تحقيقها، وهو من تقييد المباح بما لا يضر بالناس بل يحقق لهم النفع العام، كما أن المصالح المتوخاة من جواز تزويج الصغيرة قبل البلوغ يمكن تداركها بجعل الأمر في يد هيئة شرعية تنظر في الحالات الفردية للتأكد من مصلحة الفتاة مع التأكيد على تأخر الدخول إلى البلوغ. ورأى المجتمعون أن من المناسب إرسال نسخة من هذه التوصيات مع ملخصات البحوث لهيئة كبار العلماء للاستفادة منها عند دراسة الموضوع، كما دعوا هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للسعي لتكثيف الجهود التوعوية للحد من وجود تلك الحالات، ووجهوا الدعوة إلى تضيق السلطة التقديرية للعاملين في الميدان عند سن الأنظمة واللوائح ذات الصلة بحقوق الإنسان، سواء في هذا الموضوع أو غيره.

اليوم

طفلة تفارق الحياة بفعل تعذيب والدها الداعية

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 24 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/62673.html>

حسن القحطاني - اليوم

فارقَت الطفلة (لمى) البالغة من العمر خمسة أعوام الحياة بعد معاناة مع المرض بسبب التعنيف المستمر الذي تعرضت له من قبل والدها «الداعية» وذلك بمستشفى الشميسي بمدينة الرياض قبل عدة أيام، وتعود تفاصيل القضية التي سبق أن نشرتها «اليوم» عبر صفحة الحياة في العدد 14199 بتاريخ 9 جمادى الآخرة الفائت تحت عنوان «داعية يعذب طفلته ذات الخمسة أعوام بالضرب والكي» إلى أن الطفلة ذاقَت من والدها جميع أصناف التعذيب والتككيل مما تسبب في فقدانها الوعي ودخولها غرفة العناية المركزة بالمستشفى قبل وفاتها.

وقد أوضحت والددة الطفلة المتوفاة والمنفصلة عن زوجها أن ما حدث لابنتها من قبل طليقها وزوجته اللذين نزح من قلبيهما كل أنواع الرحمة والرفقة على الرغم من أنه رجل دين يدعو إلى القيم والمبادئ التي يدعو بها ديننا الحنيف عبر ما يقدمه من محاضرات تلفزيونية في إحدى المحطات الفضائية إلا أن ما لقيته «لمى» يعكس مدى ما يكنه في قلبه من حقد وكراهية سواء تجاهي أو تجاه ابنته.

وأفادت والددة الطفلة بأن ابنتها قبل وفاتها كانت تعاني من نزيف في الرأس نتيجة لتعرضها لكسر في الجمجمة بالإضافة إلى كسر مضاعف في يدها اليسرى وبعض الكدمات في أجزاء متفرقة من جسمها فضلاً عن آثار الحروق بسبب تعرضها للكي وقد تم تنويمها في غرفة العناية المركزة بالمستشفى وتحت أنظار حراس الأمن، وقد ناشدت في وقت سابق والددة الطفلة جميع الجهات الحقوقية بأن يتبنوا قضية طفلتها مع طليقها وزوجته بحيث يتخذوا معهما الإجراءات القانونية التي تضمن حقها وحق ابنتها ليكونا عبرة لغيرهما حيث تقول: «أطالب أن يطبق حكم الشرع فيهما، على الرغم من أن والد الطفلة تم إيقافه أما زوجته فهي ما زالت تتمتع بالحرية، لهذا فإننا أطلب بمحاسبتهم على ما اقترفاه تجاه ابنتي المتوفاة.

من جهة أخرى أوضح أحد المصادر بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض أن الشكوى التي وردت للجمعية كانت من والددة الطفلة (لمى) وبناءً عليها ستقوم الجمعية بعمل الإجراءات اللازمة من خلال مخاطبة إدارة الشؤون الصحية بمنطقة الرياض لمعرفة الأسباب التي أدت إلى وفاة الطفلة. وقد أجرت «اليوم» اتصالاً بالمتحدث الإعلامي لشرطة منطقة الرياض بالإنيابة لمعرفة مصير والد الطفلة وكذلك زوجته ولكن لم يتم الرد على كل هذه الاتصالات.



تعيش على 800 ريال الضمان وتعول 6 أبناء لا يحملون هويات وطنية "حقوق الإنسان" بمنطقة مكة تقف على شكوى "سعودية" تعيش في ظروف صعبة

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 1433 هـ - 8 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/Awqfde>

عبدالله الراجحي- سبق:

وقف فريق من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس على معاناة مواطنة سعودية مطلقة من محافظة الطائف لديها 6 من الأبناء "4 بنات وولدان" لا يحملون هويات وطنية، أكبرهم 23 عاماً وأصغرهم 14 عاماً، رغم أن والدهم مواطن سعودي وكان يعمل في أحد أجهزة الدولة، والدتهم تحمل هوية سعودية وتعيش في فقر مدقع وتفتقر لأدنى مقومات المعيشة.

وأوضحت مديرة المكتب النسائي بفرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة جواهر النহারي أن الهيئة تلقت شكوى من المواطنة حول حالتها وأوضاعها الصعبة، واتضح أنها تقوم بالصرف على أسرتهما من مخصص الضمان الاجتماعي الذي يصرف لها فقط 800 ريال، مضيفة أنه تم الالتقاء بها في أحد أحياء الطائف، واتضح أن جميع أبنائها غير متعلمين لعدم وجود هويات وطنية لهم، بسبب ترك والدهم لهم وعدم قيامه بالصرف على أبنائه وعدم مبادرته باستخراج هويات وطنية لهم وتعليمهم وفقاً للحقوق الإنسانية المتعارف عليها، وأشارت أنه سيتم مخاطبة الجهات المختصة لسرعة البت في استخراج هويات وطنية للأبناء وإلحاقهم بالمدارس، وكذلك العمل على قيام الجهات المختصة بمساعدتهم اجتماعياً ومادياً. "سبق" عرضت تفاصيل قضية الأسرة على المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد، الذي أكد أنه من حق المرأة رفع دعوى قضائية لمطالبة طليقها بالنفقة من تاريخ حضانتها للأبناء، إضافة إلى مطالبتها بنفقة شهرية، وأن عليها التقدم

للجهات المختصة بوزارة الداخلية للحصول على هويات وطنية لأبنائها وبناتها، مشيراً إلى أن النظام يكفل لهم ذلك طالما أن الوالدين سعوديان.



نوهت بتفاعله السريع مع شكاوى الموقوفين .. حقوق الإنسان: حازم في أمن الوطن .. إنسان مع التائبين من أبنائه

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/issues/20121109/Con20121109546244.htm>

عبدالله المقاطي (ظلم)
أكد المستشار وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ «عكاظ» أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، سريع التفاعل مع الشكاوى التي ترد للجمعية من بعض الموقوفين في قضايا أمنية، حيث يبادر سموه بالتوجيه لإنهاء هذه الشكاوى، وتوفير متطلبات الموقوف وأسرتهم خلال وقت قياسي في وقفات إنسانية عديدة لاحظتها الجمعية.

وقال الفاخري «من خلال عملنا في الجمعية كانت تردنا بعض شكاوى أقارب للموقوفين منها على سبيل المثال حاجتهم لعلاج بعض المشاكل الصحية، وعند التواصل مع سمو الأمير محمد بن نايف، يبادر إلى إنهاء الإشكالية والتوجيه بالتعامل مع حالة الموقوف خلال وقت قياسي».

وأضاف الفاخري، «المواقف الإنسانية للأمير محمد بن نايف عديدة، وتنعدي الموقوفين أنفسهم إلى ذويهم بتوفير احتياجاتهم ومساعدتهم، إضافة إلى حرص سموه على إغلاق ملف السعوديين في معتقل جوانتانامو، حيث سعى إلى استعادة السعوديين وتم بالفعل استعادة أكثر من 90 % من الذين كانوا معتقلين في جوانتانامو».

وأردف، «لم تتوقف مبادراته الإنسانية عند هذا الحد بل حرص على زف بشرى استعادة السعوديين لأسرهم باتصالات هاتفية مباشرة بذويهم، في شعور إنساني جميل».

وقال الفاخري «في الجانب الأمني يملك الأمير محمد بن نايف خبرة طويلة، أشاد بها خبراء أمنيون على مستوى العالم، وقد امتلك هذه الخبرة من خلال عمله مساعدا لوزير الداخلية للشؤون الأمنية لسنوات طويلة نجح من خلالها في تجفيف منابع الإرهاب والفئة الضالة، كما اكتسب سموه الحنكة والخبرة من والده الراحل الأمير نايف بن عبدالعزيز -رحمه الله- ويعتبر الأمير محمد بن نايف خريجا لهذه المدرسة الأمنية الحكيمة».

وأكمل قائلا «الأمير محمد بن نايف شخصية تجمع بين الحزم الأمني والحس الإنساني، حيث يتعامل بحزم ضد ما يهدد أمن الوطن ويتعامل بإنسانية مع من يظهر ندمه من الموقوفين بالعمل على مناصحته وتأهيله وتقويمه لإعادته كعضو إيجابي في المجتمع من خلال مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة كون هدف سموه الإصلاح وليس المحاسبة، إضافة إلى تعامل سموه الإنساني مع ذوي الموقوفين وأسرى شهداء الواجب، وهناك الكثير من المواقف الإنسانية التي لا يمكن إحصاؤها في هذه العجالة».

واختتم الفاخري حديثه قائلا «الأمير محمد بن نايف يبذل من وقته وصحته الكثير لحماية أمن الوطن والمواطن، ويعتبر سموه خير خلف لخير سلف، كون الأمير أحمد بن عبدالعزيز قدم إسهامات أمنية كبيرة خلال الفترة الماضية».

وفاة الطفلة لمى المعبدة على يد والدها الداعية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20121111/Con20121111546926.htm>

نواف عافت (الرياض)

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة بتنفيذ القصاص في والد الطفلة لمى ذات الخمسة أعوام التي فارقت الحياة إثر تعرضها للعنف على يده .
وأكد لـ«عكاظ» المشرف العام على الجمعية الدكتور خالد الفاخري، أن هذه الجريمة من أبشع حالات العنف، مشيراً إلى أن الجمعية خاطبت الجهات المختصة قبل 8 أشهر بغية التحرك لوقف العنف الذي تعرضت له الطفلة طيلة تلك الفترة.
وفارقت الطفلة لمى الحياة قبل أيام في مدينة الملك سعود الطبية في الرياض بسبب التعذيب الذي تعرضت له على يد والدها الداعية في شهر جمادى الآخرة من العام الجاري، وكانت المغدورة تعاني قبل وفاتها من نزيف داخلي بسبب كسر الجمجمة إضافة إلى إصابات في أنحاء متفرقة من جسدها، وطالبت والدتها بتطبيق شرع الله في طليقها لتعذيبه فلذة كبده.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تصعيد مطالبة المستحقات إلى إمارة المدينة المنورة وحقوق الإنسان إحالة قضية معلمات • المدرسة الأهلية" إلى الهيئة الابتدائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/11/article_708540.html

مريم الجهني من المدينة المنورة

أحال مكتب العمل والعمال في منطقة المدينة المنورة أمس قضية فصل المدرسة الأهلية (14 معلمة) في أول يوم دراسي بعد إجازة عيد الأضحى المبارك بعد أن رفض التنازل عن رواتبين في الإجازات الرسمية إلى الهيئة الابتدائية للمنازعة العمالية للفصل بها بعد أن رفض مالك المدرسة منحهن مستحقات نهاية الخدمة التي وافق - حسب قولهن - في جلسة الإثنين المنصرم عبر وكيله ومحاميه على صرفها لهن، فيما أكدت معلمة أنها وزميلاتها قررن اللجوء اليوم الأحد إلى إمارة المنطقة وجمعية حقوق الإنسان للتدخل لحل قضيتهم.

وكان مكتب العمل قد عقد أمس جلسته الرابعة في القضية والتي حددها كآخر مهلة لمالك المدرسة لتسليم المعلمات حقوقهن التي طالبن بها والتي تضمنت مكافأة نهاية الخدمة والمتبقي من راتب شهر تشرين الأول (أكتوبر) وبدل إنذار التأمين المدرسي لأول شهر وشهادة الخبرة وإخلاء الطرف حيث وافق - حسب المعلمات - على منحهن جميع ماطلبته باستثناء مكافأة نهاية الخدمة.

وقالت إحدى المعلمات لـ "الاقتصادية" إن مالك المدرسة وافق على منحهن رواتب الأيام المتبقية من شهر تشرين الأول (أكتوبر) التي تم استقطاعها عليهن بحجة أنهن مفصولات عن العمل، إضافة إلى راتب بدل إنذار والتأمين المدرسي الموجود، فيما رفض إعطاءهن مستحقات نهاية الخدمة مؤكدة أن وكيله والمحامي كانا قد وافقا في جلسة الإثنين المنصرم على صرف حقوقهن شاملة مكافأة نهاية الخدمة، وأكدت المعلمة أن ذلك اضطرهن لمواصلة قضيتهم وتصعيدها بطلب

تحويلها للهيئة الابتدائية للمنازعة العمالية مشيرة إلى أنهم قرروا اللجوء اليوم الأحد إلى أمير منطقة المدينة المنورة وفرع جمعية حقوق الإنسان للتدخل في قضيتهم خاصة أنهم ما زلن عاطلات عن العمل وبعضهن كن يعول أسرهن من خلال مرتب وظيفتهن التي فصلن منها.

وكانت تفاصيل قضية المعلمات التي كشفتها "الاقتصادية" في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 بعددها (6964) مع إحدى المدارس الأهلية في منطقة المدينة المنورة بفصلها 14 معلمة في اليوم الأول لعودتهن بعد إجازة عيد الأضحى المبارك، بعد أن رفضن الانصياع - حسب قولهن - لقرار مالك المدرسة بالتنازل عن رواتبهن للشهرين الأولين والإجازات الرسمية من بدء تنفيذ قرار الموارد البشرية للعقد الموحد، وتوجهن لتقديم شكوى إلى مكتب العمل في المدينة المنورة.

وقالت إحدى المعلمات المفصولات إن قضيتهم مع المدرسة بدأت منذ بداية العام الدراسي الجديد، حيث أبلغتهن مديرة المدرسة بأنه سيتم إضفاء العقد الموحد معهن وقمن بناءً على ذلك بإعطاء نصابهن من حصص التدريس لمدة ثلاثة أسابيع دون توقيع العقد، واجتمعت معهن بعد ذلك وكيالة المشرف العام على المدرسة لمناقشتهن في العقد الموحد ودوام يوم الخميس وأيام إجازات الطلاب.

وأكدت المعلمة أن المدرسة استغلت أحد بنود العقد الموحد الذي ينص على (يخضع الطرف الثاني لفترة تجربة مدتها 90 يوماً ابتداءً من تاريخ بداية العقد، ولا تدخل في حساب فترة التجربة إجازة عيدي الفطر والأضحى والإجازات المرضية، ويكون للطرفين إنهاء العقد خلال هذه المدة)، مشيرة إلى أن أغلب المعلمات المفصولات يعملن في المدرسة منذ عامين وأكثر وأنهن مشمولات بنظام التأمينات الاجتماعية خلال تلك الفترة مما يثبت - حسب وصفها - تلاعب المدرسة لإيجاد أسباب غير منطقية للفصل. من جانبها حاولت "الاقتصادية" الوقوف على رأي مالك المدرسة لتكفل له حق الرد على ما ذكرته المعلمات حول قضيتهم حيث تم الاتصال به الثلاثاء المنصرم إلا أنه طلب التواصل مع المحامي المكلف بالقضية والذي تم الاتصال به على مدى يومين ثلاث مرات وإرسال رسالة نصية لنقل رأي الطرف الآخر بالقضية إلا أنه تجاهل الرد.



ملاك أراضي مشروعات السيول يتظلمون لدى حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/11/572313>

جدة - تهاني البقمي
استقبلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس، تظلمات ملاك الأراضي التي جرى نزاعها لصالح مشروع مياه الأمطار وتصريف السيول في سد وادي بريمان بجدة، لضعف قيمة التعويضات.
وقال ملاك الأراضي، إن لجان الحصر والتقدير لمنازلهم وكافة المنازل في نطاق المشروع، أجرت عملية الحصر والتقدير لمدة عام كامل ونحن متعاونون معهم في كافة الإجراءات المطلوبة. مؤكدين أنهم لم يجدوا أي وضوح وشفافية في عملية التعويض، وفوجئنا أن قيمة التعويض بقيمة الأنقاض فقط وهي غير مجزية، ولا تكفي لشراء مساكن بديلة عن المساكن المنزوعة بالمشروع، مطالبين برفع قيمة أراضيهم مقارنة بأسعارها الفعلية.
وقالت الجمعية لـ «الشرق» إنها ستتبنى القضية بعد استيفاء جميع شروطها وأوراقها وسيتم رفعها لجهات الاختصاص ومتابعتها.

عسير: رئيس هيئة يطالب • حقوق الإنسان بالتدخل لإنهاء مشكلة علاجه

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/11/572882>

بللسمر - رياض الطويل
طالب الشيخ علي بن عبدالله آل سحيم رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة بللسمر التابعة لمنطقة عسير، هيئة مكافحة الفساد وجمعية حقوق الإنسان بسرعة التدخل لإنهاء مطالبته وزارة الصحة بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية في الرياض «الدائرة الرابعة» بإلغاء قرار وزارة الصحة بالامتناع عن علاجه خارج المملكة.
وتعود بداية القضية إلى ما قبل أربع سنوات تعرض آل سحيم لحادث مروري حين ارتطمت به سيارة مجهولة من الخلف أمام إحدى إشارات طريق الشيخ جابر الصباح شرق الرياض، فقد جرح ذلك الوعي لمدة قاربت الستة الأشهر، ونتجت عنه إصابته بشلل رباعي ألزمه الفراش في المستشفى لأكثر من عام.
وقد صدر أمر سام كريم يقضي بعلاجه خارج المملكة برقم 1432/4/1 لعام 1432 هـ، أعقبه قرار من وزارة الصحة يلغي القرار السامي، ليصدر بعدها قرار من المحكمة الإدارية في الرياض (الدائرة الرابعة) ينص على إلغاء قرار وزارة الصحة المبلغ لها بخطاب رئيس المحكمة رقم (15053) تاريخ 1432/7/9 هـ. وقال آل سحيم في حديثه لـ«الشرق»، إنه بذل كل ما يستطيع من تكاليف علاجية على حسابه الخاص بما جاوز مائتي ألف ريال داخل المملكة وخارجها، وذلك مع التوصية في عديد من التقارير الطبية لإمكانية استجابة حالته المرضية وتحسنها في حال العرض والعلاج في مركز متخصص في الخارج. يُذكر أن آل سحيم هو عضو المجلس البلدي في بللسمر، ورئيس معارض هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة «سابقاً»، وكان له عديد من المناشط الخيرية والتوعوية في المنطقة.



ملاك أراضي مشاريع السيول يستنجدون بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121111/Con20121111546696.htm>

حسين هزازي - جدة
استقبلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس، تظلمات من ملاك الأراضي التي جرى نزعها لصالح مشروع تصريف مياه الأمطار والسيول بسد وادي بريمان بجدة، وتضمن منطوق الشكوى أن التعويضات لا توازي قيمة الأراضي المنزوعة.
من جهته أوضح مصدر في جمعية حقوق الإنسان أن إدارته ستبتني القضية بعد استيفاء جميع شروطها ومستنداتها وسيتم رفعها لجهات الاختصاص ومتابعتها.

وفي موازاة ذلك أوضح ملاك الأراضي المنزوعة أنهم فوجئوا بأن التعويضات تخص قيمة الأنقاض فقط وهي غير مجزية، ولا تقي بشراء مساكن بديلة عن المساكن المنزوعة بالمشروع، داعين في نفس الوقت إلى رفع قيمة أراضيهم المنزوعة مقارنة بأسعارها الفعلية.



والدتها اتهمت طليقها وزوجته بارتكاب الجريمة داعية إسلامي يعذب طفله بالضرب والكي حتى الموت بالرياض

المصدر: جريدة الوأم الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://alweeam.com/archives/169555>

الرياض-الوأم:
فارقت الطفلة (لمى) البالغة من العمر خمسة أعوام الحياة بعد معاناة مع المرض بسبب التعنيف المستمر الذي تعرضت له من قبل والدها «الداعية» الذي استخدم جميع أصناف التعذيب والتكيل بها مما تسبب في فقدانها الوعي ودخولها غرفة العناية المركزة بمستشفى الشميسي بمدينة الرياض قبل عدة أيام .
وقالت والددة الطفلة المتوفاة والمنفصلة عن زوجها أن ما حدث لابنتها من قبل طليقها وزوجته اللذين نزع من قلبيهما كل أنواع الرحمة والرأفة على الرغم من انه رجل دين يدعو إلى القيم والمبادئ التي يدعو بها ديننا الحنيف عبر ما يقدمه من محاضرات تلفزيونية في إحدى المحطات الفضائية إلا أن ما لقيته «لمى» يعكس مدى ما يكنه في قلبه من حقد وكرهية سواء تجاهي أو تجاه ابنته.
وأضافت والددة الطفلة بأن ابنتها قبل وفاتها كانت تعاني من نزيف في الرأس نتيجة لتعرضها لكسر في الجمجمة بالإضافة إلى كسر مضاعف في يدها اليسرى وبعض الكدمات في أجزاء متفرقة من جسمها فضلاً عن آثار الحروق بسبب تعرضها للكي وقد تم تنويمها في غرفة العناية المركزة بالمستشفى وتحت أنظار حراس الأمن.
وقد ناشدت في وقت سابق والددة الطفلة جميع الجهات الحقوقية بأن يتبنوا قضية طفلتها مع طليقها وزوجته بحيث يتخذوا معهما الإجراءات القانونية التي تضمن حقها وحق ابنتها ليكونا عبرة لغيرهما مطالبة أن يطبق حكم الشرع فيهما، على الرغم من أن والد الطفلة تم إيقافه أما زوجته فهي ما زالت تتمتع بالحرية، لهذا فإننا أطالب بمحاسبتهم على ما اقترفاه تجاه ابنتي المتوفاة.
من جانبها أفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض أن الشكوى المقدمة من قبل والددة الطفلة قد وردت للجمعية وبناءً عليها ستقوم الجمعية باتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال مخاطبة إدارة الشؤون الصحية بمنطقة الرياض وكذلك الشرطة لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وفاة الطفلة ذات الخمسة أعوام.
من جهة أخرى أوضح أحد المصادر بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض أن الشكوى التي وردت للجمعية كانت من والددة الطفلة (لمى) وبناءً عليها ستقوم الجمعية بعمل الإجراءات اللازمة من خلال مخاطبة إدارة الشؤون الصحية بمنطقة الرياض لمعرفة الأسباب التي أدت إلى وفاة الطفلة بحسب اليوم السعودية.

سهيلة زين العابدين تطالب بالقصاص.. وأما تقول: ابنتي البشوشة

عذبت

عضوة بجمعية "حقوق الإنسان": والد "لمى" شكك في سلوكياتها

فقتلها!

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/27qfde>

سلطان المالكي - سبق - الرياض: طالبت عضوة جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حمّاد، بالقصاص من والد الطفلة لمى ذات الخمسة أعوام التي فارقت الحياة إثر تعرّضها للعنف على يديه، مبدية أسفها لمسلسل قتل الآباء لبناتهم من أمهاتٍ مطلقات. وفي حديث خاصٍّ مع "سبق"، قالت سهيلة زين العابدين: "إنّ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ستطالب بتطبيق حكم القصاص، والمجتمع ينبغي أن يطالب بذلك. لن نسكت على هذه الجريمة البشعة ولن نرضى إلا بالقصاص؛ لأنّ هذا الحكم الرادع سيهني هذا المسلسل". وتساءلت: "الأب يشك في سلوك طفلته.. لا أعرف كيف يشك في سلوكها وهي طفلة عمرها 5 سنوات، وأيُّ مبرر لكل هذا التعذيب الذي أدّى إلى وفاتها؟! لا فتة إلى أنه تم التأكيد من عذريتها. وذكرت سهيلة زين العابدين، أنها تخشى أن يقولوا إن والد الضحية يعاني حالة نفسية وتتم إحالته للمستشفى وبفلت من العقاب، أو أن يتم الحكم عليه بالسجن والجلد، ولا يُقتص منه، لأنّ الوالد حسب قاعدة فقهية واردة في كتاب المغني لابن قدامة "لا يقتل إن قتل ولده، ولكن تُقتل الأم بقتلها ولدها". واعتبرت أنّ "كلا الحكّمين - مع الأسف - لو حصل فسيزيد من هذه الجرائم في ظل عدم وجود العقاب الرادع"، مطالبة المعهد العالي للقضاء وكليات الشريعة بإعادة النظر في مناهجها الدراسية، بعد تصحيح المفاهيم للآيات القرآنية المتعلقة بالمرأة، وبالأحكام والعلاقات الأسرية والزوجية وعدم الاعتماد على اجتهادات فقهاء، أو مستندة إلى أحاديث ضعيفة وموضوعة وشاذة ومفردة ومرسلة، وغير مستندة إلى نصوص قرآنية، وهؤلاء الفقهاء بشر قد يصيبون أو يخطئون. وأضافت: "لو فرضنا أن والد (لمى) قام بضربها وفقاً لحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة (... اضربوهم عليها لعشر) فهذا الحديث قد ثبت ضعفه، ولو فرضنا صحته فالضرب، وليس التعذيب وكسر الجمجمة والضلوع واليد، والكي بالنار لمن بلغوا عشر سنوات من أجل الصلاة، ولمى ابنة خمس سنوات ولا تجب عليها الصلاة، وتعذيبه لها لأنّه شكّ في سلوكها غير مبرر البتّة، فهذه طفلة لا تعرف ما هي العلاقات العاطفية أو الجنسية هل يُعقل هذا؟!". وقالت سهيلة زين العابدين: "لو تعرّضت "لمى" للاغتصاب فهي ضحية ولا تعرف لهذه الأشياء، ولو بلغت سن الرشد، واتهمها بالزنى، فلا بد من شهادة أربعة شهود بروية وقوع الفاحشة، أو إقرارها بالزنى وعندئذ تُجلد بحكم من القاضي بمائة جلدة وهي والزاني بها، طبقاً لقوله تعالى {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ}.. ولا بد أن تأتي بتسجيل شهودٍ وتقر بذلك، فما بالك بطفلة؟ يجيء الأب ويعذبها ويكسرها بشكلٍ بشع!". وأضافت: "الطامة الكبرى أن والدها يدّعي أنه داعية إسلامي والإسلام والدّعاة منه براء. ديننا لا يبحث على العنف أبداً، ولكنه يعرف بأنه لن يُحكم عليه بالقصاص فاتخذ ذلك سبيلاً، ولو علم أنه سيتم تنفيذ القصاص فيه فلن يقوم بهذا الفعل، المفروض الداعية يكون قدوة صالحة بالعمل وبالفعل. وليس بالقول المفروض يُظهر ذلك في سلوكياته ويكون قدوة للجُمهور". وطالبت زين العابدين والدة الفتاة بعدم التنازل عن حقها والمطالبة بالقصاص كأقل رادع. وكانت والدة الطفلة المعنفة "لمى" قد كشفت عن تفاصيل العنف الأسري الذي تعرّضت له ابنتها من طليقها الذي عدّها حتى فارقت الحياة أخيراً، حيث أكدت عبر لقاءٍ لها على قناة العربية أنها تعرّضت للضرب المبرح بالسوط وأسلاك

الكهرباء. وقالت والدته "لمى": إن بداية القصة عندما قامت بإعطاء طليقها ابنته من أجل الزيارة إلا أنه أخذها لمدة أسبوعين على أن يُعيدها بعدها إلا أنه لم يقدّم بذلك. وأضافت: "قام باتهامي ببعض الأكاذيب ويتكلم بأشياء حتى مرت ستة أشهر ووردني اتصال من هيئة التحقيق والادعاء العام بحوطة بني تميم يبلغوني بالحضور لديهم". وتابع: "قاموا بفتح تحقيق يوم الخميس رغم وجود إجازة وقالوا إن القضية طارئة، وكان الشيخ يريد معرفة نفسية طليقي إلا أنني صُدمت عند إبلاغنا أن ابنتي بمدينة الملك سعود الطبية بمدينة الرياض، واتجهت للمستشفى وكانت في مأساة شديدة". وقالت والدته "لمى": "على كلام الادعاء فإن والدها اعترف شخصياً بأنه انتقم منها وضربها". وذكرت أن الإصابات التي لحقت ابنتها حسب التقارير الطبية التي أبلغها الادعاء عنها كانت جرّاء تعرّض الطفلة لضرب مبرح بالأسلاك الكهربائية والسطوح وأثار للحروق، مما أصابها بسكتة دماغية شديدة أدت لتلف الأعصاب كلها مع جلطة المخ وعدم ارتفاع الدم من الجهة اليمنى، مع وجود كسر بجانبها الأيمن كاملاً وكسر في اليد اليسرى. كما قام بمشع أحد أظافرها وضربها ضرباً من الرأس للجسم وأتلف كل ما في جسمها. وتحدثت والدته "لمى" عن آخر أيامها مع ابنتها قبل الوفاة قائلة: "والله عندما رأيتها لم أعرفها. ليست ابنتي. شعرت بإحباط شديد. لا توجد رحمة في قلوب البشر. ابنتي البشوشة الذكية كانت لا تتعرّض لأذى".



تزامناً مع رعاية الملك عبدالله للمؤتمر الدولي الأول • طفولة آمنة.. مستقبل واعد" في • جامعة نورة" .. اليوم الأميرة عادلة ل • الرياض": ننتظر جهوداً أكبر لمواجهة • العنف الأسري" وحماية الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783663.html>

الرياض، حوار - عذراء الحسيني
أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على أهمية تضافر جهود المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني؛ للتصدي لظاهرة العنف بصفة عامة، وضد المرأة والطفل بصفة خاصة.
وقالت في حديث لـ «الرياض» بمناسبة رعاية خادم الحرمين الشريفين المؤتمر الدولي الأول عن الطفولة المبكرة بعنوان (طفولة آمنة.. مستقبل واعد) - الذي تنظمه جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بدءاً من اليوم الاثنين لمدة أربعة أيام - إنّ التبليغ عن العنف ضد الأطفال في تزايد، مشيرة إلى أن نظام حماية الطفل تم إعداده من الجهات المعنية، وثوقش في «مجلس الشورى» وهو في مراحله الأخيرة للمصادقة عليه.
وأضافت إن أكثر ما ينقص واضعي الاستراتيجيات والسياسات هي المعلومة والأبحاث والدراسات؛ لأنها الجانب العلمي الذي يوفّر المعرفة الواضحة؛ لوضع خطط واستراتيجيات وبرامج تسد النقص في الرعاية، وتحقيق إنجازات تدعم الطفولة، موضحة أن العالم العربي لم يرصد أية إحصائيات حول عدد مستخدمي الإنترنت من الأطفال وعدد المتضررين منه، مؤكدة أن من أهم مسؤوليات الأسرة الحوار مع الأطفال حول مواقع الإنترنت وتوعيتهم بإيجابياته وسلبياته.

وأشارت إلى أن مجتمعنا يبذل جهوداً كبيرة لتحسين أوضاع الطفولة من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكن التقييم صعب في ظل عدم وجود إحصاءات للخدمات المقدمة، ودراسات لتقويم فعالية تلك الخدمات، مبيّنة أن الالتفات إلى قضايا الطفولة المبكرة وتخصيص مؤتمر لها، يُعد مؤشراً جيداً على الوعي بضرورة تسليط الضوء على هذه المرحلة العمرية، وبيان أهمية تقديم الرعاية لها ومعالجة الثغرات في الخدمات الموجهة لها، وتطبيق برامج التطوير على أرض الواقع، وفيما يلي نص الحوار:

تشريع حماية

*في عالم التكنولوجيا اليوم ظهرت لدينا مشاكل حديثة بوجود شبكة الانترنت ومواقعها، برأي سموكم ما هو دور الأسرة والمجتمع في توفير الحماية للأطفال من مخاطر الانترنت؟

-من المؤسف أن العالم العربي لم يرصد أية إحصائيات حول عدد مستخدمي الإنترنت من الأطفال وعدد المتضررين منه، حسبما صرحت «عزة الشناوي» - مدير قطاع التعليم والمسؤولية الاجتماعية لدى مايكروسوفت الخليج - حيث طالبت المشاركين في «أسبوع الإنترنت الخليجي الخامس» الذي عقد في البحرين يوم (18) أبريل (2012م) بتنفيذ حملة وطنية تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع المدني والدولة؛ لإيجاد تشريع يحمي الطفل أثناء استخدامه للإنترنت، هذا يعني أننا ما زلنا أمام مشكلة عدم توفر الحماية اللازمة للطفل في استخدامه للإنترنت.

أما فيما يتعلق بالأسرة فاعتقد أنّ من أهم مسؤولياتها الحوار مع الأطفال حول مواقع الانترنت وتوعيتهم بإيجابياتها وسلبياتها، والتقرّب منهم الأمر الذي يجعل الأطفال يطمنون لمناقشة الأهل ويلجؤون إلى الوالدين في حال وجود أي استفسار أو ظهور أي مشكلة أو وضع مزعج بالنسبة إليهم، إضافة إلى المراقبة غير المباشرة لتعاطي الطفل مع الإنترنت، والتعامل باللين والحكمة في توجيه الطفل؛ لتلافي وضع حازر بينهم يؤدي إلى الخوف من مناقشة الأمور السلبية، ولبناء رادع شخصي في الطفل يؤهله إلى رفض ما لا يتوافق مع القيم التي نشأ عليها.

نظام حماية الطفل

*العنف تجاه الأطفال في مجتمعنا يبرز إشكالية وعي الأسرة بدورها ومسؤولية المجتمع في سنّ قوانين الحماية، كيف تزين دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة العنف تجاه الأطفال؟

-الواقع أنّ التبليغ عن العنف ضد الأطفال في تزايد، وقد كشفت «د. مها المنيف» - المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني- عن رصد أكثر من (500) حالة عنف ضد الأطفال في عام (2011م) بزيادة كبيرة عن الحالات المسجلة في العام الذي سبقه (2010م) وبلغت (292 حالة)، وهذا قد يكون مؤشراً على وعي المجتمع، وعدم الحرج من البوح عن حالات العنف، أو قد يكون تزايد في حالات العنف، لكنني أرى أن العنف قضية مجتمع، ولذلك يجب تضافر جهود المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لبذل جهود أكبر؛ للتصدي لظاهرة العنف بصفة عامة ضد المرأة والطفل. وأود أن أشير إلى أنّ نظام حماية الطفل ووضع القوانين التي تحمي حقوقه تم إعداده من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وثوقش في «مجلس الشورى» وهو في مراحله الأخيرة للمصادقة عليه.

وقد أسست «وزارة الشؤون الاجتماعية» إدارة عامة للحماية الاجتماعية يتبعها (17) لجنة حماية اجتماعية بالمناطق والمحافظات، ويوجد مركز تلقي البلاغات ضد العنف يعمل بواقع (16) ساعة يوميًا، وفي القطاع الصحي تم تأسيس (39) مركزاً لحماية الطفل مرتبطة إلكترونياً بالسجل الوطني لإيذاء الأطفال، إضافة إلى الخط الساخن لمساندة الطفل الذي أسسه «برنامج الأمان الأسري»، بالشرابة مع أكثر من عشرين جهة تمثل كافة القطاعات المعنية بالطفولة. كما أنّ «وزارة الشؤون الاجتماعية»، ومراكز الحماية في القطاع الصحي وبرنامج الأمان الأسري يُنسّقون مع كافة الجهات المعنية بمكافحة العنف الأسري بصفة عامة، وقضايا العنف ضد الأطفال بصفة خاصة، سواء كانت جهات حكومية أو أهلية، مثل إمارات المناطق، مراكز الشرطة، المؤسسات القضائية، هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

غياب الدراسات والإحصاءات

*يشكّل الأطفال شريحة كبيرة ومهمة في الهرم السكاني للدول العربية، وتعد مرحلة الطفولة خاصة المبكرة منها هي في مرحلة التأسيس في تكوين شخصية الطفل من نواحيها المختلفة الجسدية والوجدانية والاجتماعية والذهنية.. هل يرى سموكم أن هذه المرحلة المهمة في بناء الشخصية موازية للجهود المبذولة لتحسين أوضاع هذه الشريحة العمرية في المجتمع المحلي والعربي؟

-لا شك أنّ مجتمعنا يبذل جهوداً لتحسين أوضاع الطفولة من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لكن التقييم صعب في ظل عدم وجود إحصاءات للخدمات المقدمة ودراسات لتقويم فعالية تلك الخدمات والأمر نفسه ينطبق على المجتمعات العربية، حيث توجد كثير من المنظمات التي تُعنى بحاضر ومستقبل الطفولة، غير

أنني أعتقد أن الوعي بأهمية مرحلة الطفولة الأولى ما زال ضئيلاً، ولا يوازي أهمية هذه المرحلة العمرية من تشكيل الشخصية، كما أنه لا يحتل الأولوية في العديد من الخدمات، على الرغم من أن الدراسات العلمية تؤكد أن الاعتناء ورعاية الطفولة المبكرة تحُد من العديد من المشكلات في المراحل العمرية اللاحقة.

نقص المعلومة والبحث

*ما الذي يعترض واقع الطفولة العربية في مرحلتها المبكرة من مشاكل وصعوبات حتى يستطيع واضعوا السياسة في المجتمع العربي تلافي أوجه النقص وتدعيم ما تحقق من إنجازات؟

-في رأيي إن أكثر ما ينقص واضعي الإستراتيجيات والسياسات هو المعلومة والأبحاث والدراسات؛ لأنها الجانب العلمي الذي يمكن أن يؤسس معرفة واضحة لوضع الخطط والإستراتيجيات والبرامج التي تسدّ النقص في الرعاية وتحقق إنجازات تدعم الطفولة.

تطبيق البرامج والنتائج

*تنظم «جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن» المؤتمر الدولي الأول عن الطفولة المبكرة بعنوان (طفولة آمنة مستقبل واعد).. نود من سموكم الانطباع الأول عما سيتحقق؟ وهل سيخرج بتوصيات تؤتي ثمارها على هذه المرحلة المهمة في تكوين المجتمع؟

-الالتفات إلى قضايا الطفولة المبكرة وتخصيص مؤتمر لها، يُعد مؤشراً جيداً على الوعي بضرورة تسليط الضوء على هذه المرحلة العمرية، وبيان أهمية تقديم الرعاية لها ومعالجة الثغرات في الخدمات الموجهة للطفولة، وتوقعاتي بالتأكيد إيجابية تجاه مؤتمر دولي يحوي عدداً كبيراً من أوراق العمل العلمية والعديد من المشاركين من خبراء الطفولة في بلادنا أو من الدول العربية والغربية لتبادل الخبرات، ويعتمد جدوى المؤتمر على البرامج التي سيتبناها المشاركون أو الهيئات المعنية لتحسين وضع الطفولة، ومدى تطبيق برامج التطوير على أرض الواقع.

خطوة لمستقبل واعد

*رسالة توجهينها سموكم للقائمين على المؤتمر من جهات ولجان ومشاركين والمسؤولين والقائمين على قضايا الطفولة؟ -أحب أن أتوجه بالشكر إلى جميع القائمين في «جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن»، وعلى رأسهم مديرة الجامعة «د. هدى العميل»، وكذلك الإداريين والمنظمين لجهودهم في الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر الكبير، كما أشكر جميع المشاركين في المؤتمر من جمعيات خيرية ومؤسسات حكومية في المملكة والدول الصديقة، وأتمنى أن يكون المؤتمر خطوة أولى ناجحة لتأسيس طفولة آمنة تُبشر بمستقبل واعد لشبابنا وتمكنه من استكمال مسيرة التطور والنماء.



عائد من العراق: "الثوري الإيراني" عذبنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=120536&CategoryID=1

الرياض: عبدالله فلاح، فهد الجهني بعد طول غياب، ارتدى عبدالله العنزي في أحضان عائلته بمطار الملك خالد الدولي في الرياض فجر اليوم، بعد 8 سنوات عجاف قضاها في المعتقلات العراقية وتعرض خلالها إلى التعذيب، وفقاً لتصريحات هاتفية أدلى بها لـ "الوطن" عقب وصوله إلى مطار أبو ظبي الدولي عصر أمس.

واتهم العنزي بعض الميليشيات وأفراداً من الحرس الثوري الإيراني بتعذيبه وسجناء آخرين خلال مكوثه في سجن "الناصرية"، ضمن 7 معتقلات تنقل فيها خلال اعتقاله؛ أبرزها سجن أبو غريب الذي قضى فيه فترة وصلت لـ 6 أشهر.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وجه بتوفير 5 أجنحة فندقية لعائلة العنزي ليلتقوا بابنهم الذي غاب عنهم منذ مطلع 2004.

بعد 8 سنوات من الاعتقال أفرجت السلطات العراقية أمس عن معتقل سعودي تنقل بين عدد من المعتقلات العراقية بتهمة الدخول إلى العراق بطريقة غير شرعية.

وأكد رئيس لجنة قضايا المعتقلين السعوديين في العراق بمكتب الجريس للمحاماة ثامر البليهد في اتصال مع "الوطن" أن العنزي وصل إلى أراضي المملكة بعد أن غادر بغداد عن طريق العاصمة الإماراتية أبوظبي.

وتنقل العنزي بين عدد من المعتقلات العراقية، حيث أعتقل وأودع في سجن أبو غريب، ثم نقل إلى سجن بوكا ومنه إلى الشعبة الخامسة ثم إلى سجن بادوش وقضى مدة في سجن سوسة ثم الرصافة الثانية الذي انتقل منها إلى معتقل التاجي ليعود إلى الرصافة الثانية الذي كان آخر محطاته قبل أن يغادرها إلى إدارة الإقامة للإفراج عنه.

وأوضح المفرج عنه عبدالله محمد العنزي في تصريح لـ "الوطن" عقب وصوله مطار أبو ظبي أنه قبض عليه في العراق عام 2004 وأودع السجن، قبل أن يحاكم بتهمة أنه سعودي أولاً، ثم التهمة الثانية هي تجاوز حدود، وقال "تعرضت خلال تلك الفترة لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة السيئة.

وأضاف العنزي "تنقلت بين 6 سجون أشهرها أبو غريب" وتابع "وتعرضت للتعذيب بشتى أنواعه، وكان يسمح للمليشيات والحرس الثوري الإيراني بدخول زنانات الاعتقال وتعذيبنا، خصوصاً في سجن الناصرية"، مشيراً إلى أن هنالك العديد من السعوديين المسجونين والمحكوم عليهم بسنوات ومدد طويلة، فيما حكم على بعض منهم بالإعدام، في حين لا يزال بعضهم الآخر في انتظار المحاكم وربما الإعدام.

وبيّن العنزي أنه سينخرط في حياته وسيكون عضواً صالحاً في هذا المجتمع لخدمة بلده وأمنه، وكفى ما لاقاه من معاناة طيلة السنوات الثمان، كما أنه سينضم للجمعيات الحقوقية بعد السماح له من ولي الأمر للمطالبة بالإفراج عن السجناء السعوديين في العراق.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف وجه بتوفير خمسة أجنحة فندقية لعائلة العنزي ليلتقوا بابنهم الذي غاب منذ مطلع 2004.

اليوم

مواجهة رئيس بلدية بصكوك 11 قطعة أرض بـ "ذهبان"

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/62843.html>

عمر المطيري ، ثابت الاحمد - جدة

عقدت المحكمة الإدارية بجدة يوم الأحد جلسة جديدة لمواجهة رئيس بلدية فرعية سابق، كشفت قضيته خلال التحقيقات بالتزامن مع كارثة سيول جدة، وأقر المتهم أمام القاضي أن الأراضي التي اشتراها وباعها في بلدية ذهبان، عبارة عن 11 قطعة أرض في نطاق بلدية ذهبان التي يترأسها ومنها منطقة أبحر المعروفة على بحر جدة، وأنه اشتراها باسمه، مفيداً أن الأراضي اشتراها للشركة التي تعود لأسرته، بصكوك رسمية، ولم يدفع فيها سعراً أعلى أو أقل من السوق، وقال: إنه سبق أن حضر أمام الدائرة وأجاب عن التهم المنسوبة إليه، وبعرض ما ذكر على ممثل الادعاء ذكر أن المتهم اعترف بصحة ما نسب إليه وصدق اعترافه شرعاً، وتضمن الاعتراف حقائق وأقوال لم تكن لتعرف لولا أن المتهم اعترف بها، أما بالنسبة لاشتغاله بالتجارة فإنه رأس شركة الأسرة بدلا عن أخيه، بعد سفر الأخير لعلاج والدته، وأنه حصل على صرف المبالغ الخاصة بالشركة، ولم يكن يعلم أن ذلك ممنوعاً عن الموظف أما عن حصوله على وكالات شرعية فقد أحال إلى أقواله السابقة، وأفاد الادعاء أن ذلك يؤكد الاستغلال التام لنفوذه وظيفته بحصوله على أراضي بالمنطقة التي يعمل بها، وفي نهاية الجلسة منح القاضي المتهم مهلة أخيرة لتقديم دليل براءة، وطالبه بإحضار رجل أعمال آخر إدعى أنه شريك له، وذلك للشهادة في ما يختص بالقضية، ووعد المتهم بإحضار الشاهد، وقررت المحكمة حجز القضية إلى 19 محرم المقبل لإصدار الحكم، كما شهدت المحكمة أمس جلسة أولى لمحاكمة كاتب عدل وموظفين في كتابة العدل ورجلي أعمال، كشفت قضاياهم بالتزامن مع كارثة سيول جدة، واتهموا بتزوير محررات رسمية في سجلات كتابة العدل

بجدة، وبالنداء على المتهم الأول وهو كاتب عدل أجاب وكيله القانوني أنه سيحضر في الجلسة القادمة، وحذر القاضي أنه في حال عدم حضوره سيتم إحضاره بالقوة الجبرية، وبالنداء على المتهم الثاني وهو موظف في كتابة العدل أجاب أنه لم يتمكن من إعداد مذكرة رد على الاتهام، وبالنداء على المتهم الثالث وهو رجل أعمال أجاب أنه يطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتمكن من إعداد رد على ما لائحة الاتهام وبناء عليه قررت الدائرة تأجيل الدعوى إلى 20 محرم المقبل واطار

المتهمين المتغييبين للحضور بموعد الجلسة. الى ذلك تسببت لجنة السيول بجدة في تكبد عدد من المواطنين لخسائر كبيرة بسبب إيقاف عقاراتهم وأراضيهم ودفعهم لتحمل إيجارات سكنهم حيث ادعى مواطن أنه خسر أكثر من 300 ألف ريال حصل عليها عن طريق قرض من بنك لبناء ارض يملكها في أحد مخططات شمال جدة والتي أوقفت رغم بعدها عن خطورة السيول بشهادة من أمانة جدة، وفي اليوم المحدد لاستلام رخصة البناء من أحد المكاتب الهندسية تسلم من المكتب بلاغ الأمانة بإيقافه بعد إدراجها ضمن الأراضي الموقوفة بسبب خطورة السيول، وعندما راجع الأمانة أكد له أحد مسئولو قسم الإفراج عن الأراضي أن أرضه بعيدة عن خطورة السيول ولكن لا يمكن أن يحصل على السماح بالبناء قبل 6 أشهر، ومن جانبه أكد محامي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة المحامي سليمان الحيني انه في حالة وجد ضرر على أي إنسان من أي جهة كانت يحق للمواطن الحصول على التعويض عن طريق ديوان المظالم، مشيراً إلى تقدم عدد من المواطنين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منهم من يدعي أن التعويض الذي قدم له مقابل أرضه المنزوعة لصالح السدود وقنوات التصريف لا تعادل ربع قيمة الأرض والبعض يدعي أن أرضه موقوفة من بداية كارثة السيول لجدة وإلى الآن وهو يدور في دائرة مغلقة، فيما استغرب عضو المجلس البلدي بجدة الدكتور عبد الملك الجنيدي من توجه المواطنين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدم تقدم أحدهم للمجلس البلدي المعني بمثل هذه القضايا.



الفاخري: قتل الصغيرة جريمة بشعة وحالة عنف أسري

إحالة الداعية والد الطفلة لمى لادعاء العام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121112/Con20121112547108.htm>

نواف عافت (الرياض) أكدت مصادر أمنية القبض على الداعية والد الطفلة المعنفة لمى والتي فارقت الحياة قبل أيام على يده، مشيرة إلى التحقيق معه وإحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. وبيّنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها خاطبت الجهات المختصة بخصوص قضية الطفلة المتوفاة لمى والتي تعرضت لعنف أسري من قبل والدها الداعية الإسلامي منذ ما يقارب 8 أشهر. وأشار المشرف العام على الجمعية الدكتور خالد الفاخري أن ما حصل جريمة بشعة وحالة من حالات العنف الأسري والتي ترصدها الجمعية، والجمعية مستمرة في عملها وأداء دورها الحقوقي والإنساني للدفاع عن كل من يتعرض للعنف بكل أشكاله وأنها ستتابع القضية من خلال الجهات الرسمية للتعرف على الوضع الآن بعد مفارقة الطفلة الحياة في مدينة الملك سعود الطبية بالرياض. يذكر أن الطفلة لمى ذات الخمسة أعوام كانت تعاني قبل وفاتها من نزيف داخلي بسبب كسر الجمجمة إضافة إلى إصابات في أنحاء متفرقة من جسدها نتيجة الضرب والكي من قبل والدها، ونومت في غرفة العناية المركزة قبل وفاتها لعدة أيام وطالبت والدتها بتطبيق شرع الله في طليقها لتعذيبه طفلتها. وقال المتحدث الرسمي باسم مديرية الشؤون الصحية بالرياض سعد القحطاني أن إدارة الطب الشرعي ستقوم بعمل تقرير عن حالة الطفلة وتقديمه للجهة المختصة.

خاطبت الشؤون الاجتماعية والصحة بالمدينة

حقوق الإنسان تطالب بحثيات وفاة معوق التأهيل الشامل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121113/Con20121113547401.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
خاطب مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة، الشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية بالمنطقة، للتعرف على ملابسات وفاة أحد المعوقين من نزلاء مركز التأهيل الشامل. وأكدت المشرفة على المكتب شرف القرافي، أن المكتب طالب بتقصي الحقائق، ودعوناهم لإبلاغنا بالتفاصيل، ونأمل سرعة معالجة الوضع في المركز واتخاذ التدابير الضرورية واللازمة لضمان تمتع المعاقين الفعلي بحقوقهم في الحياة. وأشارت إلى أن الجمعية تابعت الأمر، وسبق أن زار فريق من الجمعية المركز وتم تسجيل عدة ملاحظات، ورفعها لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني ومخاطبة الجهات المختصة، مشيرة إلى أن الملاحظات تشمل محدودية استيعاب المركز بعد ضم نزلاء مركز تبوك للتأهيل الشامل وأن أغلب الحالات المنقولة صعبة ومنها حالات تتنفس وتتغذى عن طريق الأنبوب، عدم توفر العدد الكافي من الكوادر التشغيلية والفنية والطبية، عدم وجود إدارة للخدمات تكون مستقلة ومسؤولة عما يطلبه المراجعون ذوي النزلاء، وكذلك عن الإجراءات الخاصة بحالة النزول، كثافة الضغط على خدمة العلاج الطبيعي من خارج المركز مما يتسبب في إعطاء المعاقين المراجعين مواعيد على فترات طويلة، عدم وجود إدارة قانونية أو مستشار قانوني يكون اختصاصه ومهامه النظر في مشاكل وقضايا الموظفين والعاملين والفنيين. وكان المعوق الذي يعد ثامن حالة وفاة في المركز، توفي الثلاثاء الماضي معتقاً بعد أن ابتلع قفازاً وجده على طاولة الطعام أثناء تناوله طعامه، ورغم نقله للمستشفى إلا أنه توفي وتم الصلاة عليه في المسجد النبوي ودفنه في بقبع الغرقد وفتحت وزارة الشؤون الاجتماعية تحقيقاً في الحادثة.



"حقوق الإنسان" تؤكد أن الأنظمة تمنع العقاب البدني للأطفال الشرطة تحيل قضية طالب ضربه معلم بالعقال إلى "تعليم" الطائف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/U9qfde>

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
أحالت شرطة محافظة الطائف اليوم قضية طالب ابتدائي معتدى عليه بالضرب من قبل معلم لإدارة التربية والتعليم بالمحافظة؛ للنظر فيها باعتبارها قضية تربوية، وتعالج من قبلها، في الوقت الذي أكد فيه والد الطفل أن القضية جنائية، وأصر على بقائها بالشرطة نظير الآثار التي تركها عقاب المعلم بجسد ابنه.

وكان الطالب الذي يدرس بالصف السادس بابتدائية عمار بن ياسر بالطائف قد عاد باكياً لمنزله، وفوجئت أسرته بآثار ضرب واضحة جداً على بطنه وفخذيه بعد أن اعتدى عليه معلم الصف الأول بالمدرسة أثناء الفسحة بالفناء الداخلي؛ حيث بدأ بصفعه على وجهه؛ فسقط على الأرض، ثم سحب عقاله من على رأسه وضربه على بطنه وفخذيه أمام بقية زملائه، بعد خلاف وقع بينه وبين أحد زملائه، وربما اشتكاه الثاني للمعلم الذي لم يجد تعاملاً تربوياً معه، بل قام بضربه. وقدم والد الطالب شكوى لمركز شرطة الشرقية وسجل محضراً بالحادث، وتمت إحالة الولد المعتدى عليه لمستشفى الملك فيصل، الذي قرر بعد الكشف عليه منحه مدة شفاء تقدر بخمسة أيام، فيما عادت الشرطة وقررت إحالة الشكوى والقضية لإدارة التعليم باعتبارها جهة الاختصاص في التحقيق مع المعلم.

وقد أبدى والد الطالب استغرابه من تجاهل إدارة المدرسة ومرشدها الحادثة، وعدم اتصالهم به لإبلاغه عما حصل، مشيراً إلى أنهم حاولوا تهدئة الطالب الذي طلب منهم الاتصال بوالده، وأخبروه بأنهم لا يعرفون رقمه، وأنه غير مسجل لديهم.

من جهته قال ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف، عادل بن تركي الثبيتي، في تصريح إلى "سبق": "تلقينا شكوى والد الطفل حيان ما تعرض له ابنه من ضرب وتعنيف من قبل معلمه"، مؤكداً أن الأنظمة والتعليمات والمواثيق كافة المتعلقة بحقوق الطفل تنص على منع العقاب النفسي والجسدي للأطفال.

وأشار الثبيتي إلى أنه توجد تعاميم مبلّغة إلى مدارس التربية والتعليم كافة بمنع عقاب الطلاب بمختلف ألوانه وأشكاله، ومنع حمل العصا.

وأكد أن الجمعية ستقوم بمخاطبة إدارة التربية والتعليم بالطائف؛ لمعرفة ملابسات القضية كافة والإجراءات النظامية التي اتخذت حيالها.



والدتها طالبت بتطبيق شرع الله في طليقها لتعذيبه طفلتها

إحالة الداعية السعودية والد "لمى" للادعاء العام

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alarabiya.net/mob/ar/249140.html>

العربية نت

أكدت مصادر أمنية القبض على الداعية والد الطفلة المعتقة "لمى" والتي فارقت الحياة قبل أيام على يده، مشيرة إلى التحقيق معه وإحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وبيّنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وفق صحيفة "عكاظ" السعودية، أنها خاطبت الجهات المختصة بخصوص قضية الطفلة المتوفاة "لمى"، والتي تعرضت لعنف أسري من قبل والدها الداعية الإسلامي منذ ما يقارب 8 أشهر.

وأشار المشرف العام على الجمعية الدكتور خالد الفاخري إلى أن ما حصل جريمة بشعة وحالة من حالات العنف الأسري والتي ترصدها الجمعية، والجمعية مستمرة في عملها وأداء دورها الحقوقي والإنساني للدفاع عن كل من يتعرض للعنف بكل أشكاله، وأنها ستتابع القضية من خلال الجهات الرسمية للتعرف إلى الوضع الآن بعد مفارقة الطفلة الحياة في مدينة الملك سعود الطبية بالرياض.

يُذكر أن الطفلة لمى ذات الخمسة أعوام كانت تعاني قبل وفاتها من نزفٍ داخلي بسبب كسر الجمجمة، إضافة إلى إصابات في أنحاء متفرقة من جسدها نتيجة الضرب والكي من قبل والدها، ونوّمت في غرفة العناية المركزة قبل وفاتها لعدة أيام، وطالبت والدتها بتطبيق شرع الله في طليقها لتعذيبه طفلتها.

وقال المتحدث الرسمي باسم مديرية الشؤون الصحية بالرياض سعد القحطاني إن إدارة الطب الشرعي ستقوم بعمل تقرير عن حالة الطفلة وتقديمه للجهة المختصة.



خبراء رأوها أمراً تعجيزياً والنجمي اعتبرها تعويضاً ”ملايين الدية“.. متاجرة بالدم أم وجاهة قبلية؟

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/6ZPo5d>

ريم سليمان- دعاء بهاء الدين- بدر الروقي - سبق:
تحولت الدية من عقوبة رادعة إلى المتاجرة بالدم، وقد دفعت هذه التجارة الرخيصة الخبراء بمطالبة الجهات المعنية بوضع سقف ملزم وعادل للدية، ولا سيما بعدما انتشر سماسرة يتاجرون فيها مقابل نسبة معينة، واكتظت وسائل الإعلام الحديثة بأنواعها بندايات وصرخات واستغاثات للتدخل في دفع الدية وعق رقاب ذويهم.
”سبق“ تناقش المختصين في الارتفاع الجنوني للديات، متسائلة هل ما يحدث الآن من ذوي الدم من مبالغة يعد عفواً أم تجارة دم؟ ومتى سيتدخل المسؤولون لوضع حد لتلك العمليات التسويقية؟

إنقاذ رقبة ابني
تترقب أسرة أحد المحكوم عليه بالقصاص مد يد العون لعق رقبة ابنهم المشروطة بـ 20 مليون ريال، وبصوت ممزوج بالألم تحدث لـ ”سبق“ والد المحكوم عليه قائلاً: ابني موقوف ثلاث سنوات، شأبت إرادة الله أن يرتكب جريمة قتل خطأ، ولا ندري حتى الآن كيف حدث ذلك، معرباً عن أسفه لعجزه عن سداد المبلغ المطلوب، وقال: اشترط علينا أهل القتل دفع دية قدرها 20 مليوناً لإنقاذ رقبة ابني، استطعنا تدبير مليوني ريال فقط، والباقي 18 مليون ريال لا ندري كيف نستطيع سدادها؟

مرارة الألم
وبصوتٍ باكٍ تحدثت أم مشعل قائلة: في يوم كئيب من حياتي وأثناء مشادة كلامية بين ولدي وأحد أصدقائه، قتل ولدي، وتجرت مرارة الألم، وتأمّلت أبناءه، زهور بريئة ذبلت قبل أوانها، موضحة تواضع الحالة المادية لابنها وقالت: ابني كان موظفاً بسيطاً، وتأثرت أسرته بوفاته، عرض علي أهل القاتل دية كبيرة سوف تسهم في تأمين مستقبل أسرته، بيد أنني تنازلت عنها، ابتغاءً لوجه الله، مؤكدة أن ابنها سيظل في قلبها حتى تلقاه.

متاجرة بالدماء
رفض شيخ قبيلة بعسير حسن الجابرية البارقي المبالغة في قيمة الدية، معتبراً إياها متاجرةً بالدماء، وأمراً تعجيزياً من قبل أهل القتل، وأرجع ذلك للتفاخر بين القبائل بارتفاع قيمة دية أبنائها عن القبيلة الأخرى.
وحث البارقي أهل القتل على العفو والصفح عن قاتل ابنهم لوجه الله تعالى، مشيداً بأخلاق من يعفو ابتغاءً لوجه الله. وبنبرة تشاؤم تحدث المأذون الشرعي الشيخ عمر العاطفي قائلاً: للأسف الشديد يصر أهل القتل على طلب دية كبيرة مقابل عتق رقبة القاتل، مبيّناً أن هذا يرتبط بالحالة النفسية لهم ومدى استعدادهم للعفو عن القاتل، وأبدى أسفه لعدم جدوى مساعي الأمراء وشيوخ القبائل في إقناع أهل القتل بالتنازل لوجه الله.
ولفت العاطفي إلى أن بعض شباب القبيلة يهددون بالقتل من أهلهم، في حال تنازلهم عن الدية ابتغاءً لوجه الله تعالى، مطالباً شيوخ القبائل بالتفاهم مع أهل القتل لتخفيض قيمة الدية، واقترح في ختام حديثه إنشاء صندوق للطوارئ في كل قبيلة لمساعدة الشباب الذين يعجزون عن دفع قيمة الديات.

أرقام تعجيزية
أرجع الشيخ عبدالله براك الحارثي بببشة ارتفاع الديات لأسباب عدة أهمها الضغط من قبل القائمين بالتوسط للصالح كي يتنازل صاحب الدم، فيقوم برفع الدية حتى يرد بها المصلحون، أو تعجيزية لإحراج أهل القاتل، مشيراً إلى مشكلات لجنة

الإصلاح في منطقتهم وهي الدعم المادي، والحاجة إلى مختصين قادرين على الإصلاح، وكذلك تحتاج إلى الحماية الأمنية في حال الصلح.

واستعرض الحارثي قصة لرجل تنازل لوجه الله عن قاتل ابنه دون أي مقابل مادي ودون وساطة، مبيّناً تأثير ذلك على أهل القاتل فقاموا بزيارته، ودفع مبالغ وهدايا، بيد أنه رفضها ابتغاء وجه الله.

جهود اللجنة

أبان لـ "سبق" محافظ الطائف ورئيس لجنة إصلاح ذات البين فهد بن عبدالعزيز بن معمر أن اللجنة نظرت في 80 قضية قتل تقريباً، تم العفو في نحو 90 % منها ابتغاء وجه الله دون مقابل، والباقي بمبالغ محدودة غير مبالغ فيها كما يتصوره البعض، مؤكداً أن خادم الحرمين الشريفين حدد الديات في عتق الرقاب بخمسمائة ألف ريال، رغبة في الحد من بعض المبالغات، بيد أن أولياء الدم قد يطلبون مبالغ خيالية أحياناً ربما لدفع الحرج عنه من الجهات الكثيرة والكبيرة. وأشاد ابن معمر بدور اللجنة في التفاهم مع أولياء الدم قائلاً: نحن ندرك مكانة القتل لدى أهله، ومهما دفع لهم من مال فلن يعوض فقدان ابنهم، كما أن الطرف الآخر مهما طُلب منه لإنقاذ ابنه فهو أزهى بكثير من حد السيف، مشيداً بالأخلاق والعادات الأصيلة في المجتمع التي تجعل الكثير يعتقون الرقاب لوجه الله تعالى.

ونفى ما يُشاع حول ارتباط ارتفاع الديات بمناطق دون أخرى، فليس هناك منطقة أو محافظة أو قبيلة ترتفع فيها الديات دون غيرها، مرجعاً ذلك لأولياء الدم وأسر القتل، مؤكداً أن الوضع ليس قبلياً كما يعتقد البعض، وقال: العتق للرقبة أو طلب القصاص ليس من حق القبيلة، وإنما يخص ورثة المجني عليه فهم أصحاب الحق في العفو أو القصاص، منوهاً بدور أبناء القبيلة ومشايخها في بذل الجهود المخلصة، في سبيل السعي للعتق. ورفض اتهام لجان الإصلاح بالقصور قائلاً: من يقول هذا الكلام لم يطلع ولم يقرأ أو يسمع عن الجهود التي تبذلها اللجان، على الرغم من أن وسائل الإعلام أسهمت كثيراً لإبراز جهود اللجان في كل منطقة، ضارباً مثلاً بلجنة إصلاح ذات البين بالطائف لنظرها فيما يقرب من 1680 قضية بينها قضايا قتل وأخرى، على الرغم من حداثة عمرها الزمني المحدود الذي لا يتعدى 7 سنوات، كما أن هناك لجنة في المحكمة العامة بالطائف حققت نتائج في نحو 600 قضية. شفاعة ولي الأمر

أشار أمين عام لجنة إصلاح ذات البين يعسير مسفر الحرمل إلى دور اللجنة في الصلح بين الطرفين ومحاولة تقريب وجهات النظر بين القبائل، مؤكداً أنه قبل البت في الصلح يتم دراسة وافية للقضية، ومعرفة هل تستحق الدراسة أم لا، ولفت إلى أنه إذا كان القاتل مجرمًا فإنه لا يستحق الشفاعة.

ولفت إلى أن نسبة 60 % ما زالوا ينظرون إلى الدية بروية شرعية، ويخشون تبعة التنازل مستقبلاً كالثأر من القاتل، نافيًا ارتباط مكانة القبيلة بارتفاع مبلغ الدية وقال: إن القبائل عظيمة الشأن تتنازل لوجه الله، أو تقبل أي دية دون شروط مسبقة، وأثنى على أهل المنطقة لاحتراهم شفاعة ولي الأمر وشيوخ القبائل، وتنازلهم لوجه الله في أكثر القضايا. وقال: في اللجنة نتعامل مع القضية بمنظور واحد تجاه ذوي القاتل والقتيل، مؤكداً مراعاة شعور أهل القتل، وعدم الضغط النفسي عليهم للتنازل وقال: نتعامل بالود والاحترام مع أهل القتل، ولا نجبرهم على التنازل، فإذا أبدوا رغبتهم في التنازل نشجعهم، ونبدأ في الإجراءات، وإذا رفضوا فينتهي دورنا في الوساطة.

عملية تسوية

حول الحالة النفسية لمن ينتظر الموافقة على الدية والعفو، قال الاستشاري النفسي الدكتور محمد الحامد: الانتظار صعب جداً على أي شخص، واصفاً هذا الشخص بشرود الذهن والعصبية والخوف من المستقبل، حتى مشاعر الفرح من الصعب أن يشعر بها، حيث لا يعني إن كان من الأحياء أو الأموات.

ولفت إلى أن ما يحدث الآن من أرقام الدية أمور تعجيزية، مطالباً بإعادة النظر في قضية الحد فإما أن يتم القصاص أو دفع فدية تحت سقف معين، حتى لا تترك أي مجال للطمع وتباع وتشترى أرواح البشر، مشيراً إلى أن المبالغة في الدية يعد أمراً معيئاً لصاحب الدم، وقال: ترك روح الميت مجال لعملية تسوية رخيصة بمبلغ 20 أو 30 مليون جنيه هو بيع وليس عفواً.

تجارة بالبشر

رأى الاستشاري النفسي الدكتور حاتم الغامدي أن ظاهرة ارتفاع أسعار الديات شوهدت قيم القصاص، مضيقاً أن ما وصل إليه الحال من استغلال عواطف البشر لاستدراار أموالهم، حتى دخل سماسرة للترويج من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وقد يكون وراءها عصابات.

وأعرب عن أسفه من المبالغة الموجودة في أسعار الديات، وصارت حياة الإنسان تقدر بالمال، متسائلاً ما قيمة العفو أمام عظم الأجر والتنازل لوجه الله، متسائلاً متى يتوقف المجتمع عن هذا الأسلوب المشابه للتجارة بالبشر، مما جعل الحزن على القتل غير صادق وانتفتت الحالة الإنسانية، وأصبح البحث عن الدية هو الأهم.

التوعية المجتمعية

من جهة أخرى فرق أستاذ علم الاجتماع سعود الدحيان بين القتل العمد الذي يعطي الحق إما في تنفيذ الحكم أو العفو، وبين الخطأ الذي يقبل فيه الدية المعتادة أو التنازل، مشيراً إلى أن السبب الرئيسي في ارتفاع الدية هو الدافع المادي لدى الورثة، ويكون على حسب أهمية القتل وأيضاً الشخص القاتل، ومن ثم بدأ تزايد الأسعار لدى قبيلة ما وصارت مثلاً يُحتذى به.

وعن الأماكن التي بدأت ترتفع فيها أسعار الديات قال الدحيان: هذه الظاهرة الجديدة ظهرت في النمط القبلي والبادية أكثر من المدينة، مشيراً إلى أن التفاخر بأسعار الديات في القبائل تقديراً لقيمة الفرد زاد من قيمة الدية.

وعن الحلول المقترحة لتقليل حد الدية أجاب قائلاً: لا توجد حلول سوى بالتوعية، فهي ثقافة مجتمع بأكمله، ولا يستطيع أحد تحديد أسعار الدية وفرض رقم معين على المجتمع.

إطار درامي

تحدث لـ "سبق" مخرج فيلم "بازار الدية" محمد هلال والذي ناقش القضية عبر فيلم على اليوتيوب، قائلاً: لقد أثرنا مناقشة القضايا الشائكة في المجتمع، مبيّناً تأثيره بما أثير في الآونة الأخيرة من ارتفاع قيمة الديات، بحيث وصل لأرقام فلكية، وأبدى سعادته بالتعليقات الايجابية التي تفاعلت معه عبر اليوتيوب قائلاً: لقد أيد فكرة الفيلم نحو 70 % من مشاهديه، ورفضوا هذه المبالغ الطائلة للديات، وفضلوا التنازل لوجه الله تعالى، بينما 20 % تمسكوا بالدية حتى لو ارتفعت قيمتها.

أرقام فلكية

أبان عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المحامي والمستشار القانوني خالد الفاخري الفرق بين القتل العمد والخطأ قائلاً: إن القتل العمد هو أن يكون الجاني مترصداً للضحية، ومبيت النية لقتله بسبب خلافات فيما بينهما ويكون لدى الجاني قصد واضح كإزهاق روح المجني عليه، كما أن الآلة المستخدمة في القتل يتضح من خلالها بأن هناك قتلاً عمداً. وشدد الفاخري على أن أحكام الشريعة محددة فيما يتعلق بالحدود والاعتداء على النفس، حيث إن القاتل يقتل إلا إذا رأى أولياء الدم العفو والتنازل عن الاقتصاص من القاتل، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية حددت الدية المقررة شرعاً، بيد أن بعض أولياء الدم أصبح يساوم أهل القاتل على التنازل في مقابل دفع مبالغ مالية طائلة وصلت إلى أرقام فلكية، ولفت إلى أن ما يقوم به البعض حالياً قد ينجم عنه اتفاقات مسبقة للحصول على أموال بهذه الطرق.

تعويض للأبناء

من جانبه ، أفاد أستاذ الفقه في جامعة الإمام الدكتور محمد النجيمي بأنه يجوز للناس أن يتصالحوا على مبالغ أكثر من الدية المقررة، ورأى أنه من الصعب جداً في هذا الزمن تحديد مبلغ صغير للدية، حيث كان من المقرر لها أن تكون 300 ألف ريال وتم رفعها إلى 500 ألف، وقال: هذا المبلغ يعد ضعيفاً جداً وخصوصاً إذا كان المتوفى رب الأسرة وعائلها الوحيد، مشيراً إلى أهمية أن تتدخل الدولة بالمعقول ورفع حد الدية إلى 5 ملايين ريال سعودي للتعويض. وطالب بتشكيل لجنة من جهات مختصة على أن تضع مبالغ مقبولة لأصحاب الديات، كما يجب على العلماء أن يبحثوا قضية جوهرية ومقبولة وهي أن الدية ليست عقوبة فقط بل هي تعويض لأهل القتل، مستندلاً على ذلك بأن الشرع جعل دية الرجل ضعف دية المرأة باعتباره هو العائل فتصبح الدية تعويضاً للأبناء.

والد نزيل "تأهيل المدينة": ساقاضي المتسببين في وفاته "حقوق الإنسان" تتقصى الحقائق حول أسباب الحادثة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=120712&CategoryID=3

تبوك، المدينة المنورة: عبدالقادر عباد، عبدالعزيز الحربي
في الوقت الذي يؤكد فيه مدير مركز تأهيل المدينة المنورة أنهم شرحوا كافة تفاصيل وفاة نزيل المركز المعاق لعائلته؛ نفى والده ذلك، مؤكداً أن تلك التفاصيل لم يكتشفها إلا من خلال المستشفى الذي طلب حضوره لمعاينة جثمان ابنه. وأوضح مدير تأهيل المدينة المنورة إبراهيم أحمد الحليو، في خطاب لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية الاجتماعية والأسرة، حصلت "الوطن" على نسخة منه، أن المعاق مسلم العطوي توفي بسبب ابتلاع قفاز بلاستيكي، وأنهم أبلغوا أهل المعاق بوفاة ابنهم، وشرح كامل التفاصيل عند حضورهم يوم الثلاثاء 21 ذو الحجة، واستلامهم للجثمان ودفنه.

من جانبه أكد صالح العطوي، والد المتوفى، لـ "الوطن" أمس، أنه وصل لمركز تأهيل المدينة المنورة قادماً من تبوك بعد إبلاغه بوفاة ابنه، وقال "قالوا لي أنه توفي بسبب اختناق"، وأضاف "طلبت تقريراً أثناء وجودي لدى مدير المركز برفقة مجموعة من أبنائي وأقاربي، إلا أنني لم أحصل على شيء، ولم أكتشف تفاصيل أسباب الوفاة إلا في المستشفى عندما طلبوا حضوري".

وقال العطوي إن المستشفى سألته إن كان يعلم بأسباب وفاة ابنه، إلا أنه قال لهم إن ما وصله هو اختناق بسيط، ليكشف له المستشفى عن حقيقة الوفاة، وكونها بسبب ابتلاع قفازات بلاستيكية.

وقال حسين العطوي، شقيق المتوفى، إن مركز تأهيل المدينة حاول إيهامهم بأن الوفاة طبيعية، وأنها بسبب اختناق وصعوبة تنفس، ولم يكشفوا لهم أن وفاة أخيه كانت بسبب الإهمال الذي أدى لابتلاعه قفازات بلاستيكية تعود لأحد العاملين في المركز، مشيراً إلى أن هذا الإهمال الذي يتعرض له النزلاء أودى بحياة أعداد كبيرة منهم في نفس المركز خلال الأشهر الماضية.

وأضاف العطوي أنهم شاهدوا آثاراً على ظهر شقيقهم، وعند سؤال المركز قالوا بأن ذلك بسبب السرير، مستبعداً أن تكون تلك الآثار طبيعية، أو بسبب السرير، مشيراً إلى أن وفيات مركز تأهيل المدينة العديدة تؤكد الإهمال الذي يجده النزلاء هناك.

وأكد العطوي أنه اتصل أمس على إدارة المركز للمطالبة بشهادة وتقرير الوفاة لشقيقه، إلا أن إدارة المركز أبلغته بأن الحصول على التقرير يكون بحضوره للمدينة المنورة، ومراجعته بنفسه للمستشفى. مؤكداً لـ "الوطن" سعيه لمقاضاة كل المتسببين في وفاة شقيقه.

من جانب آخر، أكدت مشرفة مكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي أن المكتب بدأ في تقصي حقائق أسباب الوفاة بمخاطبة الجهات المختصة، وقالت "نأمل سرعة معالجة الوضع في المركز".

تطورات قضية نزلاء تبوك في تأهيل المدينة

• إخلاء نزلاء تأهيل تبوك إلى تأهيل المدينة المنورة بسبب تصدع مبناه الجديد. 29 أبريل

• مدير تأهيل تبوك يؤكد أن نقل نزلاء المركز إلى المدينة المنورة إجراء مؤقت. 3 مايو

• الوفيات ت طال 5 من نزلاء تبوك، وآخرهم سيدة. 25 مايو

• وفاة معاق بعد خروجه من الباب الخلفي للمركز، والشرطة تحيل القضية للدعاء العام. 26 مايو

• وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية يباشر التحقيق في وفيات نزلاء تبوك في تأهيل المدينة. 29 مايو

• أمير المدينة المنورة يزور المركز بشكل مفاجئ. 30 مايو

• مدير تأهيل تبوك يؤكد تسليم النزلاء إلى تأهيل المدينة بصحة جيدة. 31 مايو

- الوزارة تصدر عقوبات شملت إعفاء مدير المركز بسبب الإهمال. 7 يونيو
- التحقيق في إخفاء وفاة نزيلة عن ذويها. 26 يونيو
- شرطة المدينة تفتح تحقيقاً بتعرض نزيل للتعنيف. 30 يونيو
- وفاة سيدة بعد تدهور حالتها. 3 يوليو
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية يؤكد عودة نزلاء تبوك خلال 90 يوماً. 7 يوليو
- وفاة معاق بعد ابتلاع قفازات بلاستيكية. 5 نوفمبر



قالت إنها تعرضت للظلم بالعناية لمدة 9 أشهر وقطعت اتصالها

بالمذيع

المشرفة على حالة "لمى": الطفلة تعرضت للاغتصاب "في كل

مكان"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/yEqfde>

سلطان المالكي- سبق- الرياض:

أكدت المشرفة على حالة الطفلة "لمى" في حلقة برنامج "يا هلا"، الذي يُعرض على قناة روتانا خليجية، أن الطفلة تعرضت للاغتصاب "في كل مكان"، فيما كشفت الحلقة عن تهرب المشرفة من الإجابة عن أسئلة المذيع؛ ما أدى إلى غضب القائمين على البرنامج، حيث إنها أخفت معلومات كانت قد ذكرتها لفريق الإعداد قبل الحلقة.

وقالت المشرفة على حالة الطفلة "لمى"، الأخصائية "راندا كليب"، إن "لمى" تعرضت للاغتصاب في كل مكان، وهو ما أكدته عضوة جمعية حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين؛ حيث قالت إن الأم ذكرت لها ولأكثر من مصدر أن الأب اغتصبها ليثبت أن الأم غير صالحة للحضانة، ولكي يخفي جريمته.

وذكرت المشرفة على حالة "لمى" إن الطفلة تعرضت للظلم بالعناية المركزة لمدة تسعة أشهر، وحالتها كانت مزرية؛ ما جعل فريق المستشفى يعطيها اهتماماً خاصاً بسبب حالتها. وقالت إن بكارة الفتاة كانت سليمة، وإنها تعرضت لكدمات شديدة، مؤكدة أن هناك تفاصيل أكثر بالبيان الصحفي.

المعلومات التي ذكرتها المشرفة على حالة "لمى" كانت متناقضة مع الحديث الذي أجري مع فريق الإعداد؛ ما جعل مذيع البرنامج علي العلياني يسألها قائلاً: "أنت مسؤولة عما تعرفين يوم القيامة.. لماذا تخفين ما لديك حتى الغد؟ ذكرت لنا أن الطفلة كانت مغتصبة من كل الجهات، أكدي الأمر أو انفيه!"، وبعدها أغلقت الأخصائية الاتصال مباشرة.

ومن جهتها أبدت الدكتورة سهيلة استغرابها من موقف الأخصائية "راندا" قائلة: "لأن ما فعلته يُعتبر كتماً للشهادة، فلماذا ننتظر البيان؟ والدة الطفلة أيضاً أخفت عن الإعلام معلومات صرحت بها لي، منها موضوع الاغتصاب، وأكدت لي أن الطفلة كانت مغتصبة في دبرها، وفي أكثر من مكان". مضيفة: "والد الطفلة قال في السابق إنه يشك في عذريتها، وإنه يريد الكشف على بكارتها؛ لكي ينزع حضانتها من الأم".

وتساءلت زين العابدين: "ما مسؤولية طفلة في الخامسة عن أي هتك لعذريتها؛ كي يعاقبها والدها بسبب هذا الموضوع إن صح أصلاً؟! الطفلة وصلت للمستشفى منتهية، ولا مجال للقول بأنها ماتت بسبب خطأ طبي، وليس بجريمة الأب".

وكشف علي العلياني عن أن سبب خوف الكثيرين من التدخل هو احتمال خروج الأب من القضية بعد حين والانتقام!

الحية والثوب القصير و"لمى"!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14322>

حليمة مظفر

.. هكذا بكل بساطة، تغدو قصة مقتل الطفلة "لمى" ذات السنوات الخمس بدم بارد على يد والدها الذي عرفه الناس "داعية تلفزيونيا" يتحدث عن الأسرة والرحمة، تغدو خبرا تتناقله الصحف، ونأتي نحن الكُتاب بعدها بمقالاتنا التي لا تنتهي عن المطالبة بقوانين تحمي الطفولة ومنذ سنوات! قوانين تفرض مراقبة وفحصا دقيقا نفسيا وماليا وجسديا، يجب على القضاة أن يُطالبوا به كما يطالبون بشهادة إمام مسجد على صلاة من سيتولى حضانة الأطفال بعد انفصال الزوجين! فـ"لمى" هي مجموعة قصص سبقتها إلى "القبر" بذات الطريقة وتحت أعين ومسامح المجتمع، وكأن الناس بحاجة إلى إعادة إنتاج القصة وتدويرها بأبطال جدد كل عام، تستثير ألسنتهم بضعة أيام يعبئون بها أوقات فراغهم! والمأساة، أن صوت والدتها المطلقة قد "بُح" وهي تستنجد ولا حياة لمن تنادي! تصرخ "أنقذوا لمى" مما تتعرض له من تعذيب بالضرب والكي حتى تسبب أخيرا في كسر جمجمتها ونزيف دماغي وتدهور جسدها الضئيل وبدلا من اللعب بدميتها، صارت تُصارع الموت في غرفة العناية المركزة حتى فارقت عالمنا ونحن نرى ونسمع ولا نتحرك!

سؤال عريض جدا وبإلته يُوضع تحته مئة خط أحمر! لماذا لم تتحرك الجهات المختصة والمسؤولون فيها بعد أن علموا بما تتعرض له الطفلة من تعذيب على يد والدها وزوجته؟! هؤلاء يجب أن يحاسبوا، لأنهم ليسوا على قدر المسؤولية! هؤلاء بصدق هم شركاء في هذه الجريمة البشعة، فبحسب ما قرأته في الصحف - أول من أمس - أفاد المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري أنه قبل حصول هذه الجريمة بثمانية أشهر خاطبت الجمعية الجهات المختصة كي يوقفوا التعذيب الذي تتعرض له "لمى"!! يا ناس ثمانية أشهر!! وليست يوما ولا أسبوعا! هل يعقل هذا الإهمال حتى يصل لإهدار حياة طفلة؟! وبصراحة شديدة، كل مسؤول مرّ عليه ملف "تعنيف لمى" ولم يبال وربما تأثرا برواية "الثوب القصير والحية" لوالدها المجرم الذي - في رأيي - أساء لهما، فكان سببا لإقناع هؤلاء ممن كان الملف بين أيديهم، أن هذا الأب "الداعية" يُربي ابنته خير تربية بضرب كهذا!! ولم لا؟! فنحن نُغري بالأشكال والهيئات، وربما كانت هيئته سببا للثقة وتسليمه طفولة يتم حرمانها من حضانة الأم بدم بارد، ومعظم الجرائم التي حصلت للأطفال كانت في حضانة آباء وزوجاتهم!

أخيرا! تجب محاسبة كل المسؤولين الذين تأثرت أعينهم بالأب ولم تتأثر ضمائرهم بآلم "لمى" وما تتعرض له من تعذيب أودى بها إلى "القبر"! ولا ننسى السؤال المفزع: إلى متى تستمر قصص كهذه من حرمان الأمهات حضانة أطفالهن، نتيجة الثقة بمظهر من لحية وثوب قصير!؟

عيون ساهرة تهدي العيوب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/413567>

بدر أحمد كريم

هاتان مسؤوليتان رأى رئيس ديوان المظالم (الشيخ عبد العزيز النصار) في ثلوثية الدكتور محمد المشوّح، أنها واجب على أداء وسائل الإعلام السعودية، فبعد أن أثنى الرجل «على دور الإعلام، في التعاون مع القضاء» وصفه بأنه «يبقى عيناً ساهرة»، وكثيراً ما يُهدى إلينا عُيُوبَنَا» (صحيفة المدينة المنورة، 11 ذو القعدة 1433 هـ، ص 3) وتلك نظرة تُلقى على عاتق وسائل الإعلام السعودية مسؤولية أكبر، وأعمق، وأدعى للإدراك، مُعَزِّزةً بالسياسة الإعلامية. فهُمَّ جديداً أرساه الشيخ النصار: وسائل الإعلام السعودية عليها مسؤوليتان، في التعامل مع الأجهزة الحكومية الأولى: أن تكون عيناً ساهرة لحماية أنظمتها، ومصالح الناس، والثانية: تهدي للمسؤولين عيوبهم، وليس المقصود هنا عيوبهم الشخصية، بل عيوب أداء الأجهزة التي يديرونها، في تعاملها مع الناس، ممن يتوقعون منها التعامل بأسلوب جديد، وفهم جديد، بعد أن أصبحوا يعون تماماً، أن وسائل الإعلام السعودية، تسعى جاهدة لمعالجة قضاياهم معالجة موضوعية، لكن حالة من الاسترخاء، وعدم المبالاة، تسود أداء معظم تلك الأجهزة، مما عدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الثالث المعنون (طموح قيادة وضعف أداء) عاملاً من عوامل الحد من حقوق الإنسان.

بقيت مسألة مهمة: لماذا حظر الشيخ على فضاة الديوان المشاركة في وسائل الإعلام، وأفهم من هذا عدم الإدلاء بأي معلومات عن القضايا المنظورة، التي لم يُبْت فيها، وهذا ما عزّزه قوله «عدم جواز النشر عن القضايا المنظورة، التي لم تنته بعد، فذاك يحمل تحريحا لأطراف القضية، التي ما زالت قيد النظر، وتحتاج إلى إلى مزيد من: الدقة، والتحري» من هنا فإن العلاقة بين وسائل الإعلام والقضاء علاقة تكاملية، لا علاقة إثارة، تضع بعضُها في موقف لا تُحسد عليه، جرّاء التسرع، والحصول على سبق صحفي، كثيراً ما يضر، وكثيراً ما يلحق الأذى بصاحبه، عندما تظهر الحقيقة، وتخرج إلى حيز الوجود.

وسائل الإعلام السعودية- وفقاً لفهم الشيخ النصار- أعين ساهرة، قل أن تنام، وأداة لنقل العيوب و«رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي».

هل يفتح ملف (لمى) ملفات حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/62824.html>

عادل الحوشان

القضية التي أثارها حادثه العنف التي مورست من الأب (الداعية) حسب تقارير الصحف ضد الشهيده (لمى) ليست الأولى في قضايا العنف ضد الأطفال ولن تكون الأخيرة بالتأكيد مهما اختلفت القضايا والأسباب. لكن السؤال الملح أين تقف مؤسسات حقوق الإنسان السعودية في وسط كل هذه القضايا؟

في السعودية لدينا مؤسستان فقط هيئة وجمعية، أحدهما حكومية والأخرى شبه حكومية، لا أحد يعرف من المواطنين العاديين ولنفترض أنني أنا وأم لمى وغيرنا لا نعرف عنهما سوى أرقام هواتف وتصريحات رسمية ولوحات إعلانات تردد مقولات عامة وبروشورات تعريفية وتصاريح مسئوليتها الرسمية في الصحف.

الشواهد المعتمد عليها في كل جمعيات حقوق الإنسان العالمية هي الوقوف مع قضايا الإنسان وفق المعايير والمواثيق الدولية، بمعنى أن الحلال بين والحرام بين وما بينهما متشابهات، فأى توقيع على وثيقة دولية يعتبر ملزماً، وأنا هنا اتحدث عن حقوق الإنسان وواجباته الإنسانية لا أقل ولا أكثر بغض النظر عن العمر والجنس والطائفة والاعتقاد.

آخر البيانات الصادرة عن الجمعية الوطنية كان عن الفيلم المسيء للرسول الكريم، وما سبقه من بيانات لم يتجاوز ترحيباً واستنكاراً.. إلى بيان حظر إنشاء مآذن في سويسرا.. إلخ.

مواد المواثيق والإعلانات العالمية والدولية التي ينشرها موقع الجمعية، ما هو موقف الجمعية من قضايا تحدثت بالداخل مخالفة لموادها ومواد مواثيقها التي تدافع عنها؟

نعرف وغيرنا يعرف أن هناك مخالفات صريحة وواضحة وحوادث تضرب بعرض الحائط كل هذه المواثيق، ولا أعتقد أن الجمعية تجهل ذلك ولا المواطن الذي يستطيع في أي لحظة أن يقرأ ويطلع ويراقب ويعرف نوع وكَم المخالفات التي تقف الجمعية والهيئة منها موقف المتفرج.

مسألة تطبيق مواد الإعلان العالمي والمواثيق الدولية ليست مسألة ترف ولا تحتاج من الجمعيتين الوحيدتين المواربة وتبني لهجة المطالبات والمخاطبات الحكومية (إجراء تدابير وإجراء آليات وتفعيل والنظر إلى والعمل على...).

المملكة باتساعها الجغرافي وتنوعها السكاني وبيئتها الاقتصادية الجاذبة تشكل تنوعاً مهماً وملزماً للأخذ بالاعتبار بعض مواد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي نعتقد أنها لا تعيننا، هذا بالإضافة إلى القوانين والمواد الملزمة دون شروط ولا قيود ولا تتعارض مع الدساتير والتشريعات المحلية، ويأتي من ضمنها القضايا التي تتعلق بالكرامة والحرية والحقوق المتساوية التي هي أساس الحرية والعدل والسلام حسب ديباجة الإعلان العالمي.

قضايا حقوق الإنسان التي تعتقد الجمعية أو الهيئة أنها تتبناها وترعاها حتى الآن لم تتجاوز الخطابات الرسمية والزيارات والمطالبات، وهي بالتأكيد ليست جهة تنفيذية لكن من حقها المطالبة بسلطة التحقيق والتأكد من أن كل الجهات الحكومية وغير الحكومية تلتزم التزاماً كاملاً بحرية الفرد وكرامته وحقه في عيش حياة كريمة. القانون يجرّم ماعدا ذلك وهيئات حقوق الإنسان من أهم واجباتها متابعة أي جريمة ترتكب وتعرض حياة الإنسان للإهانة أو تصادر حقوقه، وأعتقد أن الشواهد والقضايا التي تتم فيها مخالفة كل ذلك أكثر من أن تحصى أو تُعد، ليس أولها العنف ضد الأطفال ولا حقوق المرأة ولا آخرها وضع السجون في السعودية.

قضايا حقوق الإنسان في السعودية ليست بحجم مقالة واحدة وليس الهدف من الكتابة عنها الإساءة إلى أي جهة نعتقد أنها معنية دون غيرها، بقدر ما هو الوقوف مع الإنسان في محنته الكبيرة من أجل العيش وسط هذا الطوفان من إهدار الكرامة في كل العالم، ونحن جزء أصيل منه.

الزمن لم يعد ينتظر متربعا على كرسي أثير لكي نؤخر مؤسسات المجتمع المدني من أجل أن تسهم في رفع الحرج عن المسكوت عنه في قضايا الملح والجرائم التي ترتكب ضد الإنسان دون أن تستطيع مؤسسات تغطية كل هذه الجغرافيا من المخالفات.



ألسنا شركاء في هذه الجريمة؟!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14319>

صالح الشيعي

ألسنا شركاء في هذه الجريمة؟! يرتبط حجم الجريمة وفداحتها أحيانا بحجم ونوعية المجرم.. أي حديث عكس ذلك تبسيط للمسألة.. بمعنى آخر: التقليل من بعض الجرائم جريمة أخرى.. دعونا نقرب المسألة: هناك فرق واضح حينما تقبض الجهات الأمنية - مثلا - على وافد يروج المخدرات.. وبين منتسب إلى مكافحة المخدرات يروج المخدرات.. الجريمة هنا مضاعفة وصادمة للمجتمع.. أيضاً لك أن تتخيل: لو أن موظفاً في هيئة مكافحة الفساد تم القبض عليه بجريمة الرشوة.. أو منتسباً إلى حرس الحدود تم ضبطه وهو يهرب المخالفين.. وهكذا تستطيع القياس كيفما شئت.. من هنا تأتي جريمة الداعية الذي ماتت طفلته ذات الخمسة أعوام تحت يده.. المجرم هنا ليس إنساناً عادياً.. بل شخص مؤهل، يعتلي المنبر، ويأمر الناس بالبر، ويوجه المجتمع.. وأي تقليل من جريمته هو جريمة أخرى.. وأي تبسيط للجريمة على اعتباره كغيره، جريمة أكبر.. لا ليس كغيره.. وكون الجريمة يرتكبها داعية أكثر فداحة من جريمة يرتكبها إنسان آخر.. هذه نقطة لا بد من الانتباه لها.. ويجب التركيز عليها عند مناقشة الجريمة أو التعليق عليها.. النقطة الأخرى، هي ما ذكره أحد مسؤولي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي أشار للصحافة إلى أن الجمعية خاطبت الجهات المختصة قبل 8 أشهر بغية التحرك لوقف العنف الذي تعرضت له الطفلة طيلة تلك الفترة.. لكن - فيما يبدو - لم يتحرك أحد - رحماك ربي - كانت الطفلة ذات السنوات الخمس، تصرخ وتستجد بنا لكننا مشغولون عنها.. لتلقى حتفها قبل أيام تحت تعذيب مجرم يرتدي مشلح الداعية.. بعد أن قام بتهشيم جمجمتها الصغيرة.. أسألكم بالله: ألسنا شركاء في هذه الجريمة؟ هل يرتكب مثل هذه الجريمة - أو يسكت عنها - شخص في قلبه ذرة من إنسانية؟! اللهم لا تؤاخذنا بذنوب غيرنا، واسقنا الغيث، ولا تجعلنا من القانطين.

ليس إلا حتى موت لى“ يتم انتهازه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121112/Con20121112547073.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

وكالعادة، كان نهاية حياة الطفلة «لمى» بنت الخمسة أعوام على يد والدها الداعية الذي شوه جسدها وكسر مجتمتها سلاحاً لطرف ضد طرف آخر، فالطفلة يمكن استغلالها لتأكيد أن ذاك الطرف مجرم وعدواني ولا يحمل الخير للمجتمع، ليس معنى هذا أن الطرف الآخر لا يستغل هذه الأمور، فلو أن موت الطفلة كان على يد «ما يسمى مجازاً ليبرالي» سيستغل هذا الموت للهجوم على الطرف الآخر بصفته مفسداً للمجتمع أيضاً، ففي الحروب سيستغل الموتى للدعاية لإثبات قبح الآخر منتهك الإنسانية، هذا ما أكدته الصراع بين الطرفين بالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعية، فكانت «الترابيديا» البشرية فرصة لتفريغ العدوانية ضد الآخر.

المحبط في كل هذا أن تطالب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة بتنفيذ القصاص في والد الطفلة، دون أن تقدم مسوغاً قانونياً لهذا الطلب، فلا هي «حقوق الإنسان العالمية» تتبنى فكرة الإعدام تحت أي ظرف، ولا هو الشرع يبيح القصاص من القاتل إن انتفى العمد.

فإن يقتل أب ابنته/ ابنه هذا يعني أننا أمام شخصية مريضة نفسياً لديها خلل بعمل الدماغ، أو لديها خلل ثقافي، إذ كرس المجتمع فكرة أن أبناءك ملكية خاصة يمكن لك فعل ما تريد بهم.

ولكن - للأسف - جاء المشرف العام على «جمعية حقوق الإنسان» الدكتور «خالد الفاخري»، وليثبت أنهم ليسوا ضعفاء أمام المؤسسات، فبطش بالفرد الضعيف كدليل على قوة الجمعية التي هي ضد فكرة «الإعدام».

المحبط أكثر حين تقرأ اللوائح المنظمة التي وضعتها «وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد» لمن يعمل في «المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات»، فهي وضعت شروطاً هزيلة «أن يكون سعودي الجنسية - أن يكون مؤهلاً للقيام بهذا العمل - أن يكون قد أتم 21 من عمره - أن يكون مشهوداً له بالاستقامة وسلامة المنهج الدعوي».

كيف يمكن معرفة أن الداعية مؤهل وليس «مضطرباً نفسياً»، وكيف تحمي الوزارة هذا العمل الدعوي، إذ سيصبح الداعية ممثلاً للدين الذي يريد نشره؟

الوزارة لا تخبرنا عن الآلية المتبعة لمعرفة صلاحية ذاك الشخص، والدليل أن الأب الذي قتل ابنته «لمى» أنا على يقين أنه مريض نفسياً كان من المفترض أن يعالج لا أن يدعو الناس للإسلام.

بقي أن أقول: يخيل لي أن روح «لمى» تتمتع قاتلة: ما أقسى أن تعيش في مكان لا يحمي طفولتك، وبعد قتلك تستغل جثتك للدعاية أن الآخرين سيئو

عطر وحبر لماذا تباغتتنا الأزمات؟

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/09/article782768.html>

هيام المفلح

من البديهي أن ترصد جمعية حقوق الإنسان تجاوزات كثيرة في حادثة عرس بقيق، الذي راح ضحيته 25 قتيلاً و 30 مصاباً جميعهم من النساء والأطفال، وكذلك في حادثة انفجار شاحنة الغاز في الرياض والتي نتج عنها 22 قتيلاً و 133 مصاباً!

فخسائر مفعجة في الأرواح، وخسائر مهولة في الممتلكات العامة والخاصة، ما كان لها أن تكون - أصلاً - لو لم توجد هناك تجاوزات.. والسؤال الأهم:

من المسؤول عن تحمل تبعات هذه التجاوزات؟ وما هي عقوبته؟
بالتأكيد هناك جهات كثيرة متورطة في هذه المآسي، وعليهم أن يحاسبوا، فالثمن الذي يستحقه هؤلاء الضحايا ليس مالا فقط يوهب لهم وانتهى الأمر!
للأسف مازلنا نكرر - بعد كل مأساة - داعين الجهات إلى ضرورة إيجاد استراتيجيات لإدارة الأزمات في كل قطاع.. ولا من مبادر!

مضحكة مبكية تلك المقارنات التي عقدها البعض بين قدرة الجهات الأميركية على السيطرة على إعصار ساندي وتقليص نتائجه المدمرة، وبين قدرة جهاتنا المحلية في التعامل مع الحادثتين المذكورتين أعلاه!
تقرير الجمعية الذي رصد التجاوزات أقر بأن هناك "قصورا في أداء بعض الجهات الأمنية والطبية والخدمية، وتداخل عمل بعض الجهات الحكومية مع بعضها، وغياب تطبيق بعض أنظمة السلامة" .. لا تعليق!
فقط.. أختم بتساؤل عن سبب غياب هيئة حقوق الإنسان في خضم هذه الأحداث "هل منكم من سمع لها تصريحاً أو تحقيقاً.. أو رأى لها تواجدا في الساحة"؟

هل صحيح أنها - كما قال عنها الكاتب "محمد الأحيدب"، في حلقة من البرنامج المحلي "الرئيس"، حرفياً، "إن هيئة حقوق الإنسان لدينا في المملكة مجرد بشوت وشكل.. ولا يوجد لهم أي حراك يوحى بحقوق إنسان"؟
يبدو أن الهيئة لم تستطع أن تنسى، أو تتناسى، أنها "جهة حكومية"، لذا استسلمت للإرث المتقل بالتباطؤ الوظيفي الذي يجعل أصحابه يسIRON خلف الأحداث بأميال بدلاً من أن يسبقوها بأميال!

رصد القصور في الرعاية بمستشفى عام وطفايات حريق بمدرسة غير صالحة فريق حقوقي نسائي يزور سجن الطائف وتربة ويطلع على مشكلات الموقوفات

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 1433 هـ - 8 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/ixqfde>

عبدالله الراجحي- سبق:

رصد فريق نسوي من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، في زيارة قام بها لسجن الطائف وتربة ومدرسة ابتدائية ومستشفى تربة العام، أوجه القصور الخدمية وقلة الإمكانيات، والتقى عدداً من السجينات، واستمع إلى شكاواهن ومطالبهن، والخدمات التي تقدّم لمراجعي المستشفى.

ورصد الفريق الحقوقي، الذي ضم أربع باحثات برئاسة مديرة المكتب النسائي بفرع الهيئة بالمنطقة جواهر النهاري، في زيارته لسجن الطائف العديد من الجوانب الإنسانية، منها حالة المرأة التي أحرقت زوجها ولديها أبناء، وتقوم ابنتها (23 عاماً) برعايتهم بعد وفاة والدهم وسجن أمها. كما التقى الوفد المواطنة المحكوم عليها بالسجن 4 سنوات و 800 جلدة لحيازتها مخدرات، واتهامها في قضايا رشوة أخلاقية، وقضت من محكوميتها سنة ونصف السنة، وتطالب بتدخل الهيئة وإبلاغ الجهات المعنية بالاكْتفاء بفترة السجن الماضية، خاصة أنه نُقِذَ فيها حُكْمُ الجَلْد، وترجو إطلاق سراحها.

وزار الفريق الحقوقي مدرسة ابتدائية للبنات بمحافظة تربة، ورصد عدم صلاحية طفايات الحريق، وعدم وجود مخرج للطوارئ، وأن المعلمات لم يحصلن على التدريبات الخاصة باستخدام طفايات الحريق. كما زار الفريق سجن تربة والمستشفى العام، الذي وجد فيه عدم كفاية السعة السريرية، وقلة عدد الأطباء، وعدم وجود استشاريين في أي تخصص، وأن الأطباء الموجودين أخصائيون فقط، وأن أجهزة الأشعة والمختبر قديمة جداً، ولا تكفي الاحتياجات، كما رصد وجود غرفة واحدة للطوارئ، بها سريران.

وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان مازن بترجي أن هذه الزيارة تأتي امتداداً لخطط الفرع في تغطية جميع محافظات المنطقة، والوقوف على الملاحظات تمهيداً للرفع عنها لجهة الاختصاص.

حقوق الإنسان تطلق حملة متابعة الخدمات في مكة ومحافظاتها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 1433 هـ - 8 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/issues/20121108/Con20121108546190.htm>

عبد العزيز الربيعي (الطائف)

أطلقت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لجنة لمتابعة الخدمات في الأحياء السكنية في كافة محافظات منطقة مكة المكرمة.

وأكدت مديرة القسم النسائي في هيئة حقوق الإنسان جواهر النهاري لـ «عكاظ» أن الجمعية شكلت «لجنة متابعة الأحياء» وبدأت عملها، من خلال جولات تشمل كافة الأحياء السكنية في محافظة جدة حسب تسلسل مكاني وزماني لتلك الأحياء، مشيرة إلى أن اللجنة انطلقت من جنوب محافظة جدة باتجاه الشمال بهدف رصد كافة الخدمات والاحتياجات للسكان الصحية والتعليمية والأمنية والبلدية، والتي سيتم مناقشتها مع الجهات ذات الاختصاص، مبيّنة أن الهيئة ستوسع دائرة الرصد لتشمل المحافظات التابعة لمنطقة مكة المكرمة دون استثناء..

من جهته، وقف أمس وفد من الهيئة على عدد من القطاعات الحكومية في محافظة تربة شملت المستشفى والتعليم وبعض القطاعات الأخرى، وذلك للاطلاع على الخدمات التي يطالب بتوفيرها المواطنون بناء على الشكاوى وحسب الخطة التي وضعتها الجمعية، حيث تم رصد العديد من الملاحظات على تلك القطاعات منها الازدحام في المستشفى.

اليوم

عنف المدارس بـ حقوق الإنسان ونسائية العطاء

المصدر: جريدة اليوم الخميس 23 1433 هـ - 8 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/62572.html>

ليلي المزعل - القطيف

نظم فريق الأمان الأسري بجمعية العطاء النسائية الخيرية مؤخراً بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان محاضرة "العنف في المدارس" على مسرح جمعية خيرية القطيف، وبدأ اللقاء بكلمة ترحيبية لرئيسة فريق الأمان الأسري نادية عبد الجبار بالمحاضرتين الاختصاصيتين الاجتماعيتين نور الحواس وأمل الدوخي، منوهة خلال كلمتها إلى دور هيئة حقوق الإنسان وأهم الخدمات التي تقدمها،

وتناولت الحواس محاضرتها بعرض قصة عنف على طالب بالمدرسة من قبل أستاذه، وأخرى لجأت إليها المدرسة بفصل طالبة من ذوي الإعاقات البسيطة، وأهم الإجراءات المتبعة من قبل الهيئة لحل المشكلة، وناقشت الورشة مفهوم العنف المدرسي كونه سلوكاً غير مقبول اجتماعياً يؤثر على النظام العام للمدرسة ويؤدي إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بالفصل الدراسي، منوهة إلى أنه يتضمن عنفاً مادياً (مشاجرة - ضرب - تخريب - كتابة على الجدران) ومعنوياً (السخرية - الاستهزاء - الشتم والعصيان - إثارة الفوضى) وجسدياً (استخدام القوة البدنية ضد شخص ما بشكل يجرحه) وعنفاً لفظياً وهو أبرز أنواع العنف وأكثرها شيوعاً في المدارس كونه يهدف إلى تحطيم المشاعر وتقدير الذات ولوم الضحية على إخفاقات وغيرها، وأشارت إلى أن أنواع العنف تعود لأسباب منها: المؤسسة التربوية كازدحام الصفوف ونقص المرافق

والخدمات وطريقة التصميم بشكل عام، والمدرسون كثرة الغياب ونظام الاستبدال والتلاميذ كطبيعة التنشئة الاجتماعية والتعويض عن الفشل، بالإضافة الى أسباب تنظيمية.

من جانبها تطرقت الدوخي الى ان السكوت عن العنف الواقع على الأطفال في المدارس سواء من قبل المعلمين أو من أقرانهم من زملائهم في المدرسة من أجل تجنب أولياء الأمور المشاكل يعد أمراً سلبياً ويساهم في زيادة العنف، وهو اجحاف في حق الطفل وعدم شعور بالأمان،

وتفاعل الحضور مع الأخصائية الدوخي بالنقاش وطرح الحالات التي تم اكتشاف تعرضها للعنف سواء من الطلاب الأسوياء أو ذوي الإعاقات البسيطة والمتعددة.

مصدر في الوزارة لـ "الاقتصادية" : نسبة عملهم تتجاوز 1% العمل " تهدد مشغلي الأطفال بـ "الأمن الوقائي"

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 1433 هـ - 8 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/08/article_707824.html

موبضي المطيري من الدمام

بينما رصدت السعودية حالات تشغيل للأطفال في القطاع الخاص في المنطقة الشرقية، هددت وزارة العمل بإيقاع العقوبة على المخالفين عبر لجنة للأمن الوقائي مشتركة بين مكتب العمل والشرطة والجوازات والإمارة والبلديات.

وأوضح لـ «الاقتصادية» مصدر في وزارة العمل أن مكتب العمل في الشرقية سجل عددا من الأحداث العاملين لدى القطاع الخاص ممن هم في سن 15 عاما ومن هم دون ذلك، ضمن حالات معنية بنسبة قد تتجاوز 1 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الشرقية، بعد صدور نظام العمل السعودي الجديد.

وبين المصدر ذاته أن تشغيل فئات من يطلق عليهم مصطلح "حدث" يتم ضمن اشتراطات وأطر قانونية تحميهم وتحفظ حقوقهم وتحدد نوعية الأعمال التي يجاز تشغيلهم فيها والمرتبطة بموافقة ولي الأمر، مؤكدا أن من يعمل دون عقود رسمية تتم مخالفتهم من خلال لجنة للأمن الوقائي المشتركة بين مكتب العمل والشرطة والجوازات والإمارة، والبلديات التي تشارك في تنظيم هذه القوانين.

من جانب آخر، أوضحت مصادر مطلعة في هيئة حقوق الإنسان أن مشكلة سن الطفولة غير محدد بسن معينة في القطاعات الحكومية والأهلية فهناك خلاف على تحديد السن القانونية لممارسة الأعمال فعلى سبيل المثال وزارة التجارة والصناعة تشترط سنا مختلفا عن استصدار السجلات التجارية لممارسة العمل الحر، بينما في شهادة القضاء أو فتح الحسابات البنكية تختلف، مبينة أن سن المحدد بهيئات حقوق الإنسان الدولية بـ 18 عاما دوليا ولكن هناك تنظيما داخليا لكل دولة، لا يخل بمبدأ الاتفاقيات الدولية المبرمة، وأن السعودية جزء من النظام الدولي إلا أنه في أية معاهدة دولية يجب مراعاة النظام الداخلي لكل دولة، خصوصا أنه تم وضع ضوابط محددة لحماية هذه الفئة العمرية، ويعاقب من خالف هذه الضوابط من أصحاب المنشآت المشغلة لهم.

ولفتت المصادر إلى أن حالات تشغيل الأحداث تختلف حسب طبيعة الحالات المبلغ عنها لتحديد نوعية المخالفات، منوهة إلى أن من هم في هذه السن لهم حق في التعليم والمعيشة اللائقة، إلا أن بعض الحالات يكون عمله بسبب عدم رغبتهم في العمل، ويخضع سبب تشغيل الأحداث لظروف اجتماعية معينة تتم دراستها فعمله أفضل من الإضرار بوضعه الاجتماعي، وأن القرار له إيجابياته خصوصا أنه ضمن ضوابط حازمة، وأن العقوبات تختلف حسب طبيعة المخالفة الواقعة من أصحاب العمل.

من جهة أخرى، أوضحت نوال البواردي باحثة قانونية في فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، أن المراهق يقصد من تجاوز عمره 15 ولم يبلغ 21 سنة، بينما الحدث الذي لم يتجاوز 15 سنة، ولا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يتم 13 سنة من العمر ويجوز تشغيل المراهق والحدث الذي أتم من العمر 15 سنة، وذلك وفقا لنظام العمل الجديد.

وبينت أنه حسب قوانين نظام العمل السعودي لا يجوز تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة، أو في المهن والأعمال التي يحتمل أن تعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر، بسبب طبيعتها أو الظروف التي تؤدي فيها ويحدد الوزير بقرار منه الأعمال والصناعات والمهن المشار إليها.

كما لا يجيز النظام تشغيل أي شخص لم يتم الخامسة عشرة من عمره ولا يسمح له بدخول أماكن العمل، وللوزير أن يرفع هذه السن في بعض الصناعات أو المناطق أو بالنسبة لبعض فئات الأحداث بقرار منه، مشيرة إلى أنه يجوز للوزير أن يسمح بتشغيل أو عمل الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين 13 و 15 سنة في أعمال خفيفة ويراعى ألا يحتمل أن تكون ضارة بصحتهم أو نموهم، شريطة ألا تعطل مواظبتهم في المدرسة واشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهني، ولا تضعف قدرتهم على الاستفادة من التعليم الذي يتلقونه، كما يمنع تشغيل الأحداث أثناء فترة من الليل لا تقل عن اثنتي عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يحددها الوزير بقرار منه.

وأشارت البواردي إلى أنه يفرض تنظم ساعات العمل بحيث لا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متصلة، دون فترة أو أكثر للراحة، ولا يجوز تشغيل الأحداث في أيام الراحة الأسبوعية أو في أيام الأعياد والعطلات الرسمية والإجازة السنوية.

وأكدت ضرورة ارتباط موافقة ولي أمر الصبي الحدث عند التحاقه بالعمل، حيث يلزم صاحب العمل قبل تشغيل الحدث أن يستوفي منه المستندات اللازمة كبطاقة الهوية الوطنية أو شهادة رسمية بميلاده، وشهادة باللياقة الصحية للعمل المطلوب، وموافقة ولي أمر الحدث وأن يتم إشعار مكتب العمل المختص عن كل حدث يشغله خلال الأسبوع الأول من تشغيله، وأن يحتفظ في مكان العمل بسجل خاص للعمال الأحداث يبين فيه اسم الحدث وعمره والاسم الكامل لولي أمره ومحل إقامته وتاريخ تشغيله.

ولفتت إلى أن الأحكام السابقة لا تسري على العمل الذي يؤديه الأطفال والأحداث في المدارس لأغراض التعليم العام أو المهني أو التقني، وفي مؤسسات التدريب الأخرى، ولا تسري على العمل الذي يؤديه في المنشآت الأشخاص الذين بلغوا سن أربع عشرة سنة على الأقل إذا كان هذا العمل ينفذ وفقاً لشروط يقررها الوزير، وكان العمل يشكل جزءاً أساسياً دورة تعليمية، أو تدريبية، تقع مسؤوليتها الرئيسة على مدرسة، أو مؤسسة تدريب، أو برنامج إرشادي، أو توجيهي يرمي إلى تسهيل اختيار المهنة.



ندوة جامعة الإمام : تحديد سن الزواج ليست من مسائل العبادات

طالبت هيئة كبار العلماء بعدم إتاحة المجال للاجتهادات

والفتاوى الفردية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 24 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/412608>

سلوى حمدي - الرياض

خلص بعض المختصين ، خلال ندوة اقيمت في جامعة الامام امس الاول ، الى ان تحديد سن الزواج مسألة ليست من مسائل العبادات، وأكد أنه يجب التفريق بين سن الزواج وسن الدخول بالزوجة . وطالبوا بقيام هيئة كبار العلماء بإيضاح ما تبذله من جهود في سبيل التصدي للنوازل وعدم إتاحة المجال للاجتهادات والفتاوى الفردية في المسائل المتعلقة بـ الشأن العام، مع أهمية التصدي للظواهر الاجتماعية والتعامل معها من منظور نقلي وعقلي وفق منهج علمي ينتهي بنتائج ترفع عن العامة حرج الغموض، وكذلك قيام هيئة حقوق الانسان في المملكة بتكثيف جهود التثقيف والتوعية وتعريف العامة بما لهم من حقوق كفلتها الشريعة والأنظمة وما عليهم من واجبات.

وكان مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل رعى ندوة بعنوان (تحديد سن الزواج رؤية شرعية اجتماعية) بمشاركة كل من عضو هيئة كبار العلماء الدكتور قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، وعضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي، وعضو هيئة التدريس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بالجامعة الدكتور علي بن عبدالرحمن الرومي، وحضرها عدد من اصحاب الفضيلة والعلماء والمتخصصين في علوم الشريعة والعلوم الاجتماعية.

أول المتحدثين هو الشيخ الدكتور قيس بن محمد آل الشيخ مبارك وقدم ورقة حول «حكم الزواج بالصغيرة وزمن الدخول بها» تناول فيها الأقوال في اختلاف العلماء في تزويج من لم تصل إلى مرحلة البلوغ، ثم تناول الحكمة من تزويج الصغيرة.

وتطرق بعد ذلك إلى متى يجوز الدخول بالزوجة الصغيرة، وأشار إلى أن زمن الدخول على الصغيرة محل خلاف بين الفقهاء وهل يكون بالبلوغ أم إذا بلغت تسع سنين، أم بالقدرة البدنية، وتناول عدد من الأقوال والمذاهب، والشروط التي يجب إجبار الزوجة على تمكين زوجها منها، وكذلك الشروط التي يشترط إجبار الزوج على دفع المهر للزوجة. المتحدث الثاني هو الدكتور عبدالله الحديثي وتطرق في البداية إلى بعض المفاهيم والمصطلحات ثم تناول سن الزواج كما تناولت ورقته دورة الجهات التشريعية في هذا الجانب، وخلص إلى أن تحديد سن الزواج مسألة ليست من مسائل العبادات، وأكد أنه يجب التفريق بين سن الزواج وسن الدخول بالزوجة، وفي ختام الورقة أكد الدكتور الحديثي في توصياته أهمية قيام هيئة كبار العلماء بإيضاح ما تبذله من جهود في سبيل التصدي للنوازل وعدم إتاحة المجال للاجتهادات والفتاوى الفردية في المسائل المتعلقة بالشأن العام، مع أهمية التصدي للظواهر الاجتماعية والتعامل معها من منظور نقلي وعقلي وفق منهج علمي ينتهي بنتائج ترفع عن العامة حرج الغموض، وكذلك قيام هيئة حقوق الإنسان في المملكة بتكثيف جهود التنقيف والتوعية وتعريف العامة بما لهم من حقوق كفلتها الشريعة والأنظمة وما عليهم من واجبات.

المتحدث الثالث الدكتور علي الرومي الذي قدم ورقته بعنوان «تحديد سن الزواج من منظور اجتماعي» أوضح من خلالها أن الزواج قديماً لم يكن يربط بسن معينة وإنما يربط بعلامات البلوغ أو ظروف المعيشة المحيطة، واستعرض مشكلة زواج القصر من خلال عدد من المداخل منها المدخل التنموي والطبي والاجتماعي والحقوق، وتناول كل مدخل على حدة، وأشار إلى أنه تم بعد ذلك إيجاد حل مقترح تمثل في تحديد سن الزواج وذلك بأن يحدد بشكل قانوني سن معين لا يسمح بالزواج إلا بعد بلوغه.

واستعرض الدكتور الرومي بعد ذلك الاتفاقات الدولية في هذا الشأن، ومثل على بعض الدول التي وضعت حداً للزواج، وبيّن أن المملكة العربية السعودية لم تضع حداً له، وفسّر بعد ذلك لماذا لا يتم تحديد سن الزواج؟ وارجع ذلك إلى عدد من المداخل منها المدخل السكاني والنقدي والتنمية المستدامة والمدخل الاسلامي وفصل الحديث في كل واحدة منها. واستعرض بعد ذلك الأسباب التي أدت إلى تناقص تأخر سن الزواج رغم عدم تحديدها في السعودية إذ أشار إلى أنها تعود للبنية الاجتماعية للزواج الظروف المعيشية وغيرها، وخلص إلى أنه توجد حالات زواج لصغار لكنها في المعدل الطبيعي وهي ترتبط بظروف المعيشة، وطالب أن يتم اتخاذ إجراءات مناسبة في هذا الأمر.

تحت رعاية خادم الحرمين .. وبحضور الأميرة عادلة .. مؤتمر الطفولة بجامعة الأميرة نورة يقدم 11 جلسة و19 ورشة عمل على مدى 3 أيام

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/11/article783218.html>

الرياض - عذراء الحسيني

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين وعلى شرف صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله تنظم جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن المؤتمر الدولي للطفولة المبكرة (طفولة آمنة .. مستقبل واعد) وذلك في الساعة السادسة من مساء يوم غد الإثنين في قاعة الاحتفالات بالمدينة الجامعية بالنرجس.

وسوف يناقش المؤتمر مجموعة من المحاور المرتبطة بقضايا الطفولة المبكرة والمتمثل أبرزها في رعاية وتربية الطفولة من منظور حقوقي والنهج الشمولي لرعاية الطفل والتعرف على أبرز المستجدات البحثية وقضايا الجودة في برامج رعاية وتربية الطفولة المبكرة والعوائق والتحديات التي تواجهها. كما خصص لمحاور المؤتمر إحدى عشرة جلسة يشارك فيها خبراء وأكاديميون ومتخصصون من داخل المملكة وخارجها يمثلون جهات أكاديمية ومنظمات دولية إضافة إلى تسع عشرة ورشة عمل تتناول ما يتعلق بشأن الطفولة المبكرة ينفذها ويتولى إدارتها متخصصون من مختلف دول العالم.

يشار أن اللجنة العلمية قد وزعت جلساته على مدى ثلاثة أيام وبأوقات مناسبة بشكل يضمن تمكن أكبر عدد ممكن من الأكاديميات والمتخصصات والأمهات والمهتمات بشأن الطفولة المبكرة من الحضور.

وسيكون الاستثمار في الطفولة المبكرة أحد المحاور الرئيسية حيث سيتحدث البروفيسور ويليام ستيفن بارنت Prof W. Steven Barnett باعتباره المتحدث الرئيس لهذا المحور رئيس المعهد الوطني لأبحاث الطفولة المبكرة جامعة رتجرز - أمريكا ، عن التجارب العالمية في مجال استثمار الطفولة المبكرة، الى جانبه سيشارك الدكتور ابراهيم الشدي عضو مجلس الشورى ومجلس هيئة حقوق الإنسان وكذلك الدكتور بندر السويلم الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة سيقدم ورقة في "الاستراتيجية الوطنية للطفولة بالمملكة العربية السعودية".

الى جانب مشاركة الدكتورة منيرة القاسم الاستاذ المساعد في أصول التربية الاسلامية بالجامعة عن حقوق الطفل في الإسلام، وستركز ورقة الدكتورة سمر مقلد والدكتور جيم ستاين على أبرز المستجدات في أبحاث الدماغ. كما خصص المؤتمر جلسة للتعريف بالمنظمات الإقليمية والدولية كاليونسكو وأجفند ومينتور العربية (Mentor Arabia) باعتبارها منظمات تعنى بقضايا الطفل من خلال الدكتور حجازي إدريس والاستاذة ميسون شهاب من منظمة اليونسكو، والأستاذة غادة الدخيل مسؤولة المشاريع التربوية في أجفند والأستاذة نانسي عازار أخصائية المشاريع بمنتور العربية للوقاية من المخدرات.

ويتناول المؤتمر في عدد من جلساته النهج الشامل لرعاية وتربية الطفولة المبكرة كقضايا وكاستراتيجيات من خلال البروفيسور إدوارد ميلويز Prof. Edward Meluish كما تتناول الدكتورة بسمه فاعور الدعامات الأربع لنمو الأطفال الصغار بينما تتناول الدكتورة مها حمصي أهمية الرعاية الأولى للطفل منذ ولادته وحتى السنة الثالثة من العمر، أما التدخل المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فقد اهتمت به لجان المؤتمر وخصصت له ورقة تتناول كل ما يرتبط به وذلك من خلال الدكتورة نادية طيبة وتركز الدكتورة الجوهره الصقيه على أهمية اللعب في مرحلة الطفولة المبكرة.

وسيتم خلال جلسات المؤتمر استعراض لأبرز النماذج والتجارب العالمية والمحلية في مجال التدخل المبكر إضافة إلى استعراض برنامج (Mocep) في لبنان والسعودية من خلال الدكتورة بشرى قدورة رئيسة برنامج الدبلوم العربي والأستاذة الجوهرة العجاني رئيسة جمعية رعاية الطفولة. وسيمنح المؤتمر عناية خاصة لقضية الجودة في تربية الطفل خلال مرحلة الطفولة المبكرة حيث سيتم استعراض هذا المحور من خلال الدكتور إلين فريدي والدكتورة دايان دوج Dr. Ellen Frede , Dr. Diane Dodge من خلال بسط التعريفات ومعايير ومؤشرات مخرجات التعلم. مشيرة إلى عدد من الموضوعات كالقياس في برامج الطفولة المبكرة للدكتورة نهلا قهوجي والقياس في برامج التنقيف والتدريب للوالدين للدكتورة مها العلي والجودة في برامج إعداد المعلمين للدكتورة سميرة الموسى، إضافة إلى استعراض المستجدات في برنامج "افتح يا سمسم" المقدم للأطفال من خلال الدكتورة ندى الربيع، كما ستتناول الأستاذة الدكتورة سهام الصويغ والدكتورة عبير المنيف موضوع التقدم إلى الأمام في برامج الطفولة المبكرة وما يواجه ذلك من التحديات والمبادرات وتقويم فرص التحسين المتاحة أمامها.



”حقوق الإنسان“ تدرب العاملات داخل السجون

المصدر: جريدة الوطن الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=119766&CategoryID=5

الدمام: علياء الهاجري
ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ممثلاً في المكتب النسوي يوم الثلاثاء القادم 28 / 12 / 1433 حلقة تدريبية للعاملات داخل السجون ومؤسسات رعاية الفتيات تحت عنوان (حقوق السجينات) بالتعاون مع إدارة السجون والشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية وتهدف الدورة إلى التعريف بأهم القواعد في معاملة السجناء وخاصة النساء، والتشديد على أهمية مراعاة حقوق السجينات كونها أحد أسس تحسنهن من الناحية النفسية مما سينعكس إيجاباً على تعاملهن وسلوكهن في فترة ما بعد السجن في المجتمع ويؤهلن للتأقلم مع حياتهن الجديدة بعد الخروج من السجن والبدائية من جديد وهو أمر يعد مسؤولية على العاملات في السجن.
وأوضحت عضو جمعية حقوق الإنسان وإحدى المشاركات في الحلقة التدريبية غادة السيف في حديث لـ "الوطن" أمس أهمية مثل هذه الدورات التدريبية والمحاضرات التوعوية في تعريف العاملات بالدور الاجتماعي عامة والسجون بشكل خاص في كيفية التعامل مع النزيلات على اختلاف ظروفهن الأسرية وأعمارهن وأحوالهن النفسية وقضاياهن والحوادث التي ارتكبتها وجعلتهن سجينات حيث تؤثر مثل هذه البرامج بشكل إيجابي على المتلقيات والمستهدفات وتنتشر بين صفوفهن قيمة العمل الذي وكلن به وتزرع في نفوسهن المسؤولية التي تحتاج منهن إلى إخلاص وتقان في العمل وأكدت السيف على ضرورة تنظيم مثل هذه الحلقات بشكل دوري كي تتعرف العاملات في السجون ومؤسسات رعاية الفتيات على الطريقة المثلى للتعامل مع السجينات ومساعدتهن في تخطي المرحلة الصعبة التي يمررن بها وهن بداخل السجن وكيفية التعايش مع حياتهن الجديدة.

حقوق السجينات بنسوية حقوق الإنسان في الشرقية..

الثلاثاء

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/12/576770>

الدمام - الشرق
ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية ممثلاً بالمكتب النسوي يوم غد حلقة تدريبية للعاملات داخل السجون ومؤسسات رعاية الفتيات، تحت عنوان (حقوق السجينات) بالتعاون مع إدارة السجون والشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية.
وتهدف الدورة إلى التعريف بأهم القواعد في معاملة السجناء وخاصة النساء، والتشديد على أهمية مراعاة حقوق السجينات كونها أحد أسس تحسنهن من الناحية النفسية، ما سينعكس إيجاباً على تعاملهن وسلوكهن في فترة ما بعد السجن في المجتمع.



المدعي يطالب بأحكام تعزيرية ضد 8 متهمين في خلية

النخيل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م
<http://www.al-madina.com/node/413683>

ناصر الغربي - الرياض
طالب المدعي العام قاضي محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة صباح أمس بإصدار أحكام تعزيرية بحق 8 متهمين من خلية «حي النخيل» التي تتكون من 70 متهمًا، وذلك بعد أن وجه لهم عدة قضايا أمنية أبرزها إيواء ونقل الفارين من سجن المباحث في محافظة الخرج، والتواصل مع عدد من أفراد تنظيم القاعدة، وتأييد الهالك أسامة بن لادن، فيما رفض قاضي الجلسة طلب المتهمين بإطلاق سراحهم في الحاضر، واصفًا رفضه بـ«التريث». على صعيد متصل نظر قاضي محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة، صباح أمس في ردود تهم 7 أشخاص بخلية الـ (50)، حيث حضر للمحكمة المتهمون رقم: (31، 32، 33، 35، 36، 38، و 40) الذين قدموا إجاباتهم، فيما لم يستكمل المتهمان (31، و 35) إجاباتهم من قبل المحامي؛ مما اضطر رئيس الجلسة لإعطائهم موعدًا آخر للنظر في إجاباتهم. وشهدت المحاكمة، حضور مندوب من هيئة حقوق الإنسان، ومراسلو وسائل الإعلام المحلية، وسبعة متهمين من خلية الـ (50)، حيث ترفع متهمان عن نفسيهما دون التوكيل، وأربعة منهم وكلوا محامياً.

فرع هيئة حقوق الإنسان ينظم لقاء بين العاملات في السجون النسائية في الشرقية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/14/580510>

الدمام - هند الأحمد
ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية لقاء بين العاملات في السجون النسائية ومؤسسات رعاية الفتيات في المنطقة الشرقية، في حلقة تدريبية تُعنى بحقوق السجينات، وقد أثنى عضو مجلس إدارة هيئة حقوق الإنسان والمُشرف العام على الفرع عبدالله بن صالح السهيل، على تفاعل إدارة سجون المنطقة الشرقية، وكذلك مدير الشؤون الاجتماعية مع عقد هذه الدورة، ونوه السهيل، إلى وجود برامج مُعدة للعام الجديد 1434 هـ، واعدًا بكل ما يساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

لقاء حقوقي في الدمام يشدد على نشر ثقافة حقوق الإنسان في السجون ودور الملاحظة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/14/580331>

الدمام - هند الأحمد
شدد لقاء حقوقي في الدمام أمس، على حقوق السجينات في المملكة العربية السعودية، ودور هيئة حقوق الإنسان في التواصل مع السجون ودور الملاحظة لنشر المزيد من الثقافة الحقوقية في تلك الجهات. وتضمن اللقاء حلقة تدريبية تُعنى بحقوق السجينات، نظمه فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية للعاملات في السجون النسائية ومؤسسات رعاية الفتيات في المنطقة. وأوضحت المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان نوال البواردي، أن من حقوق السجينات الفحص الصحي الشامل عند دخولهن السجن، وذلك لتحديد الاحتياجات الأساسية من الرعاية الصحية، وضرورة توفير الأمن والسلامة داخل النزل، وأن يُكفل للسجينة حمايتها واحترامها أثناء إجراء التفتيش الجسدي الذي لا تجريه سوى موظفات تلقين التدريب المناسب على إجراءات التفتيش. وأفادت أن تشغيل المسجونات أو الموقوفات يتم وفق قواعد تضعها وزارة الداخلية بالاشتراك مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مضيفاً أنه على هيئة الرقابة والتحقيق القيام بجولات ميدانية لتفقد أوضاع الإعاشة في السجون العامة ودور التوقيف وإدارات الترحيل وتفقد أحوال المتخلفين في مناطق المملكة بشكل دوري، وعلى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقق من

مشروعية سجنهم أو توقيفهم والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين، والنظر إلى مشروعية بقائهم في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سُجنَ أو أوقفن بدون سبب مشروع، وتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك.

وأشارت إلى أنه لا يطبق الحبس الانفرادي والعزل التأديبي على النساء الحوامل والأمهات والمرضعات، وأن يبقى مع المسجونة أو الموقوفة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين، فإن لم ترغب في بقاءه معها يُسلم لمن له حق حضانتها شرعاً، ولا تشمل العقوبات التأديبية التي تفرض على النساء السجينات منعهن من الاتصال بأسرهن ولا سيما مع أطفالهن، وأن تحصل الفتيات السجينات على فرص متساوية في التعليم والتدريب المهني، وأن تستفيد الفتيات السجينات من البرامج والخدمات المخصصة لفئاتهن العمرية وتقديم الاستشارات لهن.

وقالت إنه ينبغي مراعاة عدم تكسب السجينات داخل السجن بسبب تأخر القضايا كونه سبباً في جعل السجن بيئة غير صالحة لاستقبال المزيد من السجينات فيه، إضافة إلى الضرر الصحي والنفسي على السجينات اللواتي برفقة أطفالهن، موضحة أن غالبية القضايا للسجينات هي قضايا أسرية.



مسؤولية

تدريب السجينات.. إلى أين؟

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121113/ln25.htm>

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:

((خير لك أن تحرث حراثة عميقة، بدلا من أن تحرث حراثة عريضة))

- حكمة هندية -

نظم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ممثلا في المكتب النسوي الأسبوع الماضي حلقة تدريبية للعاملات داخل السجن ومؤسسات رعاية الفتيات، وهذا برنامج جيد غير تقليدي حتى تعي العاملات حقوق السجينات وكيفية التعامل معهن، إنما من وجهة نظري فالسجينات أيضاً يحتجن إلى برامج غير تقليدية في التدريب.

الذي أقصده ان السجينات بحاجة إلى برامج تدريبية غير تقليدية وتحديد البرامج التي لها علاقة بتغيير الأفكار والمشاعر السلبية

والبرامج النفسية التي لها علاقة بتقدير الذات.

الذي اجزم به ان إدارة السجن لدينا حريصة على تدريب السجينات على إكسابهن مهارات مختلفة كالخياطة والحاسب الآلي وغيرها، وقد رأيت ذلك بنفسني في فترة تطبيقي لبحثي للمجستير في سجن النساء قبل سنوات، لكن الفكرة الأساسية ان هذه البرامج لا تعمل على تطوير الشخصية وتعديل سلوكها.

سأعطيكم مثالا.. كنت قد قابلت في بحثي إحدى السجينات وتهمتها حيازة المخدرات وكانت المشرفة الاجتماعية فخورة بالسجينة أنها استطاعت حفظ نصف القرآن الكريم.

خلال مقابلتي مع السجينة كنت استهدف قياس مستوى تقدير الذات لديها الذي ظهر منخفضاً، لكن الذي هو أخطر من ذلك ان أفكارها لم تتغير، واتضح لي ان لديها شذوذاً جنسياً ومفاهيم خاطئة تجاه السلوكيات الخاطئة التي تمارسها حيث إنها مقتنعة بصحتها.

إذن فالسجينة حفظت آيات القرآن دون تدبر وبالتالي لم تتغير أفكارها أو مشاعرها السلبية تجاه المجتمع الذي تتهمة انه السبب في انحرافها، كما ان خبرات الطفولة السيئة ما زالت تؤثر على سلوكها. العلاج النفسي أو الاجتماعي الذي تقوم به الإخصائيات بالطبع مفيد لكن العلاج السلوكي المعرفي هو من أفضل العلاجات التي يمكن ان تسهم في تغيير أفكار الإنسان وبالتالي يتغير سلوكه. وهذا النوع من العلاج لا ينتمي إلى المدارس التقليدية في علم النفس، وبالتالي أرجو ان تتبنى وجوده إدارة السجون. السجينة، إنسانة دخلت السجن عقاباً لسلوكها لكنها لكي تعود متوافقة مع نفسها ومع المجتمع فإنها تحتاج بالفعل إلى ان تولد من جديد، ولأن الأفكار هي المسؤولة عن سلوك الإنسان فلا بد ان تتغير أفكارها وهذا لا يتم دون تخصص في العلاج السلوكي المعرفي، وفي اعتقادي ان ذلك هو الأساس في تأهيل السجينات، ثم يأتي بعد ذلك إكسابهن أي مهارة تعليمية.



إلى هيئة حقوق الإنسان!

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 24 1433 هـ - 9 نوفمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/08/568153>

محمد سني

كنت أستمع لإحدى إذاعات الإيف إم في المملكة وكان البرنامج عبارة عن استقبال مكالمات هاتفية لأحد شيوخنا الأفاضل الذي تلقى اتصالاً من أحد الإخوة المقيمين بالبلد وكان يتوسل إلى الشيخ طالباً مساعدته في علاج ابنه المريض جداً حيث رفضت معظم المستشفيات الحكومية علاجه لأنه مقيم وليس مواطناً! بالرغم من إنه من مواليد المملكة ولم يغادرها منذ ولادته قبل أكثر من ثلاثين عاماً!

وكان رد فضيلة الشيخ مقتضباً إذ قال له أنه لا بد من معالجة ابنه وأنه لا يفهم لماذا لم يعالج لأنه لا يجب أن تكون هناك تفرقة في العلاج! وأجابه فضيلته بأن عليه انتظار تقدم أحد المحسنين للمساعدة في علاج ابنه. وتساءلت وأنا أستمع لهذا الأخ عما تفعله هيئات حقوق الإنسان (والمفترض أن تكون هيئة مدنية تهتم بالإنسان).. ومن المفترض أن تهتم بهكذا موضوعات.

وواقع الأمر مع الأسف أن هناك مشكلات عديدة ومؤلمة في بعض الأحيان للإخوة الوافدين الذي قدموا لخدمة هذا البلد إذ لا يجد بعض هؤلاء أذاناً مصغية لمشكلاتهم وعلى سبيل المثال فقد قرأت قبل أيام على الشبكة العنكبوتية صرخة وجهها أحد هؤلاء الإخوة الذي تعرض لأبشع أنواع الابتزاز من كفيله الذي لم يدفع له ريالاً واحداً لأكثر من عام وكان المسكين يتوسل مساعدته فقط في شراء تذكرة سفر لبلده لأنه لا يملك ما يقات به لحين انعقاد جلسات النظر في قضيته والمقررة بعد شهور!

ردهات مكاتب العمل تحفل بالعشرات من هذه القضايا.. ولن يكلف الأمر الهيئة سوى استعراض ملخص لهذه القضايا لدى مكاتب العمل والتدخل لحلها ومساعدة أصحابها.

عُرف عن مملكتنا مواقفها الإنسانية الدولية الرائعة.. ومثل هؤلاء الإخوة الذين قدموا لخدمة المملكة أولى بأن يشملهم كرمنا.

نبض الكلمة المساواة والقانون المخفي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783501.html>

شريعة الشمالان

أتابع أغلب ما تكتبه الزميلة عالية الشلهوب.. ومقالاتها تتسم بجدية الطرح الاقتصادي الوطني وتخص المرأة بطرحها.. يقيني أن الاقتصاد ركيزة الدولة أي دولة كانت، وحسن إدارة الموارد الوطنية جزء أساسي من استقلال الدولة ونموها.. وتعطيل أي مورد من مواردها هو تعطيل لدورة الحياة فيها، أو إعاقته ما قد يسبب أمراضاً، قد يعجز علاجها.. كان موضوع أ.عالية الشلهوب في يوم 10/29 في هذه الجريدة حول تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي جاء فيه أن السعودية احتلت المرتبة 131 بين مجموع 135 دولة في المساواة بين الرجل والمرأة. وبني التقرير على أربع ركائز وهي التعليم والصحة والمشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية. قد يكون لنا اعتراضات على بعض ما جاء بالتقرير.. وقد نرى أن هناك بعض الاجفاف في التقرير، وخاصة عندما نبني على التعليم ما بعد الثانوية، ولعل اوضحها الابتعاث حيث الأمر ميسر للجميع، رغم الخلل الذي يؤدي الى نقصان في ميزان المساواة في اشتراط المحرم وما يؤدي إليه من تداعيات لا حاجة لنا بها.. في المشاركة الاقتصادية، أوردت الزميلة مسألة وجود رؤوس اموال مجمدة لنساء في البنوك دون أن تأخذ دورتها الاستثمارية، ولا أدري إن كان ذلك يجبر لصالح المساواة أم لعدمها؛ حيث ترهب المرأة من استثمار أموالها إما على مبدأ (رأس المال جبان) ومن ثم لا يكون لديها حس المغامرة، أو عندما يكون السبب وجود الوكيل الذي حسب ما عرفت أنه لم يعد شرطاً، فإن ذلك سيكون أيضاً خللاً في المساواة.. لعل الأمر الذي يهمني وقطاعاً كبيراً من العاملات ممن وصلن لسن التقاعد أم قربن منها هو الصفوف الأمامية في العمل الحكومي الخالية تقريباً من النساء.. مع عدم وجود نص نظامي في الخدمة المدنية يجعل الوظائف العليا حكراً على الرجال إلا أنه لا يعمل به بوضوح، وهذه التجربة خاضتها جميع من عملن بالدولة.. بل وصل الأمر في بعض الوظائف أنها تعتبر ترقية تفضلاً من الرئيس لا حقاً لها.. ذلك ليس مقتصرًا على جهة دون أخرى، ولعل رئاسة تعليم البنات سابقاً خير مثال على ذلك، فحين تعمل السيدات ميدانياً في كل الحقول، يكون على سلم الهرم رجال يسرون الدفة.. وطبعاً لا أستثني وزارة الصحة ولا الشؤون الاجتماعية وهما ربما أكثر وزارتين أفنت المرأة السعودية عمرها عملاً بهما.. من تجربتي الخاصة فإن هيئة حقوق الإنسان وهي هيئة أولى بها ان تقدر المرأة حسب الجدارة لا الجنس.. حتى الآن لم تر حقاً للمرأة في الحصول على المقاعد الأمامية في الهيئة، واحتكرها الرجال بما في ذلك مجلس الهيئة، مع وجود رصيد قوي من التراكمات الإدارية والمعرفية لمن شاركن في تأسيس الهيئة.. ذلك حسب آخر علم لي بها.. الاعتراف بالخلل هو أول الطريق لاصلاحه، وهناك خلل وهناك قانون أعلى من كل الأنظمة التي يعمل بها، قانون غير مكتوب لكنه مطبق كعرف بشكل تحيزي يعطي خللاً في ميزان المساواة.. أخيراً كنوع من النكتة أختتم به مقالي، هو ما صدر أخيراً عن السماح للمرأة بالمشاركة في مسابقة مزاياين الإبل، على أن تملك خمسين مليون ريال.. هل هذا نقطة في المساواة !!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لجنة الشؤون الخارجية طالبت بحلول دبلوماسية لإعادتهم إلى بلادهم الشورى يبحث تخلف وتسلسل خمسة ملايين مقيم غير شرعي في المملكة

المصدر: جريدة الشرق السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/10/570867>

جدة - نعيم تميم الحكيم
يفتح مجلس الشورى، في الأسبوع المقبل، نقاشاً حول ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة، ممن تخلفوا أو دخلوا الأراضي السعودية بطرق غير نظامية، الذين يقدر عددهم بخمسة ملايين وفق تقرير لجنة الشؤون الخارجية في المجلس، الذي أعدته بناءً على دراسة لتقرير وزارة الخارجية الأخير. وعلمت «الشرق» أن التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الخارجية تضمن توصيات بضرورة إيجاد حلول سريعة للمقيمين غير الشرعيين، المنتشرين بين مكة وجدة والطائف والمدينة وينبع والرياض والمنطقة الشرقية والجنوبية، ناسباً إليهم 60% من الجرائم التي ترد لمراكز الشرطة. واقترح التقرير تشكيل لجان من وزارتي الخارجية والداخلية للتفاهم مع دول هؤلاء المقيمين، وإعادتهم بالطرق الدبلوماسية الرسمية إلى بلدانهم، والعمل على إيجاد حلول لمنع تلك الظاهرة، وتشديد الرقابة لوقف التخلف. وأكد التقرير أن المقيمين غير الشرعيين في البلاد يشكلون خطراً على أمن البلاد من خلال نشرهم الجريمة بكل أنواعها من مخدرات ومسكرات وسرقة ودعارة وقتل وتصوير أفلام إباحية وترويجها وتلويث للبيئة وتشويه لمنظر البلاد. وتطرق التقرير إلى وضع الجاليات التي تعيش في المملكة، خصوصاً الجالية البرماوية، وكيفية منع انتشار الجريمة في أوساطها. ودعا، من ناحية أخرى، إلى الاهتمام بالمبتعثين وخدمتهم، راصداً قصور بعض سفارات المملكة في الخارج في هذا الصدد، مبيناً تواصل اللجنة مع تلك السفارات لمعرفة أسباب القصور والتفاهم معها وحل المشكلة في وقتها. وعلمت «الشرق» أن التقرير خلا من موضوع التوسع في توظيف المرأة في البعثات الدبلوماسية السعودية بسبب التطرق للموضوع عدة مرات في تقارير سابقة في الأعوام الماضية.

حادث انفجار الرياض على طاولة محمد بن نايف.. الإثنين "الشورى" - "المرور": لا تساووا بين عقوبات مخالفات الناقلات الخطيرة وغيرها

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/10/article_708229.html

عبد السلام الثميري وفهيد الغيثي من الرياض طالب مسؤول في "الشورى" بتغليظ عقوبات السيارات التي تنقل مواد خطيرة، وبألا تتساوى عقوباتها مع بقية المركبات المخالفة، في الوقت الذي أكد فيه المرور أن سائق الشاحنة المرتكب مخالفتين متتاليتين تشكلان خطراً على السلامة المرورية يضطر إلى الذهاب إلى هيئة الفصل الجزائية لوضع العقوبة والمخالفة المناسبة، إذ إن جهاز تسديد المخالفات لا يقبل التسديد في المرة الثانية. وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور سعود السبيعي رئيس اللجنة الأمنية في مجلس الشورى: إن السيارات التي تحمل مواد قابلة للاشتعال من المفترض ألا تتساوى في العقوبة مع غيرها، وأنه يجب تغليظ العقوبة عليها ولا يطبق عليها نظام المرور العادي، بحيث تعامل كغيرها من الشاحنات الأخرى، داعياً إلى أهمية ألا تتحرك إلا في أوقات محددة، وتسير بطريقة آمنة، وإذا اضطروا إلى إدخالها في المدن في أوقات الذروة فتكون هناك سيارات تراقبها من جهة أخرى، علمت "الاقتصادية" أن إمارة منطقة الرياض سترفع تقرير لجنة حصر الأضرار في حادث انفجار صهرج الغاز - شرقي الرياض - والتي راح ضحيته 22 شخصاً، وإصابة 131، لوزارة الداخلية بعد غد الإثنين، فيما أكد مطلعون عمل اللجان المكلفة بحصر أضرار حادث الانفجار والتي شكلت قبل نحو أسبوع، أنها تعمل 14 ساعة يومياً وذلك لاستقبال جميع شكاوى المتضررين ومناقشتها.

وفي مايلي مزيداً من التفاصيل:

أوضحت الإدارة العامة لمرور الرياض أن نظام المخالفات المطبقة على السيارات الصغيرة هي مثلها التي تطبق على سيارات النقل والشاحنات، وأن نظام المخالفات واحد. وقال لـ "الاقتصادية" اللواء عبد العزيز حمد أبو حيمد مدير إدارة مرور الرياض: إن سيارات النقل الكبيرة المخصصة للخدمات كالشاحنات التي تنقل الغاز أو المواد البترولية أو المواد الغذائية، مسموح لها بالدخول إلى المدينة في كل الأوقات، مبيناً أنه ليست هناك مخالفات خاصة بالشاحنات التي تقوم بنقل مواد خطيرة، وأنها تتساوى في نظام المخالفات مع غيرها، وأن النظام واحد ويسري على جميع الشاحنات. وعاد اللواء أبو حيمد ليؤكد أن سائق الشاحنة المرتكب مخالفتين متتاليتين تشكلان خطراً على السلامة المرورية فإن جهاز التسديد يرفض قبول تسديد المخالفات، حيث يضطر المخالف للرجوع إلى هيئة الفصل الجزائية لوضع العقوبة والمخالفة المناسبة.

وأشار مدير مرور الرياض إلى أن رجال المرور دائماً ما يتابعون الشاحنات، والتأكد من سلامة الأنوار الخلفية للسيارة، حيث إن هناك تساهلاً من قبل سائقي هذه السيارات في هذا الأمر.

وحول تخصيص رخصة خاصة بنقل المواد الخطرة بحيث لا تكون كغيرها، قال اللواء أبو حيمد: إن هناك نوعين من الرخص عمومي وخاص، وإن سائقي السيارات الكبيرة تستخرج لهم رخص عامة، مشيراً إلى أهمية أن تقوم الشركة المتخصصة في نقل المواد الخطرة بتدريب سائقيها على هذا النوع من السيارات، والتأكيد على أهمية التقيد بالأنظمة المرورية أثناء القيادة.

وقال مدير مرور الرياض: إن هناك ترتيبات جارية لمراجعة آلية دخول الشاحنات الخطرة لوسط مدينة الرياض، مبيناً أن الأمير محمد بن سعد نائب أمير منطقة الرياض قد ذكر في المؤتمر الصحفي السبت الماضي بعد حادثة انفجار شاحنة الغاز في الرياض أن هناك ترتيبات لمراجعة آلية دخول الشاحنات الخطرة، وأنه سيتم الإعلان عنها في وقت لاحق.

إلى ذلك يرى الدكتور سعود السبيعي رئيس اللجنة الأمنية في مجلس الشورى خلال حديثه لـ "الاقتصادية" أن السيارات التي تحمل مواد قابلة للاشتعال من المفترض ألا تتساوى في العقوبة مع غيرها، وأنه يجب تغليظ العقوبة عليها ولا يطبق عليها نظام المرور العادي، بحيث تعامل كغيرها من الشاحنات الأخرى، داعياً إلى أهمية ألا تتحرك إلا في أوقات محددة، وتسير بطريقة آمنة، وإذا اضطروا إلى إدخالها في المدن في أوقات الذروة فتكون هناك سيارات تراقبها.

وقال الدكتور السبيعي: "إن شاحنات النقل الخطرة لا بد أن تختلف عن غيرها من شاحنات نقل المواد الغذائية وغيرها، إذا ليس من المفترض أن تسير في أي وقت، وتحدد لها أوقات معينة غير أوقات الذروة، وهي محملة بمواد خطيرة، ومن المفروض أن تمديدات الغاز تكون عبر الأنابيب، فمنازلنا وشوارعنا أصبحت تعج بالقنابل الموقوتة، كم لنا من سنة ونحن نتعامل مع الغاز، وبيوتنا مليئة بالأسطوانات، وموضوع السلامة يجب أن نهتم به بشكل أكبر".

وكشف السبيعي أن اللجنة الأمنية في مجلس الشورى ستقوم بمناقشة تداعيات انفجار الرياض، وقال: "ما حدث يهم كل لجنة وكل مواطن ومسؤول وكل جزئية تهتم بها جهة معينة، وإذا استدعى الأمر تعديل أي مواد تتعلق بالحادثة بهدف تطويرها فسنقوم بذلك".

وأبان رئيس اللجنة الأمنية في مجلس الشورى أن أي أشياء في استخدامها خطر يجب الحرص عليها، وأن المسؤولية تقع على الجهات المنفذة والمقدمة لهذه الخدمة، وليس هناك داع لأن تمتلئ شوارعنا بسيارات نقل الغاز في أي وقت وزمان، وأنه تجب مراعاة الظروف المناخية في بلادنا، إذ ليس من المعقول أن تسير شاحنات تحمل مواد مشتعلة في درجة حرارة عالية.

وأوضح أن الذين صنعوا هذه المواد وضعوا قواعد وإجراءات تتناسب مع ظروفهم المناخية، ففي البلدان ذات الظروف المناخية الباردة يختلف وضعها عن أجوائنا الحارة، مشيراً إلى أن مجتمعاتنا أخذت التقنية واستخدمتها دون مراعاة قواعد السلامة فيها.

ويقترح السبيعي أهمية أن تكون أمام الشاحنات الخطيرة وخلفها سيارة مرور، تنبه الآخرين إلى الابتعاد عنها، بحيث تسير في مسارها المحدد وبسرعة معينة، لا تتجاوزها، كي لا يترك لهم الأمر كما يشاؤون.

وشدد رئيس اللجنة الأمنية في مجلس الشورى على أهمية مراعاة قواعد السلامة والظروف المناخية لبلادنا، وقال: فمن غير المعقول أن يكون سير شاحنات نقل المواد المشتعلة في الدول المناخية الباردة، كما هو في الأجواء الحارة لدينا، إذ من الضروري مراعاة الظروف المحلية، مشيراً إلى أن في البلدان الباردة من النادر أن تجد هذه الشاحنات تسير كما تسير في شوارعنا التي امتلأت بالقنابل الموقوتة، وأن شوارعنا تحولت إلى فوضى منظمة، حيث نجد الكثير يتنقل بين المسارات دون أدنى اعتبار لسلامة الآخرين، وبدون استئذان..

استكمال محاكمة 13 متهماً بالرشوة والتلاعب في تنفيذ المشروعات اليوم

بعد توقف 3 أسابيع بالتزامن مع فترة إجازة عيد الأضحي

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/412806>

حامد الرفاعي - جدة

تنتقل اليوم السبت استكمال محاكمات متهمي السيول بعد توقف دام حوالي 3 أسابيع بالتزامن مع فترة إجازة عيد الأضحي حيث تواصل المحكمة الإدارية بجدة محاكمة 13 متهمًا من بينهم أمين سابق ووكيله وموظفين مكفوفي اليد كانوا يشغلون مراتب مختلفة بالإضافة إلى رجال أعمال ومهندسين بقطاعات حكومية وأهلية اتهموا بحسب لائحة الدعوى المرفوعة ضدهم من هيئة الرقابة والتحقيق بالضلوع في جرائم الرشوة والتزوير واستغلال الوظيفة العامة بالتزامن مع تنفيذ مشروعات السيول والأمطار قبل عام 1430هـ.

وتتضمن محاكمات الأسبوع الحالي مواجهة الأمين المذكور و 2 من رجال الأعمال بقضية اتهامات التورط في رشوة 5 ملايين ريال بالتزامن مع الموافقة على زيادة دور ثالث في مخطط سكني بجدة بالإضافة إلى اتهامهم بالتورط في تملك 400 قطعة سكنية بحي الخمرة بطريقة غير مشروعة فيما يواجه وكيل الأمين المذكور اتهامات بتزوير محضر أحد اللجان التي وقفت على مواقع السيول بوادي كراع وثول وهي التهم التي نفاها الأمين المذكور ووكيله ورجلي الأعمال خلال الجلسات الماضية.

كما تتضمن إحدى ملفات السيول الأخرى التي سيتم النظر فيها بمنتصف الأسبوع الحالي اتهام 7 متهمين آخرين من بينهم قيادي مكفوف بالأمانة بالضلوع في جريمة الرشوة بالتزامن مع تنفيذ مشروعات تصريف مياه الأمطار والسيول قبل عام 1430هـ حيث يواجه المتهم الرئيس (قيادي الأمانة) 13 تهمة تتعلق بجرائم الرشوة اتهم بالاشتراك فيها بالتواطؤ مع المتهمين الستة الآخرين واتهم أيضًا بتشغيل مبالغ الرشوة التي حصل عليها في التجارة بالتزامن مع شرائه خمسة كيلو ذهب، والمساهمة به في مصنع للذهب لتشغيله مقابل حصوله على جزء من إجمالي المبيعات شهريًا وحصوله على سيارة من أحد المتهمين مقابل عدم تعطيل مستخلصات شركة رجل الأعمال المذكور الخاصة بالمشروع، إضافة إلى سيارة من نوع نيسان «آرمادا» من شركة أخرى مقابل تمرير المستخلصات الخاصة بتلك الشركة وعدم تعطيلها، إضافة إلى طلب وأخذ سيارة من ماركة ميتسوبيشي «باجيرو» تقدر قيمتها بـ 120 ألف ريال على سبيل الرشوة من مؤسسة مقاولات أخرى مقابل تسهيله لمستخلصات المؤسسة بالتزامن مع تنفيذها لأحد المشروعات بكورنيش جدة، وتسلمه من إحدى الشركات، أيضًا على ظرف بداخله مبالغ مالية من متهم آخر ادعى أثناء الجلسات الماضية أن هذا المبلغ هو زكاة أمواله، وأنه طلب من قيادي الأمانة تسليمه لبعض موظفي الأمانة المحتاجين والفقراء من أصحاب المناصب الوظيفية المتدنية.

هدف: إطلاق برنامج جاهز لتوظيف المتعثرين ربيع الأول المقبل يمثل حلقة وصل بين الدارسين وسوق العمل

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م
<http://www.al-madina.com/node/412768>

بسام بادويلان - جدة

أعلن صندوق إعداد الموارد البشرية «هدف» عن إطلاق المرحلة الأولى من برنامج «جاهز» لتوظيف المتعثرين في الخارج، خلال مطلع ربيع الأول المقبل. صرح بذلك مصدر مطلع في الصندوق، وقال إن البرنامج يهدف إلى اختصار الوقت، وتسريع الجهود في توظيف المتعثرين العائدين من الخارج، من خلال تسجيل بياناتهم في موقع الكتروني خاص يكون بمثابة حلقة الوصل بين المبتعث وسوق العمل. وتعتمد محركات البحث بالموقع على الموازنة بين مؤهلات المبتعث - قدر الامكان - والوظائف المتاحة بسوق العمل والتي قد تتطلب مؤهلات جامعية أو دراسات عليا كما يساهم البرنامج في تطوير مهارات المبتعث - إن لزم الامر - للايفاء بمتطلبات تلك الفرص. وأشار إلى أن البرنامج الذي ينفذه الصندوق بالتعاون مع وزارة التعليم العالي يعمل على إيجاد منصات موازنة تساهم في توفير الفرص الوظيفية المناسبة في سوق العمل للطلاب السعوديين المبتعثين قبل عودتهم إلى البلاد مما يساعدهم على تأدية دورهم التنموي بكفاءة واتقان. وأكد المصدر أن آلية «جاهز» تعتمد على بنية تقنية لتقليص الفجوة الزمنية بين عودة المبتعث وحصوله على الوظائف المناسبة مشيراً إلى وجود أكثر من 100 ألف مبتعث يدرسون بالخارج حالياً. وكانت وزارة العمل أعلنت عن حزمة من البرامج التي تساهم في توظيف الخريجين في وظائف بعد تأهيلهم من خلال برامج تدريبية متخصصة في أكثر من مجال ومن بينها برنامج «ماهر 12/12» لتأهيل الكوادر المتخصصة، وهو برنامج تدريبي غير مرتبط بالتوظيف يهدف إلى التدريب والتأهيل في العديد من المهن التي يحتاجها سوق العمل. كما أطلق الصندوق برنامج حافز في السادس من شهر صفر الماضي، وفيما بلغ إجمالي عدد المستفيدين في الشهر الأول نصف مليون ارتفع العدد حالياً إلى 1.5 مليون مستفيد ويقدم البرنامج 2000 ريال شهرياً لمدة اثني عشر شهراً هجرياً لكل مستفيد. ويعد البرنامج أحد التطبيقات العملية للأوامر الكريمة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين لإيجاد الحلول السريعة والفعالة لمساعدة الباحثين عن العمل بتحفيزهم وتسهيل الفرص الوظيفية المناسبة لهم. ويهدف البرنامج إلى صرف إعانة مالية شهرية مؤقتة للباحثين عن العمل مع إعطاء أولوية لخطط البرنامج للتدريب والتأهيل والتوظيف. ويمكن للباحثين عن العمل التسجيل في البرنامج من خلال تسجيل أرقام الهوية الوطنية ورقم الجوال إما على الموقع الإلكتروني (www.hafiz.gov.sa) أو من خلال إرسال رسالة نصية قصيرة إلى الرقم 500200. كما يوفر برنامج حافز خدمات الاستفسار والمساعدة والإرشاد والاعتراض للمسجلين من خلال الرقم الموحد.

كما أطلق الصندوق برنامجاً لدعم رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية شهر شوال الماضي تنفيذاً للأمر الملكي الكريم رقم أ/121 وتاريخ 1432/07/02 هـ والقاضي بزيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية وفق المسميات التعليمية المعتمدة. ويهدف البرنامج إلى زيادة رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية بحيث يبدأ بخمسة آلاف ريال مضافاً إليه 600 ريال بدل نقل، ويدعم الصندوق 50% من الراتب (2500) ريال. كما أقر الصندوق شمول المعلمين والمعلمات من أم سعودية في برنامج دعم المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية أسوة بشمولهم في برنامج إعانة الباحثين عن عمل (حافز) وبرنامج توظيف الوظائف (نطاقات).

محاضرة "كيف نحمي أبناءنا من الإيذاء" ..

300 حالة عنف ضد الأطفال في 2011

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/10/article783088.html>

جدة- ياسر الجاروشة

استضافت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالمركز الثقافي بجدة فعاليات المحاضرة المتخصصة في العنف الأسري بعنوان "كيف نحمي أبناءنا من الإيذاء" والتي اقامتها جمعية حماية الأسرة الخيرية بمحافظة جدة والقتها رئيسة مجلس إدارة الجمعية سميرة خالد الغامدي بحضور أكثر من 300 سيدة ومتخصصة في الحقل الأسري والاجتماعي . وثمنت الغامدي الدور الكبير الذي نهضت به المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من خلال استضافة هذه المحاضرة التي تهتم برعاية شريحة هامة من المجتمع وهم الأطفال .

وكشفت أن المحاضرة تؤكد على أهمية الحوار الأسري لحل المشكلات وحسم كل الخلافات بين الزوجين. وقالت: للعنف آثار ومنعكسات تؤدي لتفكك الأسرة وفقدان الاحترام والثقة المتبادلة بين أفرادها وقد يدفع بعضهم للكذب والانحراف أحياناً ومن تلك الآثار ما هي صحية وجسمية كالإصابات والعاهات الدائمة كالعنف النفسي والإجهاض والصداع الدائم والربو وغيرها وآثار على الصحة النفسية كحالات الاكتئاب والخوف والقلق والتقدير المتدنّي للذات والبرودة الجنسية والإحباط والضغط النفسي ناهيك عن الآثار القاتلة كالانتحار وارتكاب جريمة القتل والأزمات القلبية والدماعية وآثار تأخر النمو كنمو الذكاء والنطق والاستيعاب والعدوان المضاد وتخريب الممتلكات والإيذاء المتعمد والهروب من المنزل وضعف الثقة بالنفس واضطراب النوم والتبول اللاإرادي والقلق والاكتئاب والشعور بالذنب والخجل والعنف الأسري ضد الأطفال يدفعهم للجريمة والإرهاب .

وأكدت أن للطفل في الشريعة الإسلامية العظيمة حقوقاً واضحة معروفة أتى بها الشرع المطهر لحفظ كرامة الطفل وصونها وضمان نموه نفسياً واجتماعياً وجسدياً بالشكل الطبيعي مفيدة أن 70% من الاعتداءات على الأطفال يرتكبها رجل البيت وما بين 50 - 70 % من الرجال الذين يعتدون على نسائهم يعتدون على أطفالهم . وأفادت أنه بحسب تقارير أصدرها برنامج الأمان الأسري بالسعودية ورصدها السجل الوطني سجلت فيه نحو 300 حالة عنف ضد الأطفال لعام 2011م ولكون العنف بات ظاهرة يشتكي منها العديد من المجتمعات في مختلف دول العالم تبنت بعض المنظمات الدولية برامج ومشاريع لمناهضة تلك الظاهرة الاجتماعية حيث تبنت هيئة الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر (تشرين الثاني) من كل عام ليصبح اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء .

هل نحتاج إلى قوانين ملزمة للتطبيق؟

معوقون تمنعهم أسرهم الخروج إلى المجتمع..!

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/10/article782950.html>

القطيف، تحقيق- منير النمر

على الرغم من إصرار "فاطمة" على شق طريقها بعيداً عن تعقيدات حياة ذوي الإعاقات البصرية، إلا أنها غالباً ما تصطدم بالواقع المر الذي يمنعها من تحقيق طموحها بحياة سعيدة، إذ تقول: "نحاول نحن المعوقات بصرياً نعيش حياتنا في شكل طبيعي، ونحاول التغلب على إعاقتنا بالعزيمة التي نمتلكها"، مستدركة "هناك معوقات اجتماعية تجعل العوائل تعزف عن التحدث عنّا، وترفض أن تعرف الناس أننا معوقات"، موضحة "لا يأتي التصرف ليعبر عن رغبة في الأذية أحياناً، بيد أنه يأتي خوفاً من ردة الفعل الاجتماعية".

أسر قاسية!

"فاطمة" لا تعتبر الفتاة الوحيدة التي تعاني من الناحيتين الاجتماعية والعائلية من التصرفات الخاطئة، إذ يؤكد الناشط في مكافحة الإعاقة "شفيق السيف" على أن هناك فتيات لا تستجيب أسرهن لنداءاتهن المتكررة؛ بشأن دمج الفتيات المعوقات في أعمال اجتماعية يمكن أن ينخرطن فيها، أو التوجه لمراكز مختصة تقدم الخدمات لهن، ويضيف "وقفنا على حالة فتاة ظلت حبيسة البيت لأعوام عدة، وحين تحدثنا مع ذويها من أجل التحاقها بالمركز تم الرفض"، مشيراً إلى أن الفتاة لا تزال تعيش بنفس الطريقة رغم مضي السنوات. ويتابع "إننا نوجه نداءنا العاجل إلى الأسر التي يعيش فيها معوق ونقول لهم انفتحوا، فالإعاقة لا ينكم أو بنتكم ليست عيباً، وعليكم أن تجتهدوا في إسعاد المعوق مهما بلغ من إعاقة متقدمة؛ لأنه اختبار من الله سبحانه وتعالى يوجب عليه الثواب أو العقاب"، مشيراً إلى أنه أسس مراكز ولجاناً خاصة بالمعوقين، ويتابع "إن التحرك يأتي من كوني من نفس الفئة"، مضيفاً "لم نطرق باباً، إلا وساعدنا الله فيه وجعل الآخرين يفقون معنا، والمطلوب هو أن نتفقد العائلة ذويها بحيث يتمكن المعوق من تحقيق مستقبل مشرق في ظل عائلته ورعايتها، كما أن على المجتمع أن يتقبل المعوق ضمن صنع ثقافة تحتضنه وتشعر به".

الإعاقة ليست عائقاً

وليس بعيداً عن رأي "السيف" تشدد معوقات بصرياً أبهرن الحضور في مهرجان (الدوخلة 8) على أهمية تحقيق الذات وعدم الاستسلام رغم كل العقبات التي قد تعترض بعضهن؛ سواء كانت عائلية أم اجتماعية، فيما يؤكد "حيدر أبو الرحي" -معوق حركياً- على تحطيم كل عقبة في طريق الإرادة، يقول: "إن من المهم جعل حياتك سعيدة عبر بث الأمل فيها، فأنا أقود سيارتي بنفسني، وأخرج نهاية الأسبوع لصيد السمك، وأحاول التغلب على كل العقبات التي تعترض حياتي"، مضيفاً "لا أستسلم وأؤمن بقدر الله واختياره لي"، مشيراً إلى أنه حقق ذاته من خلال عمله الحكومي في وزارة المياه، مضيفاً "أشكر المدير وكل مسؤول في الوزارة وذلك على التشجيع الدائم لي".

سن القوانين

أما "فؤاد المشيخص" -باحث اجتماعي-؛ فيرى بأن من المهم سن القوانين الرسمية التي تجبر الأسرة ولا تخيرها بشأن رعاية المعوق، يقول: "إن التدخل عبر سن قوانين ملزمة، وليست تخييرية تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من صنع مستقبل لهم، وذلك بقوة القانون الملزم"، مضيفاً "إن القوانين تصحبها آليات تطبيق، ومن هذه الآليات نستطيع القول بأن المعوق يحقق ذاته، ويعيش بين أفراد المجتمع كإنسان طبيعي"، مشيراً إلى أن هناك نقصاً حاداً في هذه الجوانب في المملكة، ويتابع "لدينا نحو 28 ألفاً من ذوي الإعاقات المختلفة يقيمون في مملكة الأردن من أجل الانخراط في برامج أو تعليم أو ما شابه، وهذا يعني أن ليس من بيئة جيدة لهم، فمثلاً لا نجد مراكز مختصة حتى في القطاع الخاص الذي سيكلف الأسرة الدفع، ما يضطرها إلى إرسال ابنها أو بنتها إلى الخارج". ويتابع "إن عدم توفر آليات تدمج ذوي الاحتياجات

الخاصة في المجتمع أدى إلى حجب بعض الأسر لمعاقيها، كما أن السبب الأكثر تأثيراً يكمن في عدم وجود الآليات المعتمدة على القوانين الملزمة".

ويشدد "المشيخص" على وجود قصص قاسية على المعوق، أو المريض النفسي، ويعزوا حدوثها إلى عدم وجود القوانين، إذ يقول: "إن وسائل الإعلام نقلت قصة مفجعة حدثت في جازان، إذ تم العثور على شخص مريض نفسي محبوساً في بيته 42 عاماً، وهذا ما كان ليتم لو كانت لدينا قوانين صارمة وملزمة تعاقب الأب على فعلته"، مشيراً إلى أن من المفترض أن تعاقب أي عائلة لا تجعل المعوق يعيش في شكل طبيعي ضمن استطاعته ووضعته الصحي، وأن من المهم خلق آلية تأهيل حقيقية. ويتابع "إن غياب الإحصائيات الرسمية يسبب عدم وجود دور تأهيلية مناسبة لاستيعاب المعوقين"، مضيفاً "إن توفر الأرقام المبنية على الدراسات الموثقة يجعل حال المعوق أفضل من ناحية التعليم والعمل والتبني حينما يكون طفلاً والتكفل بتوظيفه إن كان قادراً على ذلك، وصرف الإعانة له إن لم يكن قادراً على العمل".



ديوان المظالم ينظر دعوى 300 من معلمي الأبناء ضد "التربية"

المصدر: جريدة الشرق السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/10/570919>

حفر الباطن – حماد الحربي
ينتظر 300 من معلمي مدارس الأبناء، قرار ديوان المظالم بالنظر في قضيتهم المرفوعة ضد وزارة التربية والتعليم التي يطالبون فيها بتعديل شرط سنة التقديم بعد مساواتهم مع المعلمين المستجدين في حركة النقل الخارجي وعدم احتسابه من عام 1430، أو وضع مفاضلة خاصة بهم تخرجهم من هذه الإشكالية، وذلك بعد الطلب العاجل الذي تقدموا به لرئيس المحكمة الإدارية في منطقة الرياض الأسبوع الماضي، لمحاولة اللحاق بتحديث بياناتهم على النظام قبل إغلاقه في الرابع عشر من شهر محرم المقبل في حال كسبهم القضية.

وطبقاً لمستندات القضية، التي حصلت «الشرق» على نسخة منها، فإن المعلمين المتقدمين إلى حركة النقل الخارجي والمنقولة وظائفهم ضمن 5950 معلماً من وزارة الدفاع إلى وزارة التربية والتعليم، رفعوا عدة تظلمات إدارية لوزارة الخدمة المدنية ثم إلى المحكمة الإدارية في الرياض اعتراضاً على عدم إدراجهم في حركة النقل الخارجية الماضية بسبب التأخير من قبل وزارة الدفاع في تنفيذ أمر ولي العهد رقم 16265 بتاريخ 1432/7/17 هـ القاضي بالتعجيل في تفعيل قرار الدمج، إلى جانب تظلمهم من بقاء شرط سنة التقديم ضمن شروط مفاضلة حركة النقل الخارجية دون معالجة على اعتبار أن بقاءه دون تعديل سيلحق الضرر بهم كما أنه مخالف لما جاء في القرار السامي. الكريم رقم 331 / م بتاريخ 1423/1/14 هـ الذي نص على ضرورة «تحقيق مبدأ المساواة والعدل في القواعد المنظمة للنقل».

وقال عضو اللجنة الإعلامية لملتقى مدارس الأبناء المعلم صاحب الدعوى بندر إبراهيم الرفيعي لـ «الشرق» إن وزارة التربية والتعليم وعدتهم بمعالجة وتعديل شرط سنة التقديم ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وقال إن عدم معالجة هذا الشرط يعني مساواتنا بالمعلمين المستجدين دون اعتبار لخدمتنا التي تتراوح بين 4 - 9 سنوات، كما أن المعلم المتعين في العام الماضي 1432 سيكون أحق منا بالنقل للمنطقة التي يرغب بها، وبالتالي نحن نطالب بمعالجتها كما تم ذلك لزملائنا معلمي الحرس الوطني عندما تم احتساب سنوات الخدمة بعد دمجهم في عام 1425. وتساءل لماذا لا تضع الوزارة مفاضلة خاصة لمعلمي الأبناء خاصة وأنها تدرك أن معاملتنا كالمستجدين تعد مخالفة واضحة وصريحة للقرار السامي الكريم الذي ينص على وجوب تحقيق العدالة في مفاضلة النقل الخارجي. وطلب المعلمون المتضررون من وزارة التربية والتعليم إصدار حركة نقل خاصة بمعلمي مدارس الأبناء الذين حرموا من الدخول في حركة النقل الخارجية التي تصدرها الوزارة لمدة خمس سنوات متتالية بسبب عدم تنفيذ قرار الدمج في موعده المحدد، وإعادة النظر في شرط سنة التقديم لأن بقاءه دون تعديل سيلحق الضرر بهم والمطالبة باحتسابه لهم من العام الذي استحدث فيه هذا الشرط، ويأتي هذا الطلب

استناداً إلى الأمر السامي الكريم رقم 9231/م ب وتاريخ 1428/10/17 هـ القاضي بتنفيذ قرار دمج مدارس الأبناء مع وزارة التربية والتعليم الذي نص على «أن لا ينظر في أي تأجيل» واستناداً إلى الأمر السامي الكريم رقم 53334 وتاريخ 1432/11/12 هـ الذي ورد فيه أن قرار الدمج «لم يتم إيقافه».



منها التشبه بالنساء وتهديد غيرهم والقتل والمخدرات والحراية تورط طلاب التعليم العام في 34 نوعاً من القضايا الجنائية

المصدر: جريدة الشرق السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/10/570448>

الطائف - ماجد الشربي
تداولت المحاكم الجزائية في 12 منطقة إدارية في أنحاء المملكة خلال العام الهجري الجاري 34 نوعاً من القضايا الجنائية لطلاب مدارس التعليم العام، وتتوّعت القضايا ما بين الأخلاقية والاعتداء على النفس والتشبه بالنساء، وتورّط فيها طلبة سعوديون وغير سعوديين.
ففي مؤشرات وزارة العدل فإن الطلبة غير السعوديين في مراحل التعليم الثلاث كانوا أطرافاً في قضايا منها المخدرات والسرقة والمسكرات والحوادث المرورية والاختلاء المحرم والحراية وتهديد غيرهم، فيما تورّط الطلاب السعوديون بالإضافة إلى تلك القضايا في التشبه بالنساء والمطاردة وانتحال شخصية والقتل وحمل السلاح، ودخول منزل الفاحشة والتفحيط وجنايات أخرى، وقد عملت وزارة العدل ممثلة في مرافقها القضائية على دراسة القضايا والبت فيها شرعاً.
وقياساً بعدد السكان في جميع المناطق الإدارية التي سجلت فيها هذه القضايا فقد احتلت منطقة الجوف النسبة الأعلى من حيث وقوع تلك الجنايات تلتها منطقة الحدود الشمالية ثم المنطقة الشرقية، فيما جاءت منطقة جازان ومنطقة مكة المكرمة ومنطقة تبوك الأقل خلال العام الجاري في تورّط طلابها في مثل هذه القضايا.
«الشرق» اتصلت بعدد من المتخصصين في مجال الإرشاد الطلابي ببعض المناطق باعتبارهم الجهة الوقائية للحيلولة دون تورّط الطلاب في مثل هذه القضايا ورفضوا التعليق على الأرقام.
وفي ذات السياق أكدت مصادر تعليمية أن مجال الإرشاد الطلابي في مدارس التعليم العام يعاني كثيراً من غياب المتخصصين في المجال ما دفع الوزارة إلى سد العجز بغير المتخصصين.
وكانت الإدارة العامة للإرشاد الطلابي حددت في وقت سابق عشرة معوقات تحول دون تطور عمل المرشد الطلابي معوقات تقف دون الارتقاء بالعملية الإرشادية والتوجيهية، منها تفاقم نسبة العجز المتنامي لأعداد المنتسبين للإرشاد الطلابي في الميدان التربوي والتي وصلت إلى 40%، وعزوف المعلمين المتميزين عن العمل الإرشادي لكثرة أعباء المرشد الطلابي وبخاصة في المدارس ذات الأعداد الكثيرة من الطلاب، ورغبة بعض المعلمين عند ترشيحه للعمل في المدرسة التي ترشح منها وعدم الموافقة على العمل في مدرسة أخرى، ورغبة بعض المعلمين عند ترشيحه للعمل الإرشادي العمل في مدرسة ابتدائية فقط، ورغبة بعض مديري المدارس في ترشيح معلم مخصوص في مدرسته دون النظر لغيره من المعلمين.

5622 سعودية زوجن قبل بلوغهن 14 عاماً!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 1433 هـ - 8 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/451053>

الرياض - عبدالعزيز العطر

ذكر عضو هيئة التدريس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية علي بن عبدالرحمن الرومي أمس أن 5622 فتاة سعودية تم تزويجهن، وهن دون سن الـ 14 عاماً. وقال إن تحديد سن الزواج لن يحل المشكلة، بقدر ما سيسفر عن مشكلات أخرى أشد ضرراً. فيما أكد عضو هيئة كبار العلماء (السابق) الشيخ عبدالله الركبان وجود حالات تزويج فتيات «صغيرات في السن» في ما سماه المجتمعات «الريفية» لرجال أثرياء. وقال إنه سمع أن ذلك يحدث «بالنسبة إلى الصغيرات مع الأثرياء، ولا سيما في المجتمعات الريفية والبدوية على نحو أخص، ولا شك في أنها موجودة، ولكنها ليست ظاهرة».

وأضاف الركبان، في حلقة نقاش بعنوان: «تحديد سن الزواج.. رؤية شرعية اجتماعية»، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أمس: «لا بد من علاجها، على الأقل أن ينظر لفارق السن بين الزوج والزوجة إذا كانت الزوجة صغيرة، وإذا كانت كبيرة في الـ 25 من عمرها فهي ناضجة، تتزوج من تشاء. وإذا كانت دون الـ 20 فالغالب أن الأمر إغراء أو مخادعة أو ضغط من ولي أمر هذه الفتاة حتى تتزوج هذا الرجل الكبير». وقال: «أتمنى بالنسبة إلى هذا الجانب أن يركز على الفرق العمري بين الزوجة وزوجها».

ولفت إلى معارضته رأي عدد من العلماء الذين ذهبوا إلى عدم جواز تحديد سن الزواج، وأن تحديد السن مطلب، وألا يسمح بزواج أي شخص من دون السن المحددة إلا في ظروف استثنائية، ولا سيما أن تحديد المباح متروك لولي الأمر، والسن من الأمور المباحة.

وأضاف الرومي: «على رغم مصادقة المملكة على «اتفاق سيداو»، إلا أنها قيدت تطبيقها لأي بند بعدم معارضته تعاليم الشريعة الإسلامية، وهو ما جعل الدول التي وقعت على الاتفاق بشروط عدم معارضتها للشريعة الإسلامية تعيش تحت ضغط دولي من المنظمات الدولية والناشطين في حقوق الإنسان، الذين يبحثون عن أية قضية جديدة تظهر على السطح بزواج قاصرة في تلك الدول، لتمارس ضغطها على تلك الدول».

وأشار عضو مجلس الشورى عبدالله بن صالح الحديثي إلى أن وزارة العدل تدرس تحديد سن الزواج، وأن مجلس الشورى لم يناقش الموضوع نهائياً، إذ إن ما طرح هو توصية بتحديد سن لا يتم إجراء عقد النكاح قبل بلوغه، لكنها سحبت. وقال: «لا بد لهيئة كبار العلماء من أن توضح للناس وتفصح لهم عما تقوم به من جهود تؤكد أنها هي المتخصصة، وأن ما سواها من جهات أو أفراد ليس لهم صفة إصدار أي قواعد أو تعليمات في هذه المسألة».

الادعاء العام "يستعد لتقديم 21 شاهداً ضد الجيزاوي"

...الأربعاء المقبل

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/451475>

جدة - أحمد الهلالي

في تطور جديد بقضية تهريب الأدوية المخدرة إلى السعودية والمتعلقة بالمتهم الأول المحامي أحمد الجيزاوي (مصري الجنسية)، تسجل المحكمة العامة في محافظة جدة فصلاً جديدة تتمثل في تجهيز عدد كبير من شهود الإثبات في هذه القضية التي سيقدمهم «المدعي العام» أمام اللجنة القضائية والذي سيصل عددهم إلى 21 شاهداً. وأكدت مصادر موثوقة لـ «الحياة» أن (المدعي العام) تسلح بعدد كبير من شهود الإثبات لدعمه أمام اللجنة القضائية التي ستعقد جلسة محاكمة لـ «الجيزاوي» الأربعاء المقبل، إذ تم تجهيز كامل ملف الطلبات التي طلبتها المحكمة من (المدعي العام) خلال الجلسة الماضية.

وقالت المصادر: «إن القضية ستشهد تسجيل عدد كبير من الشهود غاليبيتهم من موظفي الجمارك وهي جهة الضبط التي أوقفت المتهم وحررت محضر ضبط بكامل تفاصيل الواقعة مرفقة بالصور وما تم ضبطه بحوزته من مواد محظورة.» وأشارت المصادر إلى أن اللجنة القضائية المكونة من ثلاثة قضاة والتي عقدت حتى الآن أكثر من أربع جلسات تحاول الحصول على أكبر عدد من الإثباتات والقرائن والأدلة والاستماع لشهادة الشهود والرد عليها من جانب المدعى عليه «الجيزاوي» قبل النطق بالحكم فيها.

وجاءت هذه التطورات في قضية «الجيزاوي» بعد أن طلب «المدعي العام» خلال الجلسة الماضية مهلة جديدة لتقديم إثباتاته وبياناته التي طلبتها اللجنة القضائية في المحكمة العامة بجدة في قضية تهريب الأدوية المخدرة إلى السعودية، إذ عقدت الجلسة في حضور المتهمين الثلاثة، فيما أكد «الجيزاوي» حينها أن لديه ورقة وهي عبارة عن بيان من مطار القاهرة الدولي يؤكد أن حقائبه كانت خالية لحظة مغادرته.

كما طلبت المحكمة خلال الجلسة الماضية من «الجيزاوي» إحضار «الورقة» أو تقديمها للجلسة المقبلة بعد انتهاء «المدعي العام» من إحضار البيانات التي بنى الكشف عنها بعد أن طلب مهلة لإحضارها وهي تتضمن أكثر من 20 شاهداً في القضية.

وكان «المدعي العام» قدم خطاباً صادراً من الجمارك السعودية يتضمن وجود عدد من الشهود في القضية، وسبق أن رفضت المحكمة في الجلسة الماضية إطلاق سراح المتهم الثالث السعودي في قضية تهريب الأدوية المخدرة إلى السعودية والمتعلقة بالمتهم الأول المحامي أحمد الجيزاوي، فيما قدم «المدعي العام» شاهدين في القضية من موظفي الجمارك السعودية في المطار.

فيما أعلنت المحكمة خلال الجلسة الماضية أنها تسلمت التقرير الطبي الخاص بالمتهم «الجيزاوي»، إذ إتضح أنه لا يوجد أي علامات مرضية لدى المتهم، فيما طالب «الجيزاوي» بلجنة طبية أخرى، وأوضحت اللجنة القضائية أنها سبتت في طلبه خلال الجلسة المقبلة بعد الاطلاع على الخطاب الطبي.

وتتهم السلطات السعودية «الجيزاوي» بحيازة أدوية محظورة، مؤكدة ضبط 21380 حبة «زاناكس» بحوزته، وهي من الحبوب المصنفة ضمن المخدرات والخاضعة لتنظيم التداول الطبي، ويحظر استخدامها أو توزيعها. وأشارت إلى أنها كانت مخبأة في علب حليب الأطفال المجفف وبعضها في محافظ مصحفين شريفيين.

وكانت «الحياة» انفردت بنشر لائحة الاتهام التي أحييت إلى المحكمة العامة بجدة ضد المتورطين في قضية تهريب الأدوية الممنوعة إلى السعودية، وبينت التحقيقات أن المتهم الثاني «مصري» والمتهم الثالث في القضية «سعودي» حاولا التموهية على الجهات المختصة ببلاغ تقدم به المتهم الثالث إلى الشرطة ضد المتهم الثاني بتهمة

الاختلاس بعد علمهما بالقبض على «الجزاوي»، موضحة أن المتهم الثاني وصل إلى مطار الملك عبدالعزيز بجدة قبل وصول «الجزاوي» بأربع ساعات تقريباً، وانتظر خروجه من الصالة الداخلية، إلا أنه لم يخرج وتقابل مع زوجة «الجزاوي» التي كانت «تبكي»، وأبلغته أن زوجها تم القبض عليه لوجود أغراض ممنوعة بحوزته، وعند علمه بذلك عاد إلى الرياض عن طريق الخطوط السعودية في اليوم نفسه، وطلب من كفيله استخراج تأشيرة خروج لكي لا يتم القبض عليه.



أنظمة حكومية تغري السعوديات بـ هجران الوظائف

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/451235>

الخبر - «الحياة»

وجدت مؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص، نفسها في «حيرة». بعد أن شهدت هجرة عدد من العاملات السعوديات، اللاتي كانت رواتبهن تتراوح بين ألفين إلى 3 آلاف ريال. وبدأت تلك المؤسسات في البحث عن بدائل، لتغطية النقص الحاصل في الكادر الوظيفي فيها، ما اضطر بعضها إلى اللجوء إلى مكتب العمل، الذي يقوم بحملات تفتيش «مفاجأة» بين الحين والآخر.

وقال عبد العزيز دحيم (مدير شركة)، لـ «الحياة»: «إن استقالات الموظفات السعوديات في الشركة جاءت بعد قرارات عدة اتخذتها وزارة العمل، وأبرزها تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية ومواد التجميل، إضافة إلى وظائف عدة، فضلاً عن الدعم الذي يُقدم من جانب صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، لمعلمي ومعلمات المدارس الأهلية، وكذلك إعانة العاطلين والعاطلات عن العمل «حافز»، وغيرها من آليات توظيف الوظائف».

وأكد دحيم، أن هذه الاستقالات «أوقعت منشآت عدة في حرج، من ناحية، ونقص عمالة من ناحية أخرى»، لافتاً إلى الأضرار التي تترتب على هذه الاستقالات، إذ أن مكتب العمل سيصنف المنشأة في النطاق الأحمر، ما يحرمنا من مزايا عدة»، مؤكداً أن كثيراً من منشآت القطاع الخاص «ترغب في توظيف سعوديات. إلا أن شروط وضوابط عدة تحول دون ذلك». وقال مدير الموارد البشرية في إحدى الشركات العاملة في مدينة الخبر، والتي كانت تشغل أعداداً كبيرة من الموظفات السعوديات: «إن الأقسام النسائية في الشركة، باتت شبه خالية من الموظفات، وهذا الأمر ينطبق على كثير من الشركات الأخرى التي أعرفها، ممن تعطي رواتب أقل من 5 آلاف ريال، مثل موظفات الاستقبال في المستشفيات والمستوصفات، التي من المفترض عليها تطبيق السعودة، لاسيما أن المنشآت الصحية غالبيتها عمالة وافدة. والسعوديات يعملن موظفات استقبال بها. والآن يرفضن ذلك بسبب رواتب المؤسسات الأخرى. كما أن العقوبات تطبق في حال توظيف وافدات، والشواغر تملأ المكان، فما الحل؟».

بدوره، اشتكى مدير مستوصف طبي في الدمام، من أوضاع التوظيف، وتناقض آليات تطبيق توظيف الوظائف النسوية، وغياب التنظيم، موضحاً أن «الموظف أو الموظفة أصبح يقرر بنود العقد، وإلا فإن هناك فرصاً وظيفية بمميزات أعلى، وهذا كله يدعم ظاهرة التسرب الوظيفي. وتصبح الفتاة تنتقل من مؤسسة إلى أخرى، بحسب من يدفع راتب أعلى. ومع ذلك تُلقى المسؤولية على المؤسسات. لأنها لم توظف سعوديات». وأضاف «لا زالت شواغرنا متوافرة لممرضات وموظفات الاستقبال. إلا إنهن يرفضن، ويفضلن العمل في محال بيع المستلزمات النسائية، وفي الوقت ذاته تُطبق علينا العقوبات. علماً بأن الموظفات السعوديات تركز المكان منذ فترة بسيطة».

من جانبها، أكدت مديرة القسم النسائي في مكتب العمل دلال القرني، خلال لقاء «الثلاثاء الشهري» الذي أقامته غرفة الشرقية، أخيراً أن «المكتب ينفذ جولات مستمرة، لدعم توظيف الوظائف، ومراقبة العقود المبرمة بين الموظفين وجهات العمل».

شطب "الصك الملياري" .. وملاحقة كاتب عدل

"المظالم" يلزم "النقل" بإعادة تقدير عقارات بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120268&CategoryID=5

جدة، مكة المكرمة: نجلاء الحربي، علي العميري
فيما شطبت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة صكا مزورا لأرض بجدة مساحتها مليون متر مربع وقيمتها 1.5 مليار، ألزم "ديوان المظالم" بالمنطقة وزارة النقل بإعادة تقدير عقارات في حي القشلة بمكة المكرمة. وقضى الحكم الذي صدر الأسبوع الماضي بشطب الصك المزور وكل الصكوك المتفرعة منه وإعادة الأرض المليارية إلى أملاك الدولة وإحالة الضالعين في التزوير وبينهم كاتب عدل "متقاعد" وهامور عقارات، إلى الجهات المختصة لمحاسبته.
إلى ذلك، ألزمت المحكمة الإدارية بمكة المكرمة "المظالم" وزارة النقل بإعادة تقدير عقارات بحي القشلة نزعت ملكيتها من 50 مواطنا لمصلحة مشروع الطريق الدائري الثاني. وكان المواطنون تظلّموا من "بخس قيمة عقاراتهم التي قدر سعر المتر فيها بـ 5 آلاف ريال".
"الاستئناف" تشطب صك "المليار ونصف" .. وتطلب ملاحقة كاتب عدل متقاعد

جدة: نجلاء الحربي
أصدرت الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة الأسبوع الماضي حكما يقضي بشطب صك مزور على أرض مساحتها مليون متر مربع جنوب جدة، تبلغ قيمتها نحو 1.5 مليار ريال، وكافة الصكوك المتفرعة من الصك المزور، وإعادة الأرض إلى أملاك الدولة، وإحالة كافة أوراق الضالعين في التزوير إلى الجهات المختصة لمحاسبته، تحت مبرر اعتمادهم على التحايل والإجراءات غير النظامية في استخراجها، وهما كاتب عدل طلب التقاعد قبيل فترة وجيزة، وهامور عقارات بجدة.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أنه في الوقت الذي أصدر فيه وزير العدل الدكتور محمد العيسى قبل أيام قرارا يقضي بالسماح لمحققي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" بالاطلاع على سجلات الضبط والصكوك المتعقلة بالأراضي لمعرفة وضعها، خاطبت "العدل" محكمة الاستئناف بمكة المكرمة لدراسة صك أرض قيمتها 1.5 مليار ريال تم تقسيمها وبيعها لأشخاص كقطع أراض على مساحات متعددة، وتبلغ مساحة قطعة الأرض الأساسية أكثر من مليون متر مربع، حيث أحالت محكمة الاستئناف القضية إلى الدائرة الحقوقية الأولى لدراستها، لتكشف الدراسة أن الصك مزور ولا أصول له في كتابة عدل جدة الأولى التي استخراج منها، وأن استخراجها جاء عن طريق التحايل من قبل كاتب عدل تواطأ مع هامور عقاري بجدة.

وأوضحت المصادر أن تفاصيل القضية بدأت عندما اشترى مواطن قطعة أرض في منطقة الخمرة جنوب جدة وبعد مراجعة محكمة كتابة العدل لتصديق الصك رفضت المحكمة التصديق، بحجة وجود صك يمتلكه مواطن آخر لذات الأرض، مما دفعه لرفع دعوى بالمحكمة العامة، يدعي فيها ملكية الأرض وشرائها من المالك، مما حدا بالمحكمة العامة بجدة تحويل القضية لمحكمة الاستئناف بمكة المكرمة، وذلك بهدف دراسة أصل الصك وكيفية استخراجها، إلى جانب التأكد من أصول الصكوك المستخرجة، وأفضت الدراسات إلى أن الصك مزور ولا أساس له بالمحكمة. وقالت المصادر إن الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف أصدرت قرارا مطلع الأسبوع الماضي يقضي بشطب الصك المزور، وكل ماتفرع منه وإعادة الأرض ضمن أملاك الدولة، لعدم وجود أساس لصدور هذا الصك في كتابة عدل جدة، واعتماد من استخراجها على التحايل والإجراءات غير النظامية التي تشير إلى تورط هامور عقارات وكاتب عدل طلب تقاعده مبكرا في قضية التزوير، كما أحيلت القضية إلى الجهات الأمنية المختصة لاستدعاء كاتب العدل وهامور العقارات ومحاسبتهما.
وأوضحت المصادر أن وزارة العدل أصدرت تنظيمات جديدة منذ عدة أشهر للتعامل مع الصكوك المشبوهة تشمل وقف

إجراءات إفراغات الصكوك "غير العادية"، وإحالة ما يرد منها إلى المحاكم للوزارة فوراً لدراستها، وشطب كل صك ليس له أصل في محكمة استخراجها، وأن تتولى الوزارة إحالة من يثبت تحريفه وتزويره منها إلى الجهات المختصة، إلى جانب العمل على تحرير محضر بالواقعة يرفق بأوراق الدراسة وفقاً للمادة 15 من اللائحة التنفيذية لاختصاص كتاب العدل، والالتزام بالعمل وفق هذه الإجراءات ملزم باعتبارها نظاماً للتعامل مع الصكوك المشبوهة.

"المظالم" يلزم "النقل" بإعادة تقدير عقارات "قشلة مكة المكرمة" مكة المكرمة: علي العميري

ألزمت المحكمة الإدارية بمكة المكرمة "ديوان المظالم" وزارة النقل بإعادة تقديرات عقارات 50 مواطناً بحي القشلة، كان قد تم نزع ملكيتها لصالح مشروع الطريق الدائري الثاني الذي تنفذه وزارة النقل نظراً لبخس قيمة تقدير عقاراتهم من قبل لجنة تقدير العقارات.

وعلمت "الوطن" أن المحكمة الإدارية نظرت الدعوى التي تم رفعها من الأهالي المتظلمين من بخس قيمة عقاراتهم التي تم تقدير سعر المتر فيها بـ (5000) ريال، رغم أنها أصبحت منطقة مركزية ثانية للحرم الشريف، وقدموا للمحكمة عدداً من التقديرات من العقاريين المعروفين. واستعانت المحكمة الإدارية بشيخ طائفة دلالي العقارات بالعاصمة المقدسة حسن العمري، والذي أعاد التقدير ورفع سعر المتر إلى 15 ألف ريال.

وبينت بعض المصادر أن وزارة النقل اعترضت على حكم المحكمة الإدارية لدى محكمة الاستئناف بمحافظة جدة. وكان عدد من أصحاب العقارات تقدموا بدعوى للمحكمة الإدارية - حصلت "الوطن" على صورة منها - بينوا فيها أن لجنة تقدير العقارات حددت سعر المتر بـ (5000) ريال في حين أن سعر المتر الآن تجاوز 15 ألف ريال، وأن اللجنة هضمت حقوقهم، ولم تنصفهم في تقدير عقاراتهم، والتي كانت تحقق لهم عوائد مالية جيدة، مؤكدين أن بعض العقارات في المنطقة تم بيعها بسعر 12 ألف ريال.

وطالب أصحاب العقارات المحكمة الإدارية بالزام وزارة النقل بإعادة تقدير العقارات بسعر السوق العقاري الحالي، لأن أسعار العقارات بالعاصمة المقدسة ارتفعت بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية؛ بسبب المشاريع التطويرية الكبيرة التي يتم تنفيذها حالياً، والتي أدت إلى نزع ملكية أكثر من خمسة آلاف عقار، مشيرين إلى أن التعويضات التي تم تقديرها لهم لن تمكنهم من الحصول على مساكن بديلة في عدد من الأحياء.

وكان وزير النقل الدكتور جبارة الصريصري أكد لـ "الوطن" في تصريح سابق، أن الاعتراض على تقدير العقارات حق مشروع؛ لأن نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أجاز لأصحاب العقارات التظلم من التقديرات لدى المحكمة الإدارية، وأن ما تصدره المحاكم الإدارية من أحكام ستنفذها الوزارة.



المفتي: التستر على المطلوبين.. "خيانة"

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120211&CategoryID=5

الرياض: الوطن

أطلق مفتي عام المملكة، رئيس هيئة كبار العلماء، رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ تحذيرات لعموم المسلمين من خطورة إيواء المجرمين والموجودين على لوائح المطلوبين للأجهزة الأمنية في البلاد، مشدداً في الوقت ذاته على أن هذا العمل يعد "جريمة وخيانة". كما طالب بضرورة كتمان كبار الموظفين ومنهم القضاة أسرار عملهم والحفاظ على الأمانة الموكلة إليهم.

ودعا المفتي في خطبة الجمعة أمس التي ألقاها في جامع الإمام تركي بن عبدالله وسط العاصمة الرياض عموم المواطنين إلى إبلاغ أجهزة الأمن والسلطات عند وقوع حوادث تستر على المطلوبين أو عند معرفتهم لمعلومات عن المطلوبين أنفسهم.

وحذر آل الشيخ من خطورة المجاهرة بالمعاصي، مهيباً بالمسلمين حفظ خصوصية الفرد والحفاظ على الأسرار خاصة بين الأزواج.

وفي موضوع ذي صلة، لفت المفتي إلى عدم جواز نقل أجوبة المفتين حول المسائل الخاصة التي قد تواجه المؤمن.

لجنة للاهتمام بالسجناء السعوديين في الخارج

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120265&CategoryID=5

الرياض: عبدالله

كشف عبدالرحمن الجريس محامي المعتقلين السعوديين في العراق، عن اتجاه لتشكيل لجنة تعنى بالسجناء السعوديين في الخارج بناء على رغبة أسر السجناء في عودة أبنائهم إلى أرض الوطن وقضاء محكوميتهم بالقرب من ذويهم، على أن تختص اللجنة بتوفير التواصل بين السجناء وأسرهم، وتعتمد على مبدأ "التسامح والاحتواء". وقال الجريس خلال لقاء مفتوح أقيم مؤخرا في منزله، أن اللجنة سوف تعمل على تقديم المساعدة للمحتاجين والضعفاء وتوفير التواصل بين السجناء وأسرهم، وأنها تعتمد استراتيجية مهمة تتمثل في "التسامح والاحتواء". من جانبه، أوضح نائب السفير العراقي الدكتور معد العبيدي، أن عدد السجناء السعوديين المتواجدين في السجون العراقية بلغ 61 سجيناً، وأن 90% منهم حكم عليهم بارتكابهم أعمال إرهابية، مبيناً أن السفارة العراقية بالرياض قدمت طلباً منذ شهرين ونصف الشهر لتمكينها من زيارة السجناء السعوديين في السجون العراقية ولكن لم يتم الرد حتى الآن، وقال إنه منذ خمس سنوات قضاها في السفارة العراقية بالرياض لم يقم بزيارة السجناء السعوديين سوى مرة واحدة فقط، وبيّن أن عدد السجناء العراقيين في السجون السعودية يبلغ 111 سجيناً.

وأضاف نائب السفير العراقي بالرياض، أن اتفاقية تبادل السجناء بين السعودية والعراق تم التوقيع عليها بين البلدين، وأنها لا تزال تتداول بين أروقة البرلمان للمصادقة عليها، مبيناً أن أحد النواب أبلغه خلال لقائه بعدد من المسؤولين في البرلمان العراقي خلال موسم الحج هذا العام أن هناك سوء فهم بين الاتفاقية الموقعة بين المملكة والعراق لتبادل السجناء، وبين مشروع العفو الذي أعلنته الحكومة العراقية مؤخراً، وهو ما أخرج عملية المصادقة عليها في المجلس. وأضاف أن السفير السعودي في الأردن قدم طلباً بشكل رسمي لزيارة السجناء السعوديين في السجون العراقية وسيتم ترتيب ذلك خلال الأسبوعين القادمين مع الجهات العراقية.

إلى ذلك، كشف نائب مدير عام إدارة الشؤون الدولية بهيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير بندر بن فيصل بن فرحان، أن الهيئة كانت قد رتبت لقاء بين السجناء وذويهم عام 2009 بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر، إلا أن الجانب العراقي رفض ذلك في حينها، مضيفاً أن الهيئة عملت على إعادة الروابط العائلية من خلال طلب البحث عن السجناء السعوديين في العراق، وكذلك التواصل عبر الرسائل البريدية والاتصال الهاتفي بين السجين السعودي وأسرته، مشيراً إلى ترتيب لزيارة للسجناء في 12 ديسمبر الجاري.

وأشار الأمير بندر بن فيصل إلى أن عدد السجناء السعوديين في سجن سوسة يبلغ 29 سجيناً، فيما بلغ عدد الأسر التي وافقت على زيارة ذويهم 18 أسرة، في حين لم تتمكن البقية لصعوبة الوصول إلى الرياض وكذلك صعوبة التمكن من الزيارة لكبر سن أولياء أمور بعضهم.

وحول مطالب السجناء السعوديين في العراق، أكد أن أهم مطالبهم تتمحور في أمرين أولهما سؤالهم عما تم بشأن ملفاتهم وما هو الجديد في قضيتهم، والثاني طلبهم بعدم نقلهم من سجن سوسة، لافتاً إلى أن 10 سعوديين من أصل 300 سجين في السجون العراقية محكوم عليهم بموجب المادة الرابعة وهي الاشتباه في أعمال إرهابية.

من جهته، قال الشيخ حمود التويجري والد المعتقل عبدالله التويجري في سجن سوسة بالعراق، إن أولياء أمور السجناء يطالبون بحقوق الزيارة لأبنائهم، وأن تستوفى حقوقهم، مبيناً أن هناك مطالب مماثلة لأولياء أمور في الجانب العراقي، وتابع "الإسلام وضع حدوداً تأديبية لمن يخطئ.. وقال الرسول صلى الله عليه وسلم "لا تعينوا الشيطان على أخيك" في واقعة جلد شارب الخمر"، وبيّن أن المملكة وقفت سداً منيعاً أمام العشرات بل المئات من الشباب الراغبين في الذهاب إلى العراق، وذلك من خلال النصح والإرشاد والحوار مع أهل العلم والعلماء وأهل الحكمة.

إلى ذلك، أفاد مسؤول عن ملف المعتقلين في العراق، المعتقل سابقاً أبو عبدالله، أنه لا يوجد تواصل مباشر بين المعتقلين هناك والسفارة السعودية في الأردن، داعياً إلى حل ملف السجناء السعوديين في العراق بشكل إنساني، خصوصاً أن أغلب السجناء محكوم عليهم تحت المادة 10 جوازات التي تتراوح محكوميتها ما بين "10-20" سنة.



طالبات "الأهلية" يدفعن ثمن "العقد الموحد" ملاك المدارس رفضوا التنفيذ فانخفض أداء المعلمات

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120207&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيني
ألقت أزمة العقد الموحد لمعلمات المدارس الأهلية بظلالها على الطالبات اللاتي تحمل أولياء أمورهن رسوما إضافية هذا العام لإيجاد بيئة تعليمية مناسبة تختلف عن بيئة التعليم الحكومي.
وكشفت معلمات في مدارس أهلية - تحتفظ "الوطن" بأسمائهن- أن ملك مدارسهن رفضوا صرف رواتب المعلمات للشهر الثالث على التوالي بغرض عدم تنفيذ العقد الموحد بحجة عدم القدرة على توفير 50% من رواتب المعلمات في محاولة لإرغامهن على الموافقة على عقود مجحفة برواتب لا تتجاوز 1200 ريال، وأن مستوى أداء المعلمات في تلك المدارس انخفض نظراً للحالة النفسية التي تعيشها المعلمات لعدم الشعور بالأمان الوظيفي.
وقالت المعلمات إن ملك المدارس رفضوا العقد الموحد الذي يلزم بصرف 50% من رواتبهن، والرفع لصندوق الموارد البشرية لصرف النسبة الأخرى التي يتحملها الصندوق. وقالت معلمة بإحدى مدارس الطائف الأهلية - فضلت عدم الإفصاح عن اسمها- أن ملك المدرسة رفض صرف مستحقاتها وجميع منسوبات المدرسة وأخذ وقربياته اللاتي يدرن المدرسة في الضغط على كافة المعلمات للقبول برواتب متدنية جداً أو الانتظار حتى يتم الرد على اعتذاره الذي رفعه لوزارة التربية والتعليم عن العمل بالعقد الموحد لعدم قدرته.
وقالت معلمة أخرى بذات المدرسة، إنهن اضطررن لمقابلة ملك المدرسة، الذي التقى بهن ساعداً من مطالبتهن، مطالباً إياهن بالاحتساب على حد قوله. وأضافت أنها وزميلاتها رفضن بشدة استلام مبالغ زهيدة تتراوح ما بين 800 و 1200 ريال، حاول ملك المدرسة تسليمها لهن والتوقيع باستلام كافة مستحقاتهن، وتقدمن بشكوى لمدير عام التربية والتعليم الدكتور محمد الشمراني الذي وعدهن بتدخل الإدارة وحل مشكلتهن إلا أنه لم يحدث شيء من ذلك.
وقالت معلمة ثالثة إن التهديد بالفصل والطرده شبح يواجه المعلمات في هذه المدرسة نظراً لعدم وجود عقد نظامي يحميهن، مشيرة إلى أن أوضاع المعلمات وهن يعملن للشهر الثالث بدون رواتب ساءت جداً، وانعكس ذلك سلباً على أدائهن في المدرسة. وأكدت أن الضحية في النهاية هن الطالبات اللاتي لا يحظين بالتعليم المناسب الذي يتناسب مع المبالغ التي يدفعها أولياء الأمور لإيجاد بيئة مناسبة لبناتهم أفضل من بيئة المدارس الحكومية.
من جهته، قال مدير عام التربية والتعليم في الطائف الدكتور محمد الشمراني إن الإدارة اتخذت خطوات متوالية لحث المدارس الأهلية على تنفيذ الأمر الملكي، وتسجيل المعلمين والمعلمات في صندوق الموارد البشرية، وتم القيام بزيارات ميدانية لمدارس البنات الأهلية عن طريق مشرفات الإدارة لمتابعة المدارس، وما زالت مستمرة، إضافة إلى تشكيل لجان لإجراء المقابلات الشخصية للمعلمات المستجدات في المدارس الأهلية.
وبين الشمراني أن الإدارة اجتمعت بملك 30 مدرسة أهلية قبل إجازة الحج، وتم التأكيد عليهم بأهمية سرعة تطبيق جميع المدارس الأهلية للأمر الملكي برفع رواتب المعلمين والمعلمات وقيدهم في برنامج دعم الرواتب بصندوق الموارد البشرية. وبين أن نسبة السعرة في مدارس البنات بالطائف بلغت 90%، مشيراً إلى أن 8 مدارس فقط هي التي نفذت القرار حتى إجازة الحج. وأضاف الشمراني أن بعض المدارس الأخرى بدأت تستجيب بعد إجازة الحج، وسجلت معلماتها في صندوق الموارد البشرية.

أرامكو والأمانة تبحثان عن البديل والسكان يطلبون * التعجيل قرار نقل محطة غاز الدمام لا يقبل التأجيل

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121110/Con20121110546511.htm>

محمد العنزي (الدمام)

مجدداً.. فتح حادث انفجار شاحنة الغاز في الرياض ملفات محطات الغاز وسيارات نقلها وأماكن توزيعها حيث يوجد بعضها ملاصقا لمباني المواطنين مع الخطر الكبير الذي تمثله على حياة الآلاف من الأبرياء. تحركت عدة جهات حكومية في هذا الاتجاه، من بينها إمارة المنطقة الشرقية حيث أمر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة بضرورة نقل محطة تصنيع الغاز إلى موقع آخر بعيد عن العمران. وفي ظل طمأنئة عدد كبير من مسؤولي شركة الغاز والتصنيع الأهلية بأن أنظمة السلامة واشترطاتها معمول بها سواء في المحطات أو السيارات الناقلة، إلا أن حادث شاحنة الغاز في الرياض كشف أنه يجب عدم السكوت على أي نوع من التجاوزات، كما استدعى الحادث ضرورة مضاعفة الاحتياطات الواجب اتخاذها وبكل صورها وأشكالها حتى لا نجد انفسنا يوما امام كارثة جديدة. الملف يحتاج إلى بحث عميق لمعرفة أين مكامن الخلل التي قد تؤدي -لا قدر الله- إلى حدوث كارثة والعمل على تلافيها بأسرع وقت.

مدير عام الدفاع المدني في المنطقة الشرقية اللواء عبدالله الخشيمان يقول أن قرار صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود جاء في محله، وهو قرار صائب ويصب في صالح المواطنين بالدرجة الأولى وعلى أرواح الأبرياء من أي خطر قد تمثله محطة الغاز التي أصبحت في ظل الزحف العمراني قريية من الأحياء السكنية غرب الدمام. وأضاف أن الدفاع المدني وتوجيهات من سمو أمير المنطقة الشرقية سبق أن قدم تقريراً عن محطة الغاز والخطورة التي يمثلها. وحول الموقع الجديد المقترح لنقل محطة الغاز من غرب الدمام قال اللواء الخشيمان إن أمانة المنطقة الشرقية وشركة أرامكو تعملان على تحديد موقع مناسب بعيد عن النطاق العمراني، مشيراً إلى أن محلات توزيع الغاز لا تمثل خطراً كبيراً على حياة الناس في ظل الالتزام التام بالتعليمات واشترطات السلامة. وأضاف أن نقل محلات الغاز إلى مواقع بعيدة عن النطاق العمراني يصعب تحقيقه لحاجة الناس اليومية لها وبعد المسافة يلحق بهم ضرراً أيضاً، موضحاً أن الدفاع المدني يشرف على محلات بيع وتوزيع الغاز من جانبي السلامة ومدى الالتزام بها مع رفع تقارير للأمانة والبلديات. مطالبات بالإنفاذ السريع

إلى ذلك، امتدح عدد من المواطنين عبر «عكاظ» قرار نقل محطة الغاز ووصفوه بأنه صائب وبحاجة إلى التنفيذ الفوري دون تأخير أو إبطاء. وقال عاطف الشمري وأحمد الغامدي وعوض مفرح إن القرار يحتاج إلى التنفيذ الفوري، ومباشرة العمل، مع عدم التساهل في ذلك نهائياً، مؤكدين أنهم كانوا ولا يزالون يخشون حدوث مكروه نتيجة مجاورتهم لمحطة الغاز في غرب الدمام. وأضافوا أن الأخذ بالأسباب يجب أن يعمل به على الفور، مشيرين إلى أن حادثة شاحنة الغاز في مدينة الرياض الأسبوع الماضي فتحت الأعين على خطر محطات الغاز ومواقعها. صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية ترأس مؤخرًا بالإمارة، بحضور صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية، اجتماع تحقيق السلامة في محطات الغاز في المنطقة بحضور عدد من مديري الإدارات الحكومية والجهات ذات العلاقة، حيث اطلع على كل ما يتعلق بتطبيق قواعد السلامة في محطات الغاز وتطبيق القرار الصادر من الإمارة بنقل محطة الغاز الواقعة غرب الدمام في منتصف عام 1434هـ، خارج النطاق العمراني، مع تكليف وكيل الإمارة بمتابعة الأمر مع الجهات ذات العلاقة ومع شركة الغاز المعنية ورفع تقرير عن ذلك خلال أسبوع من تاريخه، كما حث الأمير على تطبيق جميع مقومات السلامة في محطات

الغاز، كما اصدر تعليمات بالتأكد من تطبيق أنظمة السلامة والحماية في محطات الغاز وسيارات النقل الخاصة والتوزيع من اجل تحقيق السلامة، وتجنب وقوع الحوادث وتأهيل قائدي الشاحنات التأهيل كي يكونوا على قدر المسؤولية، كما وجه أمير المنطقة الشرقية شركة الكهرباء في القطاع الشرقي بتحويل خطوط الكهرباء الهوائية إلى خطوط أرضية وتحديد موعد لذلك، مؤكداً أن حياة الناس وصحتهم هي الأهم وهو ما تحرص عليه حكومتنا الرشيدة. رقابة متواصلة على الغاز

أمير المنطقة الشرقية نوه بما يبذل في هذا الجانب من جهود من اهتمام ومتابعة وحرص، مشدداً على تطبيق أقصى العقوبات والغرامات على المخالفين لأنظمة السلامة للحد من الأخطاء التي تتسبب في الكوارث والتي تكون طريقاً للوقوع في مثل هذه الحوادث التي تعود بالضرر على الأرواح والممتلكات، كما حث الأمير جميع الجهات ذات العلاقة بتكثيف الرقابة الميدانية على محطات الغاز وحركة شاحنات الغاز داخل طرقات المنطقة سواء الداخلية منها أو السريعة لتجنب الوقوع في أية حوادث. حضر الاجتماع وكيل إمارة المنطقة الشرقية زارب بن سعيد القحطاني، وحسن بن علي الجاسر مدير عام مكتب أمير المنطقة الشرقية، وأمين المنطقة الشرقية المهندس ضيف الله العتيبي، ومدير شرطة المنطقة الشرقية اللواء غرم الله الزهراني، ومدير الدفاع المدني اللواء عبدالله الخشمان، ومدير هيئة الأرصاد وحماية البيئة محمد القحطاني، ومدير هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بالقطاع الشرقي إبراهيم الثابت، ومدير الأمن الصناعي المقدم محمد العتيبي، ومدير عام شركة الغاز الوطنية المهندس محمد الشبنان، ومدير عام شركة الكهرباء بالقطاع الشرقي المهندس عبدالحميد النعيم.

تسربات سابقة بلا ضحايا

يذكر أن محطة الغاز في غرب الدمام شهدت قبل سنوات حادث احتراق شاحنة وتمت السيطرة عليها، كما شهدت المدينة الصناعية الأولى في الدمام حادث تسرب لغاز الـ(ايوكسي) الذي حدث في المدينة الصناعية في الدمام قبل أكثر من عامين في حادث عرضي دون ادنى أي شبهة جنائية وتم رفع نتائج التحري والتحقيق لأمر المنطقة الشرقية في حينه. وكان حادث التسرب الذي حدث في احد مصانع المدينة الصناعية الأولى في الدمام أدى إلى تعليق الدراسة في المدارس القريبة من الموقع لمدة يوم دراسي كامل في إجراء احترازي، فيما سجلت حالات ضرر نتيجة استنشاق الغاز الذي تكثف في أجواء الشرقية لمدة يومين قبل نفاذه من الخزان الذي تسرب منه.

كشف أنه ليس على كفالة شركة الغاز.. سائق شاحنة الموت لعكاظ: كنت مسرعا والمكابح لم تعمل ولم أشاهد أحدا يتولى صيانة السيارات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121110/Con20121110546464.htm>

خالد الفارس (الرياض)، إبراهيم علوي (جدة)
كشف سائق شاحنة الغاز التي انفجرت في الرياض الخميس قبل الماضي، لـ«عكاظ» أنه لم يستطع منع الكارثة التي حدثت، معترفاً بأنه كان مسرعاً، عندما حاول الانعطاف.
وقال روبن: كنت مسرعاً وحاولت الانعطاف ولكن المكابح لم تعمل لتهدئة السرعة، مشيراً إلى أنه لم يعرف بالتحديد مقياس السرعة على العداد، إلا أنه كان مسرعاً، مبيناً أن الحادث وقع تقريباً في حدود السابعة وخمس وعشرين دقيقة صباحاً.
وحول مدى معرفته بأنه ينقل خطراً عبر الشاحنة التي يقودها، قال: أعرف، إلا أنني لم أتوقع إمكانية أن يقع حادث، مشيراً إلى أنه حاول قدر الإمكان السيطرة على الشاحنة إلا أن المكابح لم تعمل ليصطدم بالجرس.
وما إذا كان يتفقد السيارة والمكابح قبل خروجه من مستودع الشركة قال السائق: إنه يتسلم الشاحنة محملة، لتوصيلها فقط «ولا أعلم إن كانت هناك صيانة، ولم أشاهد أحداً يقوم بالصيانة».
وحول ما إذا كان نائماً خلال القيادة، وندمه على ما جنت يدها، قال: أنا كنت نائماً، ماذا تريدني أن أعمل، مضيفاً: أكيد أناس كثير ماتت، وأنا إنسان ولم أتوقع هذا الانفجار الضخم. وأضاف: خرجت لأتصل بالجهات المختصة، وحول كيفية اتصاله وهو لا يتكلم العربية، لم يرد. وحول محاولة هروبه من موقع الحادثة أشار إلى أنه كان خائفاً، إلا أن الشرطة قبضت عليه، مبيناً أنه أصيب في الحادث ونقل إلى المستشفى للعلاج.
وأفاد أنه وصل المملكة منذ عام، فيما يقود الشاحنات منذ فترة «تحفظ على تحديداتها»، معترفاً بأنه ليس على كفالة شركة الغاز، ويعمل حديثاً في الشركة.
من ناحية أخرى نفت شركة الغاز أمس ما ورد على لسان مدير عام الشركة من أنها سوف تتحمل الخسائر المادية الناجمة عن الحادث، مشيرة إلى أن ما ورد على لسان المدير أنه على المتضررين مراجعة اللجان، حيث إن التعويض يتوقف على ما سيتم تقريره من جهات الاختصاص.
من جانبه حدد الدفاع المدني غداً موعداً لانتهااء حصر الأضرار داعياً المتضررين لسرعة المراجعة قبل نهاية عمل اللجنة، وذلك في مقرها بمبنى قوات الطوارئ الخاصة للدفاع المدني بحي السلام تقاطع شارع عبدالرحمن بن عوف مع شارع الزبير بن العوام.

(التربية) تنفي انتشار المخدرات بين الطالبات.. وتعترف:

ليست لدينا إحصاءات

المصدر: جريدة الجزيرة أون لاين السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirahonline.com/2012/20121109/ln24676.htm#start>

العاصمة - محمد العيدروس

نفت نائبة وزير التربية والتعليم الدكتورة نورة الفايز انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الطالبات في المدارس. وقالت في تصريحات لـ(الجزيرة) -تنشرها بالتفصيل في عدد اليوم السبت-: "ليست لدي أرقام أو تقارير معينة، ولكن ليست لدينا -ولله الحمد- ظاهرة بمعنى الظاهرة". وأكدت الدكتورة الفايز أن وزارة التربية والتعليم شرعت في عقد ورش عمل واتفاقيات مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بهدف توعية المعلمات والطالبات بخطورة المخدرات وتحذيرهن من الوقوع في براثنها وتبيان أنواعها. وكشفت خلال الاجتماع أن الوزارة بصدد إنشاء 14 مركزاً علمياً جديداً، منها ستة مراكز سيبدأ العمل فيها خلال الخمس السنوات القادمة، وتعنى هذه المراكز بالتربية والتدريب والبرامج الوقائية. وقالت إن وزارة التربية مستعدة لأي تعاون ضد ظاهرة المخدرات.

وكان أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات المساعد الدكتور فايز بن عبدالله الشهري قد استقبل وفداً من وزارة التربية والتعليم مكوناً من معالي نائب وزير التربية والتعليم لشئون البنات الأستاذة نورة بنت عبد الله الفايز، ووكيل الوزارة لتعليم البنين، ومدير عام مشروع تطوير التعليم الدكتور علي بن صديق الحكمي، ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ صالح بن عبدالعزيز الحميدي، ومدير عام التوجيه والإرشاد بنين الأستاذ فهد المهيزع، والدكتور إسماعيل المفرح ومدير عام التوجيه والإرشاد بنات الأستاذة فوزية البلاع. وقد اصطحبت مديرة إدارة البرامج النسائية بأمانة اللجنة الأميرة موزي بنت عبدالله آل سعود بعد مراسم الاستقبال معالي الأستاذة نورة الفايز بجولة على مركز استشارات الإدمان والمعرض التوعوي بالمقر.

بعد ذلك ناقش الوفد مع منسوبي أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وبحضور أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات معالي الأستاذ الدكتور مفرج الحقباني عدداً من المواضيع المتعلقة بمواجهة ظاهرة المخدرات من أهمها مشروع "المدرسة تحمي المجتمع"، ومشروع "الحي يحمي شبابه"، إضافة إلى تنظيم وتنسيق الأنشطة التوعوية داخل وزارة التربية والتعليم. وحضر الاجتماع من منسوبي أمانة اللجنة مستشار أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمشرّف على الدراسات والتطوير الدكتور خالد الجضي الذي قدم نبذة عن جهود الأمانة العامة لمكافحة المخدرات، كما استعرض الدكتور سعيد السريحة مدير إدارة الدراسات والمعلومات عرضاً حول تعاطي المخدرات بين الشباب محلياً. كما قدّم الدكتور عبدالإله المشرّف مستشار أمانة اللجنة -عضو لجنة تطوير المناهج الدراسية في مجال مكافحة المخدرات عرضاً عن مشروع "المدرسة تحمي المجتمع". وبعد انتهاء العرض قال: الحقباني: لا بد من احتضان وزارة التربية لهذا المشروع وتنفيذه من خلال الأمانة. بعد ذلك بدأت مرحلة المناقشة المفتوحة تشارك فيها المجتمعون مما مكنهم من صياغته منظومة من التوصيات الأولية، والتي ستستكمل في الاجتماع الثاني الذي اتفق المجتمعون على انعقاده بوزارة التربية خلال الأسبوعين القادمين وبحضور قيادات أخرى من وزارة التربية والتعليم. وأوضح الدكتور الشهري أن وزارة التربية والتعليم من الجهات الشريكة في المواجهة وعضو في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. وهناك تعاون مستمر على مدار العام في تنفيذ البرامج الوقائية للطلاب والطالبات. مبيناً أن أمانة اللجنة قدمت حملة توعوية تلفزيونية "إلا حياتي" وهي من البرامج التوعوية التي خصصت لتواكب متطلبات العصر الإلكتروني من خلال رسالتها التوعوية لمواجهة ظاهرة المخدرات.

لوائح الادعاء الموجهة للأكاديميين تكشف أبرز التهم: استعداد المنظمات الدولية ضد المملكة والطعن في أمانة هيئة كبار العلماء ووصفه بـ "الأداة"

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/11/article783249.html>

الرياض - محمد الغنيم

تضمنت لائحة الدعوى بحق المتهم البالغ من العمر (65 سنة) عدداً من التهم التي وجهها الادعاء العام له في جلسة سابقة من بينها السعي لزعزعة الامن ونشر الفوضى والاخلال بالأطمأنينة العامة وتفتيت الوحدة الوطنية وتدمير مقدرات الأمة ومكتسباتها وغرس بذور الفتنة والانشقاق إضافة إلى نزع الولاية والخروج على ولي الأمر وولي عهده والتشكيك في الذمم.

وفصل المدعي العام في لائحته هذه التهم بالإضافة إلى اتهامه بالإساءة للمسؤولين في الدولة من خلال دعوة هذه المتهم وتحريضه على مخالفة النظام من خلال اعداد وصياغة ونشر بيان يدعو للتظاهر في الميادين العامة مخالفاً بذلك أنظمة الدولة وبيان هيئة كبار العلماء، والطعن الصريح بأمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء بإتهامها زوراً وبهتاناً بأنها مجرد أداة تصدق على مدونات تقدم لها مقابل دعم مادي ومعنوي.

وجاء من بين التهم أيضاً انتقاص وإهانة السلطة القضائية والقدر علناً في ذمة القضاة ونزاهتهم واستقلالهم ووصفهم زوراً بالظلم وعدم النزاهة، هذا إلى جانب وصفه - وفق ماجاء في لائحة الدعوى - نظام الحكم السعودي بأنه نظام "بوليسي" يقوم على القمع وبتبرقع بالدين، وتأليب له للرأي العام باتهام الجهات الامنية وكبار المسؤولين فيها بالقمع والتعذيب والاعتقال وانتهاك حقوق الانسان.

إنشاء جمعية حقوقية غير مرخصة والقدر في نزاهة القضاء ووصف النظام بـ«القمعي» ومن أبرز التهم كذلك التي تضمنتها لائحة الدعوى إشراك هذا المتهم في انشاء جمعية "غير مرخصة" وإظهارها كواقع يسعى عن طريقه لنشر الفرقة والشقاق ونشر الاتهامات لمؤسسات الدولة العدلية والتنفيذية وكبار المسؤولين فيها بالظلم ومباشرة اختصاصات تمس حقوق الآخرين وحرياتهم، إضافة الى اشتراكه في صياغة البيانات التي تصدر عنهم ونشرها على شبكة الانترنت.

وأشار المدعي العام في لائحة الدعوى تلك الى ان المتهم صدر عنه كذلك عدد من المخالفات وادعائه بعدم استقلال القضاء وعدم نزاهته إلى جانب عدد من التهم المتعلقة بوزارة الداخلية ومنها الاعتقال التعسفي وقمع المتظاهرين. وأكد المدعي العام أن المتهم بعد استجوابه "أقر" انه مشارك رئيس في صياغة البيان المعنون بـ(عشرين اقتراحاً لكي يتضاعف نجاح المظاهرات) إضافة الى اعترافه بمسؤوليته عن جميع ما صدر من خطابات وبيانات الى جانب اعترافه بالاشتراك في تأسيس ما تسمى "بجمعية الحقوق المدنية والسياسية".

السعي لتفتيت الوحدة ونشر الفوضى ونزع الولاية والتشكيك في ذمم المسؤولين كما تضمنت التهم الموجهة للمتهم (46 سنة) اشتراكه مع الاول في عدد من التهم السابقة الى جانب اتهامه بتقديم وقائع ومعلومات كاذبة على انها صحيحة والاحتجاج بها الى اجهزة دولية رسمية (آليات مجلس حقوق الانسان بالامم المتحدة) واستعدائه للمنظمات الدولية ضد المملكة وتحريضها على التركيز على انتقاد مقومات المملكة الاساسية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدد من التهم الأخرى.

وأشار المدعي العام في لائحته الى ان المتهم اعترف بعد استجوابه بتأسيس واشهار "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" دون ترخيص ومشاركته في إصدار ونشر البيانات.



حجرت القضية للنطق بالحكم في 20 من محرم كارثة سيول جدة شاهد يعزز أقوال مساعد الأمين.. والادعاء يدين الشهادة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/11/article783250.html>

جدة - سعد بن عبدالله
أرجأت الدائرة الجزائية الثالثة في المحكمة الإدارية بجدة يوم أمس الحكم في قضية مساعد وكيل أمين سابق لأمانة جدة ومهندس شركة تجارية متهم في دفع الرشوة لمساعد الأمين التي تنظرها الدائرة بالتزامن مع قضايا السيول، وحجرت القضية للنطق بالحكم في الجلسة المقبلة، وحملت لائحة الادعاء اتهام الموظف الوافد بتقديم الأرض محل الاتهام لمساعد الأمين، مقابل إنهاء 8 معاملات في الأمانة تعود للشركة التي يعمل فيها والتي تمتلك عدة مخططات. وكانت الجلسة قد بدأت بعرض لائحة الإدعاء على المتهم الاول «مهندس الشركة» متهم بتقديم الرشوة نيابة عن الشركة، وكرر المتهم إنكاره بتقديم الأرض كرشوة للمتهم الثاني في القضية «مساعد الأمين». إلا أن رئيس الدائرة واجهه بسؤاله عن الكيفية التي تجعله يبيع أرض لا يملكها وكيف أفرغها من مالها مباشرة لمساعد الأمين، خاصة وأن الأرض تقع في جوار منزل المتهم. وأقر المتهم بأنه لا يمتلك الأرض، لكنه اتفق مع صاحبها التي دفع لها المبلغ كاملاً مقابل أن تفرغ الأرض باسم المتهم الثاني وقال إن هذا أمراً طبيعياً يمكن أن يتم بموجبه الافراغ. وفي رده على ملابسات عقد البيع قال إن العقد لم يكتب في مكتب عقاري لتضمن العقد شروط غير موجودة في نموذج مكاتب العقار، إضافة إلى رغبتهم الاستفادة من نسبة البيع التي سيتحصل عليها المكتب، وتم الاتفاق على البيع بموجب عقد مستقل. وبعرض أقواله على الادعاء ذكر أن جريمة الرشوة ثابتة على الموظف العام المتهم الثاني وقد اعترف بصحة ذلك وصدق أقواله شرعاً. أما المتهم الثاني وهو مساعد الأمين فقد تلقى العديد من الأسئلة من رئيس الدائرة والتي أربكته، حين سألته عن تناقض مواقفه حين عثر في منزله على أربعة ملايين ووجود أربعة حسابات بنكية وشرائه أرض بالتقسيط، فيما كانت دفعاته بأن المبالغ التي عثر عليها في منزله عند التفنيش من الجهات الرسمية مبالغ لا تخصه كلها إنما له جزء منها والباقي لأسرته وأن ما يخصه كان قد خصصه للاستفادة منه في عملية البناء، وأضاف أن عدم تمكنه من تسديد باقي الإقساط يعود لتجميد أمواله وحساباته من قبل الجهات الرسمية. وعن أقواله المصدقة شرعاً أوضح أنه ذكر في بدايتها حصوله على الأرض محل الاتهام بالشراء وأن لا علاقة له بالشركة واكتفى بما قدم. فيما أكد ممثل الادعاء أن المتهم قد اعترف وصدقت أقواله شرعاً بحصوله على الأرض عن طريق الرشوة كما ان اعتراف المتهم الاول مهندس الشركة يعتبر تأكيداً لاعتراف المتهم الثاني مما يؤكد جريمة الرشوة. وبعدها سأل رئيس الدائرة عن الشهود ولماذا لم يتم التطرق لهم من قبل المتهمين، ليجيب محامي المتهم الثاني بحضور أحد الشهود بناءً على طلب الدائرة. ليحضر الشاهد وقدم إثباته، وأدلى بشهادته موضحاً أنه طلب منه التوقيع على عقد المبيعة، وشهد بقيام المتهم الثاني دفع مبلغ 400 ألف ريال عند توقيع العقد وأنه شاهد شيكين لم يدقق فيها وأكد أن المبيعة عن طريق التقسيط، وبسؤاله: لماذا لم يكتب التاريخ عند التوقيع، قال إنه عادة لا يكتب التاريخ عندما يوقع، ونفى أن يكون العقد قد أعد بعد النظر في القضية. إلا أن ممثل هيئة الرقابة والتحقيق رد بأن الشهادة تؤكد ما ذكر في قرار الاتهام محل الرشوة. واكتفى بعدها الجميع بما قدم وحددت الدائرة الـ 20 من محرم موعداً للنطق بالحكم.

"الشورى" يشدد على مساءلة من تتجاوز استجابته 60 يوماً جهات حكومية تتجاهل الرد على ملاحظات "المراقبة العامة".. وأخرى تماطل

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/11/article783226.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي
تطلع اللجنة المالية في الشورى، المجلس غداً الاثنين على تقريرها وتوصياتها بشأن التقرير السنوي الأخير لديوان المراقبة العامة للبدء في مناقشة أداء الديوان وتوصيات اللجنة حياله.
وأوضح تقرير اللجنة الذي حصلت عليه "الرياض" أن عدداً من الجهات الحكومية المشمولة برقابة الديوان درجت على التأخر كثيراً في الإجابة لفترة طويلة على استفسارات الديوان أو عدم الرد كلياً على تقاريره وملحوظاته وعدم المبادرة إلى معالجة ماورد وفق الأنظمة والتعليمات على الرغم من صدور الأمر السامي بتاريخ 28 جمادى الأول عام 1430، الذي تضمنت الفقرة التاسعة منه، التعاون التام مع ديوان المراقبة العامة وتزويده بجميع البيانات والمعلومات اللازمة لممارسة اختصاصاته وفقاً لأحكام نظامه.
وخلصت اللجنة إلى التوصية بالتشديد على جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان الرد على جميع ملاحظات واستفساراته خلال فترة لا تتجاوز شهرين ومساءلة كل من يخالف ذلك تنفيذاً للأمر السامي المشار إليه.
وفيما يتعلق بتقادم نظام الديوان، أشارت اللجنة إلى مضي أكثر من 42 عاماً على صدور نظامه ورغم قرارات مجلس الشورى التي بدأها في عام 1421 وتلاها بثلاثة أخرى للمطالبة بتعديل وتطوير النظام، إلا أن النظام الجديد للديوان لم يقر حتى الآن.
جددت اللجنة المالية التأكيد على سرعة الانتهاء من تحديث نظام ديوان المراقبة العامة وأكدت أن تنفيذ قرارات المجلس بهذا الشأن وتحديث النظام سيساهم في حل معظم العوائق التي تناولها تقرير أخير للديوان - سيعرض للمناقشة غداً - مشددة على أن الأمر يتطلب سرعة إنهاء نظام الديوان لتقوية دوره الرقابي ومساعدته في تنفيذ المهام المكله إليه.
وطالبت اللجنة في توصيتها الثالثة بتمكين ديوان المراقبة العامة من مراجعة وتدقيق حسابات البنوك التي تساهم الدولة بما لا يقل عن 25% من رأسمالها.
وأشارت اللجنة إلى أن المادة العاشرة من نظام الديوان تنص على أنه على جميع الجهات المشمولة برقابته تقديم كافة البيانات الحسابية وغيرها من المستندات والوثائق التي تمكن الديوان من مباشرة اختصاصاته، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لمندوبيه ومفتشيه، كما أن المادة الثانية من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات الخاصة والشركات الصادرة بقرار مجلس الوزراء منذ 1398 تعطي الديوان الحق في مراجعة حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة فيها بما لا يقل عن 25%.

3.7 ألف معلم ومعلمة لم يتم تعديل أجورهم من قبل مدارسهم • التأمينات: 81 % من معلمي المدارس الأهلية رواتبهم 5 آلاف ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/11/article_708538.html

عبد السلام الثميري من الرياض
أوضحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن عدد المعلمين والمعلمات المسجلين لدى المؤسسة من منسوبي المدارس الأهلية، وأجورهم خمسة آلاف ريال فما فوق وصل إلى 15.491 ألف معلم ومعلمة من إجمالي المعلمين المسجلين، البالغ عددهم 19.217، بنسبة 81 في المائة.
يأتي ذلك وسط إطلاق صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" برنامج دعم رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، وذلك تنفيذاً للأمر الملكي، حيث بدأ الصندوق بدعم من تنطبق عليهم المسميات المعتمدة في البرنامج بدءاً من شهر أيلول (سبتمبر) الماضي.
وقال عبد الله محمد العبد الجبار مدير عام الإعلام التأميني والمتحدث الرسمي: إن استفادة المعلمين والمعلمات المشمولين بهذا الأمر لا تقتصر فقط على الأجور المدفوعة لهم، بل سينعكس ذلك على المنافع التي أقرها لهم نظام التأمينات الاجتماعية، من خلال فرع الأخطار المهنية وفرع المعاشات.
وأضاف العبد الجبار أن فرع الأخطار المهنية يتضمن عدداً من التعويضات المالية والعينية عن إصابات العمل وحوادث الطريق والأمراض المهنية، وحالات العجز أو الوفاة بسبب العمل، حيث تصل التعويضات إلى 100 في المائة من الأجر المسجل، عدا البدلات اليومية وتكاليف العلاج، مشيراً إلى أن فرع المعاشات يقدم عدداً من المنافع منها، معاش التقاعد والعجز والوفاة، وتقدر المنافع المصروفة على أساس الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية.
وأبان مدير عام الإعلام التأميني والمتحدث الرسمي أن 81 في المائة من المعلمين والمعلمات المسجلين لدى المؤسسة رواتبهم خمسة آلاف ريال فما فوق، شاكراً جميع أصحاب المدارس الأهلية الذين التزموا بتسجيل معلمهم بالأجر الجديد تفعيلاً للأمر الملكي الكريم الذي قرر تحديد حد أدنى لرواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية، بحيث لا تقل عن خمسة آلاف ريال مضافاً إليه بدل النقل 600 ريال عن طريق مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية بـ (50 في المائة) من الراتب، لمدة خمس سنوات مع شمولهم بنظام التأمينات الاجتماعية.
ودعا العبد الجبار أصحاب المدارس الأهلية الذين لم يعدلوا أجور معلمهم بالمبادرة بتعديل أجورهم، بحيث لا يقل الأجر الخاضع لنظام التأمينات عن خمسة آلاف ريال، وذلك لمن هو مسجل بأقل من ذلك الأجر، وتسجيل المعلمين والمعلمات الجدد الذين لم يتم تسجيلهم في المؤسسة بما لا يقل عن هذا الأجر، تطبيقاً لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية، وحفظاً لحقوق المشمولين بذلك الأمر الملكي الكريم للاستفادة من منافع النظام.
وكانت المؤسسة أكدت في وقت سابق مضيها في تطبيق ما ورد بالأمر الملكي الذي حدد الحد الأدنى لرواتب المعلمين والمعلمات بالقطاع الخاص بمقدار 5000 ريال، وأن هذا الراتب هو أجر الاشتراك وفق أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية، وأن المؤسسة هي الجهة المختصة رسمياً بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية، وأن النظام قد حفظ حق أصحاب العمل والمشاركين لتقديم ما لديهم من اعتراض للمؤسسة.
ودعت المعلمين والمعلمات إلى أن يتأكدوا من قيام المدارس بتعديل أجورهم المسجلة لدى التأمينات، بحيث لا تقل عن خمسة آلاف ريال، لأن ذلك يخدم مصلحتهم ومصلحة أسرهم ويحفظ حقوقهم، مشيرة إلى أن المدارس التي لا تتجاوب مع ذلك ستعتبر مخالفة للنظام، وستوقع عليها جميع العقوبات النظامية، ومنها عدم منح الشهادات، وغيرها التي تصدر عن المؤسسة، مبينة أن هناك تنسيقاً وربطاً آلياً بين المؤسسة وصندوق تنمية الموارد البشرية بهذا الخصوص.

تنظيمه هيئة السياحة بالتعاون مع مستشفى الصحة النفسية في الرياض

برنامج لتدريب • أسر المرضى النفسيين" على الحرف اليدوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/11/article_708552.html

"الاقتصادية" من الرياض

تستعد 17 حرفية للالتحاق ببرنامج تدريبي لتأهيلهن على إتقان حرفة السجاد اليدوي. حيث أكمل مركز تنمية الموارد البشرية السياحية الوطنية "تكامل" في الهيئة العامة للسياحة والآثار ومستشفى الصحة النفسية في الرياض، الاستعدادات لبدء برنامج تدريبي تستفيد منه أسر المرضى النفسيين ضمن خطة المركز للربع الرابع من العام الحالي. وقال الدكتور عبد الله بن سليمان الوشيل مدير عام مركز تنمية الموارد البشرية السياحية الوطنية "تكامل"، إن البرنامج سينطلق يوم السبت المقبل وسيشمل تدريب 17 حرفية في قاعة مستشفى الصحة النفسية في الرياض خلف جامعة الملك سعود، تستفيد منه أسر المرضى النفسيين وذلك لغرض تنمية وتطوير مهاراتها في مجال الحرف والصناعات التقليدية وكذلك لتصبح بالنسبة لها صناعة وأحد مصادر الدخل وذلك بعد أن تم توفير عدد من منافذ التسويق المعتمدة لدى الهيئة بالتعاون مع عدد من الشركاء في القطاع الخاص على حرفة صناعة حياكة السجاد اليدوي. وأكد الدكتور الوشيل توجيه الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة القأضي بأهمية أن يتم التخطيط لكل البرامج بما يضمن في نهاية الأمر مخرجاً فاعلاً يعود بالنفع على المواطن والوطن ويحقق أهداف خطة التنمية السياحية. مشيراً إلى أن الهيئة تنطلق في برامج دعم وتأهيل الحرفيين والحرفيات من منطلق أهمية تلك الحرف والصناعات كمنتج سياحي يعكس تراث وتاريخ بلادنا، والعمل ما أمكن على تسويقه للسياح من داخل وخارج المملكة، إلى جانب اهتمام الهيئة بالحفاظ على تلك الحرف والصناعات من الاندثار. وقال إنه في هذا المجال أنجز المركز خلال النصف الأول من هذا العام بالتعاون مع دائرة المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي تدريب (151) حرفياً وحرفية على (8) برنامج في الصناعات والحرف اليدوية. منوهاً بما يقدمه الشركاء ومعبراً عن شكره وتقديره للشركاء في هذه البرامج، مقدراً جهود الخبرات المتميزة التي تحويها الجهات المشاركة مع المركز في تنفيذ خطته وبرامجه والتي ساهمت بشكل كبير في تنفيذها بأسلوب أداء متميز، ونوه الوشيل بالدور الكبير الذي يقوم به مسؤولو الهيئة العامة للسياحة والآثار في فروع الهيئة في المناطق المعنية والذين تحملوا وبكل اقتدار وإتقان مسؤولية التنسيق والترتيب لتلك البرامج.

القاضي: الكل تحت القضاء ولا حصانة منه مواصلة محاكمة متهمين بإثارة الفوضى بعد أسبوعين

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/11/article_708484.html

«الاقتصادية» من الرياض
حددت المحكمة الجزئية في منطقة الرياض السبت ما بعد المقبل، موعدا لعقد جلسة أخرى لمحاكمة متهمين بإثارة الفوضى والإساءة للمسؤولين.
ووجه المدعي العام ضد المتهمين تهم تأليب الرأي العام، والدعوة إلى المظاهرات، والتحريض على مخالفة النظام، والإخلال بالأمن.
وأكد القاضي حماد العمر، في جلسة علنية حضرتها وسائل الإعلام أمس، أن الكل تحت القضاء ولا حصانة من القضاء، مشددا على أن الجلسة العلنية تمت بقناعة منه وليس لأحد فضل في ذلك.
وكانت الجلسة بدأت بقراءة المدعي لائحة الادعاء التي يواجهها المدعى عليهما، منها الدعوة والتحريض على مخالفة النظام وإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن وإعداد وصياغة بيان يدعو إلى التظاهر في الميادين العامة والطعن الصريح بضم أعضاء هيئة كبار العلماء واتهامهم زورا وبهتانا.
وتضمنت لائحة الاتهام "القدح في ذمة القضاة ونزاهتهم ووصفهم بالظلم وعدم النزاهة ووصف نظام الحكم السعودي بأنه نظام بوليسي وتأليب الرأي العام باتهام الجهات الأمنية وكبار المسؤولين بالقمع والتعذيب والاغتيال وانتهاك حقوق الإنسان".
وجهت المحكمة لهما "الاشتراك في جمعية غير مرخصة وإظهارها كواقع يسعى عن طريقه لنشر الفرقة والشقاق، بجانب إعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام والمعاقب عليه بموجب الفقرة الأولى من المادة السادسة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية".
وأكد المدعي العام أن هدف المتهمين الاثنين ليس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما ذكروا ولو كان صحيحا فليس بالتشكيك وإثارة الفتن. وقال إن المدعى عليهما يقومان بالتحريض ضد المملكة.

طالبت وزارة التربية بالتحقيق في أسباب وجود مخالفات في مشروع مدرسة ابتدائية بالخرمة • نزاهة تراقب تجاوزات بعض المسؤولين وحصولهم على أراض في مناطق نائية بالمملكة

المصدر: جريدة الشرق الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/11/572421>

القصيم - علي اليامي
تقوم هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» بمراقبة تجاوزات مسؤولين في بعض المناطق بحسب ما علمت «الشرق»، إذ وضعت خطة لمراقبة أدائهم واستغلالهم للسلطة الإدارية بحكم العلاقات القوية داخل أروقة الدوائر الحكومية ومنها حصولهم على أراضي بمساحات شاسعة وخاصة في المناطق البعيدة واستغلال السلطة أو ترأسهم بلديات فرعية ببعض المحافظات. وبين مصدر خاص لـ«الشرق» أن هناك عمليات متابعة بعد اكتشاف استغلال بعض المسؤولين للمنصب للحصول على أراض بطريقة غير مشروعة متجاوزين الأنظمة حيث وضعت الهيئة خطة محكمة لمنع حدوث مثل هذه التجاوزات إضافة إلى مراقبة صارمة بالواجهات البحرية الممكن استغلالها واستثمارها عن طريق بعض المسؤولين. وأوضح المصدر أن بعض الجهات الحكومية والموظفين الحكوميين بدأوا بالاتصالات على هيئة مكافحة الفساد في الفترة الأخيرة مسجلين بلاغات عديدة، ما يشير إلى وجود تعاون كبير مع الهيئة وإدراك بعض الموظفين لأهمية الإبلاغ عن الفساد أينما وجد للحد من تطوره. وفي سياق متصل أوضح مصدر مسؤول في نزاهة أن الهيئة تابعت ما نشر في إحدى الصحف المحلية، حول تعثر مشروع تشييد المدرسة الابتدائية للبنين في قرية أبو جميدة، بمركز الخرمة في محافظة الطائف، بمنطقة مكة المكرمة، الذي تجاوز تعثره نحو أربع سنوات. وكلفت الهيئة أحد مهندسيها لمتابعة المشروع على الطبيعة، وتبين لها أن مشروع تشييد المدرسة الابتدائية للبنين بقرية أبو جميدة، تقوم بتنفيذه إحدى المؤسسات الوطنية بتكلفة مقدارها (75.220.846) ريالاً، ومدة تنفيذه 420 يوماً، وأن نسبة الإنجاز فيه لا تتجاوز 75% ما يعني تعثره، كما تبين قصور وإهمال من جهة الإشراف على مشروع تنفيذ المدرسة، إذ لم يتم توجيه إنذار للمقاول إلا بعد مضي (14) شهراً من تاريخ انتهاء مدة العقد.. بالإضافة إلى أن مبنى المدرسة القائم حالياً مكون من غرف مستأجرة منذ عام 1391هـ، ولوحظ تهالك مظهره الخارجي، فضلاً عن أنه غير مؤهل لاستخدامه لأي نشاط، فضلاً عن أن يكون استخدامه لمرفق تعليمي، كما تم رصد عدم توفر وسائل ومقومات السلامة، إذ تبين أن ملعب المدرسة مجاور للطريق الرئيسي السريع، مما يشكل خطورة بالغة على الطلاب.. وكتبت الهيئة إلى وزارة التربية والتعليم، مطالبة بالتحقيق في أسباب وجود المخالفات والملاحظات المشار إليها، وأسباب بقاء المشروع هذه الفترة الزمنية دون إنجاز، وأسباب القصور والإهمال في الإشراف والمتابعة، ومحاسبة المسؤولين عنه، ومجازاتهم، مع سرعة حث الخطى لإنجاز مشروع مبنى المدرسة، كي يتسنى الاستفادة منه في الغرض المنشأ من أجله، ونقل الطلاب من مبنى المدرسة الحالي الذي يهدد سلامتهم إليه، وإفادة الهيئة.

رغم تزويرها لشعار الهيئة على منتجاتها • المواصفات تتستر على شركات ضللت المستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121111/Con20121111546751.htm>

عبدالرحيم بن حسن (المدينة المنورة)
كشفت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس عن تورط جهات وشركات وضعت شعار الهيئة واسمها على منتجاتها وسلعها؛ بما يوحي أنها مطابقة للمواصفات القياسية السعودية، الأمر الذي اعتبرته تضليلاً مباشراً يكون ضحيته المستهلك لتلك السلع. وفضلت مصادر رسمية في هيئة المواصفات والمقاييس عدم الكشف عن هوية الجهات المتورطة في الوقت الراهن مع احتفاظ الهيئة بكامل حقها القانوني في اتخاذ الإجراءات النظامية ضدها في حال تكرار الواقعة أو من خلال إخضاع الحالات المكتشفة للتعامل القانوني معها، إلا أنها أكدت أن اكتشاف ذلك جاء بعد الكشف عن بضائع تحمل شعار الهيئة ولا تتطابق مع المواصفات السعودية. وطبقاً لما تم اكتشافه من قبل الجهات المختصة فقد جرى استخدام شعار الهيئة بطريقة مخالفة للأنظمة دون ترخيص رسمي من الهيئة مع استغلال ذلك في عمل إعلانات دعائية لتلك السلع. وحذرت هيئة المواصفات كافة الشركات والمؤسسات التي تعمل في المملكة بعدم استخدام أو عرض أي عبارة عن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة أو شعارها سواء تصريحاً أو ضمناً إلا بموافقة صريحة ومعلنة من الهيئة عن طريق القنوات الرسمية المعتمدة. وجرت اتصالات بين هيئة المواصفات ومجلس الغرف السعودية خلال الأيام القليلة الماضية لإجراء تنسيقات مشتركة لحماية السوق المحلية من هذه العمليات. وسيتم سحب المنتجات المخالفة من الأسواق لإتلافها لعدم مطابقتها للمواصفات السعودية.

طبيب معتل نفسياً يكشف على مرضى • النفسية بالمدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121111/Con20121111546868.htm>

ماجد الصغيري (المدينة المنورة)
أكد لـ«عكاظ» مدير مستشفى الصحة النفسية في منطقة المدينة المنورة الدكتور أحمد حفيظ أنه لا يحق لأي شخص أن يسأل الرئيس عن موظفيه، وذلك في رده على استفسار «عكاظ» حول الأنباء التي أشارت إلى ممارسة طبيب من جنسية عربية عمله داخل المستشفى في علاج المرضى المنومين أو المراجعين للمستشفى، رغم وجود ملف للطبيب في المستشفى يؤكد معاناته من مرض نفسي لا يسمح له بالقيام بعمله بالشكل المطلوب. ورغم محاولات «عكاظ» المتكررة لمعرفة الإجراءات التي تم اتباعها مع الطبيب لعدم تمكنه من الكشف على المرضى حتى شفائه، تحفظ مدير المستشفى على الرد بشكل واضح، مضيفاً «لا توجد لديكم مواضيع إعلامية تقومون بتغطيتها، لذلك تبحثون عن موضوع هذا الطبيب». وبين أن «أخلاقيات المهنة لا تسمح لنا بالرد حول هذا الاستفسار»، وطلب مراجعته في مكتبه للرد على استفسار «عكاظ».

في المقابل أكد لـ«عكاظ» مصدر موثوق في المستشفى أن الطبيب من إحدى الجنسيات العربية يعمل في المستشفى منذ نحو أربعة أعوام، وأضاف المصدر أن الطبيب يقوم بالعمل في عيادة الباطنة في المستشفى، وقام بتجديد بطاقة الهيئة

السعودية للتخصصات الطبية، وذكر أن الطبيب سبق أن تم الكشف عليه من قبل عدد من الأطباء، وأكدوا معاناته من مرض نفسي يستوجب العلاج، إلا أن إدارة المستشفى ما زالت تسمح للطبيب بالعمل داخل المستشفى. وأضاف أن الطبيب يتعامل مباشرة مع المرضى المنومين داخل المستشفى من خلال زيارته لهم في مختلف أقسام المستشفى. وأضاف: سبق أن رصدت الجهات الرقابية داخل المستشفى أكثر من موقف على الطبيب داخل المستشفى نتيجة حالته المرضية، مشيراً إلى أن الطبيب يتمتع حالياً بإجازته السنوية بعد أن استكمل جميع الأوراق التي تمكنه من تجديد عقده لعام قادم. يذكر أن أبرز الملاحظات التي تم رصدها على الطبيب هي إحضاره موقد نار (دافور) داخل المستشفى، بالإضافة إلى حرصه أكثر من مرة على لبس قبعات غريبة الأشكال. في المقابل، تحتفظ «عكاظ» باسم الطبيب و«رقم الملف» الذي يؤكد معاناة الطبيب النفسية والذي يوجد مع نحو 40 ملفاً طبياً في أرشيف الملفات الخاص بالمرضى في مستشفى الصحة النفسية بمنطقة المدينة المنورة.



«جمعية أسرة» ترفع العضل عن 15 فتاة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=120295&CategoryID=3

بريدة: أيمن الغبيوي
كشفت جمعية أسرة في بريدة أن 50% من حالات عضل الفتيات تأتي نتيجة طلاق الوالدين، مبينة أنها نجحت في رفع العضل عن 15 فتاة خلال العامين الماضيين. وقالت الجمعية إن الفتاة تكون ضحية لرغبة الأم لعدم تزويجها من طرف والدها في حال كانت تعيش معه، أو أن يحدث العكس من قبل الأب في حال كانت الفتاة مع أمها، وأن كل طرف يرغب أن يكون المتقدم للفتاة عن طريقه ومن ذويه.
من جهته، أكد رئيس وحدة الإصلاح الأسري بجمعية أسرة للرعاية الأسرية والزواج بمدينة بريدة عبدالله بن صالح الربيش أن الجمعية سجلت عدداً من حالات عضل الفتيات بسبب طلاق الوالدين وأسهمت في رفع العضل عنهن من خلال المصلحين والمصلحات بعد تلقي الوحدة شكاوى الفتيات من تأخرهن في الزواج بسبب العضل، مشيراً إلى أن هذه الحالة سجلت النسبة الأعظم التي تصل إلى 50% من الحالات.
وأشار إلى أن هناك حالات عضل للفتيات تكون لأسباب مادية بسبب أن تكون الفتاة إما موظفة أو تكون حصلت على ميراث، ويكون في الغالب من قبل أشقائها من الأب، أو عجز الأب وتولي الأخوة ولاية الفتيات، مبيناً أن جمعية أسرة ساهمت خلال العامين الماضيين من رفع العضل عن 15 فتاة، وقد وصل عمر إحداهن 37 عاماً، فيما تم زواج آخر فتاة رفع العضل عنها الأسبوع الماضي.
وقال الربيش إن جمعية أسرة لديها آلية في استقبال حالات عضل الفتيات وتم إيجاد الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع المصلحين والمصلحات التابعين للجمعية، وقد يصل الأمر إلى نزع الولاية من قبل ولي أمر الفتاة لتمكينها من الزواج بوكالة شرعية من الولي.

• التربية“ تستبعد المعلمين من الإيفاد الخارجي“.. للمرة الأولى

المصدر: جريدة الحياة الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/451846>

الرياض - ظافر الشعلان

لن يتمكن المعلمون من ترشيح أنفسهم للإيفاد الخارجي خلال العام الدراسي المقبل، بعد أن أعلنت وزارة التربية والتعليم أن حاجتها من الإيفاد الخارجي ستقتصر على عشرة فقط من مديري ووكلاء المدارس. وأوضح وكيل وزارة التربية والتعليم لتعليم البنين الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك لـ«الحياة»، أن نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنين الدكتور حمد آل الشيخ اعتمد قراراً يتضمن آلية الإيفاد الذي يشمل فقط الإدارة المدرسية (مدير ووكيل)، مشيراً إلى أنه سيتم إرسال القرار هذا الأسبوع إلى 21 إدارة تعليمية في المملكة، للتأكيد بأن عليها إرسال ترشيحات منسوبيها من الإدارة المدرسية إلى الإدارة العامة للمدارس السعودية في الخارج في موعد أقصاه 1434/2/13هـ. وأوضح مدير المدارس السعودية في الخارج الدكتور عيسى الرميح لـ«الحياة» أن قرار الوزارة في هذا الشأن يعزى إلى وجود أعداد في قوائم الانتظار من المعلمين السعوديين في الإدارة العامة للمدارس في الخارج، وأن الوزارة رأت سد الحاجة والاكتفاء بما لديها في قوائم الانتظار.

وقال: «لدينا معلمون سعوديون لم يتم إيفادهم في جميع التخصصات، لذا سيتم استيعاب الحاجة الموجودة، وآلية الإيفاد في العام الحالي مثلها مثل بقية الأعوام تشمل جميع التخصصات، وأبرزها اللغة العربية والتربية الإسلامية والاجتماعيات والرياضيات».

وأشار إلى أن الوزارة وضعت معايير للإدارة المدرسية، منها اجتياز المقابلة الشخصية، وأن يكون المعلم قد عمل في المرحلة الثانوية، إضافة إلى حصوله على دورات تدريبية في مجال عمله.

وذكرت «الحياة» في تقرير سابق أن وزارة التربية والتعليم قررت صرف بدل إضافي بمسمى «صعوبة معيشة»، لمنسوبيها العاملين في الخارج، تراوحت نسبته بين 15 و 25 في المئة من الراتب الأساسي، ويشمل 44 مدينة في 39 دولة.

6 برامج لتطوير دواوين المراقبة في مجلس التعاون.. فقيه لـ "الاقتصادية":

الرفع بمخالفات الأجهزة الحكومية للمقام السامي خلال 3 أيام

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/11/article_708498.html

طلال البطي من الرياض
كشف لـ "الاقتصادية" أسامة فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة عن رفع الديوان جميع الملاحظات والمخالفات على الأجهزة الحكومية وتقريرها السنوي للمقام السامي خلال ثلاثة أيام، قائلا: "لم يتم رفع تلك الملاحظات والمخالفات والتقارير السنوي بعد، وسيتم رفعه بعد ثلاثة أيام للمقام السامي".
وأكد في رد على سؤال "الاقتصادية" أن هناك تسربا في وظائف أجهزة الدولة، واستقطابهم إلى أجهزة أخرى، خصوصا في "المدققين بجميع تخصصاتها"، ما شكل نسبة كبيرة في عمليات تسرب الموظفين، مبينا أن هناك خطة وضعت للتوسع في البرامج المكون من ستة برامج لتدريب الكوادر التي ستبناها السعودية لتطوير دواوين المراقبة في مجلس التعاون مطلع العام المقبل.
وقال فقيه خلال اجتماع رؤساء دواوين المراقبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الرياض أمس، إن الديوان استعان بذوي الخبرات وأساتذة الجامعات بين الحين والآخر والمتخصصين من المدققين، رغم وجود معاهد متخصصة لتأهيل المدربين عالي الجودة في التدريب، مشيرا إلى أن ديوان المراقبة يسعى إلى تحفيز الكوادر الجديدة، للحفاظ عليها من التسرب.
وأوضح فقيه أنه تم استحداث استراتيجيات دواوين المراقبة عن السابق في مجلس التعاون فيما يخص المحاسبة والرقابة في دول الأعضاء، لتقديم الخطط والعمل على تنفيذ الاستراتيجية، مضيفا أنه لا يمكن تقديم أي خطط لتنفيذ الاستراتيجية إلا بعد مواكبة الاستراتيجية العامة لمنظمة الدول للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة التي تضم 191 جهازا رقابيا.
وشدد فقيه على ضرورة الانسجام والتنسيق بين استراتيجيات دول مجلس التعاون، لدعم الأجهزة في ظل وجود المهنية والتخصصية بهذا الشأن، ولا سيما أن السعودية تصدر تقارير مستقلة، وفقا لمعايير دولية مرسومة ومحددة لمطابقة في العمل المهني، معتبرا أن من العناصر الأساسية المهمة وجود المهنية والاستقلال.
وأضاف: يوجد مراجعة سنوية للخطط الخمسية والخطط التنفيذية، وبالتالي يتم رفعها إلى رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء.
وقال فقيه: سيتم انعقاد دورات تخصصية ذات مستويات متفاوتة تنسجم مع متطلبات الأعمال التي يقومون بها في الأجهزة الرقابية ابتداء من الكوادر المبتدئة والمتوسطة والعليا سيتم تنظيم دورات مكثفة في هذا الاختصاص، لتجديد المعلومات ومواكبة التطورات في مجال اختصاصات الدواوين في حقول المحاسبة والمراجعة ومراقبة الأداء ومراقبة الالتزام بالأنظمة المختلفة، إضافة إلى ما تم مناقشة البحوث المتخصصة في مجالات الدواوين.
وشهد الاجتماع تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة المالية والرقابة على الأداء بين دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون والمواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع.
واستعرض تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون وأطلع على نتائج أعمال لجنة الوكلاء في اجتماعها الـ 14 والـ 15 واعتماد التوصيات المعروضة ومن بينها مشاركة الدواوين في مراجعة حسابات الأمانة العامة والوحدات التابعة لها وتعديل اللائحة وفق ذلك واعتماد طباعة بعض أدلة الرقابة وهي دليل الرقابة على الخصخصة ودليل الرقابة على تقنية المعلومات.

ورأى فقيه أن دور دواوين المراقبة والمحاسبة يتجاوز المفهوم الضيق للرقابة المالية اللاحقة ورصد الأخطاء والمخالفات إلى تحقيق مفهوم الرقابة وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والإسهام في تطوير وتحديث الأنظمة المالية والمحاسبية واقتراح الحلول العملية لما يتكشف من مخالفات وتقديم التوصيات العملية الرامية إلى رفع كفاية الأداء وتحقيق الانضباط المالي والإداري.

وأكد أن دور أجهزة الرقابة والمحاسبة زاد في ظل تنامي حجم الإنفاق العام في دول مجلس التعاون بمعدلات غير مسبقة، لتلبية متطلبات مسيرة التنمية الشاملة التي تعيشها منطقتنا، الأمر الذي يحتم توثيق التعاون والتنسيق مع الأجهزة الوطنية المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بمختلف صوره، لضمان الاستخدام الرشيد للموارد المالية والاقتصادية والطبيعية المتاحة لزيادة مردودها على اقتصادنا الوطني ككل، وتحقيق رفاهية المواطن الخليجي أينما وجد.

وأوضح أن اهتمام المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "انتوساي" والمجموعات الإقليمية المنبثقة عنها بتطوير وسائل وآليات إحكام الرقابة على الأموال والموارد العامة وسعيها الدائم لوضع المعايير المهنية للمراجعة المالية ورقابة الالتزام وتبني معايير ومؤشرات قياس جودة الأداء ينطلق من أن وفرة الموارد المالية قد لا تسهم بالضرورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم تكن هناك إدارة كفؤة ورشيقة لهذه الموارد بمختلف أشكالها، مشيراً إلى أن ذلك يستوجب الحرص على ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة الجادة لبلوغ هذه الأهداف وتعزيز مصداقية ما يصدر عن أجهزتنا الرقابية من تقارير وآراء مهنية مستقلة.

من جانبه نوه عبد الله بن جمعة الشبلي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون في كلمته خلال الاجتماع بأهمية الدور الذي تقوم به أجهزة ودواوين الرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون بوصفها صمام أمان لأموال ومقدرات شعوب دول المجلس، مشيراً إلى أن زيادة هذا الدور تتطلب تعاوناً وتنسيقاً مشتركاً وإعداداً للآليات اللازمة لتطبيق الرقابة المطلوبة.

وأفاد بأن الاجتماع يأتي في إطار دعم العمل الرقابي المشترك تأكيداً على ما تم إنجازه في مجال العمل الخليجي ومن بينها إصدار أدلة مشتركة في العمل الرقابي ومسابقة مجلس التعاون للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة وعقد برامج تدريبية سنوية متخصصة.



رفض تسلّمها لمطالبته بدفع 70 ألف ريال قيمة وقوفها

”مرور” الرياض يبلغ مواطناً بالعثور على سيارته المسروقة

منذ 17 عاماً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 21 ذو الحجة 1433 هـ 6 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/U3qfde>

سبق - الرياض:

فوجئ مواطن بالرياض باتصال هاتفي من حجز المرور؛ يبلغه فيه بالعثور على سيارته المسروقة منذ 17 عاماً، لكنه رفض تسلّمها بعد مطالبته بدفع 70 ألف ريال قيمة وقوف السيارة طيلة هذه السنوات.

ونسى المواطن بلاغاً قدّمه منذ 17 عاماً عن سرقة سيارته الخاصة التي حاول إيجادها إلا أنها فُقدت، ولم تفلح الجهات الأمنية في الحصول عليها ذلك الوقت، ما دفعه إلى نسيان الأمر تماماً بسبب تعاقب السنوات.

وفوجئ صاحب البلاغ باتصال هاتفي من المرور يفيد بوجود سيارته التي أبلغ عن اختفائها منذ عام 1415 هـ لديهم، حيث طلب منه مراجعتهم لتسلّم السيارة.

وقال المواطن إن نبرة الموظف الذي أخبره عن وجود السيارة في حجز المرور تشير إلى أنه حاول أكثر من مرة خلال الـ 17 عاماً أن يبلغه بوجود السيارة لديهم، مبيّناً أنه ترك كامل بياناته لدى الجهات المختصة عند تقديمه للبلاغ بما في ذلك عنوان سكنه الذي لم يتغير منذ ذلك الوقت.

وأضاف أنه عند مراجعته لإدارة الحجز تمت مطالبته بدفع قيمة وقوف السيارة طيلة السنوات الماضية التي وصلت إلى 70 ألف ريال واجبة الدفع حالياً. وأوضح المواطن أنه رفض دفع المبلغ جملة وتفصيلاً، كما رفض تسلم السيارة وأعلن عدم حاجته إليها وبخاصة أنها لن تكون صالحة للاستخدام نتيجة وقوفها فترة طويلة. وأشار المواطن إلى أنه قام بمراجعة إمارة الرياض وقدم لهم خطاباً يشرح فيه كامل تفاصيل الموضوع، الأمر الذي أعفاه من دفع المبلغ المالي المطلوب عليه بعد تدخل الجهات الإدارية المختصة بذلك.



انفجار الرياض: طلبات تعويض لـ 600 منزل و300 سيارة و100 نشاط تجاري

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121111/fr1.htm>

الجزيرة - ياسر الجالجل:

فاق عدد المتقدمين للجنة حصر الأضرار بمركز قيادة أمن الدفاع المدني بحي السلام أكثر من ألف متقدم بطلبات لتعويضهم عن أضرار انفجار ناقلة الغاز في كبري المعيزيلة، حيث تم إنجاز ما يقارب 850 طلباً منها، على أن يتم الوقوف على البقية بنهاية داوم اليوم. وفي هذا الصدد قال لـ «الجزيرة» مصدر في اللجنة إن طلبات حصر الأضرار توزعت على «600» منزل و«300» سيارة ونحو «100» نشاط تجاري شملت معارض سيارات وقصور أفراح وشققاً مفروشة. من جهة ثانية شدد على أن هناك عشرة طلبات لم يتم النظر فيها بسبب عدم تجاوب أصحابها مع اتصالات لجنة حصر الأضرار.

فيما قال المصدر أن عدد السيارات المتضررة من الانفجار المباشر بلغ خمسين سيارة وُجدت في محيط الحادث. وأكد المصدر أن أغلب أضرار المنازل والسيارات البعيدة عن محيط الانفجار تركزت على تهشم وتكسر زجاج المباني والسيارات، ولم تكن هناك أضرار قوية جداً تدعو للقلق. وكان الحادث الناتج عن انقلاب ناقلة الغاز نتج عنه ثلاثة انفجارات متتالية أودت بحياة 22 شخصاً وإصابة 133 آخرين خرج أغلبهم من المستشفيات.

أمطار المدينة المنورة تستنفر الدفاع المدني وتعلق الدراسة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121111/fe17.htm>

المدينة المنورة - علي الأحمد:

أعلن الدفاع المدني حالة الاستنفار الكامل في المدينة المنورة تزامناً مع جريان عدد من الأودية، وأرسل عدداً من آلياته لمواقع تلك الأودية، في خطوة استباقية لتخليص محتجزين، والإسهام في عملية التوعية وإبعاد المواطنين والمقيمين عنها. جاء ذلك بعد ساعة من التحذير الذي أطلقه الدفاع المدني، وطالب من خلاله بأخذ الحيطة والحذر من السيول المنقولة التي تتبع الأمطار الغزيرة، التي تعرضت لها المدينة المنورة وعدد من محافظات أمس وأمس الأول.

من جانبها، علقت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة الدراسة اليوم في كل من محافظات الحناكية وخيبر وبدر ووادي الفرع بناءً على ما وردها من تقارير من إدارات الدفاع المدني بالمنطقة ومن موقع الإنذار المبكر التابع لمصلحة الأرصاد وحماية البيئة.

وبالنسبة للمدارس داخل المدينة المنورة أوضح بيان صادر عن الإدارة أمس أن الأمر يعود لتقدير مديري ومديرات المدارس حسب وضع المبنى والبيئة المحيطة، مشددة على ضرورة أخذ الحيطة والحذر من التمديدات الكهربائية وأماكن تجمع المياه؛ لأن الوضع داخل المدينة غير مقلق بحسب إدارة الدفاع المدني.

ويشمل التعليق، الذي يأتي حرصاً على الطلاب والطالبات والعاملين في المدارس، مدارس التعليم العام من الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات والهيئة الإدارية.

وكانت منطقة المدينة المنورة قد شهدت أمطاراً خفيفة إلى متوسطة، تحولت إلى غزيرة.

من جهته، نفى الناطق باسم الدفاع المدني بالمدينة المنورة العقيد خالد الجهني، عبر تويتر، وجود أي وفيات بسبب الأمطار حتى مساء أم

الشورى: تخفيض رسوم التأشيرات .. دعم فاتورة الكهرباء .. توظيف المرأة في المظالم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121112/Con20121112546957.htm>

فارس القحطاني- الرياض

وافق مجلس الشورى أمس على توصيات لجنة الشؤون الصحية والبيئة التي تنص على القطاعات الصحية المختلفة التعاون مع الهيئة في جهودها لمعالجة وضع خريجي المعاهد الصحية وتأهيلهم واستيعابهم وتصحيح وضع المعاهد لتجنب أية مشاكل مشابهة مستقبلاً.

وشملت توصيات لجنة الشؤون الصحية والبيئة حول تقرير الهيئة السعودية للتخصصات الصحية التأكيد على توصية مجلس الشورى السابقة لعام 27-28هـ التي تنص بأن على هيئة التخصصات الصحية أن تقدم تقاريرها بما يتوافق مع المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، والتصور التفصيلي للتقارير السنوية للأجهزة الحكومية، دعم الهيئة مالياً لتمكينها من بناء منشأتها في بقية المدن الرئيسية، وعلى الهيئة زيادة البرامج التدريبية للحصول على شهادة الاختصاص السعودية في مختلف مجالات العلوم الطبية التطبيقية، وعلى الهيئة استكمال اتفاقيات دفع رسوم التدريب مع الجهات المستفيدة التي لا تقوم بذلك.

كما أسقط مجلس الشورى توصية إضافية تقدم بها عضو المجلس الدكتور وليد عرب هاشم تدعو إلى تحديد جدول زمني محدد لتوفير خدمات الصرف الصحي في كافة مدن المملكة، وذلك خلال التصويت على تقرير وزارة المياه والكهرباء، حيث حصلت التوصية على 64 صوتاً مؤيداً لمناقشتها، و 47 صوتاً معارضاً لمناقشتها وبعد مناقشتها، ورد رئيس لجنة الإسكان والمياه والمرافق المهندس محمد النفاذ الذي قال إن هذه التوصية متحققة من خلال الخطة الخمسية التنموية التاسعة، حيث يوجد جداول زمنية لمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه، وقد أيدتها عدد من الأعضاء الذين قالوا إن هذه التوصية تهدف إلى وضع جدول زمني لمشاريع الصرف الصحي ومعاينة كل مقاول أو شركة تتأخر في تنفيذ المشروع في الوقت المحدد لها، كما أن التوصية تؤكد على التزام الشركات في تقديم خدمة ذات جودة ونوعية عالية من الخدمات، فيما عارضها عدد من الأعضاء الذين أكدوا بأن هذه التوصية لا يجب أن تصدر من مجلس الشورى وأن هذه التوصية تدخل في صميم عمل وزارة المياه والكهرباء.

تقرير المظالم

كما علق عدد من أعضاء المجلس بشأن التقرير السنوي لديوان المظالم وأن توصيات اللجنة الإسلامية والقضائية على التقرير لا تتناسب وأداء الديوان.

وقال العضو الدكتور حاتم المرزوقي إن اللجنة يجب عليها أن توضح ما هو المنجز من القضايا والقضايا التي لم تنجز، كما أن التقرير يشير إلى عدم حضور الجهات الحكومية خلال المرافعات، لافتاً إلى ضرورة إيجاد جهاز يعنى بالقضايا المرفوعة ضد جهات حكومية.

وقال العضو عبد الملك الخيال إن المرأة مظلومة في التوظيف في الوظائف الحكومية، وإن المرأة بحاجة إلى من يقيد قضاياها في ديوان المظالم لذلك لابد من توظيف النساء لهذا الهدف.

وأضاف العضو الدكتور مازن بليلة أن التقرير لم يشر إلى المدة التي تستمر فيها القضايا داخل الديوان، بالإضافة إلى ضرورة الإعلان عن القضايا ذات الشأن العام بهدف الشفافية وكذلك على الديوان التحول إلى التعاملات الإلكترونية في عمله.

وكانت توصيات اللجنة تشمل أولاً على ديوان المظالم العمل على تذليل المعوقات والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الإنجاز لعدد القضايا المنظورة من قبل دوائر محاكم الديوان، ثانياً التأكيد على قرار مجلس الشورى رقم 33/67 وتاريخ

1431/7/1هـ في الفقرة، ونصها على الديوان تضمين تقاريره القادمة بيانا يوضح فيه ما تم بشأن قرارات مجلس الشورى السابقة.

تقرير المياه

كما وافق المجلس على توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن تقرير وزارة المياه والكهرباء وهي أولا إرفاق تقرير مفصل عن أداء وإنجازات شركة المياه الوطنية ضمن تقارير الوزارة المستقبلية، ثانيا على وزارة المياه والكهرباء استخدام الطاقة الشمسية في إنتاج نسبة محددة من النمو السنوي في الطلب على الطاقة الكهربائية، ثالثا التأكيد على أهمية تطبيق ما ورد في الفقرة 1 من قرار مجلس الوزراء رقم 204 القاضي بالموافقة على تعديل المادتين الخامسة والسادسة من نظام الكهرباء والتي تنص على إضافة فقرة إلى المادة الخامسة تحمل الرقم 3 تنص على أن يكون الإنتاج المزدوج إلزاميا في مشروعات تحليل المياه المالحة ومشروعات إنتاج الكهرباء التي تقام على الشواطئ أو في المناطق الساحلية القريبة من البحر أو في المناطق التي تتوفر فيها مياه جوفية مالحة بكميات مناسبة، ويستثنى من ذلك الحالات التي يثبت فيها للهيئة عدم وجود جدوى اقتصادية للإنتاج المزدوج أو عدم وجود طلب على المياه أو الكهرباء وذلك عند تنفيذ مشروعات إنشاء محطات إنتاج الكهرباء ومحطات تحليل المياه، رابعا تعزيز خطوط الربط الكهربائية الداخلية بين جميع مناطق المملكة وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها.

كما وافق مجلس الشورى على مشروع الاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية حول التعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية الموقعة في إسطنبول بتاريخ 14/6/1433هـ.

كما ناقش المجلس تقرير دارة الملك عبدالعزيز، وكانت توصية اللجنة الوحيدة تنص على إحداث وظائف خاصة للترجمة بداره الملك عبدالعزيز لعدد من اللغات ووظائف خاصة ببرمجة الحاسب الآلي.

دعم للكهرباء

من ناحية أخرى، كشف مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد في مؤتمر صحفي بحضور رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة المهندس محمد النقادي، ورئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة الدكتور محسن الحازمي، أن اللجنة سوف تدرس توصية سوف تطرح على المجلس بشأن توجيه دعم كبير من قبل الدولة للمواطنين في مجال الكهرباء والتي تتعلق بالتعرفة والتسعيرة الخاصة بالكهرباء.

وبين أنه هناك دعما يحظى به قطاع الكهرباء من قبل الدولة بحيث ينعكس هذا الدعم على تسعيرة الكهرباء.

وقال الدكتور فهاد إن توصيات المجلس التي تأتي بصيغة التأكيد على قرار سابق فهي تأتي من أهمية هذه التوصية وقد يصل التأكيد لأكثر من مرة، وبين أن علاقة المجلس بتقارير الجهات الحكومية تنتهي بمجرد رفعها إلى المقام السامي.

المجلس يصوت على خفض رسوم تأشيرة الاستقدام

محمد الغامدي (الرياض)

يصوت مجلس الشورى على خفض تكاليف العمالة المنزلية والحد من المبالغة في قيمتها وذلك من خلال تقرير وزارة العمل المقرر مناقشته خلال الأيام المقبلة.

وكشفت مصادر «عكاظ» أنه وفقا للتوصية التي أدرجتها اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع فإن خفض رسوم تأشيرة الاستقدام للأفراد سيكون 500 ريال و 1000 ريال للثانية و 1500 للثالثة بينما ستكون رسوم رخصة الإقامة الأولى 100 و الثانية 200 ريال و 300 للثالثة و 500 ريال للرابعة وما بعدها

وأوضح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح أن هذا الإجراء يعتبر إيجابيا في حال السيطرة عليه من الخارج من خلال منع السماسرة وتنظيم عملية الاستقدام، مشيرا إلى أن هناك مقترحا سابقا للمجلس تم رفعه من ثماني سنوات بخصوص تكاليف التأشيرة وفق شرائح محددة.

"المظالم": جهات حكومية تتجاهل حضور "المرافعات"

أعضاء في الشورى يطالبون بـ"جهاز" لمتابعتها.. وينتقدون

نسبة إنجاز الديوان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120481&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح
انتقد تقرير ديوان المظالم الذي بحثه مجلس الشورى أمس، تلك الجهات الحكومية عن حضور القضايا المرفوعة ضدها أمام الديوان، فيما دعا عدد من الأعضاء لجنة الشؤون الإسلامية لتوضيح ما هو المنجز من القضايا وغيرها التي لم تنجز، في وقت شددوا فيه على ضرورة إيجاد جهاز يعنى بالقضايا المرفوعة ضد جهات حكومية ومتابعتها. ودعت توصيات اللجنة، ديوان المظالم إلى العمل على تذليل المعوقات والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الإنجاز لعدد القضايا المنظورة من قبل دوائر محاكم الديوان، والتأكيد على قرار مجلس الشورى الصادر بتاريخ 1431/ 7/ 1 في الفقرة ثانياً ونصها "على الديوان تضمين تقاريره القادمة بياناً يوضح فيه ما تم بشأن قرارات مجلس الشورى السابقة. المرأة "مظلومة"

ووصف أحد أعضاء مجلس الشورى حال المرأة بأنها "مظلومة" في التوظيف الحكومي، وذلك في سياق تعليقه على ضرورة دخولها للعمل في ديوان المظالم. وقال الدكتور عبدالملك الخيال، إن المرأة مظلومة في الوظائف الحكومية، مؤكدا حاجتها لمن يقيد قضاياها في ديوان المظالم، وأضاف "لذلك لا بد من توظيف النساء لهذا الهدف" .. وجاءت هذه المداخلة خلال استماع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1431/ 1432. ورأت اللجنة في تقريرها أن ديوان المظالم يواجه زيادة كبيرة في عدد القضايا كل عام، حيث بلغت الدعاوى المنظورة في محاكم الديوان خلال عام 1431 نحو "63،502" دعوى بزيادة "4464" دعوى عن عام 1430، فيما بلغت نسبة الإنجاز 60%، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات أخرى أكثر فاعلية.

وتساءل عدد من الأعضاء أثناء النقاش والمداولة، عن سبب عدم توفير مبان لمقرات الديوان في مختلف المناطق، ورأوا أهمية إعداد خطة لتوفير المباني، مشيرين إلى وجود نسبة عالية من الوظائف الشاغرة بالديوان، وطالبوا بضرورة توفير الكادر البشري سواء على صعيد القضاة أو الكادر الإداري المساند لضمان سرعة إنجاز القضايا والانتهاء منها، مع ضرورة تفعيل الأقسام النسائية وتوظيفها ضمن الكادر البشري في ديوان المظالم وزيادة أعدادهن. علاقة المجلس بالتقارير

من جهته، أكد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهد الحمد، أن علاقة المجلس بتقارير الجهات الحكومية تنتهي بمجرد رفعها إلى المقام السامي، وأشار الحمد في معرض رده على سؤال لـ "الوطن" حول التأكيد على قرارات المجلس السابقة خلال لقائه مع الصحفيين عقب جلسة أمس إلى أن توصيات المجلس التي تأتي بصيغة التأكيد على قرار سابق تعبر عن أهمية هذه التوصية وقد يصل التأكيد لأكثر من مرة .

وشدد المجلس أمس على ضرورة استخدام وزارة المياه والكهرباء الطاقة الشمسية في إنتاج نسبة محددة من النمو السنوي في الطلب على الطاقة الكهربائية، وطالب بإرفاق تقرير مفصل عن أداء وإنجازات شركة المياه الوطنية ضمن تقارير الوزارة المستقبلية، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1431/ 1432.

وأكد المجلس على أهمية تطبيق ما ورد في الفقرة " 1 " من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 4 / 7 / 1432 القاضي بالموافقة على تعديل المادتين "الخامسة" و "السادسة" من نظام الكهرباء، وتنص على إضافة فقرة إلى المادة الخامسة تحمل الرقم "3" تنص على: " يكون الإنتاج المزدوج إلزامياً في مشروعات تحلية المياه المالحة، ومشروعات إنتاج الكهرباء التي تقام على الشواطئ أو في المناطق الساحلية القريبة من البحر أو في المناطق التي تتوفر فيها مياه جوفية مالحة بكميات مناسبة، ويستثنى من ذلك الحالات التي يثبت فيها للهيئة عدم وجود جدوى اقتصادية للإنتاج المزدوج أو عدم وجود طلب على الماء أو الكهرباء"، وذلك عند تنفيذ مشروعات إنشاء محطات إنتاج الكهرباء ومحطات تحلية المياه. وشدد المجلس على ضرورة تعزيز خطوط الربط الكهربائية الداخلية بين جميع مناطق المملكة وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها، فيما أسقط المجلس توصية إضافية تدعو إلى تحديد جدول زمني محدد لتوفير خدمات الصرف الصحي في كافة مدن المملكة، وذلك خلال التصويت على تقرير وزارة المياه والكهرباء. وأكد رئيس لجنة الإسكان والمياه والمرافق، المهندس محمد النقادي أن هذه التوصية متحققة من خلال الخطة الخمسية التنموية التاسعة، حيث توجد جداول زمنية لمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه، وقد أيدھا عدد من الأعضاء، وأضافوا أن هذه التوصية تهدف إلى وضع جدول زمني لمشاريع الصرف الصحي ومعاينة كل مقاول أو شركة تتأخر في تنفيذ المشروع في الوقت المحدد لها، وتؤكد أيضاً على التزام الشركات بتقديم خدمة ذات جودة ونوعية عالية، فيما برر معارضوها بأن هذه التوصية لا يجب أن تصدر من المجلس وأنها تدخل في صميم عمل وزارة المياه والكهرباء.

واستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية للعام المالي 1430/1431هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي، وجدد التأكيد على توصية سابقة لمجلس الشورى تنص "على الهيئة السعودية للتخصصات الصحية أن تقدم تقاريرها بما يتوافق مع المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء".

دعم التخصصات الصحية

وطالب المجلس بدعم هيئة التخصصات الصحية مالياً لتمكينها من بناء منشأتها في بقية المدن الرئيسية، والقطاعات الصحية المختلفة بالتعاون مع الهيئة في جهودها لمعالجة وضع خريجي المعاهد الصحية وتأهيلهم واستيعابهم وتصحيح وضع المعاهد لتجنب أية مشاكل مشابهة مستقبلاً، ودعا هيئة التخصصات الصحية لزيادة البرامج التدريبية للحصول على شهادة الاختصاص السعودية في مختلف مجالات العلوم الطبية التطبيقية، إضافة إلى استكمال اتفاقيات دفع رسوم التدريب مع الجهات المستفيدة التي لا تقوم بذلك.

واستمع المجلس أيضاً إلى تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية حول التعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية، وأوضح للجنة في تقريرها أن الجمهورية التركية تعتبر بوابة الورد للبضائع من القارة الأوروبية، وأن أي تعاون مع دول الجوار يخدم الاقتصاد الوطني لتسهيل انسيابية حركة البضائع والأفراد والتبادل التجاري في ضوء ما تم الاتفاق عليه من تعاون اقتصادي ممتد على مدى عقود من السنوات، ووافق المجلس بالأغلبية عليه.

واستمع المجلس أيضاً إلى تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبد العزيز للعام المالي 1432 / 1433، ووافق بالأغلبية بعد النقاش والمداولة على إحداث وظائف خاصة للترجمة بدار الملك عبد العزيز لعدد من اللغات، ووظائف خاصة ببرمجة الحاسب الآلي.

واقترح أحد الأعضاء إيجاد جهاز حكومي موحد لمتابعة القضايا المرفوعة على الجهات الحكومية لضمان الالتزام بمواعيد الجلسات التي يحددها الديوان، وكذلك ضمان تقديم مرافعات قانونية بشكل أكثر احترافية ومهنية، وتتفرغ الجهات الحكومية للتنفيذ لأداء أعمالها. ووافق المجلس بعد النقاش على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء في جلسة مقبلة.

وأسقط مجلس الشورى توصية إضافية تقدم بها عضو المجلس الدكتور وليد عرب هاشم تدعو إلى تحديد جدول زمني محدد لتوفير خدمات الصرف الصحي في كافة مدن المملكة، وذلك خلال التصويت على تقرير وزارة المياه والكهرباء. وأشار النقادي إلى أن اللجنة ستدرس توصية ستطرح على المجلس بشأن توجيه دعم كبير من قبل الدولة للمواطنين في مجال الكهرباء، والتي تتعلق بالتعرفة والتسعيرة الخاصة بالكهرباء، مؤكداً أن هناك دعماً يحظى به قطاع الكهرباء من قبل الدولة بحيث ينعكس هذا الدعم على تسعيرة الكهرباء.

لجنة الإسكان تؤجل "توصية" معالجة انقطاعات المياه عن العاصمة إلى

تقرير قادم

توصية لتوجيه دعم الدولة للكهرباء لصالح الفئات المستحقة

من المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783539.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

تراجعت لجنة الإسكان والمياه بمجلس الشورى عن توصيتها التي طالبت وزارة المياه والكهرباء وشركة المياه الوطنية بأن تفصح عن وتعالج بشكل عاجل أسباب انقطاعات تدفق المياه بالشبكة العامة التي تستمر إلى أشهر في بعض أحياء العاصمة الرياض وظهور سوق سوداء تنزعها العمالة الأجنبية التي تقود ناقلات المياه الزرقاء مما رفع أسعار المياه إلى مستويات عالية أدت إلى لجوء ذوي الدخل المحدود إلى شراء المياه غير النقية المخصصة للأعمال الإنشائية، وقال رئيس اللجنة العضو محمد النقادي في رده على سؤال "الرياض" حول هذا التراجع: إن اللجنة رأت التريث ومناقشة التوصية مع وزارة المياه وهي لم تسحب التوصية بل أجلتها إلى التقرير السنوي المقبل والذي تدرسه اللجنة حالياً، وأضاف النقادي: بأن اللجنة سوف تطرح على المجلس توصية بشأن توجيه الدعم الكبير من الدولة للكهرباء والمياه لتصب في صالح الفئات المستحقة من المواطنين خاصة في مجال التعرفة والتسعيرة الخاصة بالكهرباء.

وأقر المجلس أمس الأحد توصيات تطالب الوزارة بإرفاق تقرير مفصل عن أداء وإنجازات شركة المياه الوطنية ضمن تقارير الوزارة المستقبلية وأيضاً مطالبة الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في إنتاج نسبة محددة من النمو السنوي في الطلب على الطاقة الكهربائية، إضافة إلى تعزيز خطوط الربط الكهربائية الداخلية بين جميع مناطق المملكة وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها.

وشدد المجلس على أهمية تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1432 القاضي بالموافقة على تعديل المادتين الخامسة والسادسة من نظام الكهرباء، والتي تنص على إضافة فقرة تنص على "يكون الإنتاج المزدوج إلزامياً في مشروعات تحلية المياه المالحة، ومشروعات إنتاج الكهرباء التي تقام على الشواطئ، أو في المناطق الساحلية القريبة من البحر أو في المناطق التي تتوفر فيها مياه جوفية مالحة بكميات مناسبة، ويستثنى من ذلك الحالات التي يثبت فيها للهيئة عدم وجود جدوى اقتصادية للإنتاج المزدوج أو عدم وجود طلب على الماء أو الكهرباء"، وذلك عند تنفيذ مشروعات إنشاء محطات إنتاج الكهرباء ومحطات تحلية المياه.

وفي خطوة نحو الحل الجذري لمشاكل تعثر تعيين خريجي المعاهد الصحية، أقر المجلس أمس توصية تطالب القطاعات الصحية المختلفة بالتعاون مع هيئة التخصصات الصحية لمعالجة وضع خريجي المعاهد هذه المعاهد وتأهيلهم واستيعابهم وتصحيح وضع المعاهد الصحية لتجنب أي مشاكل مشابهة مستقبلاً.

ودعا المجلس الهيئة إلى زيادة البرامج التدريبية للحصول على شهادة الاختصاص السعودية في مختلف مجالات العلوم الطبية التطبيقية، وشدد على استكمال اتفاقيات دفع رسوم التدريب مع الجهات المستفيدة التي لا تقوم بذلك.

وأقر الشورى أمس الأحد توصية تنص على "دعم هيئة التخصصات الصحية مالياً لتمكينها من بناء منشأتها في بقية المدن الرئيسية"، وأكد المجلس على توصية سابقة له صدرت قبل نحو خمس سنوات تلفت الهيئة إلى أن تقدم تقاريرها بما يتوافق مع المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، والتصور التفصيلي للتقارير السنوية للأجهزة الحكومية.

وفيما يتعلق بتقرير ديوان المظالم ناقش الشورى تقرير اللجنة القضائية وتوصياتها على التقرير التي تدعو الديوان إلى تذليل المعوقات والأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الانجاز لعدد القضايا المنظورة من قبل دوائر محاكم الديوان، إضافة إلى تضمين تقاريره القادمة بياناً يوضح فيه ما تم بشأن قرارات مجلس الشورى السابقة. ورأى أعضاء شورى ضعف توصيات اللجنة القضائية فيما شدد عضو ضرورة إيجاد جهاز يعنى بالقضايا المرفوعة ضد جهات حكومية، ويقترح آخر على التوسع في توظيف النساء في وظائف الديوان الحكومية. وكان المجلس قد وافق ضمن جلسته العادية التي عقدت أمس برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ توصية اللجنة الثقافية الوحيدة التي تدعو إلى إحداث وظائف خاصة للترجمة بدار الملك عبدالعزيز لعدد من اللغات ووظائف خاصة ببرمجة الحاسب الآلي.

في شأن آخر قال مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهد الحمد في المؤتمر الصحفي الذي تلا جلسة الشورى: إن توصيات المجلس التي تأتي بصيغة التأكيد على قرارات سابقة تجدد لأهميتها بل قد يصل التأكيد لأكثر من مرة، وأشار إلى أن علاقة المجلس بتقارير الجهات الحكومية تنتهي بمجرد رفعها إلى المقام السامي.



باتت خطراً يهدد العالم بأسره المواجهة العصرية.. حرب تقودها الأجهزة الأمنية لحماية أبناء الوطن

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://www.al-jazirah.com/2012/20121112/fe2.htm>

الجزيرة - سعود الشيباني:

سجلت المديرية العامة لمكافحة المخدرات والجهات المساندة جهوداً مضنية للتصدي لعصابات الشر خلال الـ (6) أعوام الماضية، حيث تم إحباط (749) مليون حبة كبتاجون، و (121270) طنناً من الحشيش المخدر و (172843) كيلو من الهيروين المخدر، فيما تم القبض على (565435) متهماً من عدة جنسيات ودونت خلالها (184184) قضية. حيث أصبحت قضية المخدرات تمثل المشكلة الكبرى التي تؤرق الكثير من المختصين والمهتمين ورجال الأمن ومكافحة المخدرات وأصحاب الرأي وكذلك الشعوب والمجتمعات في مختلف دول العالم، وذلك لما للمخدرات من أضرار بالغة على صحة الإنسان وعقله وعلى اقتصاديات الدول وانتشار الجريمة.

وأصدرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مؤخراً تقريراً حذرت فيه من تفشي هذه السموم وتزايد دول الإنتاج وعدد المتعاطين والمدمنين، كما حذرت الهيئة من تزايد وسوء استخدام المواد المهدئة والمواد النفسية وطالبت بإعداد وتصميم برامج لكل دولة لمواجهة هذه المشكلة ومحاولة تطويقها والحد منها وصولاً إلى الخلاص منها.

والمتابع لقضية المخدرات في المملكة العربية السعودية يستشعر هذا الخطر من خلال الاستهداف الذي يشنه مهربي وعصابات المخدرات ضد المملكة وأبنائها ويلمس المجتمع السعودي مدى الخطر الذي يمثلته ذلك الاستهداف، ومدى الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية ممثلة بالأجهزة الأمنية بشكل عام وجهازي حرس الحدود والمديرية العامة لمكافحة المخدرات بشكل خاص بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها مصلحة الجمارك في القبض على مهربي ومستقبلي المخدرات وضبط الكميات المهربة، وهي جهود مخلصه واضحه وملموسة أسهمت في إحباط العديد من محاولات التهريب، وكذلك الإطاحة بكثير من عصابات التهريب والترويج، وضبط كميات كبيرة من أنواع المخدرات المختلفة.

إحباط العديد من المحاولات

ورغم تطور وسائل وطرق الإخفاء التي يستخدمها مهربو ومروجو المخدرات لكن الأجهزة الأمنية والجمارك كانت لها بالمرصاد وهذا يتضح من خلال بيانات وزارة الداخلية التي يتم بثها كل أربعة أشهر والتي يتم من خلالها الإعلان عن ضبط العديد من مهربي المخدرات من السعوديين وغير السعوديين ومقدار الكميات المضبوطة، والأساليب

المتبعة في التهريب وهذا بلا شك أعطى كثيراً من المصادقية والوضوح للمواطنين والتأكيد بأن المملكة تواجه هجمة شرسة من عصابات المخدرات لأهداف عديدة منها ما هو تجاري ومنها ما يستهدفون به ضرب عقول الشباب، واستهداف عقيدتهم.

ولا شك أن أكثر المواد المخدرة انتشاراً هي حبوب الكبتاجون ومادة الحشيش والهروين والقات والمواد النفسية التي بات يتضح تفشيها وسوء استخدامها، وهذا يتضح بجلاء من خلال تسلط الإعلام على الجهود المتكاملة للجهات التي تشارك في عمليات المتابعة والضبط والمكافحة، وهذا الخطر الداهم الذي بات يتنامى بشكل مطرد يتطلب مضاعفة الجهود وإعداد البرامج التوعوية والوقائية للحد من تفاقمه ومحاولة تقليص مخاطره.

جهود التوعية والتنقيف

وتبذل المديرية العامة لمكافحة المخدرات وإدارة الجمارك جهوداً بناءة في توعية المجتمع بأضرار المخدرات، ويتضح ذلك جلياً من خلال قيام المديرية العامة لمكافحة المخدرات بتنظيم الندوات العلمية في العديد من الجهات الحكومية وتوقيع مذكرات التعاون مع بعض الجامعات وتصميم برامج علمية بالتعاون مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب وإنتاج مجموعة من الرسائل التلفزيونية وعقد الندوات واللقاءات في القنوات التلفزيونية بشكل مستمر كما تحرص أجهزة مكافحة المخدرات على التواصل مع الصحف الورقية والإلكترونية ونشر التوعية بالأضرار الاجتماعية والأمنية والصحية الناجمة عن تعاطي المخدرات وأنشأت المديرية مواقع إلكترونية توعوية موجهة إلى الأسر والشباب والفتيات كما تعمل حالياً على إنشاء أكبر شبكة عالمية لرصد المخدرات تحتوي على أنظمة مكافحة المخدرات وإستراتيجيات دول العالم ومراكزها العلاجية والتأهيلية في مجال مكافحة المخدرات وتعد بشكل دائم لزيارة طلاب المدارس على المعارض التوعوية في مناطق المملكة.

تحجيج 150 متعافياً

وفيما يتعلق بالبرامج التأهيلية فقد تم تحجيج (150) متعافياً في موسم حج هذا العام بهدف تقوية الوازع الديني وإدماجهم داخل المجتمع وضمان عدم عودتهم للإدمان مرة أخرى وتم عمل حفل تكريمي وبرنامج دعوي لهم شارك فيه معالي الشيخ الدكتور عبدالله المطلق المستشار بالديوان الملكي وعضو هيئة كبار العلماء وفضيلة الشيخ الدكتور سعد البريك إضافة إلى اهتمام الإدارة النسائية في المديرية العامة لمكافحة المخدرات بتنظيم برامج وقائية في العديد من المدارس والجمعيات والمستشفيات لحماية العنصر النسائي من المخدرات كما تشارك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في توعية الطلاب المتبعين الدارسين في الخارج.

وتبذل الجمارك وحرس الحدود جهوداً في هذا المضمار بالإضافة إلى الجانب الأمني الميداني وهي تقوم بتنظيم المعارض التوعوية وعقد الندوات لتوعية منسوبيها من مخاطر المخدرات وتركز على المواد الأكثر انتشاراً وهي حبوب الكبتاجون والحشيش المخدر والهروين، ولذلك تبنت مصلحة الجمارك وحرس الحدود بالتعاون مع أجهزة مكافحة المخدرات سياسة التحذير من المخدرات وإيضاح أضرار المواد المخدرة صحياً واجتماعياً وأمنياً واقتصادياً، كل ذلك من أجل وقاية وتحصين المجتمع من آفة المخدرات.

السؤال المشروع

ولكن يبقى السؤال الحائر المتكرر والمشروع في الوقت ذاته، أين دور المؤسسات الأخرى، فنحن نتابع عن كثب الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية في هذا الجانب وهي تساهم بفعالية في الجانب الوقائي والتوعوي.. إذن أين دور المدرسة والمسجد من هذه القضية التي تهتم كل مواطن ومقيم؟

لا شك أن المدرسة والمسجد يلعبان دوراً مهماً في تحصين ووقاية أفراد المجتمع السعودي للوالدين والأبناء والبنات والأسرة مجتمعة، وعند ما ننظر إلى مدى الاستهداف الذي تواجهه بلادنا، والجهود التي تبذلها تلك الأجهزة الأمنية ورجال الجمارك ونقارنها بما تقوم به تلك المؤسسات التربوية والدينية (الخجولة)، فإننا نتحدث بلسان حال المواطن الذي يحتاج إلى أن تقوم هذه المؤسسات بدور فاعل إزاء هذه القضية وبشكل علمي مدروس وفق مؤشرات وإحصائيات وإبعاد العشوائية والاجتهاد حتى نستطيع أن نواجه هذه الحرب..

غرمت مستشفى 100 ألف ريال لعدم تطبيق إجراءات نقل المرضى "صحة الرياض" تغلق مستوصفاً رفض استقبال المرضى بالطوارئ

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://sabc.org/i6qfde>

عبير الرجباني- سبق- الرياض: أصدرت وزارة الصحة ممثلة بالمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض اليوم الأحد قرارات بمعاينة عدة منشآت صحية بمدينة الرياض تضمنت الإغلاق التحفظي لمستوصف رفض استقبال المراجعين بالطوارئ ونقص الكوادر الطبية وكذلك عدم وجود تسعيرة معتمدة. كما فرضت غرامات مالية على تسع منشآت طبية أخرى تتراوح من عشرة آلاف ريال إلى 60 ألف ريال لقيامها بنشر إعلانات صحية من دون موافقة على صيغة الإعلان وعمل كوادر من دون تراخيص. ووقعت صحة الرياض عقوبة الغرامة بمبلغ مائة ألف ريال على مستشفى آخر لعدم تطبيقه الإجراءات الطبية المعتمدة لنقل المرضى للمستشفيات المرجعية. وأوضح مدير عام صحة الرياض الدكتور عدنان العبد الكريم أنه لا تهان في حال ثبوت أي مخالفات في القطاع الصحي الخاص. وطالب المستثمرين في القطاع الصحي الالتزام بالأنظمة المقررة من حيث التجهيزات أو الكوادر الطبية التي يتم تشغيلها حرصاً على صحة المريض وتجنباً للعقوبات المقررة التي يتم تطبيقها بكل حزم بحق أي منشأة صحية خاصة يتم رصد أي مخالفات فيها.



القبض على موظف جمركي بالحديثة حاول تهريب حبوب مخدرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783703.html>

القرينات - عبدالله الرويلي احبطت دوريات قوة الحج التابعة لقيادة حرس الحدود بمنطقة الجوف العاملة بمنفذ الحديثة محاولة هروب أحد المهربين وهو موظف جمركي بعد محاولته إدخال حبوب مخدرة كبتاجون ومليون ريال وعند شعوره انه تم كشف امره قام بتجاوز كل حواجز منفذ الحديثة بأكملها ومن ثم قام بالتخلص منها ولكن رجال حرس الحدود سارعوا في السيطرة والقبض عليه والعثور على حوالي 7700 حبة من حبوب الكبتاجون المخدرة قام برميها ومليون ريال وجدت بحوزته وتم تسليمه والمضبوطات بمحضر قبض للجهات الأمنية المختصة لإكمال الإجراءات النظامية اللازمة بحقه.

النساء • المتضرر الأول " بعد أن ذقن • طعم الفلوس " كل شهر في

حسابهن

استعدوا لمرحلة ما بعد • حافز..أو • التمديد أفضل!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783664.html>

جدة، تحقيق : منى الحيدري
تمثل السيدات النسبة الأكبر من المسجلات في إعانة "حافز"، حيث تصل إلى حوالي (80%) من إجمالي المستفيدين، وهو ما يجعلهن أكثر قلقاً مع بداية العد التنازلي لانقطاع الإعانة خلال الأيام المقبلة -وفقاً لما أعلنه "صندوق تنمية الموارد البشرية" بإيقاف الإعانة البالغة (2000) ريال بشكل مبدئي للدفعة الأولى من المسجلين، ما لم يتم صدور أمر سام بتمديد فترة الصرف، وترقب كيف تمضي أيامهن بعد أن اعتدن على مصروف شهري ثابت -بعد أن واطبن على تحديث البيانات الأسبوعي-، وقد يبقين في الأيام المقبلة يضربن أخماساً في أسداس؛ لإيجاد مورد مالي بعد توقف "حافز" -الذي أوجد لهن دخلاً يمكنهن من قضاء احتياجاتهن-.

وأسهم مشروع "حافز" في تحديد حجم البطالة في الأوساط النسائية، وهو ما يُحتّم إيجاد وظائف لهن في المستقبل، ومن المعلوم أن البرنامج ينقسم إلى قسمين، الأول مادي يعتمد على المكافأة المالية التي يستلمها الباحثون عن العمل، والجزء الثاني هو التدريب وتوفير الوظيفة، وحتى لو انقطع الحافز المادي يجب ألا ينقطع الآخر، وهو المختص بتوفير الوظائف وتدريب الباحثات عن العمل.

متطلبات مستمرة

وشدّد "د.سعد المشوح" -استشاري نفسي- على أن غياب العنصر المالي يُمثل إشكالية كبيرة على الفرد في قدرته تجاه التواصل مع الآخرين والاندماج معهم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمرأة؛ إذ إن حساسيتها لمواجهة المشكلات أعلى من الرجل، وقدرتها على التصور أنه بعد فترة من الزمن لن يكون لها دعم مالي؛ فذلك يشعرها بعدم القدرة والتكيف الاجتماعي؛ لأن المادة تُشكل عصب الحياة، والمال لا يعتبر أماناً بقدر ما هو دعم؛ لمواجهة المشكلات التي تعكر صفو الحياة، مبيّناً أن قطاعاً كبيراً من النساء في مجتمعنا تجاوزن سن الأربعين ولم يعملن، وبالتالي هنّ لهنّ متطلبات حياتية على الرغم من أن البعض يرى أن المرأة بسبب عدم خروجها ليس لها احتياجات، ولكنها محاطة بمتطلبات الحياة التي تفرض على المرأة أن تتعايش معها، وعندما يعيش الفرد في المجتمع لابد أن يكون جزءاً من هذا النسيج وفي نفس المستوى المعيشي الذي يعيش فيه الآخرون، وشعوره أن هذا سينخفض يجعله يشعر باضطراب وقلق عام خوفاً من المستقبل.

حاجة المستفيدين

وقالت "ريم أسعد" -اقتصادية-: إنه من المهم معرفة المدة الزمنية لاستلام مكافأة "حافز"، ورصد مدى أثرها في حياة المستفيدين، والتأكد من مدى حاجة هذه الشريحة للمعونة، وهل هن في أمس الحاجة لها بشكل عاجل؛ كونهن عاطلات عن العمل؟، ثم يأتي السؤال الذي يبحث عن إجابة: هل حافز حقز مستفيديه للعمل، أم أنه جعلهم فئة اتكالية؟. وأضافت: معونة حافز معمول بها في معظم دول العالم والدول المتقدمة منها قبل المتأخرة وفق شروط، مع ضرورة تحفيز العاطل للبحث عن العمل وأن يجتهد في ذلك؛ حتى لا يكون عبئاً على الدولة"، مبيّنة أنه لا يوجد ترابط بين البرامج التي تطلقها وزارة العمل ومخرجات التعليم، فحتى اللحظة لم نسمع عن تصنيف للباحثات عن العمل فكل ما نراه هو تقرير لمؤسسة النقد الذي يصدر سنوياً ويصنف فيه الباحثين عن العمل أو العاطلين والعاطلات بحسب الجنس والعمر

والمنطقة الإدارية التابع لها، وهو عبارة عن تقرير كمي؛ نظراً لعدم وجود تقارير تبحث بشكل كافي في الأسباب لذلك، أو الربط ما بين مخرجات التعليم والوظائف.

معلومات ناقصة

وأوضحت أننا عندما نذكر أن لدينا بطالة في المجتمع النسائي بنسبة ما، فيجب معرفة ما الذي تُشكله هذه البطالة، هل هنّ دكتورات؟ أم مدرسات؟، أم من حملة المؤهل الابتدائي؟، وإذا كنّ من الشريحة الأخيرة فذلك يعني وجود بطالة عالية؛ لأنها تختلف باختلاف الشريحة المجتمعية، وهذه المعلومات لدينا للأسف ناقصة -على حد قولها-؛ معللة ذلك أن وزارة العمل تعنى بالقطاع الخاص، والأحوال المدنية مسؤولة عن التعيين في الدولة، داعية إلى ضرورة معرفة كم من الممكن أن يستوعب القطاع الخاص؛ لأن هذا الرقم غائب عتاً، ولا نعرف عدد الوظائف التي يحتاجها القطاع الخاص بكل الصناعات التي فيه، سواء كانت تجزئة أو صناعات ثقيلة أو بتروكيمياويات أو صناعة أخرى، جميعها مازالت غائبة عتاً، على الرغم من أن الحقائق العلمية مهمة، ذاكرةً أن معظم الأرقام المعلنة في الاعلام ارتجالية مبنية على مشاهدات شخصية، منوهة أن "وزارة العمل" لا تُظهر الأرقام بشكل تام، كذلك القطاع الحكومي لا يعرف حجم احتياجه في المستقبل، فمثلاً "وزارة الصحة" لا تعرف حاجتها من الممرضات، فلو احتجنا (20) ألف ممرضة لتغطية خمس مناطق بالمملكة، فهذا يطرح سؤالاً: أين كليات التمريض التي تُخرج الممرضات؟، ونكون أمام إما سوء تسويق، أو أن الفتيات لديهن عزوف عن مهنة التمريض، أم مشاكلات مجتمعية.

حجم البطالة

ودعا "فضل البوعيين" -اقتصادي- إلى الاعتراف أن المستفيدات من "حافز" ليس جميعهن باحثات عن العمل، وهذا أمر واقعي، إذ ليس كل طالبي الوظائف من النساء، ولكن "حافز" كان له دور في تحديد حجم البطالة في الأوساط النسائية، وهذا يساعد متخذي القرار على اتخاذ قرارات تسهم بخلق وظائف نسوية في المستقبل، منوهاً أن ما يتعلق باستمرارية حافز مرتبط بشروط واضحة ومحددة الوقت، ولذلك لا عذر، على الرغم من أن هذا الانقطاع المُعلن سيؤثر سلباً على كل من اعتادوا الوقوف أمام الصراف الآلي شهرياً لسحب مكافآتهم، مبيناً أن مشروع "حافز" ينقسم إلى قسمين، الأول مادي يعتمد على المكافأة المالية التي يستلمها الباحثون عن العمل، والجزء الثاني هو التدريب وتوفير الوظيفة الملائمة لمن يبحث عن العمل حتى لو انقطع حافز المادي يجب ألا ينقطع "حافز" الآخر، وهو المختص بتوفير الوظائف وتدريب الباحثات عن العمل.

د. أبو بكر باقادر

وحول مسؤولية "وزارة العمل" في إيجاد البرامج والتدريب لتأهيل العاطلين؟، ذكر أن الوزارة لا تستطيع وحدها أن تصنع المعجزات وتخلق الوظائف، فهي تحتاج إلى دعم من الوزارات الأخرى كـ "وزارة التخطيط" المعنية بالتخطيط السليم المساعد على إحداث تنمية اقتصادية وإنتاجية كبيرة؛ يمكن من خلالها خلق الوظائف والقطاعات الحكومية الأخرى، موضحاً أن "وزارة المالية" معنية بفرض شروط ملزمة على القطاع الخاص للمستفيدين من المشروعات الحكومية الضخمة بخلق وظائف في المملكة.

إيجاد وظائف

وأكد "البوعيين" على أن ثلث سكان المملكة من الشباب، وهذا يعني ضرورة إيجاد مزيد من الوظائف كل عام، بخلاف ما نحتاجه من خلق وظائف للقضاء على البطالة، مبيناً أن "وزارة العمل" هي المُنظم لهذه العملية، وتحتاج إلى مساعدة من جميع قطاعات الدولة لخلق وظائف تناسب الجنسين، من أجل تنظيم قطاع العمل، وخلق مزيد من الوظائف من خلال أنظمة وقوانين تنظم سوق العمل بالمملكة، منوهاً أن معظم برامجها تصب في هذا الاتجاه من منطلق مسؤوليتها التي تلتزم بها، مشيراً إلى أن قطاع التجزئة هو الأكثر جاهزية حالياً بالنسبة للنساء، وقبل ذلك فإن القطاعين الصحي والتعليمي، هما أكثر خلقاً للوظائف النسوية سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، مبيناً أن التخطيط السليم يحقق وظائف تسد حاجة النساء والرجال، مستشهداً بتجربة الصين لمصانعها التي تعتمد بشكل كامل على الأيدي العاملة النسوية، وهم لا يرتكزون في ذلك على الجانب شرعي واجتماعي، ولكن يركزون على إيجاد فرص للنساء كي يكون كافة أفراد المجتمع منتجون، متسائلاً: لماذا لا ننقل مثل هذه التجارب للمملكة وتكون لدينا مصانع متخصصة يعمل بها النساء على خطوط الإنتاج كاملها وفق الشريعة الإسلامية؟.

أعمال تطوعية

وذكر "البوعيين" أن بعض هذه التجارب طبقت بشكل ضيق في بعض المصانع لدينا وحقت نجاحاً، وهذا يعني إمكانية تعميمها على كثير من المصانع، مضيفاً أنه يجب أن نفرق بين حجم الوظائف المستحدثة وبين التي يمكن أن تكون جلابة

للمواطنات للعمل فيها، والوظائف التي يمكن أن تكون طارئة للعمل، ومن هنا يأتي دور التخطيط السليم في فتح قنوات اقتصادية لتوظيف النساء في مواقع جاذبة لهن. وتضمن "د. أبو بكر باقادر" -باحث اجتماعي- لو أن معونة حافز تستمر دون انقطاع للنساء؛ حتى يحفظ لهن كرامتهن، وإن سُنحت لهن فرصة يعملن مقابل هذه المكافأة، حتى وإن عملن من بيوتهن؛ فالاستقلال المادي للمرأة أمر في غاية الأهمية، خاصة أن "حافز" ساعد الكثيرات على أن يتدبرن أمورهن بهذه المكافأة، مقترحاً أن يؤمن "حافز" للمرأة مدة عشر سنوات قادمة؛ حتى يتم خلال هذه الفترة تغيير الجيل، لكن شريطة أن يعملوا شيئاً مقابل هذه المعونة بالعمل من منازلهن مثلاً كمتطوعات؛ فمجتمعتنا بحاجة إلى الكثير في المجال الاجتماعي، وذلك بزيارة المرضى في المستشفيات، وغيره من أعمال تطوعية وخيرية لمستفيديات "حافز" بساعات معينة تضمن استمرار الدعم من قبل الدولة للمرأة. إيقاف المكافأة

ورأى "د. أنور عشقي" -مستشار إستراتيجي- إيقاف المكافأة على المستفيدين، من منطلق رؤيته أن استمراريتها تجعل العاطلين أشخاصاً اتكاليين، مبيهاً أن هذه المعونة تمنح في جميع الدول للعاطلين؛ لكن بشرط أن يبحثوا عن عمل، وإذا رفض أو أن تكون له شروط معينة ليعمل تُقطع المكافأة، مبيهاً أن فرص عمل المرأة أكبر من الرجل، كونه متاحاً لها عن طريق بيتها والانترنت ساهم في ذلك، مطالباً جميع النساء بالاعتماد على أنفسهن، وعدم انتظار "وزارة العمل"، لتبحث عن عمل؛ لأنها ليست معنية بذلك.



أولياء أمور الطالبات يناشدون المسؤولين بالتدخل العاجل فرق الصيانة بـ "تعليم الطائف": حالة مبنى ابتدائية 57

"خطيرة"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/47qfde>

فهد العتيبي - سبق - الطائف: علمت "سبق" أن فرق الصيانة التابعة لإدارة التربية والتعليم بالطائف التي تقعدت، أمس، مبنى الابتدائية 57 الواقع بحي عودة بالقرب من حجز المرور بالطائف إثر تماس كهربائي حدث بالمدرسة، أكدت أن وضع المبنى خطير، وأنها حاولت طوال أمس معالجة الأمر بعد أن كشفت عن أسلاك مكشوفة وتمديدات كهربائية خاطئة ساهمت في استمرار حدوث التماس الكهربائي، والذي يشكل خطورةً بالغة على الطالبات والمعلمات والإداريات، وأشارت فرق الصيانة إلى أن معظم إنشاءات المبنى من الحديد بما فيها مخارج الطوارئ، فيما ناشد أولياء أمور الطالبات المسؤولين بالتدخل العاجل في وضع المبنى وقالوا إنه قديم ولا يتناسب مع أداء العملية التعليمية، وأشاروا إلى أن هناك مبنى حكومياً للمدرسة 77 الابتدائية قريباً منهم بمسافة لا تزيد على نصف كيلو متر، ومن الممكن نقل طالبات الابتدائية 57 إليه حتى لو كان دواماً مسائياً لتلافي المشكلة الحالية بالمبنى. وأضافوا أن التماس الكهربائي بالمدرسة يشكل خوفاً ورعباً لدى المُعلمات والطالبات وأن المبنى يخضع لمُباشرة فرق الدفاع المدني بشكلٍ دائم، وكان قد تعرّض لحريق في العام الدراسي الماضي وبموجبه تم إخلاء الطالبات، في الوقت نفسه ما زالت إدارة التربية والتعليم بالمحافظة تُصر على بقاء الطالبات بالمبنى والذي يبدو مُتهالِكاً دون إيجاد حلول. وكان مبنى المدرسة قد شهد حالة تماس كهربائي، البارحة الأولى، وحضرت فرق الدفاع المدني وباشرته وتم إخلاؤه من الطالبات، فيما جرى فصل التيار الكهربائي عن المبنى كاملاً.

دراسة: 22.7% من الأطفال بالملكة متحرش بهم 62.1% منهم رفضوا الإفصاح عن المعتدين عليهم

التحرش بالأطفال.. انتهاك للبراءة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/11/572313>

جازان - أمل مدربا

يمثل التحرش بالأطفال أبشع صور التجرد من الإنسانية، فهو قتل الطفولة، وانتهاك لبراءتها، فحين يتحرش الأب، أو الأخ، أو سواهما من المحارم بالطفل الذي يفضل السكوت، والسكون خوفا وألما تنتهي صورة الحياة لديه، ودق ناقوس الخطر في مجتمعنا مع تزايد حالات تحرش المحارم، ما يؤكد انتشار حالات الشذوذ، ويطلق صيحة تحذير وإصلاح؛ يشير فيها اختصاصيو نفس واجتماع، وعلماء دين إلى ضرورة الرقابة، وتنقيف الطفل بماهية التحرش، وعدم السكوت، وتفقه الأم بالتربية الجنسية السليمة.

وعلى الرغم من أن عدد حالات التحرش بالمحارم يتم التستر عليها أو تفضل الضحية عدم إعلانها ما يصعب حصرها، فقد أفادت دراسة سعودية حديثة أجريت على عينة من المتعلمين والمتقنين بأن 68% تعرضوا للتحرش وأن 17.39% تعرضوا للتحرش من الأقارب أو المحارم وأن 14.49% تعرضوا لتحرش من غير الأقارب، كما أكدت عدة دراسات أن 22.7% من الأطفال بالملكة تعرضوا للتحرش الجنسي، وأن 62.1% منهم رفضوا الإفصاح عن الأشخاص المعتدين عليهم، فيما أرجعت الدراسة ذلك إلى حساسية العلاقة التي تربطهم بهم، مما يؤكد بأن نسبة التحرش الجنسي بالأطفال مرتفعة، إذ يتعرض طفل من بين كل أربعة أطفال إلى التحرش، فقد ذكرت دراسة أخرى حول العنف والإيذاء في المدارس أن 23% من الأطفال في سن 6 إلى 10 سنوات في المرحلة الابتدائية يعدون الأكثر تعرضاً للتحرش الجنسي. تأثر بالفضائيات

وأجرت «الشرق» استطلاعاً على بعض الشباب والشابات، حول هذه الظاهرة، حيث أرجعت فيه «جيهان» أسباب بروز هذه الظاهرة إلى «تأثر الشباب بالفضائيات، والإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وقالت: «هو من الأسباب المهيجة لمشاعر الشباب وتحريك غرائزهم»، أما أسماء فترى بأن من أهم أسباب هذا الداء هو «التسيب والإهمال وعدم الرقابة والرعاية المباشرة والإرشاد الصحيح من أولياء الأمور تجاه أبنائهم، والتراخي فيما يُعرض على أبصار الأسرة ومسامحتها من خلال وسائل الإعلام، والاطمئنان الكامل والنظر للمحارم بقدسية ونظرة ملائكية» كما تضيف أن «نسيان هدي النبي المصطفى -صلى الله عليه وسلم- في عدم الاختلاط، ووضع الحدود كالتفريق بين الأطفال في النوم والاستئذان على الأبوين كما علمنا، كل هذا وسائل لذلك الداء». أما مشعل فيتساءل «لماذا لا ننظر إلى الموضوع من زاوية أخرى وهو ارتفاع المهور، والغلاء الذي يوصل الناس إلى هذه الدرجة؛ إذ إنه هو السبب في حرمان آلاف الفتيات من الزواج وآلاف الشبان» ويخالفه في ذلك عبدالرحمن، ويرى أن: «السبب هو الهوس الجنسي (البهيمي) بسبب انتشار العري في كل مكان».

إنسان غير طبيعي

ويوضح الاختصاصي النفسي الإكلينيكي الدكتور وليد الزهراني أن المتحرش بالأطفال يعتبر إنساناً غير طبيعي، ولديه اضطرابات في شخصيته، وهناك من لديه سلوكيات جنسية شاذة، أو اضطرابات شاذة، أو تحت التأثير بالأفلام الإباحية، والشعور بالرغبة الجنسية اتجاه الأطفال، أو تعرضه لتحرشات جنسية من المحارم في الصغر، أو كمحاولة للانتقام خاصة حين يكون قد تعرض لخبرات سلبية سابقة في مراحل طفولته، وهناك من تصبح الرغبة الجنسية عادة له مع الأطفال لاعتياده على ذلك منذ طفولته، وهو بالعموم يعتبر اضطراب جنسي سلوكي شاذ، ويلجأ نتيجة خبرات ومكتسبات جنسية سلبية حصلت في ماضي الشخص وطفولته، وخاصة في المجتمعات المغلقة، ونشأة بعض الأفراد على الجنس

فيها، ومرحلة المرافقة التي يتعرض فيها الشخص لخبرات مختلفة، و تكون الرغبة الجنسية لديهم عالية يسعى لتفريغها في الأطفال لعدم قدرته على غير ذلك، ظاناً أن الطفل لا يستشعر، ولا يعلم بماهية الأمر، ومن أهم الأسباب في مجتمعنا هو انعدام وجود الرقابة الجسدية الأسرية على الأطفال، والاطمئنان المبالغ فيه، كما يمكن علاج المتحرش الجنسي الشاذ من خلال الجلسات، والتدريبات والتأهيل النفسي، فغير الأفكار الشاذة لديه، ونطور من شخصيته، حتى تتغير نظرته. سيكوباتية مضادة

وأبدى الزهراني أسفه لحدوث زنا المحارم بين الأب وابنته قائلاً: «من أشد أنواع زنا المحارم إيلاًماً للنفس زنا الأب بابنته، وغالباً ما ترفضه الابنة، وتخضع له بتهديد وتعذيب الأب لها، واصفاً شخصية الأب المعتدي بالسيكوباتية المضادة للمجتمع والشاذة، التي تنعدم فيها الأخلاق والدين. موضحاً أن الأب في هذه الحالة غالباً ما يكون مدمناً للمخدرات، والحشيش، والكحوليات، التي تجعله لا يشعر مع من، أو كيف، فقط استجابة مطلقة بهيمية لرغباته، دون تمييز، ولعل أكثر حالات التحرش بالمحارم في المملكة تكون تحت تأثير الشراب والمسكرات، وهناك حالات يكون لدى الأب اضطراب أو اختلال نفسي، أو يعاني فصاماً في شخصيته، يجعله ذلك غير مدرك لأفعاله، كذلك ربما كانت لديه مشكلة انحرافية قبل زواجه ولم يتلق علاجاً مناسباً لها، كأن تكون الرغبة الجنسية لديه عالية جداً، فيشعر باستثارات مختلفة تجاه بناته ربما لانحراف رغبته، وعدم تلقي العلاج المناسب لذلك.

توعية الطفل

ويؤكد الزهراني على ضرورة توعية الأطفال، وتعليم الأولاد حماية أنفسهم، والخوف من الغرباء والصراخ وطلب النجدة في حال تعرضهم لهم، من خلال تلميحات بسيطة لا تخل بالتربية، وبث الوعي والإدراك لديه بشعور الخطر، وضرورة إخبار الوالدين بجميع ما يتعرض له، وعدم كشفه لملابسه الداخلية لأي أحد كان سوى والديه، وتحت أي ضغط كان، فهناك من يتحايل على الطفل بأمور محببة يستجيب لها، كأن يستغل المتحرش رغبة الطفل في ملابس جديدة ويوهمه بأنه يريد أخذ مقاس البنطلون مثلاً ليشتري له، أو بعض الملابس المريبة التي يتعرض لها، وعلى الوالدين حث الطفل على الكلام والاستماع لكل ما يتعرض له حتى يبث لديه الشعور بالخوف، وعدم السماح للغرباء بذلك، وإن كان تحت أي ظرف تهديد يتعرض له، ودائماً ما كان المتحرش يستخدم أسلوب التهديد والتخويف للطفل، وهو ما يدفعه للسكوت، وتحمل الأمر الواقع عليه، ولذلك كانت الضرورة في تعليم الطفل بصورة غير مباشرة بتلميحات تكفل استشعار الخطر، والحذر منه، وربطه بمشاعر عدائية، دون توضيح الهدف الجنسي بشكل مباشر، وتعزيز مشاعر الطفل، ومكافأته حين يخبر الوالدين عن محاول الاعتداء عليه، حتى يشعر بأهمية الموضوع ولا يحاول تجاهله، ومن الخطأ تكذيب الطفل، أو محاولة إسكاته، حين يريد أن يعبر عن شكواه، أو وصفها بخيال من خيالات الطفولة، فالطفل لا يوجد لديه تخيل جنسي إلا حين يتعرض لخبرة سلبية، أو يشاهد أفلاماً ومقاطع إباحية، وأضاف كذلك يشعر الطفل بالخوف من الطرفين: الإفصاح لوالديه أو للكبار خوفاً من العقاب أو التندر عليه أو الاستهزاء به، وعلى الجانب الآخر يخاف من المعتدي عليه؛ لأنه يهدده بالقتل أو بشيء آخر إن أفشى ذلك لأحد، معرباً عن مخاوفه من تحول الضحية لشخصية عدوانية انتقامية، فقد يعتدي على الآخرين مثلاً اعتدي عليه وتكون الحلقة مفرغة في هذا الموقف، وكذلك قد يكون انطوائياً منعزلاً لا يكره الآخرين، ولا يرغب في العلاقات الاجتماعية.

حب التقليد

ويقول: «من أكبر الأخطاء شيوعاً عند الآباء، والأمهات ممارسة العلاقة الحميمة أمام أطفالهم، لأن الأطفال يحبون التقليد، ويحاولون محاكاة جميع ما يشاهدونه، وأذكر أن هناك طفلة لم تتعد الست سنوات تعرضت لزنا المحارم، وأدمنت العادة السرية بسبب مشاهدة والديها يومياً مما أدى لتحرشها بأبيها الذي استغلها متجرداً من عواطف الأبوة»

تأهيل نفسي

ويشدد الزهراني على ضرورة تأهيل الطفل، أو الطفلة المتحرش بهم جنسياً، حتى لا يستمر معه، لعدم مقدرة الطفل على النسيان، وربما تحول بعدها لشخص شاذ بسبب خبراته الشاذة المكتسبة، وهو من الأسباب الرئيسة لانتشار الشذوذ، والجنس الثالث، والبويات إلى غير ذلك من الممارسات السيئة.

واستعرض الآثار النفسية على الطفل المتحرش به في كرب ما بعد الصدمة، حيث تعاود الضحية صورة التحرش في يقظته وفي أحلامه ويصبح في حالة خوف من تكرار التحرش، ويتجنب المواقف والأشخاص والأماكن التي تذكره بالتحرش، لافتاً إلى أنه مما يضاعف الآثار النفسية أن يكون المتحرش أحد الأقارب أو المحارم فيزيد ذلك من حجم المعاناة التي تعانيها الضحية، غير أن معاقبة الجاني تخفف كثيراً من أثر الأزمة.

انحراف وشذوذ

ولفت إلى تزايد التحرش الجنسي بالأطفال، وخاصة اليكم غير القادرين على الكلام لضمان عدم تحدثهم عن الجريمة، ثم بالفتيات من قبل آباء مهزوزي الشخصية أو منحرفين ، أو من قبل إختوتهن، كما تزايد نسبة التحرش وزنا المحارم في مجتمعات الأسر الفقيرة والأسر التي لديها آباء أو أبناء يتعاطون المخدرات والمسكرات التي تذهب العقل. بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني الذي يلعب دورا كبيرا في تلك السلوكيات وسوء التربية الأساسية والشذوذ، حيث إن من يقدم على هذه الجريمة شاذ ومنحرف.

خوف اجتماعي

ويقول مآذون الأنكحة والداعية الدكتور خالد أبو القاسم: «لا ننكر وجود ظاهرة التحرش بالمحارم التي قد تكون مستترة بحكم أعراف مجتمعنا كما أن الضحية المتعرضة للتحرش يصعب أن تشتكي، وأرجع أسباب صمت كثيرات من المتحرش بهن إلى الخوف الاجتماعي من الفضيحة، وعدم الشعور بالأمان، وتغاضي الأهل عن المتحرش، وعدم حسم المواقف، مشيرا إلى أن هناك نساء يرفعن دعاوى حول تحرش أزواجهن بناتهن، فيتم الاكتفاء بالخلع دون تطبيق الحد على مقترف الجريمة، وأضاف أنه من الضروري توعية الفتاة بحقوقها الشرعي والديني والاجتماعي، وألا تفرط في هذا الحق، مهما تعرضت لتهديد من أب أو أخ، وأن لا تخاف، وتدافع عن نفسها، وتقوم بالإبلاغ عند تعرضها لجريمة تحرش أو اغتصاب، وأن ما يدفع المرأة إلى الضعف والوقوع في برائن زنا المحارم هو تلك الظواهر الموجودة في المجتمع، وأهمها: عضل الآباء وزواج القاصرات، اللذين اعتبرهما أهم المشاكل التي تؤدي إلى كبت جنسي عند المرأة ورغبة وشهوة في ظل غياب الوازع الديني؛ فتكون النتيجة دائماً علاقات محرمة، وضعف الوازع الديني، وتقصير الوالدين في مراقبة الأبناء»

وطالب القاسم الفتيات بعدم المبالغة في إظهار الزينة والملابس المثيرة، أمام محارمهن، مشدداً على مصارحة الفتاة أسرتها في حال تعرضها لمقدمات عاطفية من قبل أحد محارمها، وحذر الأهل من التهاون في رقابة بناتهن.

القتل تعزيراً

وأوضح المحامي بندر يحيى أن الحكم الذي أمر به الشرع للمتحرش بمحارمه هو القتل، وأكد أن من يقوم بالتحرش بمحارمه لا بد أن تسقط عنه القوامة، ولا يصبح ولياً؛ «فما بالناس بمن زنى - والعياذ بالله - فالقتل هو المتفق عليه». مشيراً إلى أن هناك ضَعْفاً وإهمالاً في هذه القضايا، ويجب أن تُرفع ولاية الأب بمجرد تحرشه، وعن كيفية إثبات واقعة الزنا قال «هناك كثير من الأدلة والقرائن يمكن للقاضي أن يأخذ بها، منها تحليل البصمة الوراثية. مشيراً إلى أن الأدلة غير مقتصرة على الشهادة والإقرار؛ فالقاضي يبحث في كل شيء حتى يصل إلى القناعة التي تجعله يصدر الحكم، مبيناً أن هناك مشكلة تكمن في إثبات حدوث التحرش، ودعا إلى معالجة هذا الموضوع بحكمة من قبل الأهل، أما في حال حدوث الاعتداء، فإنه يتوجب الحصول على تقرير من الطب الشرعي عن طريق اختصاصية النساء والولادة بالنسبة للفتاة، واختصاصي مسالك بولية بالنسبة للولد.

أمان للصغار

وترى أستاذة علم الاجتماع حنان الشريف أن قضية التحرش ظاهرة طفحت في مجتمعنا، ولم يعد هناك سبيل لإنكارها، وإن بقيت طي الكتمان، ومن هنا كان الاعتراف بأن المجتمع لا يمنح الأمان للصغار والأطفال للبلوغ عن ما يكابدون، ويعتقد أن كلامهم لا يعدو ثرثرة ترسمها أمامهم خيالات الطفولة الساذجة، فتصم الأذان عن سماعهم، ويبقى السر دفيناً في نفس الطفل، وربما جرحاً غائراً يقتل أمسه وحاضره، وأضافت الشريف إن جريمة تحرش المحارم قد تؤدي لانحراف الطفل مستقبلاً، ذكرًا كان أو أنثى، والقصص في ذلك كثيرة، سواء في مجتمعنا المحافظ أو في غيره، فمع أطفال يديرون أسرارهم بكفاءة، يصعب التنبؤ بما سيكون مستقبلاً، فالطفل الضحية إذا أصبح رجلاً فإنه يمارس الاعتداء على الأطفال كما أن الميل إلى الشذوذ الجنسي يوجد في حياته سواء كان ذلك الميل معلناً أو غير معلن والغضب الشديد يكبت في داخله ويتحول إلى نقمة على الموقف السابق وعلى الحياة بأكملها، ويصبح خجولاً، قلقاً، يخاف التحدي، ويعاني من الشذوذ، والعجز الجنسي، قد تظهر هذه الأعراض عليه بشكل مباشر، ويمكن أن يحدث العكس فيصبح شخصية عدوانية متحفزة ولكن الحقيقة أنه خواء من الداخل، أما المرأة فإن أكثر ما ينعكس على حياتها من جراء ذلك خوفها من الرجال عموماً، والرغبة دون أسباب واضحة، والخوف من المستقبل فهي تشابه الرجل الضحية فيما ينعكس عليها من آثار ولكنها بالذات تخاف الزواج، لأنه يحرك مخاوفها القديمة الرائدة، كما أنه قد يتولد لديها شذوذ جنسي وربما أحياناً بشكل غير مباشر»

أم مهمة

واعتبرت اختصاصية علم النفس إلهام حسن الأم المهمة أساس المشكلة، وشددت على ضرورة تفقه الأمهات في علم التربية الجنسية، معتبرة تعليمه «فرض عين» على كل أم لحماية أبنائها من فيروسات المجتمع مثلما تحرص على تحصينهم ضد الأمراض الجسدية، داعية الأمهات إلى حضور الدورات التدريبية وقراءة الكتب التربوية.

وقالت إن «الفئة العمرية من 7- 11 سنة تكون مثيرة للرجل، حيث إن الفتاة تكوينها أنثوي جسداً دون روح، والمغتصب يكون ماهراً في كيفية التعامل مع الأطفال، ويختار فريسته بطرق بسيطة، مستعرضة مراحل استدراج الطفلة في التريب عن طريق الألعاب والحلوى ثم مرحلة التنفيذ الفعلي التي من خلالها ينفذ رغباته الشيطانية، وأخيراً مرحلة تهديد الطفلة بإيذائها أو إلحاق الضرر بأحد أفراد أسرتها إذا أفصحت عما حدث لها».

أثر سلبي

وحذرت حسن من الأثر السلبي الخطير على مستقبل الطفلة إذا استمعت أثناء عملية الاغتصاب فإنها ترغب فيما بعد في إقامة علاقات جنسية دون مراعاة للقيم الاجتماعية أو الأشخاص، وشخصت هذه الحالة بانتقام الفتاة من ذاتها نتيجة لاحتقارها لنفسها باعتبارها تجد نفسها مسؤولة عما حدث لها، وعليه لابد من مراعاة علاجها النفسي وتأهيلها المعنوي، وإحياء الضمير الأخلاقي والوازع الديني، وإعادة منظومة التفكير لديها في حال تعرضها للتحرش حتى لا تلجأ للانتحار في ظل ثقافة الكبت في المجتمع. مطالبة الأهل بالتربية المتوازنة للأبناء؛ حيث تتم توعيتهم بمعاني الأخوة والمحبة والتكاتف، مع الفصل بين الجنسين، ورقابة الأسرة عند اقتراب الإخوة من بعضهم، دون تشدد يرسم الخطر.



تعليم الطائف: أُنذَرنا مَقول • ابتدائية أبو جميلة» والمشروع ينتهي

خلال شهر

• نزاهة»: إدارة الطرق في الخرمة أهملت الدوام ومعاملات

مواطنين وخالفت الأنظمة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/12/575839>

الطائف، الرياض – عبدالعزيز الثبيتي، الشرق
أكد المتحدث الرسمي لإدارة التربية والتعليم في الطائف عبدالله الزهراني، أن مشروع إنشاء مدرسة أبو جميلة من المشروعات التعليمية المتعثرة، وسبق أن اجتمع مدير إدارة المباني مع المقاول أكثر من مرة وقام بإنذاره. وأضاف أن العمل في مراحله النهائية، وسيتم تسلم المشروع خلال شهر.
وكانت «نزاهة» أصدرت بياناً حول تعثر مشروع ابتدائية قرية أبو جميلة في مركز الخرمة بمحافظة الطائف نحو أربع سنوات، وأكدت أن المشروع ينفذ من قبل إحدى المؤسسات الوطنية بتكلفة 3220846 ريالاً، ومدة تنفيذه 420 يوماً، انتهت دون أن تتجاوز نسبة الإنجاز 75% عند وقوف الهيئة عليه، ما عدته تعثراً.
من ناحية أخرى، لاحظت «نزاهة» عدم التزام الموظفين في إدارة الطرق بمحافظة الخرمة بأوقات الدوام الرسمي، والإهمال في الإشراف على أعمال صيانة طريق ظلم الخرمة، ما تسبب في وقوع حوادث مرورية. وتبين للهيئة عدم التزام مدير إدارة الطرق في محافظة الخرمة، بمواعيد العمل الرسمي، وأنه غير مقيم في محافظة الخرمة، ويسكن في مكة المكرمة، ما أثر على سير العمل، وخدمة المواطنين بالشكل المطلوب، كما لوحظ وجود معاملات متأخرة في إدارة الطرق تخص تعويضات نزع ملكية عدد من المواطنين من ممتلكاتهم الواقعة على طريق ظلم الخرمة، وأنه تمت زيادة حرم الطريق من 30م إلى 60م، ومخالفة قرار مجلس الوزراء رقم (27) بتاريخ 1422/1/22هـ، الذي يقضي بأن يكون الطريق وحرمة بالقدر الضروري للطريق، على ألا يتجاوز ذلك ثلاثين متراً.
وطالبت الهيئة من وزارة النقل التحقيق فيما رصدته من مخالفات وسرعة معالجتها.

الحكم بالقتل قصاصاً من الحاج الكويتي قاتل السعودي في مكة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/12/575888>

مكة المكرمة - الشرق
أصدرت أمس المحكمة العامة في مكة المكرمة حكماً بالقتل قصاصاً في حق الحاج الكويتي فالح الظفيري المتورط في قتل شاب سعودي في حي الغسالة بمكة أثناء موسم الحج الماضي إثر مشادة عنيفة حدثت بينهما.
وكان الظفيري قد قدم إلى السعودية العام الماضي بصحبة والدته وأخته لأداء فريضة الحج، وقبل يومين من توجهه برفقة البعثة الكويتية إلى مشعر منى، دخل في شجار حاد مع شاب سعودي من سكان مكة المكرمة، قال عنه الحاج الكويتي في التحقيقات «كان مستفزاً، وقام بإيذائي وأنا صائم، وطلبت منه أن يكف عن ذلك، لكنه استمر في استفزازي وضربي ودفعي داخل بقالة صغيرة قبل أن يتطور الأمر بسرعة ودون شعور إلى التورط في قتله بسكين صغيرة اشتريتها من نفس البقالة».
وشهدت القضية محاولات إصلاحية أعلنت عنها شخصيات كويتية وسعودية لكن يبدو أنها لم تفلح في إنقاذ الظفيري من القصاص.

فرع الخدمة المدنية في الرياض يعرف الجهات الحكومية بصلاحياته الجديدة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/12/575898>

الرياض - عبدالرحمن الأنصاري
يعقد فرع وزارة الخدمة المدنية في منطقة الرياض اليوم اجتماعات مع عدد من مديري العموم للشؤون الإدارية والمالية ومديري شؤون الموظفين بالجهات الحكومية في منطقة الرياض لتعريفهم بالصلاحيات الجديدة الممنوحة لفروع ومكاتب الوزارة التي سيبدأ العمل بها مطلع العام المقبل.
وسيستضيف الفرع خلال غد وبعد غد مسؤولي الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين في إمارة الرياض، أمانة مدينة الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، جامعة الأميرة نورة، جامعة المجمعة، جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز، جامعة شقراء، الصندوق السعودي للتنمية، دار الملك عبدالعزيز، كلية الملك عبدالعزيز الحربية، كلية الملك فيصل الجوية، كلية الملك فهد الأمنية، المؤسسة العامة للصناعات الحربية، كما سيقوم مختصون من الفرع بزيارة لفروع ومكاتب الجهات الحكومية خارج مدينة الرياض لتعريفهم بالصلاحيات والمهام الجديدة للفرع.

يذكر أن وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك أصدر قراراً يقضي بتفويض فروع الوزارة ومكاتبها في مختلف المناطق ومحافظاتها في عدد من الصلاحيات التي كانت تتولى القيام بها إدارات مختصة بالوزارة وذلك اعتباراً من غرة العام المقبل. وتضمن القرار تفويض فروع الوزارة ومكاتبها بمختلف مستوياتها في تنفيذ إجراءات الترقيات، المراجعة، التسجيل والتوظيف بالإضافة إلى الأعمال الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية.



وزير التجارة يلزم "المراعي" بالعودة لأسعارها السابقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783606.html>

الرياض - الرياض

ألزم وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعية شركة "المراعي"، بإعادة الأسعار، كما كانت عليه في السابق، حسب بيان من وزارة التجارة والصناعة على حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي تويتر. وكانت المراعي قد ذكرت قبل نحو أسبوع أن زيادة أسعار بعض منتجاتها كان بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. وأوضحت الشركة أن أسعار الأعلاف التي تعتبر من أهم مدخلات الإنتاج زادت أسعارها عالمياً وتؤثر على تكاليف إنتاج الحليب.



مبادرة لتحويل السجينات إلى مصممات مجوهرات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=120427&CategoryID=3

اجدة: نجلاء الحربي

دعت مصممة المجوهرات السعودية يسرا سليمان الفايز إلى تحرك جماعي من أجل تطوير قدرات ومهارات النساء والفتيات السجينات والمفرج عنهن، وأبدت استعدادها الكامل للبدء في أخذ التصاريح اللازمة لزيارتهم، وإقامة دورات تدريبية لهن على تصميم وتنفيذ الإكسسوارات والمجوهرات، مع منحهن الفرصة للمشاركة بمنتجاتهن في معارض، وبازارات، وتوزيع الأرباح عليهن ليكون ذلك مصدراً لإعاشتهن. وقالت الفايز صاحبة مجموعة المجوهرات ومطليات الذهب " (la Seville) كثيراً ما كان يجول بخاطري مستقبل السيدات المفرج عنهن من السجون بمختلف الأعمار، وماذا سيفعلن بعد الخروج، فكثيراً ما تتسبب فترة السجن في القضاء على مستقبل السجينة من وجهة النظر الاجتماعية، ومن الممكن أن تكون لديها كثير من القدرات، ولم يأت الوقت لإدراكها لها واكتشافها، وحتى من كانت لديها موهبة أو مهارات بعد قضاء فترة في محكوميتها من الطبيعي أن تكون تلاشت واختفت". وأضافت الفايز "للأسف بعض يتعامل مع السجينات السابقات بطريقة لا إنسانية، رغم أنهم قضين عقوباتهن القانونية، وكان السؤال الذي يلح علي باستمرار .. أين سيعملن؟، وإلى أين سيتجهن؟، وما هي الخبرات التي يملكها للعمل؟". وأوضحت الفايز أنها تفكر كثيراً بالقيام بمبادرة لزيارة سجن النساء، بعد أخذ التصريح اللازم، وتنفيذ مبادرة لتعليم

السجينات مهنة تصميم وتنفيذ الإكسسوارات والمجوهرات وفقاً لأحدث الوسائل، والتدرج في ذلك من الأسهل إلى الأصعب، وذلك بتقسيمهن لفئات حسب العمر والمستوى الدراسي، ووضع آلية لتعليم كل فئة، ومن الممكن أن أتبنى الموهوبات منهن حتى وهن داخل السجن، ولا مانع من تشكيل فريق عمل يجمع إنتاجهن نهاية كل شهر، والمشاركة به في بazarات متخصصة محلية ودولية، وتوزيع الأرباح عليهن ليكون ذلك مصدراً للدخل لهن." وتابعت قائلة "بهذه الطريقة نكون أعدنا لهن الثقة والإحساس بكيانهن، وأكدنا على أنهن ذوات أهمية في المجتمع، فكل إنسان يخطئ ويعاقب، يجب أن نعيد دمجه في المجتمع، وربما تكون هذه نقطة تحول وتغير لحياة جديدة من منظور جديد."

وعن أسلوبها الخاص في التصميم تقول الفايز "أفضل أن تكون تصاميمي مستوحاة من حضارات قديمة مثل الحضارة الإسبانية "الأندلسية أو الإسلامية، العثمانية "التركية"، والعربية الأصيلة من التراث الشعبي، والرومانية" روما أو الإيطالية، والفينيقيّة من بلاد الشام وخصوصاً لبنان وفلسطين، حيث يشعرني هذه الاتجاه بروح البساطة وإحياء الجمال التراثي القديم بطريقه جديدة عصرية." وأضافت "قدمت في الأونة الأخيرة بعض القطع التي تحمل شكل عصافير أو صقور تلبية لطلب الزبون، أما ما يخص la seville فأحاول دائماً أن أجد خطاً خاصاً لها أو ابتكار التصاميم الغريبة مع الحفاظ على الأناقة والجمال.."

اليوم

خطأ طبي يقطع شريان رضيعه بولادة الأطفال بالدمام

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/62816.html>

حسن القحطاني - الدمام
حملَ المواطن علوان الغامدي « 42 سنة» إدارة مستشفى الولادة والأطفال بالدمام مسؤولية ما جرى لطفاته الرضيعة من خطأ طبي أدى إلى حدوث قطع في أحد الشرايين المؤدية إلى جهاز المرارة، وذلك عندما أجريت لها عملية جراحية عبارة عن فتح ثقب في المعدة بغرض علاجها من مرض يعرف بـ«انحلال البشرة الفقاعي»، وهذا المرض نادر وهو يصيب الأطفال يؤدي إلى ظهور انتفاخ بالجسد على شكل فقاع مائي بشكل متكرر تصاحبها آلام وضيق أو انسداد بالمعدة، بالإضافة إلى حدوث تقرحات جسدية، ولكن بسبب هذا الخطأ الطبي تدهورت حالة الطفلة الصحية، لتفارق بعدها الحياة بعد أيام من إجرائها العملية ليصاب حينها والدها بحالة من البكاء لفقدانه طفلته التي انتظرها بحسب قوله «عدة سنوات» ، وعن ذكر الأسباب التي وقعت ضحيتها هذه الطفلة في مستشفى الولادة يقول علوان: ما تعرضت له ابنتي الرضيعة في كفة واعتذار إدارة المستشفى في كفة أخرى فطريقة الاعتذار تنم عن قمة في الاستخفاف بأرواح الناس، فعندما علمت بالكارثة حاول الفريق الطبي أن يخفف عني المصاب وأن يحجم المشكلة، محاولة منهم في إصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الطبيب ولكن ذلك لن ينسيني ابنتي.

ويضيف الغامدي: لقد لزم الأمر أن تجري لها عملية جراحية وقد وافقت على إجرائها في الليلة التي تلت ولادتها، بعد أن أخبرني الطبيب وهو من إحدى الجنسيات الآسيوية أن فترة العملية لا تتجاوز نصف الساعة وهي عملية بسيطة ولكن نصف الساعة امتد إلى أن تتجاوز 12 ساعة، وبعد الانتهاء من العملية خرج الطبيب الاستشاري وهو في حالة توتر وخوف، مبيناً أن عدداً من العاملين بالمستشفى أجبروا زوجتي على توقيع مجموعة من الأوراق الخاصة بالعملية، وقد اكتشفنا أنها تتعلق بالتخدير الطبي مع العلم أنهم لم يُقدِّموا لي تلك الورقة مع أوراق الموافقة على إجراء العملية. ويضيف الغامدي: عندما ذهبت إلى إدارة المستشفى وقدمت لهم أوراق ما يثبت صحة كلامي، وأن هناك خطأ طبياً أدى إلى وفاة ابنتي فما كان من نائب مدير المستشفى إلّا أن أخذ جميع الأوراق وردّ علي قائلاً: «من أعطاك هذه الأوراق» في إشارة واضحة للتسّرع على هذه الكارثة التي تعرّضت لها ابنتي. وأضاف الغامدي: إنه لم يكن يعلم بأن مولودته الصغيرة تعاني من هذا المرض حيث يقول: الإيمان بقضاء الله وقدره واجبٌ علينا، وقد كتب لها الله أن تُصاب بهذا المرض، ولكن هذا لا يعطينا الحق في التساهل مع المستهترين في صحة الإنسان وسكونتنا عن هذا الإهمال يُفاقم مشكلة الأخطاء الطبية التي تعاني منها مستشفياتنا. وفي ختام حديثه ناشد علوان الغامدي المسؤولين في وزارة الصحة ممثلة بالشئون الصحية

بالمنطقة الشرقية بتشكيل لجنة مستقلة تُحقّق في هذا الخطأ الفادح الذي تسبّب في فقدانته لابنته وتقادياً لتكرار وقوع الكثير من الضحايا بعدها ، فالسكوت عن مثل هذه التجاوزات يزيد من حجم المشكلة. من جانبها قامت «اليوم» بالاتصال عدة مرات على إدارة العلاقات العامة بصحة الشرقية ممثلة في المتحدث الإعلامي من أجل الردّ على هذه الحادثة، ولكن كلّ المحاولات باءت بالفشل، حيث إن غالبية الأوقات إمّا أن يكون الهاتف الخلوي مغلقاً أو أنه لا يتم الرد على أيّ اتصال.



مسؤول في الخارجية: غالبية قضايا المبتعثين تهمل“ في ”الحقايات“

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452106>

الرياض - خالد العمري
دعا مدير الشؤون القانونية بوزارة الخارجية الدكتور محمد الشمري، الطلاب المبتعثين الذين يواجهون أية مشكلة إلى التوجه لسفارة السعودية في بلاد الابتعاث وليس إلى الملحقة الثقافية، لأن غالبية القضايا التي يتجه بها الطلاب لـ«الملحقة»، «تهمل وتضيع في بريد الملحقة الإلكتروني ولا تتابع».
وأضاف الشمري في محاضرة خلال ملتقى المبتعثين في فندق مداريم كراون بالرياض أمس، أن غالبية قضايا المبتعثين تتمحور حول مخالفة الإقامة والهجرة والمخالفات المرورية، بينما القضايا الجنائية قليلة جداً، مشيراً إلى أن عدد القضايا في أستراليا 20 قضية العام الماضي، وقضية مدنية واحدة في بريطانيا، وفي نيوزلندا 4 قضايا، وفي كندا 9 قضايا والعام الماضي 16 قضية.
ولفت إلى أن أي مواطن يقبض عليه لا يعفى من المسؤولية المالية في حال ثبت أنه المخطئ، إذ يتم تحصيل تلك المبالغ من الطلاب حين عودتهم إلى السعودية مجدداً.
وحذر الطلاب من الوجود عند الأماكن والمؤسسات العسكرية، مشيراً إلى أن هناك قضية لطالب تنتظر الآن لوجوده عن طريق الخطأ أمام موقع «حساس» في أميركا.
ودارت مداخلات الطالبات حول التمييز العنصري بسبب اللباس والتحرشات الجنسية. وأكد الشمري أنه لم تصل لـ«الخارجية» أية قضية بهذا الخصوص أو عن حرية ممارسة العبادة، مطمئناً الطالبات أن بإمكانهم ممارسة عباداتهم بحرية ولبس الحجاب الشرعي بكل أريحية.
وكشف مساعد المدير العام لمكافحة المخدرات عبدالإله الشريف عن أن الكميات التي ضبطت في السعودية خلال الأعوام الماضية تؤكد استهداف شباب السعودية وأخطرها الحشيش، الذي زادت كميات تهريبه من 15 طناً في 1428هـ إلى 28 طناً في العام الحالي، وزاد: «لم أجد محششاً ناجحاً في حياته العملية».

عبدالفتاح عثمان مساعد مدير صحة المدينة بعد تبرئته لـ عكاظ: الصحة مقصرة في حق موظفيها .. والحقوق تغرد خارج السرب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121112/Con20121112547011.htm>

أيمن الصيدلاني (المدينة المنورة)

كشف مساعد مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة للشؤون المالية والإدارية عبدالفتاح بن أحمد عثمان، والذي تمت تبرئته من التهم الموجهة إليه في قضية الرشوة واستغلال النفوذ الوظيفي بصحة المدينة، عن حقائق جديدة في القضية، واتهم وزارة الصحة بالتقصير في الدفاع عن منسوبيها، مؤكدا أنه تم إقحام اسمه في قضية ليست من اختصاصه حسب قوله.

وقال عبدالفتاح في تصريح لـ «عكاظ»: الحمد لله ثم الشكر للقضاء السعودي النزيه الذي أنصفني وأصدر الحكم ببراءتي، وأنا الآن في راحة نفسية تامة، ومن الأساس القضية ليس لي فيها لا ناقة ولا جمل، بل أقحم اسمي فيها بحكم أنني أعمل مساعدا لمدير صحة المدينة الأسبق للشؤون المالية والإدارية وتم التحقيق معي دون إثبات أو قرائن تثبت إدانتي في القضية.

وأضاف، القضية بدأت أوائل عام 1428هـ، وكنت قد كلفت قبلها بأشهر قليلة بمهام مساعد المدير العام للشؤون المالية والإدارية، وعندما تبينت القضية تلقيت خطابا من المباحث الإدارية يفيد بأنهم قبضوا على بعض الموظفين المنتسبين لصحة المدينة ذكروا أسماءهم، فأصدرت أنا شخصا قرارات بكف أيديهم عن العمل حسب ما تنص عليه الأنظمة والتعليمات الصادرة في مثل هذه القضايا، واستمر التحقيق مع المتهمين من قبل هيئة الرقابة والتحقيق حتى عام 1429هـ، وخلال هذه الفترة تم استدعاء مدير عام الشؤون الصحية الأسبق، بسبب أن أحد الأشخاص المتهمين قال في التحقيقات «نحن نأخذ التبرعات بعلم المدير العام».

وزاد، «تلقيت لاحقا خطاب استدعاء من هيئة الرقابة والتحقيق وعندما ذهبت لم يتطرق المحققون لموضوع التبرعات حتى في قرار الاتهام لم يكتبوا بأن المبالغ المالية عبارة عن (رشاوى)، فيما مصدرها في الحقيقة تبرعات، فقلت لهم أنا ليس لي علاقة بالقضية، فكان ردهم «كيف نحقق في قضية رشوة وأمور مالية تخص الشؤون الصحية بالمنطقة دون أن يتم التحقيق معكم وأنت المسؤول عن جميع الأمور المالية»، فقلت لهم «هل من المنطق أن أحد الموظفين التابعين لإدارتنا يخطئ في منطقة خارج المدينة وأكون أنا مسؤول عنه، كما أن التبرعات لا تخص إدارتي ولا علاقة لي بها، فلم يستجيبوا لكلامي حتى ظهرت براءتي بعد مداوالات استمرت خمس سنوات بين جهات التحقيق والقضاء».

وانتقد عبدالفتاح وزارة الصحة متهما إياها بالتقصير تجاه موظفيها، مضيفا «للأسف الشديد الوزارة تتخلى عن أي موظف مباشرة في حال اتهامه وقبل إدانته، وهذا ما حدث معي».

واستطرد «أثناء التحقيق ذهبت إلى القائمين على الوزارة وسألتهم، «هل سبق أن علمتم عني أنني أزال مثل هذه الأمور»، فكان ردهم «أنت عملت منذ 30 عاما في الوزارة ولم يصدر منك ما يخل بالأمانة والشرف»، ولكن رغم ذلك لم تكن لهم مبادرة للدفاع عني في هذه القضية، وكان يفترض تكليف الإدارة القانونية لمتابعة مثل هذه القضايا ودراستها.

يغردون خارج السرب

سألناه: وماذا عن إدارة حقوق الموظفين بالوزارة؟

أجاب: «بعد أن تقلد وزير الصحة منصبه استحدثت إدارات جديدة من ضمنها إدارة منفصلة تحت مسمى حقوق الموظفين من مهامها الوقوف معهم في أي مشكلة يتعرضون لها، ولكن للأسف الشديد القائمين على هذه الإدارة يغردون خارج السرب، كان المفترض إرسال مسؤول قانوني من الوزارة لحضور التحقيقات مع الموظفين والاطلاع على خفايا الأمور، لماذا لا تكلف الوزارة محاميا للدفاع وتوضح بعض الأمور القانونية لموظفيها المتهمين، خاصة أن البعض ضعفاء لا يجيدون التحدث، فأنا شخصا عندما أجري التحقيق معي كان ردي لناظر القضية بأن هذا الاتهام باطل وأنا مساعد مالي

وإداري مسؤول عن ميزانية صحة المدينة التي تقدر بأربعة مليارات سنويا، ومخول بكافة الصلاحيات، بالإضافة إلى أنني أوقع على عقود بالملايين، فهل يعقل أن أنظر لمبالغ تبرعات ليست في نطاق مسؤولياتي».

قرارات متأخرة

وعن الجهة التي استقبلت التبرعات الواردة في القضية وكم مبلغها ومن يتحمل هذا الخطأ، قال: إدارة الرخص الطبية هي من استقبل هذه التبرعات (نحو 600 ألف ريال)، وتحمل الوزارة هذا الخطأ لأنها كانت تصدر قرارات سنويا بخصوص التبرعات، وصدر آخر قرار عام 1424هـ، ومن ثم توقفت قرارات التبرعات لمدة ثلاث سنوات، وهو ما يدل على وجود خلل بالوزارة، وعندما حدثت القضية صدر قرار بتنظيم جديد للتبرعات مستندا إلى القرار الذي صدر عام 1424هـ، ينص على تنظيم التبرعات بالمنطقة وتكون تحت مسؤولية المساعد للشؤون المالية والإدارية وأن توضع آلية لصرفها وإدخالها في الحساب البنكي الذي أنشئ باسم الوزارة، وأيضا أوضح القرار جميع الإدارات التي يحق لها استقبال التبرعات، فقامت بتكوين لجنة من سبع إدارات بحيث تستلم مبلغ التبرعات وتودعه الإدارة المالية في حساب الوزارة بتنظيم محكم، ولكن هذا الإجراء اتخذ بعد ما وقع الفأس بالرأس.

التحقيق مع 21 شخصا

وعن المتورطين في القضية فعليا وكيف تم كشف أمرهم، أوضح مساعد مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة للشؤون المالية والإدارية، أن القضية في بدايتها كانت خارج نطاق صحة المدينة وبسبب تجرؤ بعض الموظفين أصحاب المراتب الصغيرة على بعض الأنظمة والتعليمات تمت مراقبتهم من قبل المباحث الإدارية حتى تم القبض عليهم، ومن خلال البحث والتحري عن أصحاب المبالغ استدعوا كافة الأطراف من قياديين وموظفين وملاك صيدليات وغيرهم، وعددهم 21 شخصا مواطنين ومقيمين، تمت تبرئة 11 شخصا من الملاك والعاملين بالصيدليات، وأنا الوحيد من الموظفين العاملين بالصحة الذي ظهرت براءته.

سوء الإدارة

سألناه مجددا ولماذا تتلقى إدارة الرخص الطبية تبرعات من ملاك الصيدليات والمنشآت الصحية الخاصة؟ فأجاب «بالنسبة لإدارة الرخص الطبية فهي تتبع لمدير عام الشؤون الصحية ويشرف عليها مباشرة ولا تندرج تحت الهيكل التنظيمي التابع لإدارة الشؤون المالية والإدارية، وهي ليست الإدارة الوحيدة التي تتلقى التبرعات بل هناك مستشفيات وإدارات كثيرة تستقبل التبرعات بدون علم الشؤون الصحية، وتظل مبالغ التبرعات أمانة لدى مدير المستشفى أو مدير الإدارة ويتم صرفها في المجال الطبي».

أما بالنسبة للتبرعات التي تأتي لإدارة الرخص الطبية فهي منطقية للغاية لأنها كانت تصرف على الندوات الطبية، وجمع المعلومات الطبية الحديثة وأشياء عديدة، ولكن الأنظمة التي وضعت للتبرعات غير كافية لحصرها وبسبب سوء الإدارة حصلت المشكلة.

بنود مغيبة بأمر الوزارة

وردا على سؤالنا، ولماذا تبحث صحة المدينة عن التبرعات، هل الميزانية السنوية غير كافية؟، أوضح عبدالفتاح «الميزانية مقسمة إلى أربعة أبواب، الأول للرواتب، والثاني للنفقات، والثالث لعقود الصيانة والنظافة، والرابع للمشاريع، وكل بند مرصود مبلغه ولا يمكن تجاوزه، وبالنسبة للبواب الثاني وهو باب النفقات تجد فيه بنود كثيرة بعضها ليس معتمدا من الوزارة لصحة المناطق، مثال (الضيافة، والمؤتمرات) وجميع المناطق ليس لها نصيب من هذه الاعتمادات، لذلك تجد نفسها مضطرة للصرف من التبرعات على مثل هذه الأمور».

العساف داعيا لتقوية المراكز المالية لأنظمة التقاعد الخليجية..

والحميد:

إدراج 19 % من المدارس الأهلية لم ترفع رواتب معلميها في النطاق

الأحمر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121112/Con20121112547033.htm>

ماجد الميموني-الرياض
أكد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف على أهمية التركيز على صحة وتقوية المراكز المالية لأنظمة التقاعد في دول مجلس التعاون الخليجي.
وأضاف العساف خلال افتتاح الاجتماع الثاني عشر لرؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليج العربي صباح أمس، أنه من أهم الأمور التي تمت في الفترة الماضية مد الحماية التأمينية أو التقاعد لمواطني دول المجلس للدول الأخرى.
وقال إن هناك 11500 مواطن خليجي يحظون بالحماية التأمينية في دول المجلس، ودعا للتغطية التأمينية وتعزيز الانتقال بين المواطنين في دول المجلس، بحيث إذا كان المواطن سعودي يعمل في دولة الإمارات أو الكويت أو البحرين أو قطر أو عمان يكون لديه حماية تأمينية، مثل ما لديه في بلده، وهذا سيعزز ليس فقط انتقال رؤوس الأموال بين دول المجلس بل بين المواطنين.
وقال إن نظام التقاعد في المملكة من أفضل الخدمات التأمينية في دول العالم، ومع ذلك هناك مراجعة له بحيث نعزز المزايا فيه.
ولفت إلى أن أنظمة وصناديق التقاعد في مختلف دول العالم وخاصة في الدول المتقدمة تواجه تحديات كبيرة، في ظل أنظمة غالبها ذات تمويل جزئي وهي في طبيعتها مكلفة، وفي ظل ارتفاع معدلات الحياة وزيادة أعداد المتقاعدين بنسب متسارعة ومقارنة بإعداد المشتركين في هذه الأنظمة وكذلك في ظل سخاء تلك الأنظمة، فقد شهدت أنظمة التقاعد والتأمينات ارتفاعا ملحوظا في تكلفة تمويل المزايا الممنوحة وهذا السخاء ينطبق إلى حد كبير على أنظمتنا التقاعدية في دول الخليج.
ودعا الجميع للاهتمام والحرص على تطوير أنظمة التقاعد والتأمينات، بما يتماشى مع أهدافها ولا يعرضها لمخاطر العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين والمستفيدين. من جانبه، قال محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن سعد الحميد على هامش الاجتماع «نحن في التأمينات ندفع أكثر من مليار ريال شهريا لآلاف المواطنين والأسر وهذا هو دور التأمينات».
وأضاف أنه «لا يمكن توحيد أنظمة التقاعد الخليجي لأن إمكانيات الدول تختلف وكذلك الأجور تختلف، وقال إن الأمر الملكي بخصوص المدارس الأهلية واضح، طالبا من أصحاب المدارس الأهلية التنفيذ لأن بعضهم لم يتجاوبوا وهم يشكلون حوالي 19 في المائة من المدارس، أما 81 في المائة منهم فمتجاوبون، مشيرا إلى أن المعارضين من أصحاب المدارس التي لم تنفذ الأمر يريدون إعطاءهم 1500 ريال حتى لا يدفعوا اشتراكات كثيرة.
وقال إن أصحاب بعض المدارس يضعون عراقيل أمام السعوديين في مدارسهم، مؤكدا أننا سنعامل أولئك المعرقلين حسب أنظمة وزارة العمل وسيتم وضعهم في النطاق الأحمر.
ودعا من لم يتم التقيد بالأنظمة أن يتجاوبوا لمصلحة الوطن والمواطن ومصالحهم.

من جانبه، قال الأمين العام المساعد لشؤون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبدالله الهاشم «دول الخليج تهتم بالمواطنين العاملين فيها ونظام مد الحماية التأمينية يشمل كل خليجي، وأيضاً هناك أفضلية لتوظيف الخليجيين في القطاع الخاص في الدول الخليجية».



القوة الجبرية لـ "كاتب عدل" زور صكاً بـ 5 مليارات تسلم 10 ملايين ريال من رجل أعمال لإنجاز المهمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120522&CategoryID=5

جدة: نسرين نجم الدين
باتت "المليارات" ثيمة بارزة لقضايا فساد وتزوير، أبطالها ينتمون إلى المرفق العدلي تواطؤوا مع رجال أعمال وعقاريين، بهدف التكبسب والإثراء بطرق غير مشروعة.
وفيما تكشف في سبتمبر الماضي خيوط قضية تزوير قاض في منطقة مكة المكرمة لصك أرض جنوب جدة مساحتها 2.25 مليون متر مربع، وقيمتها مليارات ريال؛ اتضحت قبل أيام خيوط قضية أخرى عن تزوير كاتب عدل بالمنطقة ذاتها لصك أرض تبلغ قيمتها مليارات ونصف المليار ريال.
وبالأمس علمت "الوطن" من مصادر مطلعة عن تفاصيل مثيرة عن تورط كاتب عدل آخر في تزوير صك أرض ضخمة بمنطقة ذهبان شمال جدة، إلا أن قيمتها السوقية هذه المرة بلغت 5 مليارات ريال.
وبينما هدد قاض المحكمة الإدارية بجدة، بإحضار كاتب العدل المتهم والمتغيب عن الجلسة أول من أمس بالقوة الجبرية حال استمرار رفضه الحضور، لاستكمال محاكمته في التهمة المنسوبة إليه؛ كشفت المصادر أن الادعاء العام قدم لائحة اتهام كاتب العدل إلى المحكمة الإدارية، وتضمنت اتهامه بتسلم نحو 10 ملايين ريال من رجل أعمال لقاء تزوير محررات رسمية في صك أرض بذهبان، مساحتها 4.6 ملايين متر مربع، إضافة إلى تورط أطراف أخرى في القضية.
بعد صك المليار الذي كشفت محكمة الاستئناف بمكة المكرمة تورط كاتب عدل في تزويره، طالبة إحالة ملف القضية إلى الجهات الأمنية، هدد قاض المحكمة الإدارية بجدة أول من أمس، بإحضار كاتب عدل آخر بالقوة الجبرية حال استمرار رفضه الحضور إلى المحكمة، لاستكمال محاكمته في تهمة تزوير صك أرض مساحتها 4.6 ملايين متر مربع بمنطقة ذهبان شمال جدة.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن الصك محل تهمة التزوير يطوق أراضي بمنطقة ذهبان تتجاوز قيمتها السوقية 5 مليارات ريال، باعتبار أن سعر المتر الواحد يتجاوز 1100 ريال، كاشفة عن أن الادعاء العام قدم لائحة اتهام كاتب العدل إلى المحكمة الإدارية، متضمنة اتهامه بتسلم نحو 10 ملايين ريال من رجل أعمال لقاء تزوير محررات رسمية في صك أرض شرق طريق المدينة بذهبان، مساحتها 4.6 ملايين متر مربع، إضافة إلى رجلي أعمال وموظفين في كتابة العدل بجدة، لقاء مساهمتهم في الجريمة بحسب لائحة الاتهام.
وأوضحت المصادر أن كاتب العدل المتهم كشفت قضيته ضمن متهمين آخرين في التحقيقات التي أجرتها اللجان المختصة بمتابعة المتهمين في كارثة سيول جدة، وأن اعترافات المتهم في التحقيقات تضمنت استشهاده بأسماء قيادية في عدة جهات، ومنها قيادات في كتابة العدل، وهو أحد المعترفين ضد قيادي سابق في كتابة العدل بجدة، وأعدت له لائحة اتهام في قضايا غسل أموال تولتها هيئة التحقيق والادعاء العام، ثم تسلمت هيئة الرقابة والتحقيق ملف المتهم، وأعدت قرار الاتهام الذي تسلمت المحكمة الإدارية حيثياته الأسبوع الماضي، قبل أن تبدأ في عقد جلسات محاكمته أول من أمس.
وفيما حذر قاضي المحكمة الوكيل القانوني لكاتب العدل المتغيب عن الجلسة بأنه سيتم اللجوء للقوة الجبرية لإحضار موكله، في حال تكرار تغيبه عن الجلسات، تضمنت لائحة الاتهام الموجهة لكاتب العدل، ارتكاب جريمة التزوير في

محرمات رسمية عائدة للسجلات الثابتة لكتابة العدل، عبر إحداث وقائع غير صحيحة مكان وقائع صحيحة، وذلك في صكوك تختص بأرض في ذهبان مساحتها 4.6 ملايين متر مربع، بموجب حجة استحكام لا أساس لها، وقيامه بإفراغ أرض من البائع، وهو المتهم الثالث "رجل أعمال"، إلى المشتري وهو رجل أعمال آخر "المتهم الثالث"، حيث تبين فيما بعد أن البائع الذي حضر هو شخص منتحل لشخصيته، وليس هو شخصياً، ومن ثم تملكها للمتهم الثاني، وإصدار كاتب العدل الصك بذلك، لقاء أخذه مبلغ 10 ملايين ريال رشوة من المتهم الثاني، وإخلاله بواجبات وظيفته وإصداره صك أرض لا أساس له، فيما وجهت لبقية المتهمين الأربعة مساعدة المتهم الأول للإخلال بوظيفته، والمساهمة في ارتكاب المتهم الأول جريمة تزوير وتغيير وقائع صحيحة في الصك محل الاتهام، بمساعدة المتهمين الثاني والثالث، ووساطة الرابع والخامس.

وفي نهاية الجلسة، طلب المتهمان الثاني والثالث إمهالهما لإعداد رد مفصل على ما جاء في قرار الاتهام، وتأجيل نظر الدعوى، وبناء عليه قررت الهيئة القضائية للمحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى 20 محرم القادم، والكتابة للمتهمين المتغييبين للحضور في موعد الجلسة.

وفي جلسة منفصلة عقدتها ذات المحكمة أمس، اعترف رئيس بلدية فرعية سابق خلال محاكمته بشراء 11 قطعة أرض في منطقة ذهبان التي عمل بها سابقاً كرئيس للبلدية، بهدف الاستثمار، متوقعاً أن ترتفع أسعار الأراضي في تلك المنطقة بحكم عمله وعلمه بالمنطقة، وأنه اشترى هذه الأراضي باسمه، ولكنها تعود لشركائه في الشركة التي تعود لأسرته. ويعرض ما ذكر على ممثل الادعاء، ذكر أن المتهم اعترف بصحة ما نسب إليه، وصادق على اعترافه شرعاً، وتضمن الاعتراف حقائق وأقوالاً لم تكن لتعرف لولا أن المتهم يعرفها. وأفاد الادعاء بأن أقوال المتهم أمام المحكمة تؤكد على الاستغلال التام لنفوذ وظيفته بحصوله على أراضي بالمنطقة التي يعمل بها. واكتفى الجميع بما ذكر، وفي نهاية الجلسة منح القاضي المتهم مهلة أخيرة لتوفير دليل براءة، وطالبه بإحضار رجل أعمال آخر ادعى أنه شريك له للشهادة فيما يختص بالقضية. ووعده المتهم بإحضار الشاهد، وقررت المحكمة حجز القضية إلى 19 محرم المقبل لإصدار الحكم فيها.



14 % الفجوة بين دعم الحكومة والسعودة.. "الاقتصادية" تفتح ملف

• انعكاس دعم الدولة على توظيف الوظائف في 10 سنوات

توظيف مواطن واحد في القطاع الخاص يكلف الدولة 3.6 مليون

ريال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/12/article_708763.html

بللسمر - رياض الطويل

محمد البيشي وهشام المهنا وطلال الصباح من الرياض
كشفت مراجعة تقديرية لحجم الدعم الحكومي المباشر الذي تلقتة 10 أنشطة رئيسية في القطاع الخاص خلال السنوات العشر الماضية، عن أنه يقترب من 1.512 تريليون ريال، هي 552 مليار ريال مجموع القروض المجمعة لثلاثة صناديق حكومية، (الاستثمارات العامة، والتنمية الزراعية، والتنمية الصناعية)، ما بين 2000 و 2011، بعد استبعاد التنمية العقارية والتسليف والادخار، والإعانة الحكومية، ونحو 960 مليار ريال هي 60 في المائة من تكاليف دعم الطاقة والوقود على الميزانية العامة في عشر سنوات. وباستخدام "الاقتصادية" معياراً دولياً متبعاً عالمياً في حساب تكلفة خلق الوظائف سواء في القطاع الحكومي أو الخاص (حجم الإنفاق/ عدد الوظائف = تكلفة الموظف أو إنتاج الوظيفة)، تبين أن

إنتاج وظيفة واحدة لكل سعودي في القطاع الخاص يكلف الدولة نحو 3.6 مليون ريال، إذ إن نحو 1.5 تريليون ريال من القروض وبرامج الدعم المباشرة الذي قدمته الحكومة على مدى عشر سنوات ماضية أنتجت فقط 418.1 ألف وظيفة في شركات القطاع الخاص. وبلغت الفجوة بين الدعم الحكومي للقطاع الخاص وتوطين الوظائف 14 في المائة. وفي مايلي مزيداً من التفاصيل:

باتت البطالة إحدى المشكلات المزمنة التي يعانيها الاقتصاد السعودي، فمع تزايد أعداد الخريجين عاماً بعد عام، تظل قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من الوظائف محدودة، ووفق البيانات الرسمية يوجد اليوم نحو أربعة ملايين سعودي في قوى العمل موزعين بنحو 2.5 مليون يعملون في القطاع الحكومي ونحو 1.5 في القطاع الخاص، أما العاطلون فيقدر عددهم بنحو مليون عاطل بحسب المتقدمين للحصول على إعانة برنامج حافز.

وخلال العقدين المقبلين، يتوقع أن يصل إجمالي عدد السعوديين القادرين على العمل إلى ثمانية ملايين مواطن، ويعود سبب انحسار قدرة الاقتصاد السعودي عن توليد الوظائف لعدد من العوامل، منها الاعتماد المفرط على العامل الأجنبي، وعدم قدرة القطاع الخاص على النمو بسرعة تواكب الزيادة في سوق قوى العمل، ووصول القطاع الحكومي إلى حالة التشبع، إضافة إلى الضغط الذي يفرضه متوسط الرواتب في القطاع الحكومي على فرص التوظيف في القطاع الخاص. ووفق اقتصاديين ومراقبين فإن المجال الوحيد القادر على استيعاب الأعداد المتزايدة من المنضمين إلى سوق العمل من المواطنين هو القطاع الخاص، إذ أن فرص العمل في القطاع الحكومي لا يمكن أن تزيد على مليون وظيفة جديدة، ولذلك يجب تأهيل القطاع الخاص بشتى الوسائل لتمكينه من خلق الوظائف.

ملف "الاقتصادية" في حلقة الأولى استعرض جهود الدولة في تأهيل القطاع الخاص وحجم دعمه خلال السنوات العشر الماضية والذي قدرته بنحو 3.4 تريليون ريال، منها قروض مباشرة عبر صناديق الإقراض الحكومية المتخصصة بنحو 1.5 تريليون ريال، إضافة إلى 1.6 تريليون ريال وجهت لدعم أسعار الطاقة والوقود، ونحو 32.8 مليار إعانات حكومية مباشرة، نحاول في الحلقة الثانية الوقوف على حجم الوظائف التي أنتجها ذلك الدعم ولكن بعد استبعاد غير المباشر منها، ومن ثم قياس تكلفة خلق وظيفة واحدة للسعوديين في القطاع الخاص على الدولة أو من حصة الدعم الذي تقدمه الحكومة. وبمراجعة حجم الدعم الحكومي المباشر الذي تلقتة عشرة أنشطة رئيسة في القطاع الخاص خلال السنوات العشر الماضية، اتضح أنه يقترب من 1.512 تريليون ريال، هي 552 مليار ريال مجموع القروض المجمعة لثلاثة صناديق حكومية، (الاستثمارات العامة، التنمية الزراعية، التنمية الصناعية)، مابين 2000 و 2011، بعد استبعاد التنمية العقارية والتسليف والادخار، والإعانة الحكومية، ونحو 960 مليار ريال، هي 60 في المائة من تكاليف دعم الطاقة والوقود على الميزانية العامة في عشر سنوات.

وباستخدام "الاقتصادية" لمعيار دولي متبع عالمياً في حساب تكلفة خلق الوظائف سواء في القطاع الحكومي أو الخاص (حجم الإنفاق / عدد الوظائف = تكلفة) الموظف أو إنتاج الوظيفة، تبين أن إنتاج وظيفة واحدة لكل سعودي في القطاع الخاص يكلف الدولة نحو 3.6 مليون ريال، إذ إن نحو 1.5 تريليون ريال من القروض وبرامج الدعم المباشرة الذي قدمته الحكومة على مدى عشر سنوات ماضية أنتجت فقط 418.1 ألف وظيفة في شركات القطاع الخاص.. وهنا مزيد من التفاصيل:

القطاعات الـ 10 الرئيسية (2000 م)

تكشف بيانات مصلحة الإحصاءات العامة أن أهم عشرة قطاعات في القطاع الخاص السعودي، وهي التشييد والبناء، الوساطة المالية، الأنشطة العقارية، الفنادق والمطاعم، الصناعات التحويلية، تجارة التجزئة والجملة، النقل والتخزين والاتصالات، التعدين واستغلال المحاجر، الكهرباء والغاز والمياه، والزراعة والصيد والغابات، وظفت من السعوديين قبل عام 2000 نحو 860 ألف موظف وموظفة. توزعت الوظائف في تلك القطاعات على النحو التالي، 39.1 ألف وظيفة في قطاع التشييد والبناء، 28.5 ألف وظيفة في الوساطة المالية، 55 ألفاً في الأنشطة العقارية، 10.3 ألف في الفنادق والمطاعم، 63.5 ألف وظيفة في الصناعات التحويلية، 189.8 ألف وظيفة في تجارة الجملة والتجزئة، 150.6 ألف وظيفة في النقل والتخزين والاتصالات، 78.5 ألف وظيفة في التعدين واستغلال المحاجر، بينما وظف قطاع الكهرباء والغاز والمياه نحو 54.1 ألف سعودي، ونحو 189 ألفاً في قطاع الزراعة والصيد والغابات.

القطاعات الـ 10 الرئيسية (2012 م)

الآن وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، ووفقاً لبيانات النصف الأول من عام 2012، فإن مجموع الزيادة في وظائف السعوديين الذي أنتجته تلك القطاعات، وبعد أن استفادت من نحو 1.5 تريليون ريال عبارة عن قروض وبرامج دعم

مباشرة من الحكومة، لم تتجاوز 418 ألف وظيفة، حيث قفز عدد السعوديين العاملين في هذه القطاعات من 859.7 ألف وظيفة، إلى 1.2 مليون وظيفة، وبنسبة نمو تبلغ 48.6 في المائة.

وكان قطاع التشييد والبناء أكبر القطاعات الموظفة للسعوديين في هذه الفترة بعد أن قفز عدد السعوديين من 39 ألف إلى 112.7 ألف وظيفة، وحل قطاع الوساطة المالية ثانياً بعد أن بلغ عدد السعوديين العاملين فيه 74 ألف وظيفة، ثم قطاع الأنشطة العقارية ثالثاً بواقع 137 ألف وظيفة، فالفنادق والمطاعم بـ 23.6 ألف وظيفة، ثم الصناعات التحويلية والتي رفعت عدد السعوديين من 63 ألف وظيفة إلى 134 ألف وظيفة.

تجارة الجملة والتجزئة من جانبها ساهمت خلال عشر سنوات في توظيف نحو 100 ألف سعودي، بعد أن رفعت عددهم من 189.8 ألف موظف في عام 2000 إلى 293.8 في 2012، بينما ساهم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنحو 45 ألف وظيفة في تلك الفترة بعد أن رفع عدد منسوبيه من السعوديين من 150 ألفاً إلى 195 ألفاً.

من جانبه، أضاف قطاع التعدين واستغلال المحاجر عشرة آلاف وظيفة فقط خلال السنوات العشر الماضية، بعد أن ارتفع عدد السعوديين من 78.5 ألف موظف إلى 88.6 ألف موظف سعودي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الدعم الذي تلقاه هذا القطاع تحديداً، وكذلك قطاع الكهرباء والغاز والمياه الذي لم تتجاوز عدد الوظائف التي أنتجها للسعوديين في عشر سنوات 3500 وظيفة، حيث ارتفعت من 54.1 ألف ريال إلى 57.7 ألف وظيفة.

أخيراً قطاع الزراعة والصيد والغابات، والذي دعمته الدولة عبر صندوق التنمية الزراعية بنحو 94 مليار ريال مابين الأعوام 2000 وحتى 2011، إلا أن عدد السعوديين العاملين في هذا القطاع شهدت تراجعاً بنحو 29 ألف وظيفة، بعد تراجع عدد السعوديين من 189 إلى 160 ألف ريال أي بنحو 15.7 في المائة.

وبحساب النسب المئوية لتأثير القطاعات في مجمل عدد الوظائف المنتجة في القطاع الخاص ومدى مساهمتها خلال السنوات العشر الماضية في توظيف الوظائف، يتضح أن أكبر نسبة زيادة جاءت من قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنحو 23.2 في المائة من مجمل نمو الوظائف، يليه قطاع الأنشطة العقارية بـ 18.4 في المائة، ثم قطاع التشييد والبناء بنحو 16.4 في المائة، فقط قطاع الصناعات التحويلية بنحو 15.7 في المائة.

قطاعات الوساطة المالية، والنقل والتخزين والاتصالات حققت نسب متساوية من نمو الوظائف بواقع 10.1 في المائة، تلاها قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 3 في المائة، ثم التعدين واستغلال المحاجر بنحو 2.2 في المائة، انتهاء بقطاع الكهرباء والغاز والمياه الذي حقق نسبة متواضعة جداً بلغت أقل من واحد في المائة، بينما كانت نسبة التراجع في توظيف الوظائف من نصيب قطاع الزراعة والصيد والغابات بنحو 7 في المائة. متوسط رواتب السعوديين في القطاع الخاص (2010 م)

تكشف بيانات وزارة العمل عن عام 2010 أن متوسط رواتب السعوديين ذكور وإناث في منشآت القطاع الخاص، لا يتجاوز 3476 ريالاً، كان أقلها في قطاع الزراعة والغابات والصيد والأسماك، حيث بلغ متوسط رواتب العاملين السعوديين 2423 ريالاً، فيما سجل قطاع المناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر أعلى متوسط بنحو 8493 ريالاً. متوسط رواتب السعوديين في قطاع الصناعات التحويلية، وفق بيانات وزارة العمل لا يتجاوز 3372 ريالاً، بينما كان في قطاع الكهرباء والغاز والمياه عند حدود 5821 ريالاً، والتشييد والبناء 2571 ريالاً، ونحو 2484 ريالاً في قطاع التجارة والتجزئة، فيما سجل متوسط الرواتب في قطاع النقل والتخزين والاتصالات 2780 ريالاً، و 7264 ريالاً في قطاع المال والتأمين وخدمات العقار والأعمال، 3536 ريالاً في أنشطة أخرى غير واضحة. وتفصح البيانات أيضاً عن فروقات بين متوسط رواتب الذكور السعوديين وغيرهم من العاملات الإناث، حيث تشير أرقام وزارة العمل السعودية إلى أن متوسط راتب السعوديين من الذكور في قطاع الصناعات التحويلية على سبيل المثال يبلغ 3406 ريالاً، بينما يهبط الرقم إلى 1707 ريالاً بين العاملات السعوديات، والحال ينطبق أيضاً على قطاع التأمين والمال وخدمات العقار والأعمال، حيث يبلغ متوسط الذكور 7359 ريالاً بينما بين النساء لا يتجاوز 6100 ريال. الفجوة بين الدعم الحكومي ونمو الوظائف

بالعودة إلى الحلقة الأولى من ملف "انعكاس دعم الدولة على توظيف الوظائف في 10 سنوات" والتي نشرت أمس الأول، وكشفت عن أن قروض الصناديق الحكومية المتخصصة وحدها نمت بنسبة 62.5 في المائة خلال عشر سنوات، بعد أن ارتفعت من 128.3 مليار ريال بنهاية عام 2002، إلى 208.4 مليار ريال بنهاية عام 2011، ومقارنة بأرقام "حلقة اليوم" والتي بينت أن نسبة نمو توظيف الوظائف في القطاع الخاص عن الفترة نفسها لم تتجاوز 48.6 في المائة، يتضح أن الفجوة بين نمو الدعم الحكومي ونسبة توظيف السعوديين تقترب من 14 في المائة. هذه الأرقام تبين أن تفاعل مؤسسات القطاع الخاص مع الأهداف التنموية للحكومة والتي خصصت نحو 60 من مواردها وميزانيتها العامة لتنمية الموارد البشرية كان أقل من حجم الدعم المقدم، كما يكشف فشل الشركات في تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء هذا الدعم والتي يتصدرها إحلال القوى العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة، والتخفيف من وتيرة نمو نسب البطالة محلياً.

في الحلقة المقبلة نستعرض تجارب إقليمية وعالمية في مجال ربط الدعم الحكومي بحجم الوظائف التي توفر للمواطنين، كفاءة أساسية تتطلع إليها كل الحكومات التي تشارك في دعم قطاعاتها الخاصة.

نائب مدير المصلحة: نرفض وصفهم بـ "المتهربين" فهم مسلمون محاصرة المتأخرين في دفع الزكاة" بربط إلكتروني بين 6 جهات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/12/article_708809.html

علي آل جبريل من الرياض
واصلت مصلحة الزكاة والدخل العمل على الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية بهدف استخدام بياناتها لمحاسبة المكلفين بدفع الزكاة ومحاصرة المتأخرين منهم.
وأوضح لـ "الاقتصادية" صالح العواجي نائب مدير عام مصلحة الزكاة والدخل للخدمات المساندة، أن المصلحة تجري حالياً مشاورات للربط الإلكتروني مع ست جهات حكومية هي: وزارات التجارة والداخلية والنقل والحج، إضافة إلى الجمارك، والتأمينات الاجتماعية، بهدف معرفة موقف المكلف التجاري المسجل لديها.
ورفض نائب المدير العام للخدمات المساندة، وصف المكلفين غير المسددين للزكاة بـ "المتهربين"، وقال: "هم يتأخرون في دفعها لكن لا يتهربون فهم مسلمون واجب عليهم تأدية هذا الركن، وتويعيتهم بأنها أموال تذهب مباشرة للمستحقين من الضمان الاجتماعي".
وأكد العواجي أن المصلحة في طور إنهاء المرحلة الثانية من النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات الزكوية، حيث سيتيح البرنامج للمكلفين تقديم إقراراتهم عبر البوابة الإلكترونية دون حضورهم، ودفع المستحقات التي عليهم من خلال برنامج سداد، من ثم إرسال الإقرار الزكوي عبر البريد السعودي.
وتوقع أن يتم العمل في المرحلة الثانية التقديرية لتقديم الإقرارات الزكوية قبل نهاية العام المالي الحالي، مشيراً إلى أن المصلحة اعتمدت ميزانية لفتح فرعين جديدين في الجوف وعرعر.
يذكر أن المصلحة أطلقت أمس الأول خدمة التسجيل للمكلفين الجدد على بوابتها الإلكترونية www.dzit.gov.sa بهدف إتاحة الخدمات الإلكترونية للمكلفين مما سيكون له الأثر الإيجابي بمشيئة الله في تسهيل الإجراءات المقدمة للمكلفين والجهات الحكومية وهو ما تسعى إليه المصلحة من خلال تطبيقها أنظمة الحكومة الإلكترونية.
وأوضحت المصلحة أنها تقوم بإيداع مبالغ الزكاة التي تحصلها أولاً بأول في حساب خاص لدى وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية للصرف منه على مستحقي الزكاة المسجلين لدى الضمان الاجتماعي.

تعمم على جميع مناطق ومدن السعودية تجنباً لوقوع أخطاء مشابهة لحادثة انفجار الرياض

وزارة النقل: تراخيص جديدة لنقل النفط والمواد الخطرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/12/article_708811.html

حامد الرويلي من الدمام - «الاقتصادية»
كشفت وزارة النقل عن إصدار لائحة جديدة تتضمن تراخيص خاصة لنقل المواد البتروكيماوية والنفط والمواد الخطرة سريعة الاشتعال، إضافة إلى سائقي الناقلات، سيتم الإعلان عنها في حال الانتهاء منها. وقال المهندس محمد بن خالد السويكت وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية المشرف العام على الإدارة العامة للطرق والنقل بالمنطقة الشرقية، إن الوزارة، بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص، حريصة على الإسراع في إخراج اللائحة التي سيتم تعميمها على مستوى السعودية، ويفرض على الجميع التقيد بها، وذلك تجنباً لوقوع أي حوادث أو أخطاء متكررة مثل حادثة الرياض، والإسهام في إيجاد حلول جذرية وسريعة لمعالجة مثل هذه الأخطاء القاتلة.
وبين المهندس السويكت أن من ضمن الحلول الجذرية السريعة الوقتية، إيجاد خطوط خاصة بنقل المواد الكيميائية والنفط ومشتقاته، أو تخصيص طرق وفترات زمنية محددة لنقلات المواد الكيميائية والقابلة للانفجار، مؤكداً أن الوزارة تركز حالياً على نوعية شاحنات النقل التي تحمل المواد الخطرة (كالبترول ومشتقات البترول) لزيادة الأمان فيها، والتي لا تحمل تراخيص خاصة للنقل الخطر واعتبارها نقلاً عاماً، حيث تتم دراسة إصدار تراخيص خاصة لنقل المواد الخطرة، وذلك من خلال لائحة شروط خاصة بشركات النقل تشترط توافر وسائل السلامة والأمان بالنقل، وتأهيل السائق الخاص بشكل جيد للتعامل مع شاحنات النقل الخاصة بنقل المواد الخطرة. وقال المهندس السويكت بعد تدشينه المعرض الدولي الثالث للنقل والشحن بالمنطقة الشرقية أمس التي تنظمه شركة معارض الظهران الدولية على أرض معارضها بالدمام، إن الوزارة سحبت أخيراً ثلاثة مشاريع خاصة بالنقل بالمنطقة الشرقية، تقدر قيمتها أكثر من 500 مليون ريال، بعد أن ثبت عليهم تأخيرهم في إنجاز المشاريع رغم عدم وجود أي معوقات من شأنها أن تسبب التأخير، مضيفاً أن هناك مشاريع أخرى متعثرة لم يتم سحبها، كون المقاول المنفذ لا علاقة له بالتعثر، وأن الوزارة بصدد إنهاء المشاكل التي تعد من أسباب التعثر. من جانبه، قال محمد بن حمد الحسيني الرئيس التنفيذي لشركة معارض الظهران الدولية إن المعرض الذي يستمر ثلاثة أيام بمشاركة أكثر من 100 شركة وطنية ودولية، لتقدم كل شركة آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا النقل والشحن كالسلامة في وسائل النقل والاستئجار ونقل البضائع والنقل الدولي البري والبحري وتطور السكك الحديدية ومعدات الأمان الخاصة بالنقل، وآخر تكنولوجيا إدارة التخزين والمواد المستخدمة في التخزين سواء الجافة أو الكيميائية، والتجارة الإلكترونية اللوجستية وأنظمة تتبع الشحنات، والبنى التحتية كالموانئ والمطارات والأنفاق والجسور والطرق السريعة، والتخطيط والدراسات الخاصة بالمرور وخدمات الطرق، وخدمات الجمارك، إضافة إلى عدد من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية العاملة في قطاع النقل أو الشحن أو التخزين، منها مطار الملك فهد الدولي، ومنطقة الإيداع وإعادة التصدير بالدمام، وغرفة الشرقية، وغرفة التجارة الثنائية العربية - الأمريكية ومعهد Chartered للنقل واللوجستيات. وبين الحسيني أن الملتقى المرافق للمعرض، الذي سيقام خلال أيام المعرض في قاعة مخصصة، يقدم فرصة مثالية للقاء نخبة من الباحثين والمتخصصين المحليين والدوليين والتواصل معهم، من خلال مناقشة أبرز القضايا الحالية التي تشغل قطاع النقل والشحن والتخزين، مشيراً إلى أهمية إقامة هذا الحدث الدولي في المملكة، يأتي بالتزامن مع الخطة الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة السعودية والتي فتحت باب استثمار يصل إلى 100 مليون دولار في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق ومشاريع الخدمات اللوجستية، بهدف جعل المملكة أحد أهم المراكز الرائدة لوسائل النقل في العالم على مدى العقد المقبل، مشيراً إلى أن المعرض والملتقى يعد الفرصة المثالية للشركات المحلية والإقليمية

والعالمية، للتعرف على التطور الذي يشهده قطاع النقل في المملكة، من خلال الوجود بين أصحاب القرار والمهتمين العاملين في هذا القطاع..



الشورى: جهات حكومية لا تجيب على ملاحظات المراقبة العامة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://alhayat.com/Details/452366>

الرياض - تركي العقيل
كشفت لجنة الشؤون المالية في مجلس الشورى، أن عدداً من الجهات الحكومية المشمولة برقابة الديوان درجت على التأخر «كثيراً» في الإجابة على استفسارات الديوان أو عدم الرد على تقاريره وملاحظاته، وعدم المبادرة إلى معالجة ما ورد وفق الأنظمة والتعليمات.
وأوصت اللجنة بعد درس التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي 1432/1433 هـ خلال الجلسة التي عقدت أمس، بالتشديد على جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالرد على جميع ملاحظات واستفساراته خلال فترة لا تتجاوز شهرين.
وأعلنت إقرار نظام جديد للديوان، مشيرة إلى أن ذلك سيسهم في الحد من العوائق الواردة في تقرير الديوان، مؤكدة ضرورة سرعة إنهاء مشروع نظام الديوان لتقوية دوره الرقابي.
وقال عضو لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الدكتور عبدالله الحربي، إن المعوقات التي جاء بها التقرير هي نفسها في كل تقرير، وأن بعض المعوقات أسهم مجلس الشورى في حلها ولا بد من تحديث نظام الديوان.
واقترح عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب عوض الرادادي أن يتم ضم المحاسبين الماليين في الجهات الحكومية إلى ديوان المراقبة العامة لمحاسبتهم وسرعة العمل على الملاحظات.
وطالب عضو لجنة حقوق الإنسان والعراض عبد الملك الخيال بتشكيل لجنة عليا يحال إليها أي ملاحظات من الديوان وأن تكون الجهة محل الملاحظة.
وأجل المجلس، مناقشة تعديل ثلاث مواد من نظام المرور والتي تختص بنظام ساهر، بعد طلب اللجنة تأجيل مناقشته، وأكد رئيس اللجنة الأمنية الدكتور سعود السبيعي أن المجلس وافق بالغالبية على تأجيل مقترح تعديل المواد 36 و 41 و 73 من نظام المرور.
ولفت إلى أن سبب تأجيل مناقشة تقرير اللجنة بشأن التعديل هو ورود مقترح مقدم من الحكومة بشأن المادة 73 إلى جانب اقتراح بتعديل آخر مقدم من أحد أعضاء المجلس، إذ تنص تلك المادة على «تحرير مخالقات السير بموجب نموذج ضبط موحد ومعتمد يحدد المخالفة والمدة المقررة لدفع قيمتها، وللمخالف دفع الحد الأدنى للغرامة لأقرب إدارة مختصة في مدة أقصاها 30 يوماً من تاريخ تحرير المخالفة، بموجب إيصال رسمي، وعلى الإدارة المختصة في حالة عدم التسديد في المدة المقررة إلزام المخالف بدفع الحد الأعلى للغرامة، وتحدد اللائحة إجراءات ضبط المخالفات والمدد المقررة لدفع قيمتها».
وقال: «إن اللجنة ستعمل على مواءمة المقترحات من أعضاء المجلس وتلك الواردة من الحكومة ودرسها بصفة شمولية مما يصب في مصلحة المواطن، والعودة للمجلس بتقرير متكامل في وقت لاحق».
ووافق المجلس على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية والجامعة المليية الإسلامية في الهند ونصها: «الموافقة على مشروع مذكرة التعاون بين دارة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية والجامعة المليية الإسلامية في الهند».

إضافة إلى موافقة المجلس على قيام صندوق الموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة العمل على معالجة الأوضاع الناجمة عن قيام بعض منشآت القطاع الخاص بالإلغاء التعسفي لعقود العاملين في هذه المنشآت، الذين يتم إيقاف دعم الصندوق عنهم.

ووافق المجلس على قيام صندوق تنمية الموارد البشرية تضمين تقاريره السنوية المقبلة؛ النتائج المترتبة على قنوات التوظيف التي قام بإنشائها، ومدى انعكاس ذلك، في المساهمة في زيادة عدد الملتحقين ببرامج التدريب والتوظيف في المناطق الأقل نمواً.

كما وافق على أن يكتف الصندوق من برامجه الخاصة بدعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتدريبهم وتأهيلهم، إضافة إلى قيام صندوق الموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة العمل على معالجة الأوضاع الناجمة عن قيام بعض منشآت القطاع الخاص بالإلغاء التعسفي لعقود العاملين في هذه المنشآت، الذين يتم إيقاف دعم الصندوق عنهم، من أجل استقطاب عاملين جدد تتوافر فيهم شروط دعم الصندوق.

وقال رئيس لجنة الموارد البشرية والإدارة الدكتور محمد آل ناجي إن مقترحات أعضاء المجلس بشأن تحديد مكافأة للعاطلين عن العمل لم تجمد، بل هي تأخذ مجراها في العرض في المجلس، وقد تناقش خلال الأسابيع القادمة.

بعد ذلك استكمل مجلس الشورى مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب «الأيديز» وحقوق المصابين وواجباتهم، ابتداء من الفصل الرابع.

وكان من أبرز بنود النظام والذي يتكون من 30 مادة هو المحافظة على حقوق المصابين ومخالطتهم وبيان واجباتهم تجاه الآخرين، وضمان الرعاية والتأهيل اللازمين للمرضى وضمان التعليم والتدريب والعمل لهم وعدم تمييزهم، أو فصلهم من العمل وحرمانهم من التعليم بسبب الإصابة.

ويمنح النظام ضحايا الإصابة بفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ حق التقدم بطلب التعويض عن ضرر الإصابة، ويحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين أو يحط من كرامتهم أو ينتقص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم. ويحذر مشروع النظام أية جهة صحية من الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته، كما أكد على أنه لا يجوز منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة، ولا يجوز كذلك منعه من حق متابعة تعليمه أو فصله من عمله بسبب مرضه، إلا إذا ثبت تعمدته نقل العدوى إلى غيره أو الإساءة أو إلحاق الأذى بالآخرين. ولا يجيز النظام فرض اختبار الأيدز كشرط سابق للالتحاق بالعمل أو الدراسة إلا في حالات استثنائية منها، وفحوصات الزواج، والمرأة الحامل، وأي حالة يرى الوزير شمولها بالفحص بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية.



آل طاوي - الحياة: أراضٍ ومنح دراسية للمعوقين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452376>

جدة - أروى خشيفاتي

كشف المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي لـ «الحياة» عن عدد المعوقين الذين يقيمون بمراكز التأهيل الشامل في منطقة مكة المكرمة والبالغ عددهم أكثر من 1241 معوقاً، إذ بلغ عدد المقيمين في مركز التأهيل الشامل بجده حالياً 307 معوقين و 200 معوقة، بينما يقيم بمركز التأهيل الشامل بمكة المكرمة 228 ، منهم 100 معوق، و 92 معوقة، و 36 معوق رعاية نهارية، كما يقيم بمركز الإناث بالطائف 248 ويقيم بمركز التأهيل الشامل بالقنفذة 64 معوقاً.

وأوضح آل طاوي أن الوزارة تهتم بشأن المعوق سواء داخل المركز أو لدى أسرته، إذ يقدم للمعوق جميع الحاجات من مأكّل، مشرب، إقامة، وعلاج، إضافة إلى متابعتهم صحياً بشكل يومي وإحالة من تستدعي حاله الصحية إلى المستشفى للعلاج، منوهاً بأن اهتمام الوزارة لا يقتصر على المعوق فقط، بل يشمل الأيتام، الأرمال، المطلقات، الأحداث، وجميع فئات المجتمع المحتاجة.

وأضاف أن الوزارة تمنح جميع المعوقين المقيمين بمراكز التأهيل الشامل وخارجها والتمثلة في منحهم إعانات سنوية تتراوح من 10 آلاف ريال إلى 20 ألفاً توزع شهرياً، منح المعوقين إعانات استثنائية كل سنتين من طريق مكاتب الضمان الاجتماعي وحسب الفئة العمرية، صرف الأجهزة المساعدة للمعوق التعويضية (كراس، سماعات، أسرة طبية، أجهزة تعويضية)، منح المعوق تذاكر طيران مخفضة 50 في المئة على الخطوط السعودية، منح الأراضي للمعوق من الديوان الملكي، تقديم منح دراسية وأفضلية الالتحاق بالجامعات والمعاهد، إمكان توظيف المعوق بالشركات والمؤسسات الأهلية بالتعاون مع مكتب العمل والموارد البشرية والغرفة التجارية الصناعية، واحتساب المعوق بأربع نقاط سعودة، تأهيل المعوق مهنيًا بمراكز التأهيل الحكومي والأهلي على المهن المناسبة (دباغة، طباعة، تجليد، رسم، نحت، فنون، حاسب آلي، نظريز، طهي، كما تقدم وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية الأخرى العلاج الفوري للمعوق من أدوية وعلاج طبيعي، كما يراعى في إنشاء المواقع العامة، مباني، حدائق، مساجد، مستشفيات، طرق سهلة أمنة للمعوق، مواقف خاصة بسيارات المعوقين، إضافة إلى تدعيم المعوق من خلال المشاريع للمتدربين بمراكز التأهيل المهني تصل إلى 50 ألف ريال عن طريق وزارة المالية، كما يمنح المعوق الإعفاء من رسوم تأشيرة استقدام السائق والعاملة المنزلية، وكذلك رسوم استخراج الإقامة، وهناك المزيد من الدراسات لتقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة وإعانة المعوق من قبل الشؤون الاجتماعية في إيجاد فرص عمل من خلال التواصل مع طلبات الشركات والمؤسسات الأهلية لتوفير موظفين لهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأكد آل طاوي أن من أهم المجالات التي تهتم بها الشؤون الاجتماعية هو مجال الحماية، إذ توجد لديها دور للحماية ولجنة للحماية من العنف الأسري، إذ تعد غالبية الدوائر الحكومية أعضاء فيها، مبيناً أن الشؤون الاجتماعية تقوم بدراس وضع المعنف ومن قام بالتعنيف، قائلاً إنه في حال ورود معلومة عن حدوث عنف فإن العقاب يكون على نوعين عقاب على من ارتكب الخطأ وعقاب قانوني، منوهاً بأنه في حال تبين أن المعنف من ذوي الاحتياجات الخاصة فإن الاهتمام يكون مضاعفاً.

وأفاد آل طاوي بأن الشؤون الاجتماعية تراقب مراكز التأهيل الشامل عن قرب لتفادي أي حالات للعنف داخلها، كما بين أن هنالك لجاناً تفتيشية مستمرة على مدار العام شبه يومية من العاملين في المراكز والإدارة الرقابية، تشمل قسمي السيدات والرجال، مشيراً إلى أن الوظائف الموجودة حالياً من اختصاصيين، مراقبين، وإداريين يحتلها السعوديون بغض النظر عن بعض الوظائف التي تحتلها العمالة الموجودة والتي تسعى الوزارة لسعودتها.



الشرقية: نسيمه تقاضي المرور في المظالم للحصول على رخصة قيادة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452376>

الخبر - ياسمين الفردان

قررت سيدة سعودية، مقاضاة الإدارة العامة للمرور، لدى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم)، بسبب منعها من الحصول على رخصة قيادة سيارة. وتعدّ هذه الدعوى هي الثالثة التي تقيمها سيدة سعودية، تطالب بحقها في قيادة السيارة، بعد قضيتين رفعتها بشكل منفصل الناشطتان سمر بدوي، ومنال الشريف. وطالبت نسيمه داوود السادة (38 سنة)، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان، في نص الدعوى التي قدمتها أمس، إلى ديوان المظالم، بـ«إلغاء القرار الإداري القاضي بمنعها من حق ممارسة قيادة السيارة، لمخالفته الأنظمة العامة، وإلزام المدعى عليه (إدارة المرور) بالسماح بذلك».

وذكرت السادة، في تصريح إلى «الحياة»، أمس، أنها تقدمت إلى ديوان المظالم في الدمام، بطلب «قيد دعوى»، وطالبوها بالتريث، لنحو ثلاثة أسابيع، لمنحها رقماً بدعواها، «لتأخذ المعاملة مسارها الطبيعي». وكانت السادة تقدمت إلى إدارة المرور في محافظة القطيف، منتصف شهر ربيع الأول من العام الجاري (قبل نحو 9 أشهر)، من أجل الحصول على رخصة قيادة، وقبول طلبها بالرفض. وتقدمت في اليوم ذاته، بترقية تظلم إلى الإدارة العامة في الرياض. وأردفت «انتظرت فترة طويلة. لكن لم يصلني رد من الجهات المسؤولة، ما دعاني إلى رفع القضية في المسار القانوني». واعتبرت نسيم، رفض طلبها بالحصول على رخصة قيادة «مخالفاً لنظام المرور، والمادة رقم 36»، التي لم يرد ضمنها ما يمنع المرأة من الحصول على رخصة قيادة سيارة، فضلاً عن ذلك، فالسعودية صادقت على اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز (سيادو) لعام 2000. وأضافت «بحسب المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة رقم 3»، فينبغي للأطراف الموقعة في الميثاق ضمان تمتع جميع الأطراف المذكورة بكامل حقوقها، ومن ضمنها «عدم التمييز بين الجنسين». لكن الأمر لم يمنع من حرمانها من الحق الذي تقدمت به فقط، لكوني امرأة». وأضافت «أن الألوان ليتأكد الجميع من تساوي جميع النساء في مناطق المملكة كافة، في المطالبة بهذا الحق، نتيجة تراكم المعاناة، بعد أن تزايد الثقل على المرأة، وطبيعة الارتقاء العملي الذي حققته المرأة السعودية، والذي يؤهلها لتجاوز الشلل الحركي بسبب عدم وجود مواصلات عامة، وكلفة السائقين الباهظة». وطالبت الإدارة العامة للمرور، بـ«تفهم معاناة المرأة وحاجاتها»، مشيرة إلى أن السائق الأجنبي «يخترق خصوصية المرأة السعودية، وأصبح جزءاً من همومها، وتعطيل الكثير من مصالحها، التي كانت يسيرة، لولا هذا العائق». وعزت السادة، الحاصلة على بكالوريوس في إدارة الأعمال، والتي تدرس حالياً، لنيل درجة الماجستير في التخصص ذاته، في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، اختيارها توقيت رفع القضية إلى «عدم توافر السائق، وانشغال أفراد الأسرة»، موضحة أن خطوة قيادتها السيارة في السعودية «واردة حال حصولي على رخصة دولية، لإنجاز متطلباتي، في وقت تمتلئ فيه الشوارع بالأطفال السائقين، بلا رخص قيادة». وحول ما ستفعله حال رفض دعوتها المقدمة، قالت: «من رفع القضية قبلي لم يصلني شيء. لكنها أكدت إصرارها، لافتة إلى حصول المرأة السعودية على الحق في الترشح والانتخاب. كما تبوأ مكانتها في مجلس الشورى، وحققت من الإنجازات ما يحق لها أن تطالب بباقي حقوقها. لتكون في الموقع الصحيح».



مجلس الوزراء يوافق على لائحة تنظيم المراكز الأهلية للإرشاد الأسري خادم الحرمين الشريفين يرحب بانضمام وزير الداخلية للجلسات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120685&CategoryID=5

الرياض: واس

وافق مجلس الوزراء على اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية التي تهدف إلى تقديم خدمات متخصصة لترابط المجتمع واستقرار الأسرة ورعايتها اجتماعياً ونفسياً وتربوياً.
ورحب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في بداية الجلسة التي ترأسها في قصر اليمامة بمدينة الرياض بانضمام وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز للمجلس، متمنياً له العون والسداد.
نجاح الحج

بعد ذلك توجه خادم الحرمين الشريفين بالشكر والثناء للمولى سبحانه وتعالى على أداء حجاج بيت الله الحرام مناسك الحج في أجواء إيمانية، موجهاً تقديره لجميع الجهات المشاركة في خدمة الحجاج على ما تحقق من نجاح، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يديم على المملكة نعمة الأمن والاستقرار وخدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وقاصديها من الحجاج والمعتمرين والزوار. وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز خوجة، عقب الجلسة، أن المجلس رفع التهنية لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، على نجاح موسم الحج، مقدراً ما ورد في كلمات الملك عبدالله من مضامين تدعو إلى وحدة الأمة الإسلامية والحوار ومطالبته للأمم المتحدة بمشروع يدين أي دولة أو مجموعة تتعرض للأديان السماوية والأنبياء عليهم السلام.

مباحثات دولية

وقال "إن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على المباحثات والرسائل والاتصالات التي أجراها خلال الأيام الماضية، مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم، حول آفاق التعاون وتعزيزها في جميع المجالات، ومجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية في مقدمتها تطورات القضية الفلسطينية والوضع في سورية".

إدانة الإرهاب

وبين أن مجلس الوزراء أدان التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مدينة المنامة بمملكة البحرين وراح ضحيتها عدد من الأبرياء ووصفها بالعمل الإرهابي، مجدداً تضامناً للمملكة الكامل مع البحرين وشعبها الشقيق في التصدي لأعمال العنف والإرهاب التي تنتافي وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف. كما أطلع المجلس وبارك نتائج الاتفاق الذي وقعته المعارضة السورية في الدوحة لتوحيد صفوفها بإنشاء "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" ممثلاً للشعب السوري.

هندسة الإجراءات القضائية

وفي الشأن المحلي نوه المجلس بمشروع هندسة الإجراءات القضائية بوزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء الذي يتم تنفيذه في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء. وأفاد الدكتور خوجة أن المجلس واصل إثـر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

علاقات دبلوماسية وجمركية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة وكل من جزر سليمان ودولة توفالو بممثل (سفير غير مقيم) وتفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على (بروتوكولين) بذلك. بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 24/46 وتاريخ 1433/6/1، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية التعاون الجمركي بين حكومتي المملكة والأردن، الموقعة في عمّان بتاريخ 1432/11/21 الموافق 2011/10/19، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار.

مراكز الإرشاد الأسري

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون الاجتماعية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية، ومن أبرز ملامح اللائحة:

1- تهدف مراكز الإرشاد الأسري الأهلية إلى تقديم خدمة إرشادية متخصصة تسهم في استقرار الأسرة وترابط المجتمع بجميع فئاته العمرية، ورعايتها اجتماعياً ونفسياً وتربوياً.

2- يجوز لأي شخص اعتباري أو مركز، تقديم خدمات الإرشاد الأسري الأهلي أو الإعلان عنها بعد الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقديم المراكز خدمات التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري والاجتماعي والمساندة الفنية لكلا الجنسين مع الالتزام بأحكام الشريعة والآداب العامة.

رشوة الـ"مليونين" .. تعيده للسجن

"مسامير" تعيق "جمركيا" عن تهريب المخدرات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120618&CategoryID=5

جدة، القريات: نسرين نجم الدين، علي العطشان

لم تدم فرحة مروج مخدرات بإطلاق سراحه كثيرا، حتى عاودت الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية بجدة إدانته مجددا لمحاولته رشوة رجال مكافحة المخدرات بمليونين ريال وسيارة فارهة لإطلاق سراحه وحكمت عليه بالسجن لمدة عام. ووفقا للائحة الاتهام فإن المروج عرض الرشوة على موظفين، بغرض الإخلال بواجباتهم الوظيفية، حين ضبط وبحوزته كمية كبيرة من الحشيش المخدر، بيد أن المحكمة قررت عدم مصادرة المبلغ لعدم استخدامه وقت الحادثة، وكذلك السيارة لثبوت عدم ملكيته لها.

وفي شأن متصل، تصدى رجال الجمارك بمنفذ الحديثة فجر أمس لمحاولة موظف جمركي تهريب 7 آلاف حبة مخدرة، وأبلغ "الوطن" مدير عام الجمرك زايد الزايد أن الموظف كان قادما من الأردن ومتجها وأسرته نحو القريات، قبل أن ينزل أسرته في الساحة الجمركية، وحاول الهرب من البوابة، إلا أن المسامير الأرضية أعاقته.

أدانت الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية بجدة "ديوان المظالم" أمس مروج مخدرات عرض مليوني ريال وسيارة فارهة كرشوة لرجال مكافحة المخدرات من أجل إطلاق سراحه بعد ضبطه متلبسا بحيازة كمية كبيرة من المخدرات. وحكمت المحكمة على المروج بالسجن لمدة عام واحد نظير محاولة "الرشوة".

يأتي ذلك بعد أن نُفذ ضد المتهم حكم ترويج المخدرات بالسجن 5 سنوات من قبل المحكمة الجزائية في قضية الترويج. وجاء في لائحة الاتهام التي رفعتها هيئة الرقابة والتحقيق أن المروج عرض رشوة مقدارها مليوني ريال وسيارة لكزس على موظفين حكوميين، بغرض الإخلال بواجباتهم الوظيفية، وعملهم على إطلاق سراحه، حينما ضبط وبحوزته كمية كبيرة من الحشيش المخدر وجدت في سيارته.

وبمواجهة المروج بالاتهام، وبأقواله في التحقيقات الأولية، أنكر جميع أقواله، وذكر أنها غير صحيحة. وأجاب بأنه تم القبض عليه بجريمة ترويج المخدرات، وأنه أثناء القبض عليه، سأل أحد أفراد الفرقة القابضة عن رصيده في البنك، بعد أن وجدوا لديه بطاقة ذهبية لأحد البنوك، ورد بأن فيها مليوني ريال، وأن رجل الضبط قال له إنه سيتم مصادرتها، فرد عليه "تفدك"، إلا أنه لم يكن يقصد عرضها كرشوة، وأنه صرخ فيه قائلا "أترشينا"، وأنه رد عليه في حينها بأنه لم يكن يقصد رشوتهم.

وحول عرضه سيارته من نوع "جيب لكزس"، ذكر أن السيارة لا تعود له وأنها مملوكة لشركة متخصصة في بيع السيارات بالتقسيط. وأقر المتهم بأنه إثر عملية الضبط محل الاتهام تمت إحالته للمحكمة الجزائية بجدة، وأنها حكمت عليه بخمس سنوات سجن في قضية ترويج مخدرات، ونفذ الحكم بحقه، وأطلق سراحه بعد عام ونصف بعد أن شمله العفو.

وقررت المحكمة في منطوق الحكم إدانة المتهم بجريمة عرض رشوة، وتعزيزه بالسجن عاما، كما قررت عدم مصادرة مبالغ الرشوة، وذلك لأن المبلغ لم يضبط في الرشوة، وقررت المحكمة أيضا عدم مصادرة السيارة لثبوت عدم ملكيته لها. وبعرض ما ذكر على المتهم وممثل هيئة الرقابة والتحقيق قبلا بالحكم، وأصبح واجب النفاذ.

.. وضبط موظف جمركي حاول تهريب مخدرات

القريات، الرياض: علي العطشان، واس

أحبط رجال الجمارك محاولة موظف جمركي إدخال كمية من الحبوب المخدرة والفرار بسيارته من حرم ساحة التفتيش الجمركية، تاركا زوجته وأحد أبنائه، وتخطي حاجز الإيقاف الإجباري بعدما أحس أنه كشف أمره. وتمت إحالته للتفتيش والتدقيق، وتحويل زوجته للتفتيش النسائي.

وعلمت "الوطن" أنه عثر معه على نحو سبعة آلاف حبة مخدرة، ومبلغ 600 ألف ريال، بعد القبض عليه على بعد كيلو متر واحد من المنفذ.

وأكد مدير عام جمرك الحديثة زايد الزايد لـ "الوطن" أمس، أنه في تمام الساعة الثانية والنصف فجر السبت الماضي وصل من الخارج عن طريق جمرك الحديثة قادما من الأردن موظف جمركي يقود سيارة سعودية من نوع جيب لكزس، ترافقه عائلته المكونة من زوجته وأطفاله الثلاثة، متجهين إلى القرى حيث تم إحالة السيارة إلى المفتش الجمركي بعدما لاحظ الموظف سقوط كيس بلاستيكي على الأرض من معطفه، والذي كان يحمله بيده حيث قام بأخذ الكيس متجها نحو دورات المياه. وأضاف أنه تم اللحاق به من قبل المختصين بالجمرك والإمساك به، وبتفتيشه عثر بحوزته على كيسين يحتويان على حبوب ممنوعة، فطلب من الموظفين أن يقوم بإنزال أطفاله إلا أنه انطلق بسيارته متجها نحو بوابة الدخول تاركا زوجته وأحد أطفاله في الساحة الجمركية مصطدما ببوابة الدخول والمسامير الأرضية، متجها إلى المدينة. وأشار الزايد إلى أنه تم على الفور إبلاغ الجهات الرسمية واللاحق به من موظفي الجمرك والقبض عليه بعد نحو كيلو متر واحد من الجمرك. وبإعادته وتفتيشه أمتعته عثر في حقيبة الملابس على كيس بداخله حبوب بلغت كميتها 3000 حبة، تحمل علامة القوسين.

وفي هذه الأثناء، حضر إلى الجمرك مندوب حرس الحدود بقطاع الحديثة، وأفاد بأنهم عثروا على كمية من الحبوب بنفس الموقع الذي تم القبض فيه على المذكور حيث جرى تسليمها للجمرك وبلغ عددها 7007 حبات. كما عثر معه على مبلغ 612870 ريالاً سعودياً، إضافة إلى عملة أردنية قدرها 95 ديناراً ودولار أمريكي واحد. وجرى إعداد محضر ضبط بالواقعة، وتسليم الموظف إلى جهات الاختصاص.

من جهة أخرى، أحبط رجال الجمرك في منفذ الحديثة تهريب كمية من الحبوب المخدرة بلغ عددها مليون و 172 ألف حبة مخدرة. وأوضح مدير عام جمرك الحديثة زايد الزايد، أنه تم اكتشاف تلك الحبوب المخدرة مخبأة بطريقة سرية داخل إطارين من إطارات إحدى الشاحنات، حيث وضعت الحبوب بأكياس بلاستيكية، ومن ثم جرى تخبئتها داخل الإطارين للمحور الأمامي للشاحنة، مشيراً إلى أنه تم إحالة السائق للجهات المختصة لاستكمال الإجراءات المتبعة في ذلك.



معاقبة المتسببين في احتراق نزيل "تأهيل عرعر"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=120580&CategoryID=3

عرعر: حمود حجي، عبد الحماد
غرمت إدارة مركز التأهيل الشامل بعرعر الشركة المشغلة للمركز مبلغ ألف ريال كما قامت بحسم راتب شهر كامل على عاملين في المركز تابعين للشركة بعد احتراق يد نزيل، بحسب ما ذكره مدير المركز عبدالحميد النهار. وحول تفاصيل الحادثة ذكر النهار لـ "الوطن" أن النزيل يعاني من شلل في أطرافه باستثناء يده اليسرى ولديه صعوبة كبيرة في الوقوف بتوازن، وأثناء قيام العمال بعملية "تحميم" النزيل أمسك بخلاط الماء الحار، مما أدى إلى حروق من الدرجة المتوسطة في يده.

وأكد أن المركز اتخذ على وجه السرعة الإجراءات العلاجية اللازمة تحت إشراف طبيب المركز ومن ثم تم تحويل النزيل إلى مستشفى عرعر المركزي وعرضه على أخصائي التجميل لعلاج، مشيراً إلى أن النزيل وبحسب التشخيص الطبي لحالته يعاني من تأخر وصول الإحساس للمخ وهذا ما يفسر عدم رفعه ليده مباشرة بعد ملامسته لخلاط الماء الحار.

وكانت عدة من المواقع الإلكترونية والجوالات قد تناقلت صوراً كثيرة لحروق في يد النزيل، ما دفع مدير المركز إلى نفي صحة تلك الصور، مؤكداً أن الحروق لم تتجاوز باطن وظهر يد النزيل خلاف الصورة التي توضح أنه وصل إلى معصمه.

من جانبه، ذكر الأخصائي النفسي بمركز التأهيل طلال الضبيان لـ "الوطن" أن حالة النزول بعد الحادثة شبه مستقرة، كونه يعاني من إعاقات أخرى وفاقد للنطق ويعاني صعوبة في التعبير عن نفسه.



”المستأجرة”.. خطر يهدد طلاب الباحة

مخايش: شكلنا لجنة لمتابعة المشاريع المتعثرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120654&CategoryID=5

الباحة: سلمان آل مفرح
لا تزال العديد من مدارس الطلاب والطالبات بمنطقة الباحة في مباني مستأجرة مما يشكل خطراً عليهم خصوصاً أن البعض منها في مباني قديمة جداً.
ورصدت "الوطن" خلال جولتها في عدداً من القرى والهجر، مدراس للبنات لاتزال في مباني مستأجرة ويوجد به سائر من الهناقر، وطالب عدد من الأهالي ومنهم محمد الغامدي وصالح الغامدي، إدارة التربية والتعليم بإنشاء مدراس حديثة للعمل على راحة الطلاب والطالبات خوفاً عليهم من المدارس المستأجرة وما تسببه من حرائق بسبب التمديدات الكهربائية والمباني القديمة، مبددين قلقهم من هذه المباني وما تشكله من خطر على حياة الطلاب والطالبات.
من جهته، أكد مدير عام التربية والتعليم بمنطقة الباحة سعيد مخايش لـ "الوطن" أمس، أن الباحة حظيت بنصيب وافر من المباني المدرسية التي نفذت على أحدث المواصفات، إذ يربو عدد المدارس على 700 مدرسة معظمها مباني حكومية ولم يتبق سوى 115 مدرسة في مباني مستأجرة للبنين والبنات، لافتاً إلى أنه وبالرغم من توفر الأراضي المخصصة لتلك المدارس، إلا أن السبب في عدم إنشاء مباني مدرسية عليها يعود لقلة أعداد الطلاب والطالبات في تلك المدارس بما يتفق مع ضوابط إنشاء مباني مدرسية على تلك الأراضي.
وأشار مخايش، إلى أن استئجار المباني يخضع لشروط وضوابط حددتها وزارة التربية والتعليم بما يتفق مع توجهات الوزارة في الحرص على سلامة جميع منسوبي ومنسوبات المدارس بتلك المباني وبما يحقق أعلى درجات البيئة المدرسية الجيدة، ومن ضمن شروط استئجار مبنى مدرسي إعداد تقرير مفصل من قبل إدارة الدفاع المدني حول مدى سلامة المبنى وتوفر وسائل السلامة الكاملة، ولا يتم توقيع العقد ما لم يتوفر التقرير ويتم العمل على تجديد هذا التقرير بصفة سنوية.
وحول المشاريع التعليمية المتعثرة بالمنطقة ومماثلة المقاولين في تنفيذها، بين مخايش أنه وبناء على توجيهات أمير منطقة الباحة الأمير مشاري بن سعود، المتضمنة التأكيد المستمر على متابعة المباني المتعثرة، فقد تم تشكيل لجنة برئاسة المساعد للخدمات المساندة حاسن بن جمعان، لمتابعة المشاريع المتعثرة من خلال خطة زمنية تستهدف العمل على حصر المشاريع المتعثرة والبحث عن الأسباب وإيجاد الحلول لاستمرارية استكمال تلك المشاريع وتنفيذها في الوقت المحدد أو العمل على سحبها ومن ثم ترسيبها على شركة أخرى، واللجنة المكلفة بزيارات ميدانية لازالت مستمرة في أداء مهمتها في متابعة تلك المشاريع.

”المظالم” يعيد طالبا مفصولا إلى جامعة الملك خالد

الأحمري: عامان من المرافعات انتهت بنقض قرار الفصل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120581&CategoryID=5

أبها: محمد مانع

بعد أن قضى سنوات في كلية المجتمع التابعة لجامعة الملك خالد، وضاعف جهوده لتحقيق معدل عال للانتقال إلى كلية أفضل، فوجئ مطلع عام 1432 بقرار فصله من إدارة الجامعة دون سابق إنذار، إلا أن حكما قضائيا أصدرته الدائرة الثانية بديوان المظالم مطلع الأسبوع الجاري بعد قرابة عامين من الجلسات والمرافعات، قضى ببطلان قرار الفصل، وإعادة الطالب إلى مقاعد الدراسة.

السيناريو السابق أدخل الطالب محمد بن سعيد الأحمري دوامة من المعاناة، وسط تعسف قيادات الجامعة وقتذاك، في عدم توضيح مبررات قرار الفصل الذي امتد تأثيره إلى أسرة الطالب وانعكاساته على مستقبله الوظيفي.

وأكد الطالب الأحمري لـ”الوطن” أنه التحق بكلية المجتمع - وليست طموحه - إلا أنها خطوة لمراحل قادمة، مشيرا إلى أن النظام الجامعي يتيح للطلاب الحاصلين على معدلات عالية في الكلية التحويل إلى كليات أخرى، وذلك ما دفعه لمضاعفة جهده على مدى سنوات واستطاع الحصول على معدل 4 من 5، وبعدها تقدم بطلب الالتحاق بكلية الحاسب التي تمنح درجة البكالوريوس وانتظم بها لمدة فصل دراسي، إلا أنه فوجئ باستدعائه من قبل عميد القبول والتسجيل السابق وإبلاغه بعدم نظامية دراسته ويتعين عليه الالتحاق ببرنامج التجسير والدراسة على حسابه الخاص.

وأضاف الأحمري: أنه حاول الحصول من عميد القبول ومسؤولي العمادة على مبررات ذلك الإجراء إلا أنهم رفضوا، بل وطالبوه بالتوقيع على بعض الأوراق التي لم يفهم محتواها - على حد قوله -، إلا أنه لم يستجب لطلبهم عقبها تم فصله، لافتا إلى أنه بمراجعته للأنظمة الجامعية لاسيما ما يخص القبول والتسجيل والفصل المتبعة في مثل تلك الحالات، لاحظ عدم قيام الجامعة بتعبئة نموذج فصل، والذي يبني عادة على العديد من الإجراءات التسلسلية، فيما تم اعتماد الفصل من قبل مجلس الجامعة بعد تسجيله للمواد وانتظامه بالدراسة لقرابة فصل، في حين أن النظام يشير إلى عدم صلاحية الجامعة في فصل أي طالب يتجاوز انتظامه 60 يوما. ولفت الأحمري إلى أنه تقدم لمدير الجامعة السابق بطلب إعادته إلى الدراسة على اعتبار أن قرار فصله غير نظامي، إلا أنه رفض وأحال المعاملة إلى عميد القبول والتسجيل مما اضطره إلى التقدم لديوان المظالم رغم إبداء مسؤولي العمادة لقبوله في العام التالي وسط عدم قناعته بتلك الوعود، ليصدر الحكم بنقض قرار الفصل وإعادته إلى الدراسة.

رجل المبادرات عبد الله بن عبد العزيز "يمنح نصف المجتمع مسؤولية المشاركة في صناعة القرار"

مقعد المرأة في مجلس الشورى محجوز "لأفضل!"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/13/article783975.html>

إعداد- د. أحمد الجميلة ، نوال الراشد

ثلاثة أشهر تفصل المرأة عن دخول مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخ المملكة، وهي الخطوة التي قطعت معها شوطاً كبيراً نحو الأمام، والحضور بثقة للمشاركة في صناعة القرار، وتحمل مسؤولياته، وتسجيل نقطة تحول جديدة في طريق الإصلاح السياسي، وتفعيل نصف المجتمع، واستثمار جزالة إمكاناته لتنمية حاضر الوطن، ومستقبل أجياله. لقد أعلن الملك عبدالله مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى خلال افتتاحه أعمال السنة الثالثة للدورة الخامسة للمجلس، ورفض -حفظه الله- تهميش دور المرأة في المجتمع، وذهب برؤية القائد الحكيم والمبادر أن الوطن للجميع، ومقدار كل واحد منا على قدر عطائه وإخلاصه؛ دون تفرقه بين جنس وآخر، وهو ما يشكل المنعطف الأهم في تعزيز مظاهر الوعي في التعاطي مع المرأة، وتقدير إنجازاتها، ومنحها صلاحيات المشاركة مع شقيقها الرجل؛ للنهوض بمسؤوليات الوطن، ومواجهة التحديات.

«ندوة الثلاثاء» تناقش هذا الأسبوع مشاركة المرأة في مجلس الشورى، وتطرح الموضوع قبل وقت كافٍ من إعلان الأسماء؛ تحضيراً للمجتمع وتوعيته بأهمية وجود المرأة في المجلس كصانعة قرار، وتأكيداً على ضرورة اختيار الأكفأ تحت قبة المجلس، وتمثيلهن بنسبة كافية، ومن جميع مناطق المملكة.

حق تاريخي

في البداية أوضحت الأميرة «لولوة الفيصل» أن المرأة خلال العصور التاريخية كان لها مبادرات ناجحة في الشورى عربياً وخليجياً وعالمياً، بل ولها اعتباراتها وحقوقها التي نص عليها ديننا الإسلامي الحنيف، مضيفة أن للمرأة في تاريخنا مواقف لا يمكن تهميشها، سواء بالرأي أو بالمشورة منذ عهد النبوة، تيمناً بمشورة أم المؤمنين «أم سلمة» في «يوم الحديبية»، ومروراً بالصحابية والتابعين، ثم توالى هذه المبادرات ما بين داعم وناظر ليس على مستوى العرب وإنما عالمياً، لافتة إلى أننا اليوم نعد من الدول السبّاقة في تقرير هذا الحق، ولقد أصبح بمقدور المرأة أن تكون عضواً في مجلس الشورى في بلادنا، وأن تترشح للانتخابات البلدية، بل ولها الحق في المشاركة في انتخاب المرشحين، وذلك بعد صدور هذه القرارات من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله- الذي أكد على أن التحديث المتوازن المتفق مع قيمنا الإسلامية مطلب هام في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين والمترددين.

حضور وتفاعل

وقالت الأميرة «سميرة بنت عبدالله» إن المرأة استطاعت أن تحقق حضوراً مجتمعياً مسؤولاً، وواعياً، ومنتجاً، وهو ما مكّنها من إثبات ذاتها في عدة تخصصات، ومواقع عمل مختلفة، إلى جانب الإفادة من إمكاناتها، ومستوى تعليمها، وثقافتها للمشاركة في تنمية الوطن، وتحديث أنظمتها، وصناعة القرار فيه من خلال عضويتها في مجلس الشورى. وأضافت «د. إلهام محجوب» أن المرأة أثبتت نجاحها وجدارتها، ولولا ذلك لما تمت زيادة عدد المستشارات في مجلس الشورى حتى بلغ عددهن (12) مستشارة، وبالتالي أسهم ذلك في جعلها عضوة مشاركة وفاعلة في المجلس، مضيفة أن المرأة لديها الاستعداد الكامل لمشاركة الرجل، بل من واجبها أن تعطي رأيها باعتبارها نصف المجتمع. وأشارت «حصّة آل شيخ» إلى أهمية نقل المرأة من بيئة المكرمة والعطية إلى بيئة القانون والحقوق، مضيفة أن حضور المرأة يمثل حضور الرجل تماماً، كأى عضو في مجلس الشورى، سياسياً وتنموياً وحقوقياً، مبيّنة أن وصول المرأة لمجلس الشورى لا يُعد «حلاً سحرياً» ينهض به في بعض مواقفه؛ لأن المشكلة في دخول المرأة هناك هي أنها تدخل على

ذات القواعد والبنى التأسيسية للمجلس، لهذا لن نتوقع المستحيل، مؤملة أن تساعد المرأة في الدفاع عن المهمشين، من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية الحقوقية تشريعاً وتطبيقاً، مع وضعها في الإطار القانوني الوطني، ذاكراً أن أهم هذه الاتفاقيات هي حقوق الإنسان والطفل و«معاهدة سيداو»، التي تنص على إزالة كل أنواع التمييز ضد المرأة.

خطوة للأمم

وتداخل الزميل «راشد الراشد»، قائلاً: إن وجود المرأة في مجلس الشورى هو واجب وطني وحقوقى، مضيفاً أن المجتمع الذي لا تشارك المرأة في قراراته وصنع مستقبله هو مجتمع أعرج مشلول لا يمكن أن يسير مطلقاً، مؤكداً على أن دخول المرأة في مجلس الشورى -وكل المجالات الأخرى- هي خطوة جيدة تساهم في إنهاء فكرة عزل المرأة، وإنهاء هيمنة فكر أحادي اقصائي يرغب إبعادها عن مشهد الحياة، والمشاركة في العمل الوطني السياسي والفكري، رغم أننا الآن أمام نخب واعيات مثقفات لديهن عطاء متميز، مشيراً إلى أن دخول المرأة في مجلس الشورى جاء متأخراً، لكن مع ذلك فإن من واجبها أن تشارك بأدوار ايجابية منتجة، فلا مانع مثلاً أن تناقش المرأة قضايا الرجل ويناقش الرجل قضايا المرأة على اعتبار أن الرجل والمرأة مشاركان في بناء المجتمع، شديداً على أهمية عدم تجزئ أنفسنا وكما أن الرجل إنسان كذلك المرأة إنسان، وعليهما أدوار متكاملة وشركاء في المسؤولية، بل وشركاء في القرار إيجاباً أو سلباً وفي جميع النواحي. تجربة لم تكتمل!

وذكرت «د.وفاء التويجري» أن موقع المرأة على خارطة الوطنية يختلف من مجتمع إلى آخر، وعلى الرغم من وجود عيinat لا بأس بهن بين هذه التجارب، إلا أنهن في تقديري لا يلتقيان، وهذا ربما يصعب من فرص الإفادة في ما يخص مسألة تطبيقهما كواقع لدينا، مبينة أنها تختزل بشكل واضح سياق تجربة المرأة السعودية وتلحقها بتجربة أخرى، وهذا يضر بالمفهوم الشمولي لقضية المرأة في المملكة، وربما يكرس لها جس التفرغ الذي يحيط دائماً بالحرak النسوي لدينا، مشددة على أهمية إدراك أن من مصلحة المرأة الحفاظ على استقلال تجربتها، مع التأكيد على أن هوية هذه التجربة هو أنها تنبع من حقوق شرعية كفلها الدين، وكذلك تطلعات وطنية تتماشى مع التربية الثقافية والمجتمعية. وأضافت أن مشاركة المرأة الحالية لا ترتقي إلى مستوى تجربة مكتملة؛ نظراً لكونها ذات سمة استشارية وليست جزءاً أصيلاً من العملية الشورية، سواء من الناحية القانونية أو النظامية، وهو ما يقودنا إلى أن كيفية اختيار الشخصيات يُبنى على طبيعة الموضوع وليس على فكرة المشاركة في منظومة الشورى ذاتها، موضحة أنها لا تقلل من أهمية المشاركة بوضعها الحالي إطلاقاً، مؤكدة على أنها ليست الشكل النهائي الذي تتطلع إليه الدولة والمجتمع.

نظرة المجتمع

وفيما يتعلق بقبول المجتمع لعمل المرأة، أوضحت الأميرة «سميرة بنت عبدالله» أن التغيير المجتمعي لحق بالمرأة مثل الرجل، ولكن الأهم هو استثمار هذا التغيير للأفضل، والوصول إلى مواقع متقدمة من الحضور الواعي، فمثلاً في مجال التعليم تم دمجها مع الرجل، كما أصبح المجتمع جاهزاً لتقبل وجود المرأة في جميع القطاعات؛ مما ساعد على أن تكون جزءاً مؤثراً في المشاركة واتخاذ القرار وإعداد الأنظمة، مؤكدة على أننا مازلنا في حاجة ضرورية لتعديل بعض الأنظمة التي تقيد نشاط المرأة في أداء دورها، مؤيدة الأصوات التي تقول إن قرار مشاركة المرأة في مجلس الشورى جاء متأخراً، إلا أنها رأت أن هذا هو الوقت يُعد مناسباً لإتاحة الفرصة لها لأداء دورها الفاعل تجاه وطنها. وعلق الزميل «صالح الحماد»، قائلاً: «المرأة حققت -وفي وقت وجيز- قفزات سريعة وغير متوقعة في مجالات عدة مقارنة بالأعوام العشرين الماضية، مضيفاً أن الخطوات التي اتخذتها الدولة لإشراك المرأة في عضوية مجلس الشورى، والمشاركة السياسية في صنع القرار، إلى جانب تعيينها على وظائف كبيرة في الحكومة؛ جميعها تعكس توجه الدولة نحو تعزيز حضور المرأة في المجتمع، وتجاوز المعوقات التي قد تحول دون ذلك، والأهم أن ننطلق إلى الأمام بوعي ومسؤولية.

وأوضحت «د.وفاء التويجري» أن تجاهل دور المرأة سيؤدي حتماً إلى خلل ما في منظومة الأداء والإنتاج في مؤسسات الدولة والمجتمع، وهذا يتطلب قطعاً نماذج نسوية تملك الكفاءة والثقة، وتقدم نفسها كنموذج وطني منسجم وملتزم بالموقف الشرعي، وكذلك عاكس للقيم الاجتماعية والثقافية؛ ليأتي وصولها إلى أعلى مستويات المشاركة، كنتيجة عمل وثقة وليس نتيجة تحد، أو فرض الظروف.

حصة آل الشيخ: أولوية قضايا المرأة في المجلس تركز على الحقوق المشروعة دون تهميش البُعد الخارجي للقرار

وعن البُعد الخارجي لقرار مشاركة المرأة في مجلس الشورى، أوضحت «د.إلهام محجوب» أن ردة الفعل الدولية كانت قوية، وإيجابية، ومتفائلة، بل أكثر من ذلك تحسین الصورة الذهنية عن واقع المرأة السعودية في الغرب، مشيرة في هذا

الجانب إلى فترة تلقيها الدراسة خارج المملكة قبل عقدين من الزمان، حيث عانت من نظرة المجتمع الغربي للمرأة في المملكة؛ فلم يكن من المؤلف أن تدخل المرأة الجامعة وتشارك في جميع المجالات العلمية والثقافية، مبينة أن المرأة عانت في اظهر نفسها للمجتمع المحلي ناهيك عن المجتمع الخارجي، لافتة إلى أنها شاركت في رحلة إلى فرنسا مع أعضاء في مجلس الشورى، وقد دخلنا البرلمان الفرنسي، وقد اندهشوا عندما رأوا المرأة السعودية في هذا الموقع، بل لم يصدقوا أن هناك نساء لديهن القدرة على الحديث معهم، ونقل تصوراتهن.

وتداخل الزميل «سالم الغامدي» حول البعد الخارجي للقرار، قائلاً: وصلت المرأة في المملكة إلى مرحلة متقدمة في التعليم، وتقلدت مناصب عليا، بل وشاركت في قطاعات الأعمال، وكذلك في الأعمال الحكومية، وهذه التطورات المتلاحقة جعلت العالم الخارجي يتفاجأ بدخول المرأة في المجالات الحضارية والتنموية والاقتصادية والثقافية، بل يتفاجأ أيضاً بمستوى حضور المرأة السعودية في مجالات علمية متخصصة، وحصولها على براءات اختراع، وجلوستها على مقاعد الدراسة في كبرى الجامعات العالمية، مبينة أن المستقبل مشرق، والتواجد على قدر الثقة، والصورة الذهنية في عقليات الغرب ستكون مختلفة تماماً كما تبدو ملامحها الآن.

وعلمت الزميلة «نوال الراشد» حول البعد الخارجي بشأن مشاركة المرأة في مجلس الشورى، قائلة: «لاحظت بنفسى أن دول مجلس التعاون سبقتنا بأعوام في مجال مشاركة المرأة، ولو أخذنا مقارنة بين المرأة السعودية والمرأة الكويتية وجدنا أن مجلس الأمة ضم امرأتين، بينما هنا استطاعت أن تأخذ (12) مقعداً استشارياً»، مؤكدة على أن ردة الفعل الدولية كانت أكثر من رائعة؛ لأن قرار الملك عبدالله كان قراراً صائباً وفي الوقت المناسب بعد أن وصلت المرأة إلى مواقع مهمة، ولا ينقصها سوى أن تكون وزيرة في المستقبل.

تأييد ورفض!

وفي سؤال لـ «د. إلهام محجوب»: باعتبارها شاركت مع الرجل في مجلس الشورى، واطلعت على العديد من القضايا المعروضة، واشتركت في عدة لجان استشارية، عن استعداد بيئة مجلس الشورى لدخول المرأة؟

وقالت: هناك أعضاء في مجلس الشورى مؤيدين لمشاركة المرأة ودعمها، وهناك أعضاء آخرون لا يرغبون في مشاركتها، ويعلنون مواقفهم بشكل واضح، لكن الأهم هو أن تثبت المرأة وجودها، وألا تتردد في طرح رأيها بقوة، لافتة إلى أن الملك عبدالله -حفظه الله- قال كلمة مهمة، وهي تمسك المرأة بالقيم الإسلامية أثناء مشاركتها في المجلس.

وعلمت الأميرة «سميرة بنت عبدالله» قائلة: نحن في مجتمع محافظ، وله ثوابت راسخة نشأ عليها، ومشاركة المرأة في مجلس الشورى يعد أمراً جديداً، لهذا يجب عليها مراعاة العادات والتقاليد المجتمعية، حتى لا تكون ردة فعل المجتمع من المشاركة عكسية، مشددة على أهمية توعية وهيئة المجتمع لقبول التجربة والتفاعل معها وعدم التقليل منها.

منصب قيادي

وطرحت الزميلة «اسمهان الغامدي» سؤالاً حول فكرة تهيئة مجلس الشورى المرأة للوصول إلى منصب وزاري مستقبلاً؟ وأجابت «د. إلهام محجوب»: يفترض من البداية اختيار كفاءات نسائية في المجلس، وتهيئتهن إدارياً، وتنظيمياً، إلى جانب صقل خبراتهم، وإمكاناتهم، وتعزيز مسؤولياتهم، ومشاركتهم داخلياً وخارجياً، ويبقى المنصب الوزاري متوقفاً على صاحب القرار.

صوت المرأة

وقال الزميل «عادل الحميدان»: يُفترض أن تكون المرأة شريكة للرجل في هذا الوطن، كما هي شريكة له في المنزل والعمل، مبينة أن المرأة يجب أن تكون ممثلة في جميع لجان مجلس الشورى، وتشارك في جميع قطاعات الدولة، مؤكداً على أنه سبق أن استضافنا العديد من الوفود الأجنبية، ووجدناهم يعرفون عن المرأة السعودية أكثر من معرفة المواطن بها، من خلال دراستهن في جامعات أوروبية وأمريكية، مبدياً عتبه الشديد على الإعلام والمؤسسات الحكومية في طريقة تقديم المرأة في المملكة، متسائلاً: هل صوت المرأة سيشكل تأثيراً واضحاً على سن القرارات والأنظمة ووضعها ضمن أجندة أعمال المجلس؟

وأجابت «د. وفاء التويجري»: إن الرصيد الوطني يجب أن يوظف لصالح العملية الشورية في شقيها الكبيرين التشريعي والرقابي بشكل مجمل، مضيفة أن مسألة التأثير على سن القوانين والتشريعات متوقع، لكنه يخضع في نهاية الأمر إلى قواعد وأنظمة وآليات التصويت، مبدية تخوفها من أن يكون الهدف هو فقط دخول المجلس، حيث إن الاكتفاء بذلك سيكون سلبياً على قضية المرأة بشكل عام، مشيرة إلى أن المشاركة والنتائج المترتبة عليها هي من سيحدد موقف الدولة والمجتمع من إعطاء مزيد من الأدوار والفرص للمرأة، وليس مجرد دخولها.

مشاركة ومنافسة

وحول من يطالب بتقنين دور المرأة في المجلس على القضايا المتعلقة بالطفل والأسرة، قالت الأميرة «لولوة الفيصل»: المرأة في المملكة واعية ومتفقة، بل وأثبتت جداتها في الكثير من المجالات، وتستطيع أن تتجاوز هذه النقطة الجديدة في

حياتها بقوة واقتدار، وبصرامة شديدة نريد من الجهة التنفيذية لهذا القرار العظيم أن تنطلق من وعي وثقافة، مُشددة على أهمية إبراز دور النساء كفاعل اقتصادي واجتماعي وسياسي، وعدم حصر أدوارهن في صور اجتماعية لا تعكس المكانة التي تحتلها المرأة اليوم في عدد من المجالات، حيث تستطيع مشاركة أخيها الرجل لتدخل إلى الحياة العامة من أوسع أبوابها، مبنية أن المرأة ستساهم في اتخاذ القرارات وتعديل القوانين ومراجعة ومحاسبة أداء الوزارات والإدارات والهيئات المؤثرة في حياة المواطنين والمواطنات، مشيرة إلى أن المرأة لدى دخولها المجلس سوف يكون لها نصيب كبير في تفعيل الكثير من القرارات التي سوف تعود على المجتمع والوطن بالخير والرفاهية.

إنصاف النجاح
وفي سؤال للزميل «د.أحمد الجميلة» عن مدى تهيئة المرأة للجلوس تحت قبة مجلس الشورى تشرّع وتقرر للوطن وليس مجرد أن تقرّر لأسرة صغيرة؟، أوضحت «حصة آل الشيخ» أنه لا أحد يشكك في قدرات المرأة، بل هي كغيرها لديها قدرة على المشاركة ومنافسة الرجل، مضيفاً أنها لا تشك في نجاح المرأة، إلا أنها تشك في النظرة السائدة لدى البعض في إنصاف هذا النجاح، مؤكدة على أنه من الطبيعي أن تشارك المرأة في مجلس الشورى وهي ترتدي عباؤها وطرحتها، متسائلة: لماذا الخوف من مشاركتها في المجلس؟، متأسفة على أن التخوف يصدر كثيراً من المرأة نفسها!.

وأضافت: أثق تماماً أنه إذا أعطيت المرأة الفرصة وبدون معوقات داخل مجلس الشورى؛ ستقدم خدمات جليلة، وبالتالي تحقيق نجاحات باهرة في الداخل، مثلما حققت نجاحات أخرى في الخارج.

أولوية القضايا
وتداخل الزميل «عادل الحربي» قائلاً: يجب ألا نبالغ كثيراً أن المرأة ستحدث تغييراً لم نتوقعه في مجلس الشورى، مضيفاً أن المهم هو نجاح التجربة في دورتها الأولى أكثر من المطالبة بإقرار تشريعات خاصة بها، فمثلاً آلية التصويت في المجلس قد لا تساعد المرأة على تمرير مشروعاتها وحقوقها التي تطالب بها، متسائلة: من يمثل المرأة في المجتمع؟، ومن هي تلك الجهة التي لها صلاحيات الدفاع عن المرأة وتتكفل بمتابعة قضاياها، وتعمل على تحسين الصورة الذهنية الموجودة عنها؟، مشيراً إلى أن وجود المرأة في مجلس الشورى سيؤدي إلى رسم صورة جديدة يجب أن تستغلها على أحسن وجه، حتى تعطي الانطباع الأول الذي يدعم الخطوات القادمة لمزيد من الحقوق، متأسفاً على من يختزل حقوق المرأة في قيادة السيارة، وهناك من ينساق خلف هذه الأطروحات التي لا تمثل شيئاً، حيث هناك قضايا في غاية الأهمية يجب مناقشتها وتستحق من المرأة الاهتمام بها، فمثلاً لدينا حوالي (800) ألف عاطلة عن العمل، وأرى أن هذه هي أهم القضايا التي يجب أن تهتم بها المرأة في مجلس الشورى.

وعلمت «حصة آل الشيخ» على مداخل الزميل «عادل الحربي»، قائلة: «أعتقد أن مطالبة المرأة بقيادة السيارة ليست قضية هامشية كما تقول، ثم إن الاهتمام بهذه القضية -وهي حق من حقوقها- في مجلس الشورى لا يعني إهمال بقية القضايا كالفقر والبطالة»، مشددة على أن وجود المرأة في المجلس ليس هو الحل السحري لمعظم قضاياها الأساسية؛ لأن المعوقات مازالت موجودة، والبنية التأسيسية كما هي لم يطرأ عليها تعديل، مؤكدة على أن طرحها لقضايا الفقر والبطالة والطفولة والأسرة سيكون أقوى من طرح الرجل؛ لأنه لا يعاني منها، كما أنك يا أخ «عادل» لا تعاني من أهمية قيادة المرأة للسيارة لهذا ترى أنها ليست من الأولويات.

قيادة السيارة
ودافعت «د.إلهام محجوب» عن وجهة نظر الزميل «عادل الحربي»، قائلة: عندما ألتقي مع بعض النسوة ويعرفن أنني أعمل مستشارة في مجلس الشورى، فإن أول ما يطالبن به هو قيادة المرأة للسيارة، مضيفاً أن قيادة السيارة لا يُعد موضوعاً أولوياً للمرأة في مجلس الشورى، لافتة إلى أنه بحكم عملها في الجامعة مع الطالبات الشابات في المملكة وخارجها، فإنهن يؤكدن على أن الحجاب هو سبب منع قيادة المرأة للسيارة!، ذاكراً أنه أصبح المجتمع يربط بين قيادة المرأة للسيارة والحجاب، إذ يعتقدون أنها حينما تقود السيارة ستفك الحجاب وهذا غير صحيح وفهم خاطئ، لهذا أرى أن يتم تأجيل مناقشة مثل هذه القضايا لأن المرأة لديها أولويات أخرى.

وذكرت الأميرة «سميرة بنت عبدالله» أن المجتمع يريد أن يرى عمل المرأة في مجلس الشورى، كما يريد أيضاً أن يقيم التجربة، ويعرف الفرق، ولو افترضنا أن المرأة أثارت قضية قيادة المرأة للسيارة قد يعتقد الناس أن هدفها الأول والأخير هو ذلك، رغم أن هذه القضية هي جزء من قضايا أخرى أياً كانت درجة أهميتها، ولكن الأهم أن نتجج المرأة في الحضور تحت قبة المجلس؛ لأنها ستكون تحت أنظار المجتمع ككل.

طموح المجتمع

وتداخل الزميل «د.أحمد الجميعة»، قائلاً: عندما يرتفع سقف طموح المجتمع تجاه المشاركة السياسية للمرأة في مجلس الشورى؛ لا نريد أن نصطدم بمعوقات ربما تكون من صنع المرأة نفسها، أو من صنع الأنظمة، أو العادات والتقاليد، متسائلاً: ما المطلوب حتى يكون هذا السقف متماشياً مع إمكانيات المرأة وضامناً لنجاح تجربتها الأولى في المجلس؟ وأجابت الأميرة «سميرة بنت عبدالله»: أنا شخصياً اتفق مع هذا الطرح، خاصة أننا في وضع حساس ولدينا عادات وتقاليد، ومن الصعب أن نقارن مجتمعنا بمجتمعات عربية أو غيرها، حتى الدول المجاورة لا تستطيع أن تُقارن بها، مضيفة أن الكويت مثلاً نجد فيها تطوراً مطرداً منذ عدة عقود، واستطاعت المرأة لديهم أن تندمج مع الرجل، بينما المرأة في المملكة لم تندمج مع الرجل إلا قبل أعوام قليلة، لهذا نحتاج إلى التدرج حتى تستطيع المرأة أن تأخذ مكانها اللائق في المجتمع.

وتداخلت «د.إلهام محجوب» قائلة: لو اعتمدنا على التدرج لما اتخذ الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- قرار دخول المرأة لمجلس الشورى، مؤكدة على أن هذه القفزة هي التي يمكن أن تعطينا الأمان، مضيفة أن المرأة عملت في جميعات نسائية على توعية المجتمع، وساهمت في بناء وعي يلغي ذلك التحفظ، بل إن البعض أكد على أن حقوق المرأة لا تتعارض مع الشريعة، واستطاعوا تنفيذ بنود «وثيقة سياد» في ظل وجود المبادئ الإسلامية.

وقالت الأميرة «سميرة بنت عبدالله»: إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- عندما قرر دخول المرأة مجلس الشورى، أراد أن تحافظ على دينها وعاداتها وتقاليدها، فهو مدرك أن هذا القرار سليم، ويدرك كذلك ردة الفعل في المجتمع.

من يضمن النجاح؟

وفي سؤال آخر للزميل «د.أحمد الجميعة» عمن يضمن نجاح تجربة المرأة في المجلس، هل هو اختيار العد الكافي من العضوات أم طبيعة الفكر والتوجه الذي تحمله؟، أكدت «د.إلهام محجوب» على أن العدد وحده غير كافٍ، والفكر كذلك وحده غير كافٍ، لهذا لا بد من إيجاد تركيبة متوازنة تضمن نجاح مشاركة المرأة في مجلس الشورى، مُشددة على أهمية دور الإعلام في إبراز أهمية دور مشاركة المرأة للرجل في المجتمع وليس في مجلس الشورى فقط. وعلق الزميل «راشد الراشد» حول هذه الجزئية في الندوة على ضرورة أن تمثل المرأة بعدد جيد في المجلس، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار مساحة المملكة وجغرافيتها، مضيفة أن القضية التي ستواجهها المرأة في المجلس ليست قضية عدد، وإنما هي قضية فكر، لافتاً إلى أن الرجال الذين يحملون فكراً وتوجهاً تنويرياً سينحازون بلاشك لرأي المرأة التي لديها فكر تنويري واع، متخوفاً من أن تأتي عضوات لمجلس الشورى يحملن نفس فكر الرجل، وهو ما يؤدي إلى احباط كل آمال المرأة!!.

برنامج وطني

وحول وجود جيل من الرائدات في التعليم والصحة والخدمة العامة في مؤسسات الدولة، واللاتي يشكلن رصيذاً وطنياً سوف يدعم أعمال المرأة في المجلس، وهل يكون صوت المرأة ذا تأثير واضح على سن القرارات والأنظمة ووضعها ضمن أجندة أعمال المجلس؟.

قالت الأميرة «لولوة الفيصل»: نعم، بكل تأكيد، المرأة نصف المجتمع وصوتها واقتراحاتها ومحاوراتها وإصلاحاتها سيكون له تأثير كبير؛ لأنها أثبتت جدارتها في كل المجالات على المستوى العالمي لا المحلي فقط، مضيفة أنه جاءت هذه الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، لتكون مناهجاً للعمل على قاعدة صلبة، حيث ساهمت بنفسها في صياغتها، من خلال إنجازاتها في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة محلياً وعالمياً، مشيرة إلى أن خطاب خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بشأن اتخاذ قرار دخول المرأة لمجلس الشورى دليل على ذلك، حيث أكد على أنه اتخذ قراره لأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع، في ظل عملها وفق الضوابط الشرعية، وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء ومن خارجها، الذين استحسنا هذا التوجه وأيدوه.

وأضافت أنه يتمثل دور المرأة القائدة بأمور متنوعة، منها وضع برنامج وطني لتوعية الناخبات والمرشحات للعضوية، وكذلك اقتراح النظم واللوائح التي تحقق رفع كفاءة العضوات، إضافة إلى متابعة تنفيذ التشريعات والسياسات والخطط المتعلقة بكيفية اختيار العضوات والمستشارات، بحيث تكون معتمدة على الكفاءة، مع فتح باب الحوار الهادف بين الأعضاء والمستشارين؛ لمعالجة النمطية الاجتماعية التي تعيق تصرف المرأة ودخولها بفاعلية في طور تنمية الشورى والمجتمع.

السديري: تجربة أولى لكنها مهمة
في كفاءة الحضور الواعي والمسؤول للمرأة

أكد الزميل الأستاذ تركي بن عبدالله السديري على أهمية مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى، وصناعة القرار مع الرجل، والمضي معاً نحو شراكة فاعلة، ومثمرة لخدمة الوطن وتنميته، مشيراً إلى أنها تجربة أولى، لكنها مهمة في كفاءة وموضوعية الحضور الواعي والمسؤول للمرأة في المجتمع، وجزالة الإمكانات التي تتمتع بها؛ بما يضمن لها النجاح. وقال خلال استقباله المشاركين في «ندوة الثلاثاء» إن رجل المبادرات والقرارات الحاسمة «عبدالله بن عبدالعزيز» استطاع بحكمته، وبُعد نظره، التصدي لمحاولات تهيش المرأة، والتقليل من حضورها، وذلك إيماناً منه -حفظه الله- أن المجتمع الذي يعيق حضور نصفه الآخر لن يتقدم إلى الأمام، ولن يستثمر طاقاته، وإمكاناته، وسيبقى عاجزاً عن مواجهة التحديات، وتحقيق تطلعات إنجازاته مستقبلاً.

وأضاف: «ثقتنا كبيرة في نجاح المرأة تحت قبة المجلس؛ ليس فقط في تبني قضاياها، وإنما في التصويت على أكثر القضايا حساسية للوطن، واحتياجاً للمواطن»، مشيراً إلى أن توعية المجتمع بمشاركة المرأة في مجلس الشورى تتطلب الدعم، والتحصير على أساس أن المهمة ليست مضمونة النجاح فقط، وإنما إنصاف ذلك النجاح المتوقع. صوت الرجل يكسب التصويت!

قال الزميل «د. أحمد الجميلة» إن آلية التصويت في مجلس الشورى تحتم على المرأة العمل على إقناع الرجل بالقضايا التي ترغب تبنيها، وتحديد ما يخص بني جنسها، إلى جانب «التكتل» لتبني مشروع قرار بالأغلبية، وليس الاعتماد على نسبة تمثيلها في المجلس؛ مما يعني أن العدد يرجح كفة الرجل على كفة المرأة، وهو ما يُفسّر على أن صوت المرأة قد يكون تابعاً وليس مستقلاً في صناعة القرارات داخل المجلس، متسانلاً: كيف نخلق توازناً يمثل صوتاً مؤثراً للمرأة؟ وعلقت «حصّة آل الشيخ»: إن النسبة الموجودة في التمثيل العالمي هي (18.6%) للمرأة، أما في الدول العربية جميعاً فالتمثيل محصور في (10%)، وهذا أقل بكثير من التمثيل العالمي، مبيّنة أن العدد له دور بشرط وجود عدد كافٍ، مشيرةً إلى أن العدد ليس على حساب نوعية الاختيار، لأن النوعية هي التي تمكن الإنسان القدرة على الإقناع، فكلما كانت المرأة المختارة واعية بدورها وبمكانتها كمرأة في اتخاذ القرار، وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والتنمية، اعتقد أنه باستطاعتها أن تخلق جواً توافقياً مع الرجل ولن تواجه بالرفض! وأكدت «د. إلهام محبوب» على أنه قد يكون ذلك عائقاً، والتكتلات موجودة حتى وسط الرجال، ونحن في الكليات وفي مجالس الكليات نجد تكتلات، لكن المهم في هذا الأمر هو سعي المرأة نحو إقناع الرجل بالقضية، سواء في مجلس الشورى، أو في مواقع عمل أخرى، وهذا الأمر يحتاج إلى توعية المجتمع بأهمية وجود المرأة والعمل على تفعيل دورها. معايير الاختيار..!

شدّدت الأميرة «لولوة الفيصل» على أهمية اختيار العضوة على أساس العلم والخبرة والاختصاص، مع التمهيد والتدقيق في السيرة الذاتية للمرشحة، مضيفة أن المسألة ليست مجرد سير ذاتية مؤرشفة لا تتجاوز سطورها الميدان العملي، إنما نريد دماء وأسماء جديدة، وشابات وذوات خبرة يمثلن كافة المناطق والتوجهات، ويكنّ قدرات على أداء المهمة بصبر وقوة وأمانة ومسؤولية، مشددة على أهمية أن يكون الاختيار بحسب قناعة كل من المسؤول عن اختيار المرشحات بعدالة وشفافية لازمتين.

وتدخلت «حصّة آل الشيخ» قائلة: لا بد أن تعمل الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والجمعيات العلمية؛ على ترشيح الشخصيات النسائية المناسبة اللاتي لديهن الكفاءة والخبرة، والمهارات الكافية على جعل حضورهن مميزاً مع التجربة الأولى في المجلس، مؤكدة على أهمية ترشيح أسماء من كافة المناطق، وشرائح المجتمع، متمنية أن لا يقل تمثيل المرأة في المجلس عن (25%) من العدد الكلي للأعضاء. د. المهنا: العدد المتوقع ومكان الجلوس سابق لأوانه

أوضح «د. محمد بن عبدالله المهنا» - المتحدث الرسمي لمجلس الشورى - أن ما تم تناوله في وسائل الإعلام عن عدد العضوات المتوقع دخولهن إلى مجلس الشورى في دورته المقبلة، وتحديد 30 عضوة؛ هو اجتهادات إعلامية ليس لها استناد رسمي، مؤكداً على أن اختيار العضوات وأسمائهن أو أعدادهن يتم بالتعيين من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - أسوة باختيار زملائه الرجال، وهو المتعارف عليه في نظام المجلس منذ تأسيسه. وقال لـ«الرياض»: «يتم اختيار الأعضاء من أهل العلم والخبرة والاختصاص، وبعد تعيين العضوات سوف يحصلن على كافة الأدوار والمهام من حضور كافة الجلسات والتصويت على القرارات والموضوعات المطروحة على جدول أعماله، كما يحق لهن المشاركة في التصويت على القرارات التي تم مناقشتها؛ إذا كان المشروع المطروح في المجلس للتصويت أو تقديم الاعتراض على المشروع». وأضاف: «الحديث عن جلوس العضوة في قاعة المجلس أم سيكون هناك فاصل زجاجي أو خشبي بينها وبين زملائها هو كلام سابق لأوانه»، موضحاً أنها سوف تتمتع بكافة حقها في العضوية

مثل زميلها الرجل. وأشار إلى أن قرار خادم الحرمين الشريفين واضح بمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى وفق الشريعة الإسلامية، مؤكداً على أن المجلس سوف يوفر للعضوات كافة الإمكانيات من مكاتب إدارية، وكادر نسائي خاص من إدارة وسكرتارية لتسهيل مهام عملهن في حضور الجلسات.

قرار سيادي ألغى «العزلة»

أكدت «حصّة آل الشيخ» على أن قرار مشاركة المرأة في مجلس الشورى قرار سيادي من رأس الهرم، وهو ما يُحبط أي نوع من محاولة الصد والردع، مضيفة أن الشيء المهم الذي يجب أن يعلمه الجميع، هو أننا لسنا في «عزلة كونية»، مؤكدة على أن خطوات التحديث تحتاج إلى شجاعة لترد على المعارضين، وحتماً سيقبلون في نهاية المطاف بالنمو والتطور؛ لأننا الآن في مجتمع المعرفة، وهذا لن يحدث للرجل وحده، بل بوجود المرأة معه كشريك فاعل. وأيد الزميل «راشد الراشد» ما أشارت إليه «حصّة آل الشيخ» باعتبار أن صناعة التاريخ تحتاج إلى قرارات سياسية شجاعة، إذ ليس من المعقول أن نعيش في زمن ونقيم في زمن آخر بعيد جداً، موضحاً أن أساس الرفض للتحديث هو تراكم لتقافة شعبية متروكة وتقليدية وتخشي التغيير، مشيراً إلى أن التقاليد أحياناً تكون معوقاً وقد تستخدم سلبياً، فمثلاً الكرم قيمة أخلاقية واجتماعية، لكن إذا تجاوز حدة انقلب إلى سفاهة وعبث. وقال: «نحتاج إلى اقتحام التاريخ باقتحام الزمن الذي نحن نعيش فيه، لنعمل على صناعة أنفسنا»، مبيناً أن هناك مؤسسات تعمل للحفاظ على أوضاعها وامتيازاتها وعلى أرائها في قيادة المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تعطيل العملية التنويرية والاصلاحية والاستشرافية التقدمية، مشيراً إلى أنه إذا استطعنا الموازنة بين التقاليد والعادات كثافة شعبية وبين الثابت الذي نحترمه ونتمسك به، لاستطعنا أن نتقدم خطوات شجاعة إلى الأمام.

التاريخ الإسلامي أنصف المرأة

أوضح الزميل «طلحة الأنصاري» في مداخلته على أن المطلوب من المرأة أن تختصر الزمن في الاستفادة من فرصة تواجدتها تحت قبة مجلس الشورى، وتقطع الطريق على كل من يحاول أن يشكك في نجاحها، وليس المطلوب منها أن تقترح وتنادي بـ«قضايا مريخية» بعيدة عن الواقع المعاش، متسائلاً: هل بالغ الإعلام في توظيف الرسائل تجاه الإرث الموجود في تاريخ الإسلام عن استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة للمرأة؟. وأجابت «حصّة آل الشيخ»: الأمر الذي يجب أن نفهمه جميعاً أن المجتمعات المتدنية يؤثر فيها دائماً الخطاب الديني، على الرغم أن المرأة موجودة عبر التاريخ في جميع الميادين، حيث لعبت دوراً كبيراً في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي عهد الخلافة الراشدة، بل وشاركت في جميع المجالات حتى في الحروب، حتى أن الرسول استشارها في القرارات السياسية، مؤكدة على أنه ليس هناك مانع شرعي لوجود المرأة مع الرجل، مشيرة إلى أن موضوع الاختلاط هو من أثر كثيراً على المواضيع المتعلقة بالمرأة، وأصبح المرور منه أمراً مخيفاً!

وتداخل الزميل «راشد الراشد»، قائلاً: نحن لا نقرأ تاريخنا جيداً، أو إننا نجترئه ونأخذ منه ما يناسبنا، فأنا أذكر أن أمي وجدتي وأفراد الأسرة كانوا جميعاً يعملون في المزارع، مبيناً أنه كانت النساء يبعن في «سوق المقيرة» بجانب الرجل، وكذلك في «سوق الثميري»، ولم يكن هناك أحد يجرو على أن يسبب لهن مضايقات.

وأوضحت الأميرة «سميرة بنت عبدالله» أن دور الإعلام كبير في إبراز أهمية المرأة ومشاركتها، مضيفة أن ديننا الإسلامي لم يمنع خروج المرأة، بل ولم يمنعها من الاستقلال بذاتها، مُشددة على أن المجتمع لا يزال بحاجة إلى تثقيف وتوعية في التعاطي مع قضايا المرأة.

حق جزءاً من أهدافه ودعم ذوي الدخل المحدود لكنه يشكو من بعض

السلبات

برنامج تكافل " يحتاج إلى إعادة نظر!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/13/article783972.html>

الرياض، تحقيق- حياة الغامدي
سجّل "برنامج تكافل" (63) ألف طالب وطالبة من المحتاجين بكافة إدارات التربية والتعليم على مستوى المملكة، بتكلفة مالية قدرت بنحو (53) مليون ريال؛ لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.
وعلى الرغم أن "برنامج تكافل" حقق جزءاً من أهدافه من خلال إفادة الطلاب -قليلي الدخل- ومساعدتهم مادياً، إلا أنه يوجد سلبات تحتاج إلى حلول، أو على الأقل النظر فيها وتداركها مستقبلاً، منها عدم توضيح حد معين لراتب ولي الأمر، وكذلك تعميم البرنامج على جميع الطلبة والطالبات، مما فتح المجال أمام أطماع بعض أولياء الأمور، وتقليص الفرصة أمام المحتاجين فعلياً، كما أن البرنامج ترك الاختيار إلكترونياً بحسب البيانات المدخلة، إلى جانب البطء الشديد في صرف الإعانات على الطلبة والطالبات، فبعض المدارس مثلاً لم يتم صرف الإعانات إلا في منتصف الفصل الدراسي الثاني من العام الماضي!، ولا ننسى أيضاً أن مبلغ ثلاثة ريالات لليوم الواحد لا يكفي، فهناك من يشتكي ظروفاً صعبة، الأمر الذي يحتم الوقوف معه ورفع المبلغ إلى أعلى من ذلك.

حال الأسرة

وقالت "فاطمة حمد" -مسؤولة التوجيه والإرشاد في إحدى مدارس المرحلة المتوسطة-: أنها أشرفت على إدخال بيانات (450) طالبة يمثلن جميع طالبات مدرستها دون استثناء، بحسب توجيهات وزارة التربية والتعليم، حيث يعتمد اختيار الطلاب والطالبات المحتاجين إلكترونياً على البيانات المدخلة، التي تضمنت حالة الأسرة مادياً، مبيّنة أن إجمالي المبلغ المخصص لكل طالبة سنوياً بلغ (590) ريالاً كمصروف يومي على مدار تسعة أشهر دراسية، يسبقها بداية العام حقيبة مدرسية تحوي كافة المستلزمات، وكذلك قطعة من القماش خاصة بالزّي المدرسي، لافتة إلى أن نفسيات الطالبات تختلف في تقبل تلك الإعانات، فمنهن من تتقبل وتطالب بأن يمنح لها المصروف دفعة واحدة كل أسبوع، وأخريات يلجأن لها بخجل تحت وطأة الحاجة، مما دفعها إلى صرفها لهن على مرحلتين لكل أسبوع.

أخطاء واضحة

وأوضحت "فاطمة حمد" أنها لجأت لطرق عدة لصرف تلك المبالغ للطالبات المحتاجات، حتى لا يشعر بقية زميلاتهن بذلك، حفاظاً على كرامتها من جانب، وحماية لكسر النفس من جانب آخر، مضيفة أنها بدأت بتسليم وجبة الإفطار للطالبة يومياً، إلا أن كثرة تردد الطالبات المحتاجات عليها بدأ يشعرهن بالحرج، مما جعلها تستبدل ذلك ببطاقات "كوبونات" تسلمها للمقصف المدرسي، مؤكدة على أن ذلك لم يكن الوسيلة الأنجح للحفاظ على كرامة الطالبة، مما استدعى إلى صرفها مبالغ مالية على مرحلتين لكل أسبوع دراسي، معتبرة ذلك طريقة مناسبة لكافة المحتاجات.
وفي شأن الأخطاء التي وقع فيها "برنامج تكافل" أشارت إلى أن من أبرزها عدم توضيح راتب محدد لولي الأمر، إضافة إلى تعميم البرنامج على جميع الطالبات والطلاب، مما فتح المجال أمام أطماع أولياء أمور من ذوي الدخل المرتفع، وتقليص الفرصة أمام المحتاجين فعلياً، علاوة على ذلك ترك الاختيار إلكترونياً بحسب البيانات المدخلة، مُشددة على أنه من المفترض تحديد راتب شهري لولي الأمر كأقل من (5000) حتى نتخلص من العشوائية في إدخال البيانات.
بطء في الصرف

واتفقت "هيفاء الكأس" -مرشدة طلابية- مع "فاطمة حمد" على عيوب وقع فيها "برنامج تكافل"، أبرزها عشوائية التخطيط والتوزيع بطريقة غير منظمة، مستدلة على ذلك منحه لطلابات مقتدرات مادياً داخل المدرسة، إضافة إلى ما يلزمه من بطء في الصرف، حيث انه من المفترض صرفه مع بداية العام الدراسي وبسرعة تنفيذية عالية، حتى يستفاد منه، مؤكدة على أن الإعانات لم تصرف للطلابات العام الماضي إلا بعد مضي نصف الفصل الدراسي الثاني، مبينة أن المبلغ الممنوح لطلابات المرحلة الثانوية سنوياً (1200) ريال، يشملها المصروف اليومي بواقع ثلاثة ريالات، يضاف إليها الحقيبة المدرسية التي تتضمن المستلزمات المدرسية كاملة، في حين أن الزبي المدرسي خصص له بطاقات بمبلغ (100) ريال، بعد اتفاق مسبق بين الإدارة المدرسية ومحل خاص بالأزياء، بحيث تسلم الطالبة البطاقة للمحل لتحصل على ما يناسب ذوقها ومقاسها.

مراقبة الطالبات

وأكدت "هيفاء الكأس" على أن إدارة مدرستها تقدم برنامجاً لدعم الطالبات المحتاجات بدون الاعتماد على مساعدات تكافل، التي كثيراً ما تتأخر في الصرف، أطلق عليه مسمى "سهم"، حيث تدفع كل معلمة من معلمات المدرسة وإدارياتها مبلغاً شهرياً بحسب مقدرتها، يكون ريعه للطلابات المحتاجات، إلى جانب تخصيص مبلغ من فوائد المقصف المدرسي لهن، لافتة إلى أن الحاجة تجعل الطالبة مجبورة للقبول، إلا أن هناك من الطالبات تكابر ولا تظهر حاجتها، مما يضطرها لمراقبة الطالبات خلال الفسحة لرصد المحتاجات منهن.

وقالت الطالبة "نوف": سجن والذي بسبب الشروع في جريمة قتل والدتها، حيث ينتظر تنفيذ حكم القصاص منذ أعوام، مضيفة أنها تعيش وأشقائها التسعة ظروفًا مأساوية، حيث يرفض أصحاب الوحدات السكنية تأجيرهم مسكنًا؛ لعدم وجود دخل ثابت لهم، فيما ظلت الجمعيات الخيرية تتكفل بإيجاد مسكن ملائم لهم، مما جعلهم ينتقلون من منزل إلى آخر دون استقرار، موضحة أن المبالغ التي تصرف لها من قبل المدرسة غير كافية لشراء وجبة إفطار، إذا أخذنا في الاعتبار أن سعر الفطيرة يقدر بريالين، والعصير كذلك!.

خيار وحيد

وذكرت "نوف" أنها في الغالب تدخر المبلغ لتوفير لقمة العيش لأشقائها، كونها لن تتمكن نفسياً من تناول وجبة الإفطار بينما أخوتها في المنزل لا يجدون ما يسد جوعهم، مضيفة أن ما يمنح لها من قبل المرشدة الطلابية من مساعدات يظل دون المأمول، ولا يتوافق مع ما تقتنيه بقية الطالبات في المدرسة، إلا أن وضعها المتردي يجعلها تقبل به كخيار وحيد أمامها.

وأوضحت الطالبة "حنين" أن المرشدة الطلابية بمدرستها كشفت حالتها المتردية، بعد أن رصدتها أكثر من مرة وهي تجلس منعزلة بعيداً عن الطالبات، ومنذ تلك اللحظة وهي تتلقى دعماً ومساعدات منها، مبينة أن المبلغ المحدد لليوم الواحد لا يكفيها، مشيرة إلى أن والدها يعمل حارس مدرسة، ولديها ثمانية أخوة، وتسكن مع أسرتهما في شقة مكونة من أربع غرف، متمنية أن تصرف لها مبالغ الحقيبة المدرسية ليترك لها حرية الاختيار.

إيصالها المنزل

وأشارت "منى الغشيان" -أخصائية اجتماعية- إلى أنها ترفض الصيغة المتبعة حالياً من قبل وزارة التربية والتعليم في تسليم الطلاب والطلابات أي نوع من المساعدات الداعمة لهم، مقترحة إيصالها من قبل إدارة مدرسة إلى منازل المحتاجين، حتى لا يشعر الطالب بنوع من الاحراج والكسر النفسي، مشددة على ضرورة توعية الطالب أن هذه المستلزمات المدرسية الممنوحة لهم حق مشروع كفلته وزارة التربية والتعليم لهم تماماً، مثل ما وفرت لهم الكتب المدرسية والمعلمين والمدرسة، وكذلك حصص التقوية للطلاب المخفقين، وأنها ليست صدقة لضعف الحالة المادية.

شككت في معلومات ممثل مجلس الغرف السعودية (نראה): المعلومات المثارة حول ارتفاع دخل الفرد السعودي إذا قُضي على الفساد لم تستند على بحوث علمية دقيقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/13/article783823.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

تسببت المعلومة التي ذكر فيها ممثل مجلس الغرف السعودية الدكتور/ مغاوري شلبي، في بعض المحاضرات التي ينفذها مجلس الغرف السعودية في مناطق ومحافظات المملكة بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن معدل دخل الفرد سيرتفع من 21 إلى 84 ألف دولار في السنة، إذا قضي على الفساد المالي والإداري، إلى العديد من الأقوال السلبية التي لا تتفق مع الواقع ولا الجهود التي تبذلها المملكة في سبيل مكافحة الفساد.

قالت هذا مكافحة الفساد في بيان لها - حصلت الرياض على نسخة منه - وأكدت أن المؤشرات الإحصائية التي أدلى بها الباحث لم تستند على بحث علمي دقيق، وليست خاصة بالمملكة، وأنه اعتمد على معلومات قديمة مستمدة من تقرير للبنك الدولي عن تكلفة الفساد في الدول النامية الفقيرة، ولا يعني إسقاط هذه المؤشرات على جميع الدول، بالإضافة إلى أن المحاضر لم يشر في محاضراته إلى المصدر الذي استقى منه المعلومة، وهو ما كانت تقتضيه الأمانة العلمية، ونظراً لأهمية مثل هذه الإحصائيات وأثرها على المستوى المحلي والدولي فقد كان من الأجدر بالباحث وهو مدير البحوث والدراسات بمجلس الغرف السعودية، النهوض بدراسات وأبحاث علمية حديثة محكمة، للاستفادة منها، وعدم الاعتماد على مثل تلك التقارير التي مضى عليها فترة طويلة، وتفتقد الدقة في استقصاء المعلومات من مصادرها الأصلية، ولذا فإن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رأت أن من واجبها إيضاح ذلك.

القضية حدثت قبل ما يقارب العام وأطلق سراح زوجة والدها لثبوت عدم تورطها تشخيص طبي خاطئ أحد أسباب وفاة الطفلة المعنفة لمى

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/13/article783913.html>

متابعة - أسهمان الغامدي
أكدت مصادر مطلعة بأحد المستشفيات الحكومية لـ "الرياض" أن أحد أسباب وفاة الطفلة المعنفة لمى الرئيسية هو تشخيص طبي خاطئ من أحد الأطباء المقيمين - تحتفظ "الرياض" باسمه - حيث أعطى أمراً بإخراج الطفلة من العناية المركزة إلى غرفة الأصحاء، رغم احتياجها الشديد للبقاء متجاهلاً كافة التقارير الطبية وآراء الأطباء المسؤولين تجاه حالة الطفلة التي كانت في غيبوبة تامة منذ 9 أشهر. وحسب المصادر فإن الطفلة بعد خروجها من العناية تعرضت لانتكاسة فورية لم تمهلها يوماً كاملاً حتى فارقت الحياة !!
من جهة أخرى طالبت والدة الطفلة المعنفة لمى - مصرية الجنسية - خلال اتصال هاتفي أجرته "الرياض" طالبت بمحاكمة مدير العناية المركزة بالمستشفى المعني جراء خطئه الطبي وإخراجه للطفلة من العناية وهي في غيبوبة تامة، كما طالبت بالقصاص من والد الطفلة.
وناشدت والدة الطفلة رئيس المحكمة العامة بحوطة بني تميم القاضي خالد الرشود بإصدار قرار أمر الدفن بحق الطفلة المعنفة لمى، والتي لا زالت ترقد بثلاجة الطب الشرعي منذ 1433/12/6هـ، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وقالت باكياً (ألا يكفي ما عانت ابنتي لمدة ثلاثة أشهر من عنف وضرب وألم على يد والدها، وأمام زوجته التي تعد شريكة أخرى في الجريمة لسكوته عن العنف الواقع على الطفلة، فأطلب دفن ابنتي فوراً فقلبي يتقطع وأنا أعلم أن ابنتي تعاني من برودة آلة التجميد بمفردها، أريد إكرامها ودفنها ولا شيء آخر)!!
من جهة أخرى قال المتحدث الرسمي باسم شرطة الرياض المقدم فواز الميمان لـ "الرياض": إن القضية قد أغلقت منذ قرابة العام وأحيلت للسجن العام والد الطفلة لا زال رهن المحاكمة، مشيراً في ذات السياق أن جميع الإجراءات القانونية قد اتخذت كاملة حيال والد الطفلة لمى وخرجت التحقيقات من الشرطة للإدعاء العام والقضاء.
وكشفت مصادر مطلعة لـ "الرياض" في المديرية العامة للسجون أن والد الطفلة لا زال موقوفاً ورهن التحقيق، وأنه لم يصدر بحقه أي حكم قضائي حتى تاريخ إعداد التقرير، كما أنه تم إطلاق سراح زوجة والد المغدورة وذلك لعدم ثبوت تورطها في مقتل الطفلة!!

«التربية تطلق أولى ورش الطفولة المبكرة»

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/13/578257>

الرياض - محمد الشهري

انطلقت أمس الإثنين أولى ورش العمل التي تنفذها وزارة التربية والتعليم في مركز الحوار الوطني بالرياض عن الطفولة المبكرة، التي تأتي متزامنة مع المؤتمر الدولي للطفولة المبكرة الذي تقيمه جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، تحت عنوان «مفاهيم الطفولة والحوار» وتستهدف معلمات رياض الأطفال. وناقشت المشاركات جملة من المحاور والتطبيقات المرتبطة بمتطلبات المراحل المختلفة في الطفولة، ومفهوم الحوار مع الطفل وجذوره الإسلامية، ومشكلات الحوار مع الأطفال. وتهدف الورشة إلى تنمية قدرات المعلمة على تدريب الأطفال على الحوار بما يحقق النمو المتوازن للطفل عقلياً ونفسياً، وتضمنت عدداً من الأهداف التمكينية التي تمت مناقشتها والتدريب عليها كمفهوم الطفولة والحوار بشكل واضح ودقيق، والاسترشاد بالهدي النبوي في الحوار مع الطفل وذكر الملامح الرئيسة لمساعدة الطفل للتعامل مع مشاعره في الحوار، وتطبيق خطوات الحوار الفعال مع الطفل، وتشجيع تنمية التفكير لديه عملياً، وتحديد مهارات التفكير الأساسية التي يهدف لتنميتها من خلال الحوار مع الطفل، واقتراح آليات لتنمية مهارات التفكير لديهم في مواقف حوارية يومية.

مواطنون يرفضون الخروج من منازلهم قبل تحديد قيمة

تعويضات توسعة ساحات الحرم

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/13/578270>

جدة - نعيم تميم الحكيم

تذمر عدد من المواطنين في منطقة جبل قرن، جهة جبل الكعبة، من عدم معرفة قيمة التعويضات التي ستمنح لهم مقابل نزع وإزالة منازلهم لصالح توسعة الساحات الشمالية للحرم المكي الشريف في مرحلته الرابعة، فيما أكد مساعد أمين العاصمة المقدسة للمشروعات والتعمير والمشرف على مشروع تطوير الساحات الشمالية للحرم المهندس عباس قطان، أن التعويضات ستكون مجزية.

واشتكى المواطنون معتوق الغامدي، سعد المالكي، عبد الخير هلال، أحمد الزهراني، عبدالله الغامدي، حسن العمري، محمد عمر، عبدالعزيز الغامدي، محمد الأسود، سعيد الغامدي، من عدم تحديد مقدار التعويضات، مطالبين بأن يتسلموا التعويضات قبل الخروج، خصوصاً أن الأحوال المادية لبعضهم لا تساعدهم على استئجار منازل.

وأبان بعضهم أنهم يسكنون في بيوت قديمة، موضحين أن أقل شقة من حيث القيمة في أطراف مكة لا يقل سعرها عن 25 ألف ريال، داعين إلى ضرورة توضيح الصورة لهم، ببيان قيمة المتر قبل خروجهم من منازلهم مع ضرورة تسليمهم مبالغ التعويضات مباشرة.

وأضافوا: «رأسنا الجهات المعنية، لكننا لم نجد رداً على مطالبنا»، وأفادوا أنهم أبلغوا عن طريق العمدة أنهم معرضون ابتداءً من الـ15 من محرم لفصل التيار الكهربائي والماء.

وأكد مساعد أمين العاصمة المقدسة للمشروعات والتعمير والمشرف على مشروع تطوير الساحات الشمالية للحرم المهندس عباس قطان، أن التعويضات مجزية، مبيناً وجود لجنة خماسية مشكلة بأمر سام، تتكون من مندوبين من أمانة العاصمة، والإمارة، والمحكمة، ووزارة المالية، والغرفة التجارية لتقدير العقارات المنزوعة، وتحديد المبلغ المناسب، الذي سيدفع فوراً بعد اكتمال الإجراءات.

وأشار قطان إلى أن المعترضين على مشروع توسعة ساحات الحرم، لا يزيد عددهم عن خمسين شخصاً، من أصل 2150 شخصاً، تم نزع عقاراتهم في المراحل الثلاث الأولى، وهي نسبة ضئيلة، ما يدل على أن التعويضات مجزية، موضحاً أن تقدير العقارات لا يشمل المتنازع عليها.

وأبان قطان، أنهم أنذروا أصحاب العقارات المنزوعة قبل التوسعة بفترة كافية «بداية العام» ثم تأخرت التوسعة لعدم اكتمال تقديرات الأراضي، ثم تم إشعارهم في شهر رمضان مرة أخرى.

وشدد قطان، على أن مبالغ التعويضات جاهزة ومرصودة، وعند انتهاء الإجراءات سيتم تسليمهم المبالغ فوراً، دون تأخير.



خريجات التمريض يطالبن بحقهن في البكالوريوس .. والجامعة تعالج ببرنامج تجسير إمارة منطقة المدينة تجاوبت مع شكواهن .. والبعض يتخوف من ضياع الفرصة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
<http://www.al-madina.com/node/413471>

حسام الضيفان - المدينة المنورة تصوير - زاهد بخش

أكد المشرف على المركز الإعلامي بجامعة طيبة الدكتور عيسى القايدى انضمام دفعة 1434/1433 هـ إلى برنامج تجسير لبكالوريوس التمريض، مشيراً إلى التحاق دفعة طالبات كلية التمريض للبرنامج والاستفادة منه بدءاً من هذا العام.

وأوضح لـ«المدينة» أن برنامج تجسير للتمريض تقدمه الجامعة هذا العام الدراسي وخلال السنوات المقبلة ومتاح لجميع خريجي التمريض من الدفعات السابقة واللاحقة من خريجي الكليات والمعاهد الصحية ممن تنطبق عليهم الشروط الواردة في تعميم وزارة التعليم العالي.

وبخصوص طالبات كلية التمريض أوضح القايدى أن الكلية كان مسماها سابقاً (كلية العلوم الصحية المتوسطة للبنات بالمدينة المنورة) وتمنح الدرجة العلمية دبلوم تمريض - قبالة وتمريض عام- وتم اعتماد تغيير مسمى الكلية إلى كلية التمريض في نهاية العام الجامعي 1431 هـ/ 1432 هـ.

أما بالنسبة لبرنامج بكالوريوس التمريض فلم يتم اعتماده والعمل به إلا في العام الجامعي 1432/ 1433 هـ وأعلنت الجامعة عن بدء القبول في برنامج التيسير في تخصص التمريض بناءً على توجيه وزارة التعليم العالي علمًا بأن الطلاب والطالبات بالجامعة على دراية كاملة باسم البرنامج الذي سجلوا به والدرجة العلمية التي سوف يحصلون عليها عند تقديمهم للقبول.

وفي السياق ذاته رفع مجموعة من طالبات كلية التمريض قبل إجازة عيد الأضحى خطابًا إلى إمارة منطقة المدينة المنورة تضررن فيه من وقت قبول طلبات التيسير الذي حددته الجامعة للتسجيل في البرنامج وتقديمه عن موعد تخريجهن وسيلن في صفر المقبل مشيرات إلى أنهن سوف يحرم من حقهن في التسجيل في البرنامج لهذا العام نظرًا لعدم اكتمال درجات التخرج وباقي إجراءات والشروط التي تمكنهن من التسجيل في برنامج التيسير لبكالوريوس التمريض. وأوضح أن ذلك سيضطرهن للانتظار والتسجيل في العام القادم، والمكوث لفترة عام في ظل منع التوظيف لحملة الدبلوم والمعاهد الصحية..

وعلى صعيد متصل قامت إمارة منطقة المدينة المنورة بالتجاوب مع شكوى الطالبات الأسبوع الماضي وإرسال خطاب موجه إلى وكيل جامعة طيبة -تحتفظ المدينة بصورة من رقم الطلب المرسل في النظر إلى الدعوى-.

ومن جانبها قالت م.ع «للمدينة»: «عند تسجيلنا في جامعة طيبة والتحاقنا بالكلية من العام الأول على أساس أن نخرج بدرجة البكالوريوس في التمريض وبعد شهرين من استمرارنا في الدراسة أنكرنا ذلك الأمر وقالوا لنا إننا سنحصل على دبلوم فقط وهنا بدأت أول نقطة سلبية لأن جميع التخصصات وقتها أغلقت ولم نستطع التحول لأي قسم آخر وعندها اجتمعت بنا إدارة الكلية وقالوا لنا لن تكملن للبكالوريوس أنتن دبلوم فقط، بعد ذلك قالوا لنا إن هناك نظامًا جديدًا يسمى تجسير تعادل به المواد لمواصلة الدراسة حتى نيل البكالوريوس.

وأضافت «ح.س»: «وعندنا مدير جامعة طيبة الدكتور عدنان المزروع قبل ستة أشهر أنه يريد أن يقدم فترة الامتياز التطبيق العملي لنتهي في شهر صفر المقبل كي نلتحق بالتيسير وفوجئنا مؤخرًا بقرار الكلية بموعد التسجيل في التيسير من تاريخ 1433/1/1 وآخر يوم هو 1433/1/12 ولكي نتمكن من التقديم لابد لنا من وثيقة تخرج واختبار للهيئة والذي لن نجتازه إلا بالوثيقة بالإضافة إلى اختبار تحسين المستوى للغة الإنجليزية».

والتقطت س.م طرف الحديث وقالت: «اكتشفنا بالصدفة عن طريق المنتدى أن هناك تقديمًا على اختبار الإنجليزي ولم يتم إبلاغ الطالبات عن ذلك الاختبار وعندما ذهبنا لتسجيل أسمائنا في الكشف وجدنا جميع المتقدمات للاختبار موظفات عاملات ولا يوجد أي طالبة في الكشف ونحن الأحق، والمزمات بالالتحاق بالتيسير لأننا باختصار سنصبح خريجات دفعة 2013 دبلوم عالي ومنع وزير الصحة التوظيف بها بدءًا من 2013 أي نحن من سيظل إن حرمانا الالتحاق في التيسير هذا العام».

وتقول ن.م: «معظمنا مغتربات من خارج المدينة ونقيم في السكن الجامعي وبعضنا لديه أبناء وأزواج.. فهل ننتظر عامًا كاملًا بدون أي فائدة. بالإضافة إلى فرض 5 آلاف لكل (تيرم) وفرض تعليم مواز مع العلم أن طالبات المهد والعلا قمن بإرسال برقية إلى خادم الحرمين الشريفين وأكملن تجسير بدون أي شروط.. فلماذا ندفع رسومًا ونحن ملتحات بجامعة حكومية بالإضافة إلى أن جميع معدلاتنا امتياز والتيسير يقبل حتى درجة جيد».

وتشير م.ح إلى أن مبنى الكلية متهاك جدًا وقديم ومستأجر وهو ذاته مبنى المهد الصحي (سابقًا) بالإضافة إلى أنه يتكون من 6 طوابق ويمنع للطالبات من استخدام المصاعد بحجة إنها مخصصة للأكاديميات والإداريات.

أسرته استقبلته في المطار .. وصدور تعليمات بالتحاقه ببرنامج

المناصحة

العنزي العائد من العراق: وصولي إلى الوطن أكبر فرحة في

حياتي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121113/Con20121113547279.htm>

ثامر قمقوم، خالد هابل السويلمي (عرعر)
عاد السجين عبدالله محمد هندي العنزي فجر البارحة من العراق عن طريق دولة الإمارات العربية المتحدة ووجد والده ووالدته وأشقائه وعددا من أقاربه في استقباله في مطار الملك خالد بالرياض، وفي حينه اختلطت الدموع بحرارة الاستقبال في مشهد مؤثر بين العائد وأفراد أسرته.
وأوضح العنزي بعد وصوله الرياض أن عودته إلى الوطن أكبر فرحة في حياته مؤكدا أنه لم يكن يتوقع العودة بعد أن أُلقي القبض عليه في العراق قبل أكثر من ثمان سنوات، موضحا في نفس الوقت أن السجناء السعوديين في العراق يعانون كثيرا لبعدهم عن أسرهم ووطنهم وتعرضهم لأنواع من التعذيب النفسي والفرقة في المعاملة من قبل سلطات السجون هناك.
وثن العنزي الدور الكبير الذي قامت به صحيفة «عكاظ» في متابعة قضيته قبل انتهاء محكوميته بفترة طويلة وقال إن «عكاظ» هي الصحيفة الوحيدة التي كانت تتابع وضعه داخل العراق وكذلك زملائه من المعتقلين هناك وقال: «عكاظ» لها مكانة خاصة في نفسي ولن أنسى جميلها الذي أسبغته علي طيلة وجودي في سجون العراق.
يشار إلى أن إبراهيم خليل المحيلان صديق وقريب العنزي كان في استقباله في مطار أبوظبي ثم انتقلا سويا إلى مطار الملك خالد في الرياض.
من جانبه أوضح إبراهيم شقيق السجين العائد أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية تمثلت في تأمين عدد من الشقق السكنية الفاخرة لوالديه وأسرته على أن يبقى عبدالله مع أسرته خلال الأيام المقبلة.
وأضاف إبراهيم: صدرت موافقة سموه وزير الداخلية على التحاق شقيقه العائد ببرنامج الأمير محمد بن نايف للمناصحة فور مغادرة أسرته من الرياض إلى عرعر.
إلى ذلك عبر والد السجين العائد عن سعادته الكبيرة بعودة ابنه عبدالله من العراق مثنيا الاهتمام الكبير الذي وجدوه منذ قدومهم إلى الرياض من قبل منسوبي وزارة الداخلية وقال والد السجين العائد إن ما وجه به سمو وزير الداخلية ليس بمستغرب من ولاية الأمر الذين عودونا بالاهتمام بكل ما يهم أبناؤهم المواطنين.
وكان العنزي قد أُلقي القبض عليه بتهمة تجاوز حدود وحكم عليه بالسجن عشر سنوات وتم الإفراج عنه بعد انتهاء محكوميته.

تحصيل المقابل مقدماً وبشكل سنوي لمصلحة صندوق تنمية الموارد البشرية

وزارة العمل ترفع تكلفة العمالة الوافدة إلى 200 ريال شهرياً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/eBqfde>

عبير الرجباني - سبق - الرياض:

تبدأ وزارة العمل اعتباراً من 1 / 1 / 1434 هـ، تطبيق قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة بتحصيل مقابل مالي يبلغ 200 ريال شهرياً بواقع 2400 ريال سنوياً من جميع منشآت القطاع الخاص التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة على العمالة الوطنية.

وبذلك تكون تلك المنشآت ملزمة بدفع ذلك المقابل المالي عن كل عامل وافد يزيد على متوسط عدد العمالة الوطنية في هذه المنشآت لأخر 13 أسبوعاً.

واستثنى القرار أبناء المواطنة السعودية والعمالة الخليجية والعمالة المنزلية.

ونصّ قرار مجلس الوزراء رقم 353 الصادر بتاريخ 25 / 12 / 1432 هـ على أن تكون وزارة العمل الجهة المنفذة للقرار، حيث تقوم بتحصيل المقابل المالي عند إصدار أو تجديد رخص العمل للعمالة الوافدة، على أن يكون تحصيل المقابل المالي مقدماً وبشكل سنوي لمصلحة صندوق تنمية الموارد البشرية.

وقال الدكتور مفرج بن سعد الحقباني نائب وزير العمل إن المنشآت التي يزيد فيها عدد العمالة السعودية على العمالة الوافدة لن تُلزم بدفع المقابل المالي حسب نص القرار.

وأضاف أن آليات القرار سيتم نشرها على موقع وزارة العمل (www.mol.gov.sa) ومن خلال المواد التعريفية الموجودة بمكاتب العمل.

وأكد الحقباني أن الهدف من هذا القرار هو زيادة الميزة التنافسية للعمالة الوطنية في سوق العمل من خلال تقليص الفجوة بين تكلفة العمالة الوافدة من جهة والعمالة الوطنية من جهة أخرى.

واعتبر أن هذا القرار سيسهم في تعزيز موارد صندوق تنمية الموارد البشرية للقيام بدوره الرئيس في تدريب السعوديين وتوظيفهم.

وينتظر أن يسهم القرار في ترشيد الاستقدام وتحجيم نسب العمالة السائبة المتسببين في اختلال موازين العرض والطلب على العمالة داخل سوق العمل.

وأوضح الحقباني أن منهج الوزارة الحالي يدفع باتجاه تغيير ثقافة القطاع الخاص من ثقافة "استيراد العمالة الرخيصة من الخارج" إلى ثقافة "تطوير المواهب الوطنية التي يحتاج إليها القطاع محلياً"، لافتاً إلى أن الأصل في كل دول العالم أن تكون أولوية التوظيف بالقطاع الخاص للمواطنين.

وقال: "يأتي القرار ليشرك منشآت القطاع الخاص في المسؤولية المشتركة الهادفة إلى تأهيل وتوظيف أبناء وبنات الوطن في القطاع الخاص".

مع بروز مخاوف من دخول مستثمرين أجنبى فى ظل زيادة الضغوط الحكومية

التربية تشكل لجنة خاصة لـ طمأنة التعليم الأهلى والأجنبى

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/13/article_709126.html

أمل الحمدي من جدة
تتفاعل وزارة التربية والتعليم مع مدارس التعليم الأهلى والأجنبى بتكوين لجنة وزارية من مسؤولين بالوزارة ومختصين وملاك ومالكات المدارس الأهلية لطمأنة قطاع التعليم الأهلى والأجنبى، من خلال بحث ومناقشة المحاور الرئيسية التي أثرت وبشكل كبير على المدارس الأهلية، ودفعت نحو 150 مدرسة للتخلي عن هذا الاستثمار، وإزالة كل العقبات التي تواجه القطاع باعتباره رافداً تعليمياً وتربوياً ومنظومة متكاملة مع التعليم الحكومي، ومخاطبة وزارة العمل لبحث المعوقات التي تواجه القطاع في هذا الصدد.

ويأتى ذلك التوجه نتيجة تخوف عدد من ملاك ومالكات المدارس الأهلية بجدة من دخول مستثمرين خليجيين وعرب في مفاوضات ومشاورات لشراء عدد من المدارس، مستغلين حالة الإحباط التي أصابت البعض في أعقاب القرارات الأخيرة التي ضيقّت الخناق على المستثمرين والتسهيلات المقدمة للمستثمر الأجنبى، وأبدى الجميع قلقهم من دخول أجنبى ومستثمرين غير تقليديين بالسوق المحلية، ما قد ينعكس سلباً على البيئة التربوية والتعليمية في بلادنا، إضافة إلى تزايد الضغوط والاشتراطات من الجهات المعنية "الدفاع المدني، وزارة الشؤون البلدية والقروية، العمل" لإصدار رخص لمدارس التعليم الأهلى والأجنبى.

وأوضحت فاطمة العمودي، مستثمرة ومالكة مجمع مدرسي، أن الاشتراطات التي أقرتها وزارتا الشؤون القروية والبلدية والعمل والدفاع المدني أثرت فقط على المدارس الخاصة بنوعي الدخل المحدود التي تتراوح رسومها ما بين خمسة إلى ثمانية آلاف ريال والتي عملت على خروجها للسوق وبيعها لشركات خليجية وعربية مستثمرة بالتعليم، مبيّنة أن اشتراطات وزارة الشؤون القروية والبلدية غير متناسبة مع البنى التحتية وطبيعة المباني خاصة محافظة جدة سواء من الشارع التجاري أو المساحة، وقالت: 50 متراً قد تعرض مدرستي إلى الإغلاق بعد توفير المساحة المطلوبة 7500 متر مربع، وذلك لعدم وقوعها على شارع تجاري وبعدها عن الشارع 50 متراً.

وتخوفت عبير غزاوي مالكة إحدى المدارس الأهلية ومتحدثة عن معظم مدارس جدة والطائف من دخول بعض المستثمرين الأجنبى وجهات غير مؤهلة (ليست تربوية) لشراء بعض المدارس الأهلية والعالمية في ظل الضغوط المستمرة التي تواجهها من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة، وكشفت أن هناك ما يزيد عن (150) مدرسة من المدارس التي تستهدف الطبقة المتوسطة مهددة بالإغلاق من جراء هذه الأوضاع التي تعيشها بعض المدارس، ما يكبدها خسائر جمة، الأمر الذي سيؤدي إلى خروج استثمارات وطنية من الاقتصاد الوطني في ظل الضغوط المستمرة من الجهات الحكومية، التي تلوح بتهديد المدارس بالإغلاق أو العقوبات بين كل فترة وأخرى، لافتة إلى أن التعليم الأهلى والأجنبى يعمل بشكل تكاملي مع التعليم العام وله دور كبير، ويعمل على توفير ستة مليارات على الدولة.

وأشارت إلى أن مجموعة من ملاك ومالكات المدارس الأهلية في ظل هذه الظروف رفعوا خطاباً إلى الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم للمطالبة بالتدخل السريع لحل العقبات والمشكلات التي تواجه هذه المدارس والتي تتركز في خمسة محاور، الأول يتمثل في شهادة الدفاع، حيث تم إيقاف منح شهادة الأمن والسلامة من الدفاع المدني رغم مناسبة المبنى وتوافر أدوات الأمن والسلامة (وذلك لأن معظم المدارس تراخيص بنائها سكنية وليست تعليمية) وترتب على ذلك عدم تجديد التراخيص من وزارة التربية والتعليم، وتتمنى أن تعطى الشهادات للمدارس ما دام المبنى مناسباً ومتوافراً فيه وسائل الأمن والسلامة.

أما المحور الثاني فيتمثل في التأمينات الاجتماعية، حيث طالبت المؤسسة المدارس بدفع التأمينات على كامل المبلغ والمقدم جزء منه من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية وهي مكرمة ملكية للمعلم والمعلمة، وهذا بدوره يحمل المدرسة والمعلمة عبئاً إضافياً، خاصة أن فكرة الاعتماد على الحد الأدنى للأجور المسموح بها في التأمينات يساعد المدرسة التي تخدم الفئات ذات الإمكانيات المحدودة ويعين على تطبيق القرار بكل يسر وسهولة فيصبح تجزئة المبلغ 2500 ريال إلى (1500 راتب أساسي وعليه يحسب مبلغ التأمينات + 1000 بدلات) + 600 بدل مواصلات ليكون المجموع (3100) نصيب المدرسة الذي ستدفعه للمعلمة.

إضافة إلى عدم إلزام المدارس الأهلية بدفع رواتب الإجازة الصيفية والمقدرة تقريباً بثلاثة أشهر. ولفتت غزاوي إلى أن المحور الثالث الذي حملته الخطاب المرفوع لوزير التربية والتعليم يركز على نظام العمل والعمال.. ففي ظل ندرة المعلمين والمعلمات السعوديين في بعض التخصصات في المدارس الأهلية والعالمية فإننا نتطلع إلى السماح بإعطاء تأشيرات لسد العجز في هذه التخصصات غير المتوفرة من السعوديين أو السماح بالتعاقد الداخلي مع المعلمات غير السعوديات المرافقات لأزواجهن المؤهلات بدلاً من الاستقدام.

والمحور الرابع هو اشتراط إدارة التربية والتعليم لتجديد تراخيص المدرسة الحصول على تصريح من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، حيث تتطلب اشتراطاتها مساحات تعجيزية بدءاً من (900) متر مربع لمرحلة رياض الأطفال إلى (7500) متر مربع للمجمع المدرسي، ولا يخفى عليكم ندرة الأراضي البيضاء لإقامة تلك المشاريع بمدينة جدة، والدوائر الحكومية تقف عاجزة عن توفير مثل تلك المساحات ولذلك نجد أنفسنا أمام هذا العائق مكتوفي الأيدي، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وعدم توافرها في معظم الأحياء، وقد طالبنا باستثناء المدارس القائمة الحالية في مبانيها وعدم مطالبتها بالاشتراطات التعجيزية.

ويتعلق المحور الخامس بمدارس تحفيظ القرآن الكريم وما في حكمها من المدارس التي تقدم خدماتها للفئة ذوي الدخل المحدود، حيث تتقاضى هذه المدارس رسوماً رمزية من الأهالي ابتغاء مرضاة الله وأملا في خدمة كتابه ويكاد دخلها يفي بمصاريفها، وهي تحتاج إلى دعم أهل الخير للوفاء بأجور معلماتها الحالية، وبذا لا تستطيع الالتزام بالأجور الجديدة لعدم توافر الإمكانيات، وستضطر إلى الإغلاق وإنهاء عملها في التعليم وتحفيظ القرآن الكريم، وقد طالبنا بعدم إجبار تلك المدارس على الدخول في منظومة الدعم ورفع الأجور.

وتطلعت عبير غزاوي إلى تحقيق الاستقرار وتطوير المعلمين والمعلمات على إثر قرار خادم الحرمين الشريفين حول دعم رواتب المعلمين والمعلمات.. مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه "عند ممارستنا ومعايشتنا لواقع مراحل تطبيق هذا القرار فإننا نود أن نسترعي انتباهكم إلى هذه النقاط الجوهرية، حيث أغلقت بعض المدارس الأهلية وتستعد الأخرى للإغلاق، إما في الفصل الدراسي الثاني أو نهاية العام بسبب عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات البرنامج". ولفتت إلى أن الفترة الأخيرة شهدت اتجاه الكثير من الأسر إلى تسجيل أبنائهم في المدارس العالمية التي تزايد أعدادها في جدة بشكل ملحوظ، وأكدت على ضرورة التفات وزارة التربية والتعليم لهذا الأمر لما لهذه من آثار على تغريب أبنائنا وتباعدهم عن كتاب الله ولغتهم العربية.

التحقيق مع حارس مدرسة متهم بالتحرش بطفلة "صحة نجران": الفتاة تعاني من كدمات في جسمها ولم تفقد عذريتها

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=120714&CategoryID=3

نجران: عبدالله النهدي، سلمى الصالح
تحقق هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة نجران، في دعوى أقامها مهندس مدني من الجنسية المصرية على حارس المدرسة الأجنبية الوحيدة في المنطقة، بتهمة التحرش الجنسي بطفله البالغة من العمر خمس سنوات التي تدرس في رياض الأطفال بالمدرسة. وأوضح مصدر مطلع لـ (الوطن) أن هيئة التحقيق استقبلت ملف القضية أمس، وتم تحويلها إلى دائرة العرض والأخلاق، فيما لا يزال المتهم موقوفاً لدى شرطة مركز الخالدية، وتمت مواجهته بالطفلة التي تعرفت عليه، لكنه أنكر تهمة الاعتداء عليها، في الوقت الذي تبين لدى الهيئة وجود كاميرات تصوير في المدرسة الأجنبية، وتم طلب شريط التصوير لتحليله ولا يزال التحقيق جارياً.

من جهته، أوضح مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران صالح بن سعد المؤنس في تصريح خاص إلى "الوطن" أمس: أن الطفلة أحضرت إلى مستشفى الولادة والأطفال بتاريخ 1433/12/26 عن طريق الدوريات الأمنية على أثر ادعاء والديها بتعرضها لاعتداء جسدي، وعلى الفور تم توقيع الكشف الطبي عليها من قبل الأطباء وإجراء الفحوصات والأشعة اللازمة، وتبين وجود كدمات وإصابات راضة متعددة في أنحاء متفرقة من الجسم وأخرى بمناطق حساسة في الجسد مع سلامة عذريتها، كما أجريت للطفلة الدراسة الاجتماعية بواسطة الاختصاصية الاجتماعية، وعرضت الحالة على الطبيب النفسي، وتم إبلاغ فريق الحماية بالمديرية، وإشعار لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة، وتم الوقوف على حالة الطفلة وزيارتها في مقر تنويمها بالمستشفى والتواصل مع الجهات الأمنية المختصة، وبالتالي تم عرض الحالة على الطب الشرعي جهة الاختصاص، وأكد المؤنس أن حالة الطفلة حالياً مستقرة، وتخضع إلى إشراف فريق الحماية من العنف والإيذاء بمستشفى الولادة والأطفال.

والد الطفلة المهندس المقيم قال لـ "الوطن" إنهم علموا بواقعة الاعتداء فور عودة ابنتهم "هالة" من المدرسة بعد أن أخبرت والدتها بأن ما أسمته بـ "الوحش" قد أخذها في الغرفة وأنه رجل كبير وليس من زملائها، وطلب منها خلع ملابسها الداخلية وأن لا تلبسها مرة أخرى. مضيفاً أنه وبحسب روايتها، قام بعضها في يدها وفي رجلها وفي أجزاء حساسة من جسدها طالباً منها عدم الخوف منه، وأنه عندما عاد للمنزل بعد اتصال زوجته وجد ابنته منهارة، فأخذ البنت وأمها إلى المدرسة، وفي نفس الوقت اتصل على عمليات الشرطة وأبلغهم عن حالة اعتداء على ابنته.

وقال: عندما وصلنا للمدرسة بحثنا عن الحارس، وعلمنا بأنه غير موجود فطلبنا من "هالة" التعرف على مكان الواقعة، فأشارت إلى غرفة الحارس، وعندها طلبنا من مدير المدرسة فتحها، فأكدت الطفلة أنها الغرفة التي تم الاعتداء عليها بداخلها، فطلبنا حضور الحارس وبالفعل تم التوصل له وجاء إلى المدرسة ولكن بملابس مختلفة غير ملابس الحراسة التي كان يرتديها، إلا أن الطفلة تعرفت عليه مباشرة، فتحفظت عليه الشرطة وتم نقله إلى مركز شرطة الخالدية.

وأضاف: رفضت مفاوضات أقارب الحارس معي ورفضت المبالغ المالية والجمال التي عرضت عليّ كما طلب مني تحديد أي مبلغ أطلبه فرفضت وأصررت على تكملة المحضر والاستمرار في الشكوى، وفعلاً بعد عمل التقرير الطبي تم اكتشاف 8 كدمات في أنحاء متفرقة في جسد الطفلة في بعض المناطق الحساسة، وتم إرفاق التقرير مع المحضر وقدم إلى المدعي العام الذي طلب الاستماع للطفلة التي لا تزال محبوسة في المستشفى وتعاني من اضطرابات نفسية وعصبية.

نساء "نطاقات" 90 ألفاً وموظفو "حافز" مجهولون

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=120763&CategoryID=2

الرياض: فارس النواف

حضرت "نساء نطاقات" وغاب "موظفو حافز" عن تصريحات وزير العمل المهندس عادل فقيه في الرياض أمس، مفصلاً عن توظيف 90 ألف امرأة كحصوله لتطبيق البرنامج الأول، فيما لم يعط أية أرقام حول أعداد من تم توظيفهم من المستفيدين من برنامج إعانة العاطلين عن العمل.

وفي تأكيد لما انفردت به "الوطن"، رفعت وزارة العمل من تكلفة العمالة الوافدة، وذلك بتحصيل 200 ريال شهرياً (2400 سنوياً) عن كل عامل يزيد عن معدل العمالة الوطنية في المنشأة، فيما أكد فقيه أن الوزارة لن ترفع تكلفة رسوم العمالة الوافدة على المنشآت التي حققت نسبة التوظيف 50%.

غابت المعلومة عن وزير العمل المهندس عادل فقيه، عندما وجهت "الوطن" تساؤلاً حول الفرص الوظيفية التي وفرتها الوزارة، للذين استكملوا إعاناتهم من برنامج "حافز" للمدة المحددة بـ 12 شهراً، فيما أفصح أن عدد من تم توظيفهم من النساء بعد تطبيق برنامج نطاقات بلغ 90 ألف امرأة.

كما أكد فقيه في رده على سؤال "الوطن" حول سبب إيقاف الوزارة إصدار التأشيرات إلكترونياً للمتاح للمنشآت الواقعة بالنطاق الممتاز في برنامج "نطاقات" بالقول: "إن الخدمات الإلكترونية التي يتم إطلاقها تحتاج إلى إعادة تقييمها على ضوء طريقة التفاعل معها"، مشيراً إلى بعض البرامج لا تكون دقيقة مما يضطر إلى إيقافها وإعادة تقييمها.

ولفت فقيه على هامش توقيع اتفاق شراكة بين "العمل" والبريد السعودي، إلى أن الخدمات الإلكترونية ساهمت في التسهيل والتسريع في إنهاء إجراءات معاملات عملاء الوزارة، مبيناً أنه خلال تطبيق المعاملات الإلكترونية أنهت الوزارة إجراءات أكثر من 6 ملايين عملية، مشيراً إلى أن الخدمات التي تقدمها الوزارة عبر موقعها تتمثل في "نقل خدمة العامل وتغيير المهنة، وإصدار بطاقة العمل، وإصدار التأشيرات للنطاق الممتاز، التي تم إيقافها وستعود خلال 3 أيام".

وحول قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة بتحصيل مقابل مالي يبلغ منتري ريال شهرياً بواقع 2400 ريال سنوياً من جميع منشآت القطاع الخاص التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة عن العمالة الوطنية، أكد فقيه أن الوزارة لن ترفع تكلفة رسوم العمالة الوافدة على المنشآت التي حققت نسبة التوظيف 50%، مشيراً إلى أن المنشأة تدفع لأعداد العمالة التي تزيد عن عدد الموظفين السعوديين.

وبرر فقيه أن قرار مجلس الوزراء رقم 353 والصادر بتاريخ 12/ 25 / 1432، بأنه ليس هناك ضرائب على العمالة في المملكة، مشيراً إلى أن العمالة الوافدة في كل مكان في العالم يدفعون ضرائب، وقال: "في بلادنا ضيوفنا الوافدون يستفيدون من الإعانات التي تقدمها الدولة في مئات الخدمات".

وأشار إلى أن هذا المبلغ المالي يخص الشركات والمنشآت التي يقل فيها عدد الموظفين السعوديين عن عدد الوافدين. من جانبه، قال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس محمد جميل ملا حول رضا وزارة الاتصالات عن الجهات الحكومية في تطبيق الحكومة الإلكترونية، "بداية الغيث ويب سايت"، مبيناً أن الرضا نسبي و"نرغب أن نصل إلى مستوى أعلى"، مشيراً إلى أن العديد من الأنشطة لا يوجد لديها تقصير في تطبيق الحكومة الإلكترونية.

وأضاف ملا أن أصعب ما يواجه التحول الإلكتروني هو العامل البشري، مبرراً عدم قبول البعض، وخصوصاً أصحاب النفوذ في بعض الجهات بحجة أن النظام الإلكتروني سيفقد السيطرة والقيمة الاجتماعية بحسب وجهة نظرهم، مشيراً إلى أن النظام الإلكتروني سيقضي تماماً على الفساد الإداري.

وأكد ملا أن المملكة وبشهادة المنظمات الدولية هي أفضل من غيرها من الدول في تطبيق الحكومة الإلكترونية، مشيراً إلى أن جميع الجهات الحكومية بدأت في السعي لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

وكان وزير العمل قد حضر الاجتماع الذي عقدته لجنة الإدارة والموارد البشرية إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، أمس الثلاثاء، لمناقشة المقترح المقدم من وزارة العمل لتعديل مواد نظام العمل.



70 عاملا بعمر يطالبون برواتب 6 أشهر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=120834&CategoryID=5

عرعر: حمود حجي

تجمع صباح أمس أمام مكتب العمل بعمر عرعر نحو 70 عاملا من جنسيات مختلفة، يعملون لدى إحدى المؤسسات الوطنية، مطالبين بصرف رواتبهم المتأخرة منذ 6 أشهر. وأكد بعضهم لـ "الوطن" أنهم لم يتمكنوا من استلام رواتبهم المتأخرة، مطالبين بصرفها، ونقل كفالتهم أو منحهم تأشيرات خروج نهائي، رافضين العمل لدى مؤسستهم التي تماطل في منحهم حقوقهم على حد وصفهم. وذكر أحد العمال أنه يعاني من مشاكل صحية في الظهر، ولا يستطيع العلاج لانتهاج إقامته، وعدم تجديدها من قبل صاحب المؤسسة، وعدم منحه راتبه ليجدها على حسابه، مبديا خوفه من انتقال العدوى لمن يعمل معهم. من جانبه، أكد نائب مدير مكتب العمل والعمال بمنطقة الحدود الشمالية بديوي الهنداوي لـ "الوطن" أمس، أنه تم اتخاذ الإجراءات النظامية باستدعاء صاحب العمل، للتحقق من صحة مطالب العمال، مضيفا أنه سيتم أخذ إقرار خطي بدفع جميع المستحقات المتأخرة للعمالة خلال 3 أيام. وأشار إلى أنه في حال عدم الالتزام بالإقرار ستطبق بحق المؤسسة العقوبات النظامية، مبينا أن الموضوع محل اهتمامه ومتابعته الشخصية.



"التعليم العالي" تلغي اعترافها بنصف الجامعات الدولية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=120840&CategoryID=4

الرياض: محمد الحليلى

ألغت وزارة التعليم العالي اعترافها بـ 50% من الجامعات الدولية بالخارج، فيما تصدرت الجامعات الأفريقية "القائمة". وأبلغ "الوطن" مدير إدارة معادلة الشهادات بالوزارة الدكتور عبد الله القحطاني أن الإجراء يهدف إلى تجويد الشهادات التي يحصل عليها الطلبة السعوديون من خارج المملكة، مضيفا أن الوزارة هدفت من القرار إلى رفع تأهيل الطلبة الدارسين في الخارج للمشاركة بفاعلية في المرحلة التنموية التي تشهدها البلاد. ولفت القحطاني إلى أن إدارة معادلة الشهادات اتبعت عددا من الآليات للتأكد من سلامة البيئة التعليمية في الجامعات الخارجية، من خلال دراسة الأنظمة التعليمية في كل بلد واختيار أفضل الجامعات ووضعها في قائمة الجامعات الموصى بها.

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن وزارة التعليم العالي ألغت الاعتراف بعدد من الجامعات في عدة دول، وخاصة بعض الدول الإفريقية بنسبة بلغت أكثر من 50% من مجموع الجامعات في تلك الدول. "الوطن" تواصلت مع الوزارة التي لم تفصح بدورها عن عدد الجامعات التي ألغت الاعتراف بها أو الدول التي شملها الإجراء. وأشارت على لسان مدير إدارة معادلة الشهادات بالوزارة الدكتور عبد الله القحطاني في تصريح إلى "الوطن"

إلى أن ذلك جاء سعيًا من الوزارة إلى ضبط جودة مخرجات التعليم العالي، والتأكد من جودة الشهادات التي يتحصل عليها الطلبة السعوديون من خارج المملكة بما يضمن تأهيلهم للمشاركة بفاعلية في المرحلة التنموية التي تعيشها المملكة. وأوضح أن الوزارة في سبيل التأكد من جودة الشهادات الواردة من خارج المملكة، فإنها تتبع عدداً من الآليات لتحقيق ذلك، تشمل وضع معايير وضوابط لمعادلة الشهادات الصادرة من جامعات غير سعودية من خلال لجنة معادلة الشهادات الجامعية، ودراسة الأنظمة التعليمية في كل بلد واختيار أفضل الجامعات ووضعها في قائمة الجامعات الموصى بها. وأكد القحطاني أن معايير اختيار الجامعات الموصى بها نصت عليها لائحة التوصية بمؤسسات التعليم العالي غير السعودية وتتضمن معايير جودة التعليم في الجامعة، والتي يتم التعرف عليها من خلال عدد من المؤشرات التي تشمل تأهيل أعضاء هيئة التدريس، والإمكانات المتاحة للجامعة من معامل ومختبرات ومكتبات وقاعات دراسية، واستخدام التقنية في التعليم وغيرها.

وأضاف أن معايير اختيار الجامعات تشمل، إضافة إلى ذلك، اعتماد الجامعة اعتماداً مؤسسياً وبرامجياً من قبل جهات الاعتماد المعتمدة في ذلك البلد، وحصولها على اعتمادات عالمية من الهيئات العالمية للاعتماد الأكاديمي، ومدى نجاح وفاعلية خريجي الجامعة في سوق العمل، والتصنيف الذي تتحصل عليه المؤسسة أو برامجها من قبل جهات التصنيف ذات المصداقية العالية، والنظام الإداري والأكاديمي بالمؤسسة، ومدى ما حققته المؤسسة من تطور منذ بداية تأسيسها. وأشار القحطاني إلى أن المعايير التي يتم على أساسها اختيار الجامعات الموصى بها، تتضمن كذلك شروط القبول ومتطلبات الحصول على المؤهلات التي تمنحها المؤسسة التعليمية، ومدى توافقها مع المعايير الدولية لكل مرحلة دراسية وأن يشترط الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها للالتحاق بالدراسة في الجامعة، وشمولية التخصصات التي تقدمها المؤسسة، بحيث لا تقتصر على تخصصات تخدم المجتمع المحلي فقط، والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسة، بحيث لا تقتصر على الدرجات العلمية التي تقل عن درجة الدبلوم المتوسط، ومعياري لغة التدريس المستعملة ومتطلبات التأهيل اللغوي، بحيث تكون لغة التدريس بالمؤسسة لغة رسمية ولا تكون لغة المقاطعة المحلية فقط. إلا إذا كانت اللغة إحدى اللغات العالمية، ومدة الدراسة وعدد الساعات المعتمدة للحصول على الدرجات العلمية في كل تخصص، بحيث تتناسب هذه المدة والعدد مع الحد الأدنى المقبول والمتعارف عليه عالمياً، ومع مدة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الأخرى في ذلك البلد.

واشتملت المعايير على ما يختص بعدد الطلبة في المؤسسة، ونسبة الطلبة الأجانب، ونسبة الطلبة للأستاذ الواحد، بحيث تتوافق هذه الأعداد والنسب مع المتعارف عليه عالمياً.

وأوضح أن كل تلك المعايير وغيرها يتم التأكد من انطباقها على الجامعة محل الدراسة من قبل لجنة متخصصة تسمى "لجنة شؤون مؤسسات التعليم العالي غير السعودية" التي تتكون من عدد من أعضاء هيئة التدريس المتميزين وذوي الخبرة في هذا المجال، لافتاً إلى أن الوزارة تحاول جاهدة توجيه الطلبة السعوديين الراغبين في الدراسة في الخارج إلى الدراسة في الدول المتقدمة التي تتميز جامعاتها بالسمعة العالمية.

من معايير الاختيار

- شمولية التخصصات التي تقدمها المؤسسة.
- معيار لغة التدريس المستعملة ومتطلبات التأهيل اللغوي.
- لغة التدريس بالمؤسسة لغة رسمية ولا تكون لغة المقاطعة المحلية فقط.
- مدة الدراسة وعدد الساعات المعتمدة.
- تناسب مدة الدراسة وعدد الساعات مع الحد الأدنى المقبول والمتعارف عليه عالمياً.
- نسبة الطلبة الأجانب، ونسبة الطلبة للأستاذ الواحد.

العنزي «الحياة»: سعوديون يعذبون في سجون العراق.. أحدهم أصيب بالجنون

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452773>

الرياض - أبكر الشريف

أكد المواطن السعودي العائد من سجون العراق عبدالله العنزي أن خمسة شبان سعوديين عرفهم في السجون العراقية قد يكونون في الطريق إلى الإعدام، حكماً أو تنفيذاً. وذكر أنه رأى نماذج كثيرة من شباب سعوديين تم تعذيبهم. وأشار إلى حال شاب سعودي فقد عقله ولا يزال يخضع للتعذيب.. (المزيد)

وقال العنزي لـ«الحياة»: «بقيت ثمانية أعوام، ولكن محكوميتي 10 أعوام، وكنت أتنقل بين معظم سجون العراق، ففترة التحقيق الأولى كانت في سجون سرية لا أعلم عنها شيئاً، وبقيت في مكان فيه زنزانة سوداء لا أعلم فيها الليل من النهار، بقيت فيها شهرين، ثم نقلت إلى سجن أبو غريب، ثم إلى سجن الحماية القصوى الخاص بالإعدامات، وبعدها إلى سجن بادوش، ثم سجن سوسة، وبعدها إلى سجن الرصافة ثم إلى التاجي، وبعدها إلى سجن «المطار كروبر»، وثم إلى الرصافة ومنها إلى الترحيل». وسألته «الحياة» عما إذا كان دخل سجنًا عراقيًا لم يجد فيه سعوديًا، فأجاب: «لا أعتقد أنني دخلت سجنًا لم أجد فيه سعوديين. كل السجون التي دخلتها وجدت بها سعوديين، وكان في سوسة العدد الأكبر، وفي الفترة الأخيرة نقلوهم إلى سجن التاجي».

وقال إن التعذيب نوعان، «جسدي ونفسي. النفسي يقع على الإنسان أشد من الجسدي، وتختلف السجون، فهناك سجن يكون فيه التعذيب النفسي أكثر، وبعضها فيه الجسدي أشد». وأكد أن سجناء سعوديين لا يزالون يعذبون في سجون الرصافة وكروبر والتاجي. وأضاف: «هناك سعودي مفرج عنه في سجن الرصافة الثانية لا يزال يُضرب، اسمه مساعد محيا المطيري».

وأوضح أنه رأى شاباً سعودياً مفقوداً منذ عام 2008، وأهله لا يعلمون عنه شيئاً، «وتواصلت مع أهله هنا، وبحثوا في المنطقة نفسها، فلم أجد أحداً يعرف عنه شيئاً إلا بعد فترة، وهو في حينها به اختلال عقلي، وبقيت معه فترة 15 يوماً وتواصل مع أهله، وكان يُعذب من السلطات الأمنية، ومضروباً في رأسه، فرأسه شبه مفتوح والعظم مكشوف، وعلمت أنه جُنَّ بشكل كامل قبل نصف شهر».

وحدة الحماية: الفتيات لدينا أشبه بالسجينات... وإجراءات المحكمة تمتد أعواماً!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452783>

جدة - إيمان السالم
أكد المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبد الله آل طاي أن دار الضيافة الاجتماعية استقبلت تسع نساء فقط ضمن المرفج عنهن في دار الضيافة، رفض أهاليهن تسلمهن بعد إنهاء محكوميتهن، وحال واحدة فقط استقبلتها دار الحماية، موضحاً أن الإصلاح جار بينها وبين أسرته.

وأوضح آل طاي في تصريح لـ «الحياة» أن العدد كان قبل عبد الأضحي 11 امرأة، لكن إدارته تسعى إلى هدف محدد وهو عدم إبقاء امرأة واحدة في الدار، كما أننا نسعى إلى تقريب وجهات النظر والإصلاح بين الفتاة وأسرته، في حين أن كثيراً من الفتيات يرفضن العودة إلى أسرهن خوفاً لا أكثر.

وزاد: «خصصت الوزارة دار الضيافة للفتيات اللاتي كانت لديهن جُنحة أو شيء من هذا القبيل، وهي دار مجهزة بها جميع حاجاتهن، إذ تبقى الفتاة فيها فترة معينة، حينها نتدخل مع إصلاح ذات البين لتقريب وجهات النظر، وكل ما في الأمر عتب أسري، لا أكثر وينتهي الأمر». مشيراً إلى أن جميع الفتيات اللاتي في دار الضيافة سعوديات واثنان فقط مع أطفالهما.

وأفاد بأن المسؤولين في دار الضيافة خططوا لإقامة برامج تأهيلية لتغيير سلوك الفتاة إلى الأفضل، وقال: «ليس هدفنا الإيواء فقط، لكن هناك آلية واضحة لمعالجة وضع المرأة نفسها»، مؤكداً أن دار الحماية تسعى بجدية لانتهاء مشكلة الحالة المتبقية في جدة.

من جهته، انتقد مدير وحدة الحماية والضيافة في جدة صالح سرحان الغامدي تأخر الإجراءات الرسمية في التعامل مع الفتيات اللاتي يسكن دار الحماية والضيافة الاجتماعية، بعد امتناع أهاليهن عند تسلمهن أو تزويجهن، وتحدث مدير الدار في جدة إلى «الحياة» حول روتين الإجراءات التي تمتد لشهور وسنوات، وقال: «حين نتحدث عن وضع حالات الفتيات سواء حماية أو ضيافة نجد بين المحكمة والحماية روتيناً طويلاً ومملأ في الإجراءات تمضي عليه شهور وأحياناً سنوات، فهم ينظرون إليهن وكأنهن مواطنات عاديّات، وهذا خطأ، وإن كان كل شيء مهياً لهن داخل الدار لكن لو دققنا النظر إليهن لاكتشفنا أنهن أشبه بالمسجونات، إذ لا يخرجن ولا يدخلن إلا بإذن وسط رقابة».

وأشار إلى أن التعامل مع هذه الفئة من جهة إجبارهن على السكن في دار الضيافة «لا مبرر له، في ظل إمكان خروجهن والعيش بمفردهن، مثل كثير من الفتيات اللاتي يعشن بمفردهن بلا ولي أو معيل، ويتولين إعالة أنفسهن بمفردهن»، مشدداً على ضرورة استلام فتيات الدار من جانب محارمهن لأن غالبية من في الدار يمتنع أهاليهن عن تسلمهن أو حتى تزويجهن.

وأفاد بأن المحكمة لو وضعت قاضياً مختصاً لفتيات دار الحماية والضيافة، مثل دار الملاحظة، في كل أسبوع جلسة أو جلستان، باعتقادي أن جميع القضايا ستنتهي في مدة وجيزة جداً، بيد أن المحكمة لا تشعر بهن، وتمضي بين كل جلسة وجلسة فترات طويلة، متسائلاً: «ألا يُخشى على الفتاة أن تضطر لفعل أي أمر بالخطأ؟».

وحول معاناة فتيات الدار من مشكلة العضل، ورغبتهم في الزواج، أكد أن «غالبية الفتيات في الدار لديهن مشكلة «العضل» وهو عدم موافقة الأسرة على تزويجهن، وهذه المشكلة تأخذ في المحكمة فترات طويلة، وكثير منهن يرغبن في الزواج، لكن أهاليهن ممتنعون، مما يعني أن الفتاة ستظل قابعة في دار الضيافة».

ولفت مدير دار الحماية والضيافة إلى الجهود التي تبذلها الدار إزاء الفتيات، وقال: «نتعاطف معهن، ونأتي لهن بمن يتزوجهن غير أننا نُصدم بتعنت الأهل، كونهم يؤكدون أمام القاضي عدم ممانعتهم من تزويج بنتهن، وعند حضور

الشخص المناسب للزواج يحاولون عرقلة الفكرة وإبداء عيوب الشخص حتى لا يحصل الزواج». طالباً من المحكمة أن تصدر صك العزل في حين امتنع الأهل عن تسلم بناتهن في مدة تتجاوز ثلاثة أيام، موضحاً أن هذه الفتاة إنسانة، ولها حق في الحياة، وإن أخطأت فإله حليم بها، ولو لم تجد الفتاة الرحمة من أسرتها فمن سيرحمها؟». وقالت: «التقت «الحياة» إحدى الفتيات التي رمزت إلى نفسها (ق.ح) وتحدثت عن ظروفها التي جعلتها ترتكب الذنب، وقالت: «كنت في أسرة مفككة، مما اضطرني للهرب، توفي والدي وأنا ما زلت صغيرة وكنت أخاف من إخواني، فأنا أعترف بخطئي وقد دفعت ثمن الخطأ، فأنا من سلمت نفسي، ولكن أن أمضي ما تبقى من عمري بين أربعة جدران فهي ثقيلة عليّ جداً».

ولفتت إلى أنها تريد الزواج، بيد أن أهلها يمتنعون عن ذلك، وقالت: «الكثير من الفتيات في الدار يريدن الزواج والخلاص، ونحن على استعداد أن نوافق على أي رجل يأتيون به إلينا، وليس عندنا أي مانع. كما أن الإدارة لم تقصر وحاولت تزويجنا لكن أهلنا يرفضون ويتعللون بأعذار واهية سخيفة»، مؤكدة أنها تقدمت إلى المحكمة ورفعت دعوى قضائية ضد إختوها لكن جلساتها ستعقد بعد أربعة أشهر.



العمل "تناصر الشركات المشغلة لأجانب بسياسة نصف

بالنصف" أو 200 ريال شهرياً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452706>

الرياض - «الحياة»

اتخذت وزارة العمل إجراءً إضافياً لإجبار شركات ومؤسسات القطاع الخاص على توظيف السعوديين، إذ أعلنت أمس أنها ستبدأ اعتباراً من 1434/1/1 هـ، تطبيق قرار رفع كلفة العمالة الوافدة بتحصيل مقابل مالي يبلغ 200 ريال شهرياً بواقع 2400 ريال سنوياً من جميع منشآت القطاع الخاص التي يزيد فيها عدد العمالة الوافدة على العمالة الوطنية. وبذلك تكون تلك المنشآت ملزمة بدفع ذلك المقابل المالي عن كل عامل وافد يزيد على متوسط عدد العمالة الوطنية في هذه المنشآت لأخر 13 أسبوعاً، واستثنى القرار أبناء المواطنة السعودية والعمالة الخليجية والعمالة المنزلية. وذكر نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني في بيان أمس، أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1432/12/25 هـ نص على أن تكون وزارة العمل هي الجهة المنفذة للقرار، إذ تقوم بتحصيل المقابل المالي عند إصدار أو تجديد رخص العمل للعمالة الوافدة، على أن يكون تحصيل المقابل المالي مقدماً وبشكل سنوي لمصلحة صندوق تنمية الموارد البشرية. وأضاف أن المنشآت التي يزيد فيها عدد العمالة السعودية على العمالة الوافدة لن تُلزم بدفع المقابل المالي بحسب نص القرار، مشيراً إلى أن آليات القرار سيتم نشرها على موقع وزارة العمل (www.mol.gov.sa) ومن خلال المواد التعريفية الموجودة في مكاتب العمل.

وأكد أن الهدف من هذا القرار هو زيادة الميزة التنافسية للعمالة الوطنية في سوق العمل، من خلال تقليص الفجوة بين كلفة العمالة الوافدة من جهة والعمالة الوطنية من جهة أخرى، كما سيسهم القرار في تعزيز موارد صندوق تنمية الموارد البشرية للقيام بدوره الرئيس في تدريب وتوظيف السعوديين، كما ينتظر أن يسهم القرار في ترشيد الاستقدام وتحجيم نسب العمالة السائبة المتسببين في اختلال موازين العرض والطلب على العمالة داخل سوق العمل. واعتبر الحقباني أن منهج الوزارة الحالي يدفع باتجاه تغيير ثقافة القطاع الخاص من ثقافة «استيراد العمالة الرخيصة من الخارج» إلى ثقافة «تطوير المواهب الوطنية التي يحتاج إليها القطاع محلياً»، إذ إن الأصل في كل دول العالم أن تكون أولوية التوظيف بالقطاع الخاص للمواطنين على حد قوله، مؤكداً أن القرار يأتي ليشرك منشآت القطاع الخاص في المسؤولية المشتركة الهادفة إلى تأهيل وتوظيف أبناء وبنات الوطن في القطاع الخاص.

منح المرأة إجازة 4 اشهر عند وفاة الزوج ومعالجة الفصل

التعسفي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/14/article784184.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

ناقشت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى أمس مع وزير العمل عادل فقيه وعدد من ممثلي التأمينات الاجتماعية والغرف التجارية ورجال الأعمال واللجنة الوطنية للجان العمالية وسيدات الأعمال، تعديل مقترح على أكثر من 50 مادة من نظام العمل والعمال المعمول به حالياً.

وقال نائب رئيس لجنة الإدارة الدكتور راشد حمد الكثيري: التعديلات تهدف إلى توطيد الوظائف في القطاع الخاص وتحقيق التوازن والمصلحة بين العامل والمؤسسة أو الشركة التي يعمل بها وبما يتوافق مع الأنظمة الدولية في هذا الشأن. وتطرق الاجتماع إلى حقوق حفظ العمال ومعالجة الفصل التعسفي وحقوقهم في حال إنهاء الخدمات وإجازاتهم. وأفصح الكثيري عن تعديلات مقترحة لصالح منح المرأة العاملة في القطاع الخاص إجازة 4 أشهر "كعدة" مدفوعة الراتب عند وفاة زوجها ومنحها إجازة 8 أسابيع في حالة الحمل والولادة.

وأشار إلى رفض بعض رجال الأعمال صرف راتب هذا النوع من الإجازات، وقال: لجنة الإدارة والموارد البشرية سوف تدرس المقترح المقدم من وزارة العمل وتبحث وجهة نظر رجال الأعمال ثم تقدم رأيها وتوصياتها للمجلس بشأنها. من ناحية أخرى يناقش مجلس الشورى الأحد المقبل تقرير لجنة الإدارة بشأن ظاهرة غياب المستأجرين وبذمتهم إجراءات متبقية، وتقرير مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية، إضافة إلى تقرير اللجنة الأمنية حول طلب تعديل بعض مواد نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد، كما يناقش يوم الاثنين تقرير اللجنة التعليمية بشأن مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا المقدم من العضو موافق الرويلي وفق المادة الثالثة والعشرين.

فقيه للشورى: ندرس منح العاملين في القطاع الخاص إجازة يومين أسبوعياً وتقليص ساعات العمل إلى 45 ساعة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/14/580314>

الرياض - أحمد الحمد

قال وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، إن الوزارة تدرس مقترحاً لتقليص عدد ساعات العمل للعاملين في القطاع الخاص، بمنحهم إجازة يومين في الأسبوع، مؤكداً أن التقليص يدعم التوجه نحو توظيف وظائف القطاع الخاص بجانب انعكاساته الإيجابية على تطوير الأداء والإنتاجية والجودة، كما يأتي متوافقاً مع التوجهات والتجارب الدولية والدعوات لمنح العمال والموظفين لمدة يومين كإجازة أسبوعية. وأكد الوزير، في اجتماع للجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى حضره أمس، أن التعديلات المقترحة لتعديل نظام العمل تصب في صالح الاقتصاد الوطني، مشدداً على أن التأخر في عدم العمل على تعديلها سينعكس سلباً على البيئة الاقتصادية والاستثمارية. وكشفت مصادر لـ «الشرق» عن إعداد وزارة العمل لدراسة متكاملة في وقت سابق واجتماعات عدة للوصول إلى رؤية موحدة لتقليص ساعات العمل في القطاع الخاص، حيث أقرت تقليصها إلى 45 ساعة بحيث يعمل العامل 9 ساعات يومياً على أن يمنح إجازة يومين في الأسبوع.

وناقش الحضور أيضاً حقوق العمال وأصحاب الأعمال، وتخفيض ساعات العمل، ومدة العدة للمرأة التي لم يحددها النظام، حيث أوضح مسؤولو الوزارة أن المبدأ هو التعامل على أساس اجتماعي.



التقرير الطبي: والد لى استخدم خيزرانة وكيبل كهربائي لتعذيبها

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م
<http://www.al-madina.com/node/413693>

نايف الحربي - الرياض

كشف التقرير الطبي الشرعي عن أن الطفلة لى الغامدي التي توفيت بسبب التعذيب من والدها وزوجته، تعرضت للضرب بعصا رفيعة (خيزرانة) نهايتها معقوفة. ويشير التقرير إلى ضربها بكيبل كهربائي له غلاف بلاستيكي بلون أبيض وكيبل ملفوف عند نهايته الطرفية حول نفسه ومجدول على شكل حبل.

وقال مصدر مسؤول لـ «المدينة» إن الطفلة لمي وصلت إلى الطوارئ بتاريخ 1433/4/29 هـ في حالة غيبوبة تامة وبالفحص الظاهري تبين وجود هالة سوداء وكدمة شديدة حول العينين، وتوجد كدمات ورضوض شديدة ومتعددة بكافة أنحاء الجسم والأطراف الأربعة، وأظهرت الأشعة وجود نزيف بالمخ وبأغشية المخ مع كسور بالجمجمة ونزيف خارج الجمجمة.



بحيرة الجوهرة مسك جديدة تثير مخاوف سكان جنوب جدة الوايتات تفرغ حمولتها بها والأمانة تنفي علمها بالمكان

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/413730>

رصد وتصوير - معتصم مقبول العقيلي - جدة
جددت بحيرة الجوهرة الواقعة خلف حي جوهرة المعارض جنوب جدة مخاوف الأهالي من ظهور «مسك جديدة» خاصة وأن الوايتات دأبت على تفريغ حمولتها فيها ومع غرابة البحيرة الجديدة أو إن جاز التعبير «اللغم الجديد» الذي يسير بمحاذاة طريق الساحل الدولي باتجاه الجنوب وصولاً حتى الأسوار الشمالية والغربية للمدينة الصناعية يبقى أن نشير إلى أن زوار منطقة الكازينوهات الموجودة في قمة المعارض بمقدورهم رؤية هذه البحيرة.
«المدينة» تابعت قيام الوايتات الصفراء بتفريغ حمولتها من مياه الصرف في الأراضي الواقعة في أطراف جدة ورصدت جرأة السائقين وهم يقومون بتفريغ حمولة وايتاتهم في قلب جدة وبجوار ميدان الملك عبدالعزيز مع العلم أن محطة المعالجة «المطار القديم» لا تبعد عن الدوار أكثر من 200 متر، والسائقون -حسب ما قال الأهالي- يرون أن في توقفهم في طابور الشاحنات وانتظار تفريغ الحمولة يفوت عليهم آلاف الريالات فيقوم ضعاف النفوس منهم بتفريغ الحمولة في أي أرض فضاء بعيدة عن أعين الناس.

خفافيش الظلام
مشعل البقيلي يقول كنت دائم التردد على حي الجوهرة لوجود أقاربي هنا وكنت ألاحظ دخول الوايتات بشكل كبير لهذا الحي بشكل مكثف حتى أنني رأيتهم أكثر من مرة يفرغون حمولتهم في مجرى السيل في الجهة الشمالية من الحي في الجزء الواقع مقابل الأستاذ الرياضي وقد قمت أكثر من مرة بالاتصال بالدوريات لكن إجابتهم كانت «ليس من اختصاصنا» لذلك لم أهتم في متابعتهم حتى لفت انتباهي تغييرهم لخط سيرهم باتجاه أسواق الصواريخ وحين بحثت عن معلومة تدل على سبب توجههم هناك أخبرني أحد الأصدقاء أنهم يقومون بالتفريغ في محطة المعالجة بالخمرة لأنه تم تشغيلها بطاقة إضافية لاستقبال هذه الكميات من المياه القدرة ومعالجتها وتوقعت في حينها أن يتكرر ما حدث في بحيرة المسك وكيف كان سائقو هذه الوايتات بمجرد دخولهم لمنطقة بريمان خلف الحي الشعبي يقوم عدد كبير منهم بتفريغ محتويات الوايتات في أي أرض فضاء وتحت جناح الظلام وذلك للعودة سريعاً لجدة ومباشرة طلبية شفت أخرى.
7 ساعات

ويضيف البقيلي: قررت أن أتابع حركة هذه الوايتات ومعرفة أوقات تحركهم والتي غالباً تبدأ من بعد الساعة الحادية عشرة وحتى الخامسة فجراً، وأستطيع أن أؤكد لكم أن القلة منهم من يخاف الله ويتجه مباشرة لمحطة المعالجة بالخمرة ومعظمهم يفرغون محتواها خلف أسواق الصواريخ في الأراضي المفتوحة لكن أخطر هذه الأماكن هذا الموقع والذي ذهلت لرؤيته وأيقنت أن بحيرة المسك عادت من جديد لكن هذه المرة في جنوب جدة.

ساقني الفضول
عمرو الغريبي يقول: قادمي الفضول للموقع بعد أن انتشر الحديث عن هذه البحيرة بين أهالي الحي وكثر الكلام عنها، منهم من يؤكد صحته ومنهم من يكذبه بزعم أنها إشاعة وأردت التأكد بنفسي وبالفعل رأيتهما وقمت بالاتصال برقم

البلاغات التابع للأمانة وودوني بمتابعة الموضوع، والتأكد من صحة ما نقلت لهم مع يقيني التام أن الأمانة على علم بذلك لأن المدينة الصناعية وإدارتها على علم بذلك ومشتركة في التفريغ في البحيرة لأنني رأيت المضخات الملاصقة لسور الهيئة من الداخل ورأيت الأنابيب الموصلة للبحيرة لتفريغ المياه بها.

انتشار البعوض

ويضيف الغربي: أخبرت عدداً من وجهاء الحي ليتولوا موضوع البحيرة وصرف أذاها عن الحي وأهله وأمل أن يستمع لهم أحد المسؤولين، خاصة في هذه الفترة ينتشر البعوض في الحي بكثرة وبدأت الفرن بأحجامها الغربية تغزو الحي ومنازله.



القنصل السعودي في هيوستن لـ عكاظ: الحكم قاسٍ ومستمر في

الاستئناف

السجن المؤبد للدوسري بتهمة التخطيط لتفجير منزل بوش

ومنشآت حيوية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121114/Con20121114547698.htm>

محمد طالب الأحمد (هاتفياً، تكساس)

أصدرت المحكمة الفدرالية في مدينة أماريللو في ولاية تكساس بالولايات المتحدة أمس، حكماً نهائياً بالسجن المؤبد، بحق الطالب المبتعث خالد الدوسري، بتهمة التخطيط بتنفيذ سلسلة من التفجيرات، تستهدف منزل الرئيس السابق جورج بوش الابن في دالاس بالولاية ذاتها، ومنازل ثلاثة جنود أمريكيين خدموا في سجن أبو غريب بالعراق، و 12 سدا مائياً في ولايتي كاليفورنيا وكولورادو، ومحطات لتوليد الطاقة والكهرباء.

وكشف لـ«عكاظ» القنصل السعودي العام في هيوستن سلطان اللويحان العنقري عن عزم القنصلية الاعتراض على الحكم، والمطالبة باستئنافه، وقال في تصريح خص به الصحيفة عقب خروجه من قاعة المحاكمة أمس «رغم الجهود المبذولة مسبقاً للدفاع عن الدوسري، منذ اعتقاله، إلا أن الحكم كان قاسياً للغاية، لذا سوف نضطر للمواصلة واستئناف الحكم، أملاً في أن يلقي المتهم محاكمة عادلة».

وأكد أن القنصلية استعانت بفريق من الخبراء والاستشاريين القانونيين، من أعرق مؤسسات المحاماة بالولايات المتحدة، وقال إنهم سوف يجتمعون قريباً لصياغة مذكرة الاعتراض على الحكم، وذلك تنفيذاً للتوجيهات السامية التي تؤكد علينا متابعة قضايا السعوديين، منذ اعتقالهم، حيث تتكفل وزارة الخارجية باستيفاء كافة الرسوم والأتعاب المترتبة على ذلك، دون أن يتحمل المواطن دفع دولار واحد. وأضاف القنصل العنقري: لقد حضرت الجلسة منذ الصباح، وبرفقتي مسؤولون وإداريون آخرون في القنصلية، حيث استغرق النطق بالحكم وعرض لائحة الإدانة حوالي ساعة كاملة، وقد لاحظنا تحول جسمه عما كان عليه في السابق، وإن بدا بصحة جيدة.

مراقبة الدوسري سرا

إلى ذلك علمت «عكاظ» أن الدوسري البالغ من العمر 22 عاماً، حضر إلى الولايات المتحدة سنة 2008م، لدراسة الهندسة الكيميائية في جامعة سواث بلاينز، وبدأت السلطات الأمنية في رصد تحركاته منذ منتصف عام 2010م، بعد الاشتباه به ومراقبة بريده الإلكتروني.

وفي ديسمبر 2010م، دخلت الشرطة الفدرالية بصورة سرية شقته، الكائنة في الطابق الثاني مقابل حرم جامعة تكساس للتكنولوجيا، وعثرت بعد تفتيشها على أسلاك ومواد كيميائية متفجرة، تتضمن 30 لتراً من حمض النيتريك وثلاثة جوالين بسعة 11 لتراً من حمض الكبريتيك المركز، وأشرطة فيديو تظهر كيفية صناعة مادة (تي. إن. بي) المتفجرة، إلى جانب

متابعة مشترياته عبر الإنترنت، وأصدر حينها خبراء القنابل في مكتب التحقيقات الفيدرالية تقريراً مفاده أن المواد التي عثر عليها، يمكن من خلالها صناعة 15 رطلاً من المتفجرات، وهي الكمية ذاتها المستخدمة في تفجير مترو أنفاق لندن في 2005.

ورصدت السلطات في الأول من فبراير 2011م طلب الدوسري مواد بقيمة 435 دولاراً من شركة تموين، وشحنها عبر وسائل النقل البحري، فأشعرت شركة الشحن مكتب التحقيقات الفدرالي بذلك، كونها تستبعد استخدام هذه الكمية لأغراض تجارية، ليتم إلقاء القبض عليه في 6 فبراير، والتحقيق معه ومن ثم محاكمته.



ديوان المراقبة يتهم مقاولي الباطن.. ووزارة النقل تبرر

نزاهة: الاستفادة المادية وراء تعثر المشاريع

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121114/Con20121114547546.htm>

نواف عافت (الرياض)

أكد وزير النقل الدكتور جبارة بن عيد الصريصري أنه «ليس سرّاً وجود مشروعات لم ينته تنفيذها في أوقاتها المحددة، وليس سرّاً وجود مشروعات لا تتقدم الشركات لتنفيذها وليس سرّاً وجود مشروعات متعثرة، وإن كانت هذه ليست حالة مقتصرة على المملكة بل تمر بها كافة الدول التي تشهد طفرة تنموية مشابهة إلا أنه من المهم تسليط الضوء بالتحليل المنهجي لكل الأسباب التي تؤدي إلى تأخر التنفيذ أو تعثره».

وأوضح لدى افتتاحه أمس ندوة «إدارة المشاريع الحكومية في المملكة العربية السعودية» التي نظمها معهد الإدارة العامة بقاعة ابن خلدون بمركز الأمير سلمان للمؤتمرات بالمركز الرئيس للمعهد بالرياض إلى ضرورة دراسة أسباب تعثر المشاريع في المملكة والعمل على معالجتها من خلال الدراسة والبحث العلمي لمسبباتها.

وتساءل الدكتور جبارة الصريصري قائلاً: هل التعثر في المشاريع جاء لأسباب بيروقراطية أو بسبب الأنظمة الإدارية والمالية أو لوجود النقص في الكوادر الإدارية والفنية المؤهلة؟ أم هل هي الفجوة الموجودة بين مستوى التنمية الحالي الذي يتطلب السرعة والمرونة والديناميكية في اتخاذ القرار وبين الأنظمة التي وضعت في مراحل تنموية ماضية وليس من المهم اتباع أسلوب التقييم الفني لشركات المقاولات قبل ترسية المشروعات عليها وهل الاكتفاء بالتصنيف الحالي للمقاولين يعتبر كافياً ويؤدي الغرض ويتناسب مع الوضع الراهن.

ورأى أن تلك الأسئلة وغيرها ينبغي أن تنال حقها من البحث العميق والتحليل الدقيق، مشيراً إلى أن هناك من يترقب نتائج الندوة ليس فقط على المستوى الرسمي وإنما على المستوى الشعبي والقطاع الخاص أيضاً.

وقال الدكتور الصريصري: إن من ينظر للمملكة فإنه سيراهم ورشة عمل لا تهدأ ففي كل مناطق المملكة مشروعات في جميع القطاعات وبمختلف الأحجام يجري العمل على تنفيذها في مجالات الطاقة والنقل والصحة والتعليم والموارد البشرية وغيرها من الجوانب التي تعزز الأمن والاستقرار والعيش الكريم، مؤكداً أن ذلك يأتي بدعم مباشر ومتابعة حثيثة من خادم الحرمين الشريفين الذي يوجه في كل لقاء ومناسبة بإنجاز المشروعات بالدقة المطلوبة وفي الوقت المحدد. ونوه وزير النقل بمساهمة معهد الإدارة العامة في عقد الندوة في الوقت الذي تعيش فيه المملكة هذا الحراك التنموي الهائل للبحث في كل ما يؤدي إلى تنفيذ المشروعات في أوقاتها المحددة وبالجودة العالية.

واقع المشروعات

من جانبه أكد مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الشافوي في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لندوة المشاريع الحكومية أن الدولة أنفقت وما زالت تنفق بسخاء على المشروعات الحكومية تمشياً مع التوجهات السامية بأهمية تعزيز مسيرة التنمية وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية من أجل تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وإيجاد فرص

عمل للمواطنين، مشيراً في هذا الإطار إلى ما تضمنته ميزانية العام الحالي من برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية 265 مليار ريال تمثل 38.5% من الميزانية إضافة إلى المشروعات التي يصرف عليها من فوائض الميزانية والتي خصص منها هذا العام 250 مليار ريال لتمويل بناء 500 ألف وحدة سكنية.

وأوضح الدكتور الشقاوي أنه برغم المبالغ الطائلة للإنفاق الحكومي على المشاريع إلا أن واقع بعض هذه المشاريع لا يعكس مستوى طموح القيادة والمواطن، مرجعاً ذلك إلى عدد من الأسباب التي تقف عائقاً في طريق تنفيذ وإدارة المشاريع الحكومية من بينها أن المشاريع الإنشائية في القطاع الحكومي يكبلها عدد من القيود في الوقت والمال والقدرات الفنية والمعوقات التنظيمية والإدارية التي تؤدي إلى تعثرها والإخلال بجودتها المطلوبة، إضافة إلى المعوقات التي تحد من جهود تطبيق منهجية إدارة المشاريع في القطاع الحكومي، مثل قلة الحوافز، وضعف تأهيل العاملين في إدارة المشاريع وضعف الجانب التقني والتي تؤثر سلباً على نجاح المشاريع الحكومية وقد تتسبب في تعثر تنفيذها أو تفضي إلى فشلها.

وشهدت الندوة مناقشة بحث ميداني من إعداد معهد الإدارة العامة إضافة إلى أوراق عمل مقدمة من عدد من الجهات الحكومية.

تقرير «نزاهة»

وكشفت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» أن من أسباب تعثر المشاريع هي إسناد مهمة الإشراف لبعض المشروعات عمداً لغير الأكفاء بغرض الاستفادة المادية وهذا يسفر عن تعثر المشروع وغياب الجدية في تطبيق العقوبات على المصممين والمشرفين والمقاولين الذين يتسببون في تعثر المشروعات، وكذلك وجود أسعار مختلفة لنفس العمل ويوجد أربعة أسعار مختلفة في بنود بعض المشروعات، وهذا يؤدي إلى دفع المقاولين للتعاطي مع المشرفين لاحتساب السعر الأعلى مما يعني صرف مبالغ بطرق غير مشروعة ووجود تداخل بين المصممين والمشرفين والجهات الممولة للمشروعات والأفضل هو الفصل بين هذه الجهات وكذلك البيروقراطية في إنجاز المعاملات الخاصة بالمشروع وأن وزارة المالية تفرض عقداً موحداً على جميع المقاولين وهذا العقد يصب في مصلحة مالك المشروع على حساب مصلحة المقاول.

فيما ذكر ديوان المراقبة العامة أن هناك إفراطاً في السماح بالتعاقد مع مقاولي الباطن وضعف أنظمة الرقابة الداخلية وأجهزة المتابعة والإشراف، وطالب بتأهيل المقاولين وصرف المستحقات لهم وكذلك عدم وجود أخلاقيات المهنة وعدم وجود إدارة المشروعات.

وكشفت دراسة لمعهد الإدارة العامة أن 48% من العاملين بإدارة المشروعات الحكومية يقرون بأن هنالك مشاكل وضعفاً في تنفيذ المشروعات وأن 64% يقرون أن مرحلة التنفيذ والإنشاء هي الأكثر حدوثاً للتعثر. وأفادت وزارة البلديات والشؤون القروية أن 97% من إجمالي البلديات بينت أن عدد المشرفين غير كاف و 50% من البلديات تأثرت بقدرة المقاول، و 77% تشير إلى أن هناك تأثيراً على جودة التنفيذ، وأن 40% من المقاولين غير ملتزمين، وأن 69% من البلديات تفضل إسناد المشروعات لجهة إشرافية.

جلسات الندوة

وتضمنت الندوة ثلاث جلسات جاءت الأولى تحت عنوان «إجراءات وأساليب إدارة تنفيذ المشروعات الحكومية» رأسها وكيل وزارة التربية والتعليم للمباني والتجهيزات المدرسية المهندس إبراهيم بن صالح أبو بكر تم خلالها مناقشة 5 محاور رئيسية وهي فاعلية وكفاءة الأجهزة الحكومية في إدارة المشاريع، فاعلية الأنظمة والإجراءات المتبعة في إدارة المشاريع الحكومية، دور الجوانب الإدارية والفنية في تنفيذ المشاريع الحكومية، دور وكفاءة المكاتب الاستشارية والمقاولين في الإشراف والتنفيذ على المشاريع الحكومية إضافة إلى التحديات والمشكلات التي تواجه إدارة المشاريع الحكومية في المملكة.

كما جاءت الجلسة الثانية التي رأسها نائب وزير المالية الدكتور حمد بن سليمان البازعي تحت عنوان «تعثر المشاريع الحكومية وسبل التغلب عليها» وتضمنت بدورها 5 محاور رئيسية وهي أسباب تعثر المشاريع الحكومية، الرقابة على المشاريع الحكومية، مسؤولية تعثر المشاريع الحكومية، كيفية تعامل الأجهزة الحكومية مع المشاريع المتعثرة. واختتمت الندوة بعقد الجلسة الثالثة التي عقدت برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية ببنبع الدكتور علاء بن عبدالله محمد سعيد نصيف وكانت بعنوان «تجارب محلية ناجحة في إدارة المشاريع» وتضمنت 4 محاور رئيسية وهي استعراض تجارب وخبرات محلية ناجحة في مجال إدارة المشاريع، أفضل الأساليب والآليات المتبعة في تلك التجارب، تحديد عوامل نجاح تلك التجارب، استخلاص الدروس المستفادة من تلك التجارب. كما شهدت الندوة استعراض ثلاث تجارب محلية ناجحة في إدارة المشاريع لعدد من الجهات المدنية والعسكرية. حضر الندوة عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في

القطاعين الحكومي والأهلي وعدد من أعضاء مجلس الشورى والمؤسسات العامة وأعضاء الجمعيات العلمية والمهنية والمهتمين من الأكاديميين في الجامعات والمختصين في مجال إدارة المشاريع الحكومية في القطاعين الحكومي والأهلي. وهدفت الندوة إلى تسليط الضوء على واقع إدارة المشاريع الحكومية وتحديد أهم التحديات والمشكلات التي تواجهها وسبل التغلب عليها. وتناولت عدداً من الموضوعات من بينها التعرف على إجراءات وأساليب إدارة تنفيذ المشاريع الحكومية وتعثر المشاريع الحكومية وسبل التغلب عليها واستعراضاً لتجارب وخبرات ناجحة في إدارة المشاريع.



تهمة العائدين الإرهاب وتجاوز الحدود توقعات بعودة سجينين من العراق.. والحكم على 6 آخرين بالإعدام

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121114/Con20121114547545.htm>

ثامر قمقوم (عرعر) في الوقت الذي ينتظر فيه 6 سعوديين الحكم بالإعدام في العراق، كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أنه سيتم الإفراج عن سجينين في العراق قريباً جداً أحدهم متهم بالإرهاب وتم الحكم عليه بـ20 عاماً، في حين تتمثل تهمة الآخر بتجاوز الحدود وحكم عليه بالسجن عشر سنوات. من جهة أخرى توقعت ذات المصادر أن تكون عودة السجينين مطلع أو منتصف الأسبوع المقبل في الوقت الذي لم تتحدد جهة القنوم بعد للسجينين العائدين. وكان ملف السجناء السعوديين البالغ عددهم 71 سجيناً وفق آخر إحصائية صدرت من وزارتي العدل والداخلية العراقية شهد مؤخراً تحركاً واسعاً على عدة أصعدة، وتمخضت عن اتفاقية تبادل للسجناء بين المملكة والعراق والتي لم يوقع عليها الجانب العراقي حتى الآن. يشار إلى أن عدد السجناء السعوديين تقلص خلال الأشهر القليلة الماضية إلى 65 سجيناً بعد أن تم إعدام المواطن مازن محمد المساوي في حين عاد إلى الوطن كل من نمر العتيبي، سعود عبدالله الشمري، يوسف عوض الشمري، مروان الظفر، خالد أحمد سعدون وعبدالله محمد العنزي، في الوقت الذي تم فيه الحكم بالإعدام على ستة آخرين هم كل من عبدالله عزام القحطاني، فيصل عبدالله الفرج، شادي مسلم الصاعدي، بدر عوفان الشمري، علي حسن الشهري وعبدالله محمود سيدات.

الصحة" تعلن إنشاء 15 مستشفى صديقا للأطفال بمقاييس جديدة..

عائلة بنت عبد الله:

مشاريع رعاية الطفولة في السعودية دون مستوى الطموح

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/14/article_709530.html

نوير الشمري من الرياض
أعلن الدكتور عبد الله الربيعية وزير الصحة عن إنشاء 15 مستشفى جديدا للأطفال في مختلف مناطق السعودية بمقاييس وتصاميم جديدة، أطلق عليها مسمى "مستشفيات صديقة للأطفال".
وقال الربيعية: "إن الوزارة ماضية في إنفاذ قرارات خادم الحرمين الشريفين بالتوسع في الخدمات المقدمة لرعاية الطفل والأسرة في السعودية"، لافتا أن تصاميم مستشفيات الأطفال في المملكة تراعي نقل وتصوير بيئة المنزل بوسائله الترفيهية لمراعاة الطفل المريض، مؤكدا أن برامج الوزارة ساهمت في استئصال أمراض كثيرة قد يعاني منها الأطفال منها الشلل والكزاز الولادي، ما جعل المملكة تتقدم في هذه الجوانب على الدول الأوروبية وشمال أمريكا.
وأشار الربيعية خلال المؤتمر العالمي للطفولة المبكرة (طفولة آمنة.. مستقبل واعد) إلى أن هناك أكثر من 169 قسما متخصصا للأطفال في مختلف مستشفيات المملكة وأكثر من 15 مستشفى للولادة تقدم خدماتها للأم والطفل قبل وبعد الولادة، إضافة إلى أكثر من 2109 مراكز للرعاية الأولية، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في أعداد وفيات المواليد.
من جانبها، قالت الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز: إن برامج ومشاريع رعاية الطفولة المبكرة في السعودية ما زالت أقل مما تطمح إليه رغم الجهود المبذولة من أجل ذلك، منوهة أن مرحلة الطفولة مرحلة مهمة ومحورية في تحديد مستقبل الطفل وشخصيته.
وأضافت خلال رعايتها فعاليات المؤتمر العالمي للطفولة المبكرة (طفولة آمنة.. مستقبل واعد) الذي تنظمه جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لمدة أربعة أيام في قاعة الاحتفالات بالمدينة الجامعية بالمرجس، أن السياسة الوطنية للمملكة أولت الطفل رعاية خاصة من حيث العناية الصحية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والترفيهية، ومن ذلك الخطة الوطنية الشاملة للطفولة التي تقدم برامج نوعية، مشيدة بتطبيق التوسع في رياض الأطفال واعتمادها كمرحلة مستقلة ضمن سياسة التعليم في السعودية.
من جانبها أكدت نورة الفايز نائبة وزير التربية والتعليم لشؤون البنات، مجانية التعليم للأطفال في السعودية في مختلف المراحل وحتى مرحلة ما قبل المدرسة، منوهة إلى إبرام اتفاقيات مع منظمات إقليمية ودولية لإعداد منهج التعليم الذاتي لمرحلة رياض الأطفال على أسس نموذجية، إضافة إلى إنشاء ست مراكز لتدريب وتأهيل معلمات رياض الأطفال موزعة على عدد من مناطق المملكة، مشيرة إلى أنه تم إسناد تعليم الأطفال الذكور في السعودية من الصف الأول إلى الثالث الابتدائي إلى المعلمات في خطوة تهدف إلى تطوير التعليم في المملكة.
وبينت أن الوزارة وبشراكة استراتيجية مع مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام تصمم منهاج وطنيا لمرحلة رياض الأطفال، وسيتم خلال العام الحالي تطبيق منهاج جديدة في عدد من الروضات في خمس مناطق تعليمية وتطوير منهاج الصفوف الأولية، وتطوير مسار المعايير النمائية للطفولة المبكرة، حيث تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع المعايير النمائية للطفولة المبكرة بالتعاون مع شركة تطوير للخدمات التعليمية والمنظمة الوطنية لرعاية وتعليم الأطفال _naeyc.

التستر: كلام كثير.. فعل قليل!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/413688>

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

بالرغم من آلية (نطاقات)، وبالرغم من كل التهديدات والتحذيرات تظل هيكلية سوق العمل مؤلمة ومفزعة. مشكلتنا أننا لسنا كدبي مثلاً حيث معظم الأنشطة الاقتصادية اليومية بيد الوافدين وبمعرفة الدولة ورضاهم وتشريعاتها، لأن المواطن هناك لا يجد مشكلة في شغل وظيفة مناسبة متى ما شاء، تحقق له دخلاً مناسباً بكل المقاييس. مشكلتنا أن لدينا بطالة غير مبررة بالنظر إلى الأعداد الهائلة من الوافدين الذين هم في نظرنا موزعون بين موظف فعلي (وهم الأقلية)، والأكثرية التي تمارس مهناً وأعمالاً السعوديون أولى بها، بل إن بعض المهن خاصة في المدن الكبرى أصبحت حكراً على جنسيات دون أخرى. وفي بعض الأحياء ترى (رصّة) محلات تجارية متشابهة أنشطتها التجارية تقوم عليها عمالة وافدة من سحنة واحدة. والسبب كما تؤكد التقارير الرسمية هو التستر، فكل محل من تلك المحلات مسجل رسمياً باسم مواطن له في نهاية اليوم أو الأسبوع أو الشهر نصيب قلّ أو كثر. وبالمناسبة بعض من هؤلاء العاملين في محل المواطن فلان قد لا يكونون على كفالة فلان نفسه، وإنما من (المفلوتين) الذين اشتروا التأشيرة نقداً ليمارسوا العمل الحر أينما شاؤوا، وكيفما شاؤوا طالما كانوا يدفعون المقسوم في الوقت المعلوم. ولو أن وزارة العمل ومعها الشرطة مثلاً لقت على هذه المحلات وأجبرت كلاً منها على توظيف مواطن من الباحثين عن عمل أو مشاركتهم في النشاط ربحاً وخسارة لاستفاد الوطن مرتين: الأولى أنه وُظف مواطن، والثانية أن المواطن تعلم فنون الصنعة حتى يستطيع المنافسة بعد شهور قليلة مستقلاً أو شريكاً مع مواطن آخر قادر مادياً. لو صحت العزيمة لأمكن بسهولة معرفة المتستر من غير المتستر، فالمتستر عادة لا يهتم من باع ومن اشترى، وإنما يهتم المعلوم آخر الشهر. وأما صاحب المال فلا بد من وقوفه بنفسه على تجارته حتى لا يكون عرضة للسرقة والاختلاس. هذه القضية لا تحتاج إلى تردد أو تلوّك، فالوقت يدهمنا والمشكلة عريضة وعويصة، ولن يؤدي تأخير حلها جذرياً إلا إلى مزيد من التفاقم والتدهور. لنفعل شيئاً من أجل الوطن كله!!

إشكالية تموضع المرأة في الشورى: "خلوها في المقلط"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14346>

إدريس الدريس

أبلغ تشبيه يعتد به في وصف حالات التمايز والتناقض في المجتمع السعودي هو ذلك الوصف الذي قالت به الكاتبة المبدعة بدرية البشر، حيث شبهتنا بمجتمع من طابقين. راق لي هذا التشبيه، لأننا كمجتمع نعاني من الثنائية أو الازدواجية أو الطبقية.. جاء هذا التداعي إثر المباحكات وطرح الرؤى والتصورات لوضع المرأة بوصفها قد أصبحت عضواً في مجلس الشورى. غاب عنا أصل القرار وأهميته التاريخية، وتهنا في أزقة و"زوارب" التفرعات: هل تكون المرأة في أعلى القاعة ويكون الرجال في أسفلها؟! أم إن الأفضل أن يقتطع مربع مستقل من القاعة يكون للأعضاء النساء ولا "يوطوط" من حوله الأعضاء الرجال؟! وقيل إن الأحوط أن تكون المرأة في قاعة أخرى وأن تستمع وتشارك من خلال الدائرة "المحبة".. وهكذا تتابع الآراء حتى ظن البعض أنه يمكن للمتنتهين أن يطرحوا فكرة أن تشارك عضوة المجلس من بيتها عبر "المقلط" المغلق، ورأى البعض الآخر ممن حسبوا أن اقتراحهم كان الأحوط أن فكرة "المقلط" هي "الأغوط". لكن بعض غلاة المناطقة رأوا أن تشارك في حال وجودها في مبنى المجلس دون أن تتكلم، ولكن تعبر وتشرح وجهة نظرها من خلال الكتابة وإرسال مشاركتها لرئيس المجلس ليتولى قراءتها، لكن أحد المغالين لم يهضم هذا الطرح ورد بضرورة أن تشارك المرأة برأيها بلغة الصم والبكم، بما يحتم تدريب الأعضاء الرجال على استقبال لغة الإشارة وتدريب العضوات على الإرسال. والواضح أن الأمر استقر أخيراً على أن تشارك المرأة العضو في نفس القاعة، على أن يفصل "قاطع طريق" بينهم، لكنه قاطع آمن.. أي أن بينهم حجاباً ظاهره الفصل وباطنه الصواب، لإعطاء المرأة العضو راحتها في الجلسة.

نتوه دائماً في التفاصيل ونبحر في الحثيات ونغرق في التفرعات ونمنع في اللوثيات (من لو). نترك الطريق المستقيم ونقتحم التحويلات، ونهمل الهدف الأسمى والأمثل من فكرة وجود المرأة المتعلمة والمتقنة والأكاديمية والخبيرة في الشورى للاستفادة من خبرتها وعلمها وتجربتها ومنحها فرصة نقل هموم المرأة واحتياجاتها، أمّا زوجة وأرملة ومطلقة وعانس.. طالبة وعاملة وناقلة لهموم المرأة كعنصر مكمل للرجل، وكذلك الحال بالنظر إليها كناخبة أو مرشحة بلدية، وهي التي تقطن الحي أكثر من الرجال الشاردين الساهرين غالباً في الاستراحات. نعيش في عهد قائد المرحلة وملك التحولات.. عبد الله بن عبدالعزيز، حالة من تغيير الجلد وتجديده، بما لا يمس ثوابت العقيدة المتسامحة المتكيفة والصالحة للتعايش مع كل المستجدات في كل زمان ومكان. وبعيداً عن الغوص في الأحوط والأغوط والأورط أجدني منقاداً للقول إننا ننساق على نحو مبالغ فيه خلف العادات والمحاذير التي يستبطنها كل مواطن داخل نفسه، ليس إلا من باب الادعاء، وكل منا ينتظر الآخر لعله يعلق الجرس.. وأظن أن حالنا قابل للتطور من خلال الإرادة العليا التي تفرض واقع التغيير من خلال بسط القرارات المفصلية التي تنوب عن المواطن وتمهد له الطريق، باعتبار أن "الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".

مكافحة تعنيف الطفولة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121113/Con20121113547264.htm>

أسماء الحمد

فارقت الطفلة لمى (5 أعوام) هذا الأسبوع، الحياة بعد مضاعفات طالت جسدها الصغير، على إثر عنف متفاقم من والدها «كي، ضرب وتعنيف» مفارقة أن هذا الأسبوع تتضاعف فيه الحملات التوعوية حول العنف الأسري والتوعية بخطورته.

الحملات المحلية أظهرت «ارتفاع نسبة العنف الأسري في المجتمع السعودي بنسبة 39.8%» ووجود نسبة مرتفعة من الحوار السليبي داخل الأسر بلغت (50.5)، نتائج حملة رصد برنامج الأمان الأسري في الرياض خلصت إلى «أن الإناث تفوقن على الذكور في حصيلة حالات الإيذاء الجنسي»!!

جمعية حماية الأسرة الخيرية بمحافظة جدة.. تفيد بأن 70% من الاعتداءات على الأطفال يرتكبها رجل البيت، وما بين 50 - 70% من الرجال المعتدين على نسائهم يعتدون على أطفالهم.

والخلاصة أن غالبية الفعاليات، أشارت بشكل مباشر إلى عنف الآباء أو ذكور الأسرة الممنوحين سلطة من أي نوع، وغياب الحوار الأسري.. وتفشي العنف اللفظي والحوار السليبي، وما زالت الجوامع وخطب الجمعة والمنابر الفعالة غائبة تماماً عن مشهد مكافحة.

الحلول المطروحة كالعادة طويلة الأمد لا تتخذ طفل اليوم المعنف.. والمطالبة بشمول مناهج مراحل التعليم المختلفة، تعريف الأسرة وقيمتها ومكانة كل فرد فيها، والمفهوم الشرعي للعلاقة بين أفراد الأسرة والحقوق والواجبات، وتنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه الأسرة... إلخ. لها أهمية قصوى وباتت من أهم روافد التنمية الأسرية والتثقيف الاجتماعي، وسط حشو المناهج بالهراء الذي لا يستفيد منه حتى سوق العمل.. لكنها تظل حلولاً طويلة الأمد.

الدعوة إلى «إعداد استراتيجيات وطنية للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات للحد منه»، توجب مسألة كراسي البحث، التي يتم التحدث عنها ورصد موازنات لها، بدون الخروج من فعاليتها بنتائج حقيقية ملموسة تعود على المجتمع بالفائدة.. والمهم أن الحملات أكدت لمن يرغب الاستفسار أو التبليغ من الأطفال أو الأمهات بالاتصال على الرقم (116111) من التاسعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً، وهو رقم على أهميته لا نراه في الطرقات ولا يطرح بأساليب مبتكرة ويصل إلى العامة للاستفادة منه!!!

هيئة السلامة.. هيئة للطوارئ.. أن الأوان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/12/article_708782.html

سلمان بن محمد الجشي

إن فاجعة ناقله الغاز في الرياض، وفاجعة عين دار التابعة لمحافظة بقيق والتي راح ضحيتها عشرات الأشخاص وأصيب فيهما عدد كبير من المواطنين والمقيمين، لهما فاجعتان تكيان القلب وتعصرانه ألماً، فرحم الله من مات، وكتب الشفاء لمن أصيب، وألهم الجميع الصبر والسلون. وما يزيد من الألم أيضاً كثرة التصريحات والتلميحات من الجهات المسؤولة عن هاتين الحادثتين، حيث يظهر البعض منهم جهوده ويلقي التقصير على الجهة الأخرى في ظل مصاب لا يحتمل مثل هذه التصريحات.

إن هناك جهات عديدة تتقاسم أدواراً مبتورة من أنظمة السلامة، فهذا له جزء وذاك له جزء، وفي غالب الأحيان تتداخل الصلاحيات والأدوار، مما يعطي نتيجة متدنية في متابعة الحدث من تلك الجهات. وفي النهاية المتضررون من هذه الحوادث هم من يزيد ضررهم، لذلك لدينا أمثلة جميلة جداً ومتميزة في عملها المختص في مجال السلامة والبيئة كشركة أرامكو السعودية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، كذلك لدينا الدفاع المدني والتطور الذي يشهده في هذا المجال، لكن الأمر إذا كان متشعباً تقل الفائدة منه بشكل كبير جداً، لذا لم نأخذ هذا التشعب ونجمعه في هيئة واحدة تحت مسمى الهيئة الملكية للسلامة العامة، ويكون مرجعها مجلس الوزراء وتكون مستقلة بذاتها تباشر وتتابع مثل تلك الحوادث وغيرها، وتكون لها المرجعية الموحدة من خلال تبنيها لوائح تفصيلية لاشتراطات السلامة الواجب تنفيذها من كل الجهات، وإصدار التشريعات اللازمة لذلك وإصدار العقوبات على من لا يلتزم لأنظمتها، وتكون كلمتها الفصل في جميع الحالات التي تتعلق بالسلامة العامة. وبدلاً من أن نبدأ من الصفر، نستعين بما لدى شركة أرامكو السعودية والهيئة الملكية للجبيل وينبع من إمكانيات متطورة ومتقدمة وكوادر مؤهلة في هذا المجال، ونبني عليها انطلاقة هذه الفكرة.

يا أعزائي.. إن مثل هذه الأحداث - جنبنا الله شرورها - لابد أن نقودنا وتحديثنا عن العمل بجد في أيام الأمان لتهيئة أنفسنا لمواجهة الكوارث بجميع أنواعها، حيث سنعمل بكل تأكيد في الكوارث الحقيقية لا سمح الله بكل هدوء وثقة ودقة فائقة، وبالتالي سيكون نصيبنا من الخسائر والفوضى أقل بكثير.

إن إدارة الأزمات والكوارث تعتبر من المجالات والعلوم الحيوية والمهمة، خاصة مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة، والتي تتطلب ضرورة الاستعداد والإعداد الجيد والتخطيط العلمي والتدريب المستمر لتحقيق الجاهزية المرتفعة وسرعة الاستجابة لمواجهة تلك الأزمات والكوارث، فإدارة الطوارئ أو إدارة الكوارث تعني قواعد التعامل مع وتجنب المخاطر، والتي تشمل التحضير لحالات الكوارث قبل وقوعها، والاستجابة للكوارث (على سبيل المثال، الإخلاء في حالات الطوارئ، والحجر الصحي، وإزالة التلوث الشامل، وما إلى ذلك)، ودعم وإعادة بناء المجتمع بعد الكوارث البشرية أو الطبيعية التي وقعت بشكل عام، فالإدارة الفعالة للطوارئ تعتمد على تكامل شامل لخطط الطوارئ على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية المشاركة.

وهنا تأتي أهمية وجود هيئة مستقلة تعني بالسلامة وهيئة عامة للطوارئ تكون مظلة للجميع كل يحقق الهدف المأمول منه.

وفي الختام أسأل العلي القدير أن يتغمد الموتى بواسع رحمته ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأن يشفي جميع المصابين، ويجنب بلادنا الشرور ويديم عليها الأمن والأمان.

منطق الغيم من يحمي النساء؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/12/article783508.html>

اميمة الخميس

عندما خرجت المرأة لدينا إلى العمل فإنها خرجت عزلاء، خالية الوفاض من القوانين والتشريعات التي من الممكن أن تحمي هذه التجربة وتدعمها وتحافظ على مكتسباتها، فحتى الآن لم توجد قوانين تساويها بزملائها في ما يتعلق بالحصول على الترقيات ورئاسة الأقسام والبدلات والانتدابات، مع قصر مدة إجازات الوضع والأمومة وغياب أماكن الحضانة الملحقة بالعمل، أيضا غياب التشريعات الصارمة الرادعة التي تتعلق بالتحرش والاستغلال، وهي تشريعات جوهريّة أجمعت عليها جميع القوانين والمنظمات الدولية ولا بد أن ترافق المرأة وتحميها طالما اختارت أن تنزل إلى سوق العمل. وحتى إن وجدت هذه التشريعات فإنها لا تفعل ولا تطبق على أرض الواقع وهي غير ملزمة تماما كالمادة 158 من نظام العمل الشهير الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/51 وتاريخ 1426/8/23هـ التي ألزمت كل صاحب عمل يشغل 50 عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات، والذي ما يرحح حبرا على ورق ولم يطبق لدى غالبية القطاعات التي توظف النساء. وكأنه هنا المجتمع يعاقب المرأة بطريقة خفية وغير مباشرة على اقترافها الخروج من المنزل والاعتداء على الصورة الذهنية النمطية التي اعتادها لربة المنزل.

واعتقد أن جزءا كبيرا من هذا الغياب والتغيب يرجع إلى غياب النساء أنفسهن عن مواضع صنع القرار وصياغة القوانين، مع ندرة الصوت الذي يعبر عن حقيقة حاجتهن ويتقصى عمق همومهن ليسعى إلى فتح القنوات التي من الممكن من خلالها إيجاد المخارج والحلول والتشريعات التي تخلق مناخا ايجابيا ودودا حول المرأة العاملة. نحن الآن نترقب التوصيات التي ستخرج من مؤتمر الطفولة المبكرة الذي يقام في جامعة الأميرة نورة، ونأمل أن تتحول إلى قوانين ملزمة لعدة أسباب:

- كونها مؤسسة أكاديمية نسوية كبرى لذا هي من خلال المؤتمر تقوم بدورها المتوقع في تبني قضايا المرأة والطفل وبلورتها ومناقشتها بطريقة علمية وأكاديمية، مع تقديم الحلول والتوصيات لأصحاب القرار، بشكل يستطيع أن يتجاوز جزءا من الحصار الإداري حول المرأة، ذلك الحصار الذي غيىها عن مواطن صناعة القرار المتعلق بها وبشؤونها لفترات طويلة.
- أيضا في جامعة نورة وداخل الكليات التربوية تحديدا هناك طاقات أكاديمية هائلة وخلاقة وقادرة على القيام بالدراسات والبحوث وصياغة التصورات والحلول التي تدعم وتحمي الفضاء الذي تعمل به المرأة.
- تفعيل الدور المطلوب والمتوقع من الجامعات بحيث لا تتحول إلى قوالب أسمنتية ومبان مغلقة على مجموعة من النظريات والمعارف المنقطعة عن محيطها، بل تؤدي الدور المتوقع من الجامعة كجزء فاعل ومحرك بل قائد للتقدم التنموي والحضاري.
- ومع هذه الإرادة والوعي باستطاعتنا أن نحمي تجربة النساء في سوق العمل، ونحمي أطفالهن، وأيضا نحمي اقتصادنا من خلال الاستثمار في اليد الوطنية المدربة.

ولكم الرأي

زواج القاصرات .. مصيبة الممارسة وكارثة التفكير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121111/Con20121111546794.htm>

د. سعيد السريحي

بعض الحلول والمقترحات التي يتم تقديمها لبعض الأزمات والقضايا تشكل في حد ذاتها أزمة ربما كانت الأزمة الأساسية أخف وطأة وضرراً منها، وإذا كان جل الأزمات تمثل انحرافاً في السلوك لدى عامة الناس فإن الأزمات التي تفصح عنها الحلول المقترحة تمثل انحرافاً في التفكير لدى فئة كانت مظنة أن تكون مصدراً للحل السليم المبني على الفكر القويم. من ذلك الجدل الدائر حول زواج القاصرات، وهو جدل لا يخفى على من يتابع آليات التفكير فيه والخطاب الذي يدور في فلكه أنه جدل يهدف إلى تكريس الأزمة وتركها عالقة مفتوحة يتعذر تقديم أي حل لها، وحسبنا أن ننظر إلى ما وضعت فيه القضية من إطار التحليل والتحرير لندرك أن من ناقشوها قد انصرفوا بها عن النهج الذي كان ينبغي أن يتم وضعها فيه والنظر إليها من خلاله، فقد كان الأولى طرحها في إطار التنظيم وليس التحليل والتحرير ومراعاة حق ولي الأمر في الأخذ بما يراه أصلح لشؤون الأمة وأصون لحقوق الإنسان فيها مثلها في ذلك مثل تنظيم الزواج من غير السعوديات، فعلى الرغم من أن أحداً لا يجادل في حله إلا أن المصالح العليا اقتضت تنظيمه على نحو يجعل من حق ولي الأمر رفض الموافقة عليه مراعاة لهذه المصالح، خاصة أن ثمة مندوحة عنه من شأنها أن تشكل ما يغني عنه. وقد كشفت بعض المحاولات التوفيقية لوضع حل لمشكلة زواج القاصرات عن تخطيط وخلل في التفكير، ومن ذلك ما توصل إليه المشاركون في ندوة عقدت مؤخراً من أن (المصالح المتوخاة من جواز تزويج الصغيرة قبل البلوغ يمكن تداركها بجعل الأمر في يد هيئة شرعية تنظر في الحالات الفردية للتأكد من مصلحة الفتاة)، فما الذي يمكن أن تنظر إليه هذه الهيئة في أمر فتاة قاصر لم تبلغ؟ هل ستنظر في تقرير طبي يحدد مقاييس جسدها وإذا كان قد اكتمل نضجه أو لم يكتمل؟ أم سوف تجري لها اختبار قياس وقدرات تتأكد فيه من أن هذه الفتاة القاصر والتي لم تبلغ بعد قد نضجت نفسياً وعقلياً لكي تكون زوجة قادرة على ممارسة الحياة الزوجية؟ قضايا المجتمع لا يمكن حلها بمثل هذه العمليات التوفيقية والتفريقية كما لا يمكن حلها كذلك بالزج بها في دائرة الحلال والحرام، وإنما بإعطاء ولي الأمر حقه كاملاً في التنظيم بناء على ما تقتضيه مصلحة الأمة.

ولكم الرأي..

متى • تبصر" الوزارة حقوق الكيفيات؟

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121110/Con20121110546562.htm>

د. سعيد السريحي

ليس على تلك الطفلة الكفيلة العائدة من معيها والواقفة على الرصيف إلا أن تضع عصاها البيضاء جانبا وتتوسد حقيبتها المدرسية فلا أحد يستطيع التكهن بطول الفترة الفاصلة بين الحلول الاجتهادية التي نفذتها إدارة تعليم جدة بتوفير وسائل نقل للطالبات الكيفيات الملتحقات بمعهد النور واعتماد الخطة المتكاملة للنقل التي رفعتها إدارة التعليم لوزارة التربية. على تلك الفتاة الكفيلة وزميلاتها أن يتوسدن حقائبهن وينظرن فرج الله ويجأرن بالدعاء ألا تطول مدة انتظارهن، وعلى الجهات المسؤولة في التربية والتعليم أن تعلم أنها ليست جهات خيرية تشكر على حلولها الاجتهادية وتعذر إن تأخر اعتماد خططها المتكاملة، ذلك أنها جهات مسؤولة عن تنفيذ ما التزمت به الدولة من توفير وسائل نقل للطالبات الكيفيات، ومقتضى الالتزام بما أقرته الدولة من حقوق للكيفيات لا يدع مجالا للحديث عن حلول وخطط بل التنفيذ العاجل للقرار. وإذا كان توفير بضع حافلات لنقل الكيفيات من منازلهن إلى مقر دراستهن في معهد النور يحتاج حولا اجتهادية وخططا متكاملة وانتظار وتسويق وعود فما الذي يمكن للتربية بما توفره لها الدولة من ميزانية ضخمة أن تضعه موضع التنفيذ دون هذه الحلول والخطط والمماثلة؟

ولا تتوقف المسألة عند حدود الطالبات بل تتجاوزها إلى معلمات معهد النور الكيفيات كذلك إذ إنهن يشاركن الطالبات في حق توفير وسيلة نقل لهن كما أنهن شريكات لهن في معاناة عجز إدارة التعليم عن توفير وسيلة النقل لهن. إن الرعاية والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة لا ينبغي أن تكون مجرد شعارات نتغنى بها ونلح عليها ونستمتع بالحديث عنها في المؤتمرات والندوات والحوارات، الرعاية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة تبدأ حين لا نعرض حقوق هذه الفئة للإجراءات البيروقراطية ونتركهم معقلين بين حلول معلقة وخطط لا يعلم حتى واضعوها متى ستوضع موضع التنفيذ.

نثار

أصبح عندي الآن هوية

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 1433 هـ - 10 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/10/article783108.html>

عابد خزندار

أصبحت عندي الآن هوية، أصبحت في قائمة الأحرار، يا أيها الأحرار خذوني معكم إلى عالم الحرية، عالم بلا استعباد أو تبعية، وهذا ما أصبحت تقوله وتردده المرأة السعودية بعد أن قرر مجلس الشورى غصبا عنه منح المرأة الحق في أن تكون لها بطاقة شخصية، وهذه البطاقة ليست قطعة بلاستيكية، أو ورقة كرتونية موشحة بالصورة الفوتوغرافية، وهي ليست كبطاقة الرجل مجرد تعريف شخصي، إنها الجواز إلى عالم الحرية والاستقلال الشخصي، ومن الآن عاجلا أو آجلا، ستمتلك المرأة الحق في تقرير مصيرها، ومسار الحياة التي ستعيشها، وهذا سيحدث سواء أراد الرجل، أبا أو زوجا أو أخا، أو لم يرد فهذا حدث في كل بلاد العالم من قبلنا، ومن حولنا، ونحن الآن نعيش في عصر العولمة حيث أصبح العالم قرية صغيرة، وليس جزرا تفصل بينها مئات الأميال، فالمرأة - حتى في بلادنا - أصبحت وزيرة ووكيلة وزارة وعضوا في مجلس الشورى، والغرف التجارية والصناعية، والمجالس المدنية، وأصبحت تقف أمام القضاء كشخصية مستقلة، سواء عن نفسها، أو ممثلة بمحامية من جنسها، ولن يفرض عليها أحد أبا أو أخا الزوج الذي سيشاركها حياتها، كما لن يفرض عليها أحد نوع العمل الذي تختاره، أو المهنة التي تتناسب ورغبتها، ولن يعترض أحد على ذلك، فقد أثبتت قدرتها في كل المجالات التي اقتحمتها، بما في ذلك الطب والهندسة والحاسب الآلي، وقريبا ستخترق عالم الفضاء، وباختصار ان كل ما يفعله الرجل تستطيع أن تفعله المرأة، وليس في كل هذا خروج أو مروق، بل تحرر من تقاليد عثمانلية بالية، والقافلة ستسير ولن يتوقف مسيرها بإذن الله، وإذا قيل لي كما يقال إذا أثير هذا الموضوع: هل ترضى هذا لابنتك؟ فإني أقول لهم إن ابنتي الكبرى مديرة لمعهد العالم العربي بباريس وابنتي الصغرى تدرس التراث المعماري والمدني في أعرق جامعة فرنسية وهي جامعة السربون، وسيظهر لها كتاب باللغة الفرنسية في هذا الموضوع.

• مؤتمر حقوق النساء والفتيات“ يناقش دور المؤسسات

الوطنية في تعزيز حقوق المرأة

المصدر: جريدة اليوم السابع الخميس 23 ذو الحجة 1433 هـ 8 نوفمبر 2012م

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=840832&SecID=286>

كتبت فاطمة شوقي

انتقد الاتحاد الأوروبي بشدة حكومة الوفاق الوطني في اليمن، بسبب انتهاك حقوق الإنسان، معرباً عن قلقه من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، وذلك بعد وجود اعتقالات تعسفية وأوضاع سيئة للسجناء. وأشارت الصحيفة إلى أن انتقاد الاتحاد الأوروبي جاء بعد احتجاجات نظمها نشطاء في اليمن ضد مشروع قانون للعدالة الانتقالية، حيث يرون أن هذا المشروع لا يتفق مع قواعد العدالة الانتقالية الدولية. ويطالب المتظاهرون بوجود قانون جديد يسمح لعائلات الضحايا الأحداث التي جرت في الفترة منذ الاستعمار البريطاني حتى حرب 1994 بالحصول على العدل، من خلال الكشف عن مصير الضحايا والجهة التي تقف وراء اختفاءهم أو قتلهم.



السكان يعانون من قمع الحريات والتصفية العرقية والضرائب

الباهظة والغرامات المالية

المسلمون في (ميانمار) مضطهدون وحقوقهم مسلوقة!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/11/article783208.html>

تقرير - يحيى شراحيلي

في العام الماضي شهدت ميانمار (بورما) في ٣٠ مارس انتقال السلطة إلى النظام المدني بعد نحو ٤٩ عاماً من الحكم العسكري، حيث تولى ثين سين، رئيس الوزراء البورمي السابق، رئاسة البلاد، وتم حل المجلس العسكري الحاكم وقامت حكومة سين بإجراء عدة إصلاحات حظيت بتأييد المجتمع الدولي، حيث شهدت الأشهر الأخيرة إطلاق سراح المئات من السجناء السياسيين، كما تم الإعلان عن اتفاقيات لوقف إطلاق النار مع بعض الجماعات العرقية المسلحة بجانب إضفاء الصبغة الشرعية على النقابات، والإقرار بالحقوق في التظاهر. واعتبر المجتمع الدولي فوز زعيمة المعارضة في ميانمار الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، أونج سان سو كي، بمقعد في البرلمان خلال الانتخابات التشريعية التي جرت مطلع شهر أبريل ٢٠١٢، خطوة هامة على طريق الإصلاحات التي وعد بها القادة في البلاد، والتي تعول عليها العرقيات كثيراً في احتواء أبناء الوطن والمساواة بين جميع أبناء بورما دون تفرقه.

وبسبب سجل حقوق الانسان في ميانمار والانتهاكات التي تتهم بها حكومة يانغون أقرت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات على ميانمار لأول مرة في عام ١٩٩٧ وظلت واشنطن تمدد تلك العقوبات مشيرة إلا أن الأزمة بين الولايات المتحدة وميانمار لم تحل وذلك رداً على قمع المطالبين بالديموقراطية وانتهاكات حقوق الانسان. وتعتزم الولايات المتحدة تخفيف عقوبات حظر الاستثمارات في ميانمار، حيث أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بهذا التصريح خلال لقاء مشترك مع وزير الخارجية الميانماري وونا ماونغ لوين، لكنها حذرت أيضاً من أن القوانين المعنية ستبقى كسياسة تأمين.

وقالت كلينتون إن الولايات المتحدة ستصدر ترخيصاً عاماً للسماح بالاستثمارات الأمريكية في ميانمار، لكنها أكدت أنه سيتم إبقاء القوانين الصادرة بشأن العقوبات من قبل الولايات المتحدة بالإضافة إلى الحصار المفروض على ميانمار، وذلك سعياً من واشنطن للحفاظ على نفوذها ودفع حكومة ميانمار للقيام بإصلاحات ديمقراطية بشكل أكبر، كما عين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ديريك ميتشل كأول سفير أمريكي لدى ميانمار منذ ٢٢ عاماً، بعد الانتخابات البرلمانية التي أقيمت في البلاد في إبريل الماضي.

وتبع واشنطن في العقوبات بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي فقد قرر وزراء الخارجية الأوروبيون خلال اجتماعهم في مايو ٢٠١٢ تعليق العقوبات التي كان الاتحاد الأوروبي قد فرضها ضد ميانمار والتي شملت التجارة والاستثمارات في قطاعات استغلال الغابات وتصنيع الأخشاب، إضافة إلى استخراج المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، كذلك تم إلغاء العقوبات التي كانت مفروضة على أشخاص حالوا دون تحول ميانمار نحو الديمقراطية وكذلك المؤسسات التي كان يديرها عسكريون أو مسؤولون حكوميون والذين تمت مصادرة أموالهم ومنعهم من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك تشجيعاً للإصلاحات التي شهدتها البلاد مؤخراً. ومن جهتها قالت استراليا أنها بصدد رفع العقوبات الاقتصادية عن ميانمار إلا أنها ستبقى حظر السلاح قائماً.

وفيما يتعلق بعلاقاتها مع جارها الصين فإن بكين ويانجون ترتبطان بعلاقات حدودية وتحالفات تاريخية وثيقة، فالصين هي الحليف العسكري الأول للنظام الحاكم في ميانمار وهي أحد أهم حلفاء الصين في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة كما أن ميانمار منفذ الصين إلى المحيط الهندي وأحد أعضاء التحالف الثلاثي ضد الهند والذي يضم أيضاً باكستان. وإلى جانب العلاقات التاريخية والاستراتيجية والعسكرية فإن العلاقات الاقتصادية وثيقة بين البلدين فالصين واحدة من أكبر شركاء يانجون التجاريين كما أن الشركات الصينية تستثمر مليارات الدولارات في ميانمار وخاصة في مجال الطاقة والنفط والغاز الذي أشارت التقديرات إلى وجود احتياطات كبيرة منه في هذا البلد، فيما تسعى روسيا كذلك لتوطيد علاقاتها مع ميانمار وتوسيع التعاون التجاري وخاصة في مجال النفط والغاز.

وتعد بورما أو المسماة رسمياً جمهورية اتحاد ميانمار إحدى أسوأ الدول التي تملك سجلاً سيئاً في مجال حقوق الانسان حسب تصنيف منظمات حقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بسبب القمع المتواصل للحريات والتصفية العرقية ومنع التحول للديموقراطية.

وفي فبراير الماضي قال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار، توماس كوينتانا، إن الإصلاحات الأخيرة في ميانمار كان لها تأثير إيجابي كبير، إلا أنه حذر من أن هناك تحديات كبيرة ما زالت ماثلة ويجب أن تعالج لتعزيز الانتقال إلى الديمقراطية. وكانت الأمم المتحدة قد رحبت بقرار رئيس ميانمار الأخير الذي أصدر عفواً عن عدد كبير من سجناء الرأي، وأقرت بالتدابير الإصلاحية التي اتخذتها السلطات في البلاد بما في ذلك الحوار بين الحكومة وزعيمة المعارضة داو أونغ سان سوتشي.

وفي الجانب الاقتصادي فبالرغم من قلة الموارد والعقوبات المفروضة على البلاد إلا أن ميانمار استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً جيداً وتوسعت تجارتها مع دول شرق وجنوب آسيا واستطاعت أن تحقق تطوراً ملحوظاً في هذا المجال وقامت الحكومة بالاهتمام بالبنية التحتية للبلاد والاهتمام بالموارد الطبيعية والصناعات المحلية والزراعة وصيد الأسماك التي يعتمد عليها الغالبية العظمى من الشعب الميانماري.

وبالرغم من الموارد المحدودة إلا أن الحكومة تنفق ببذخ على بناء المعابد البوذية وتسعى لاستقطاب البوذيين لزيارتها كمعالم سياحية في حين يعاني العديد من سكان هذا البلد من الفقر المدقع.

وميانمار هي إحدى دول جنوب شرق آسيا التي كانت تحت سيطرة حكومة الهند البريطانية وفي الأول من أبريل ١٩٣٧م انفصلت نتيجة لاقتراع بشأن بقائها تحت سيطرة مستعمرة الهند البريطانية أو استقلالها لتكون مستعمرة بريطانية منفصلة، حيث كانت إحدى ولايات الهند البريطانية تتألف من اتحاد عدة ولايات هي بورما أركان وكابا وشان وكاشين وشن. وفي ١٩٤٠م كونت ميليشيا الرفاق الثلاثون جيش الاستقلال البورمي وهو قوة مسلحة معنية بطرد الاحتلال

البريطاني، وقد نال قاداته الرفاق الثلاثون التدريب العسكري في اليابان، وقد عادوا مع الغزو الياباني في ١٩٤١ مما جعل ميانمار بؤرة خطوط المواجهة في الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا واليابان، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء أعادت بريطانيا ضمها كمستعمرة، وقد نالت استقلالها أخيراً عام ١٩٤٨م وانفصلت عن الاستعمار البريطاني. ويختلف سكان بورما من حيث التركيب العرقي واللغوي بسبب تعدد العناصر المكونة للدولة، ويتحدث أغلب سكانها اللغة البورمانية ويطلق على هؤلاء (البورمان) وباقي السكان يتحدثون لغات متعددة، ومن بين الجماعات المتعددة جماعات الأركان، ويعيشون في القسم الجنوبي من مرتفعات، رآخين بورما وجماعات الكاشين وينتشر الإسلام بين هذه الجماعات. وظلت بورما منذ استقلالها يحكمها الجيش الذي تسلم السلطة بانقلاب عسكري في سبتمبر ١٩٦٢م يسيطر على الحكومة مجلس عسكري يُسمى مجلس الدولة للسلام والتنمية، وكان يعرف حتى عام ١٩٩٧م باسم مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، ويتولى رئيس المجلس مسؤوليات رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وقد ألغى الجيش السلطة التشريعية وغيرها من المؤسسات الوطنية الحكومية. وفي عام ١٩٩٠م أجريت انتخابات متعددة الأحزاب، نال فيها الحزب الرئيسي المعارض وهو حزب الرابطة الوطنية للديمقراطية أغلبية المقاعد، غير أن الحكومة العسكرية أوضحت أنها لن تسمح بانتقال السلطة حتى يتم وضع دستور جديد، وبدأت جميع الفعاليات السياسية اجتماعات متواصلة منذ ١٩٩٣م لوضع الدستور الجديد. المسلمون في بورما (ماينمار)

تقدر نسبة المسلمين بحسب الإحصاءات الرسمية ما يقارب ٤٪ من مجموع السكان البالغ ما يقارب 52 مليوناً، وتشير عدة مراجع أن الإسلام دخل عن طريق ولاية أراكان أو راخين كما يسميها البعض في القرن الأول الهجري عن طريق صحابي يدعى وقاص بن مالك رضي الله عنه، فيما تذهب بعض المراجع إلى أن الإسلام وصل إليها عبر أراكان في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد في القرن السابع الميلادي عن طريق التجار العرب، وعملوا في الزراعة في البدء، ثم التجارة واستوطنوا في كثير من البقاع. حتى أصبحت بعد ذلك دولة إسلامية حكمها 48 ملكاً مسلماً على التوالي ما بين عامي 1430-1784م، وكان لهم عملات نقدية تتضمن شعارات إسلامية مثل كلمة التوحيد. ويوجد هناك مساجد يعود تاريخها إلى مئات السنين كمسجد (بدر مقام) في (أكياب) عاصمة (أراكان)، مسجد سندي خان الذي بني منذ 560 عاماً، ومسجد الديوان موسى الذي بُني عام 1258م، ومسجد ولي خان الذي بني في القرن الخامس عشر الميلادي. وتمثل أراكان أو أرخين أكبر تجمع إسلامي، كما يوجد تجمعات أخرى للمسلمين في مدن أخرى منها العاصمة رانجون وسكان أرخين هم (الروهنجيا) الذين يدينون بالإسلام وينحدرون من جذور عربية وفارسية وهندية وتركية، أما لغتهم فخليط من البنغالية والفارسية والعربية، و(الماغو) الذين يدينون بالبوذية، بالإضافة إلى أقليات عرقية متعددة. وقد ضم إقليم أرخين أو أراكان الذي يقع في غرب البلاد ويشترك في حدوده مع بنغلادش من قبل الملك البوذي (بوداباي) عام 1784م الذي قام بضم الإقليم إلى بورما خوفاً من انتشار الإسلام في المنطقة، واستمر البوذيون البورميون في اضطهاد المسلمين ونهب خيراتهم وتشجيع البوذيين الماغ على ذلك طوال فترة تواجدهم. وتشير مراجع إلى أنه في عام 1824م عندما احتلت بريطانيا بورما، وضمتها إلى حكومة الهند البريطانية الاستعمارية ثم مستعمرة مستقلة عن حكومة الهند البريطانية الاستعمارية واجه المسلمون الاستعمار الإنجليزي بقوة مما جعل بريطانيا تخشاهم، فبدأت حملتها للتخلص من نفوذ المسلمين فعمدت على تحريض البوذيين ضد المسلمين، وأمدتهم بالسلاح حتى أوقعوا بالمسلمين مذبحاً عام 1942م فتكوا خلالها بحوالي مائة ألف مسلم في أراكان وظل المسلمين تحت حكم بورما. ويتهم المسلمون ومنظمات حقوقية حكومة يانغون بأنها تساعد على اضطهاد المسلمين ولا تحميهم من أعمال العنف والشغب التي يتعرضون لها حيث يتم إرغام المسلمين على تقديم محمولاتهم وممتلكاتهم إلى الجنود والهيئات التنفيذية والقانونية، ويتهم المسلمون حكومة يانغون أيضاً بإحداث تغييرات ملموسة في التركيبة السكانية لمناطق المسلمين بإدخال البوذيين من غير الساكنين وتسليمهم السلطة في مناطق المسلمين وإنشاء قرى نموذجية في شمال أراكان ذات الأغلبية المسلمة، وتشجيع أسر بوذية للاستيطان في هذه القرى، وحرمان أبناء المسلمين من مواصلة التعليم في الكليات والجامعات، والسفر للخارج، وتقييد حرية التنقل وعدم السفر للخارج والطردهم أو التهجير الجماعي المتكرر خارج البلاد كما حصل في الأعوام عام ١٩٦٢م عقب الانقلاب العسكري الفاشي حيث طرد أكثر من ثلاث مائة ألف مسلم إلى بنغلاديش. وفي عام ١٩٧٨م طرد أكثر من نصف مليون مسلم، في أوضاع قاسية جداً، مات منهم قرابة أربعين ألف من الشيوخ والنساء والأطفال حسب إحصائية وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، توجه العديد منهم إلى دول إسلامية أخرى منها المملكة العربية السعودية.

وفي عام ١٩٨٨م تم طرد أكثر من مائة وخمسين ألف مسلم، بسبب بناء القرى النموذجية للبوذيين في محاولة للتغيير الديموغرافي. وفي عام ١٩٩١م تم طرد قرابة نصف مليون مسلم، وذلك عقب إلغاء نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها المعارضة بأغلبية ساحقة، انتقاماً من المسلمين لأنهم صوتوا لصالح الحزب الوطني الديمقراطي.

ويقول أبناء أركان المسلمون أن الحكومة تقوم بمصادرة أراضي المسلمين وقوارب صيد السمك دون سبب واضح وفرض الضرائب الباهظة على كل شيء، والغرامات المالية، ومنع بيع المحاصيل إلا للعسكر أو من يمثلهم بهدف إبقاء المسلمين فقراء، أو لإجبارهم على ترك البلاد ولا تسمح الحكومة بطباعة الكتب الدينية وإصدار المطبوعات الإسلامية إلا بعد إجازتها من الجهات الحكومية، وتمارس التضييق على بناء المساجد وإقامة الشعائر حيث تنفي الحكومة مواطنيتهم، ويأمل المسلمون في أن تنالهم الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة المجتمع الدولي. وبحسب مراقبون فإن حكومة يانغون اليوم أمام تحد كبير فهي مطالبة في الشروع في إصلاحات حقيقية ملموسة في اتجاه الديمقراطية ومطالبات داخلية من قبل بعض الأقليات بضمان الأمن والاستقرار وعدم التفرقة التي بثها الحكم العسكري ضد الأقليات والحد من العنف الطائفي الذي يمارس ضد أقليات وخاصة المسلمين منهم الذين ظلوا يعانون من التمييز والاضطهاد والتهجير القسري من أراضهم ومصادرة املاكهم.



يمني قتل ابنته لامتلاكها جوال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 1433 هـ - 12 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/net/article/783450>

متابعة - الرياض نت:

وجهت وزيرة حقوق الإنسان اليمنية حورية مشهور، بالتحقيق مع أب متهم بقتل ابنته، في محافظة "إب"، بسبب امتلاكها جوالاً.

ونقلت صحيفة "الرأي" الكويتية عن مصدر في الوزارة، أن أم الفتاة وجهت رسالة لوزيرة حقوق الإنسان تنتهم فيها زوجها بقتل ابنتهما (22 عاماً) بسبب شرائها جوالاً، كما اتهمت ابنتها الأكبر بمشاركة والده في الجريمة. ووفقاً للمصدر فإن الأب يعتقد أن شاباً منح ابنته الجوال حتى يتواصل معها، ولهذا وجب قتلها حتى لا تجلب العار للأسرة.

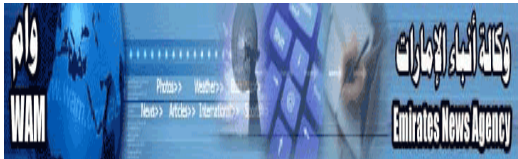
وكان مدير عام البحث الجنائي في محافظة إب قد صرح لجريدة "الجمهورية" اليمنية، بأنه تم ضبط الأب عقب تلقي الإدارة بلاغاً من زوجته وأم ابنته أفادت فيه بأن زوجها أقدم على قتل ابنتهما بالاشتراك مع ابنتهما بعد ربطها ومن ثم دفنها من دون رحمة و رأفة.

الجمعية العامة تنتخب 18 دولة منها الإمارات لتنضم إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 هـ - 13 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/452450>

نيويورك- يو بي أي
انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة 18 دولة منها الإمارات العربية المتحدة، لتنضم إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان لمدة 3 سنوات تبدأ من الأول من كانون الثاني/يناير عام 2013.
وجرى اختيار الدول الـ 18 في اقتراع سري بالجمعية العامة، وهي الإمارات، وكزاخستان، واليابان، وكوريا الجنوبية، وباكستان، والولايات المتحدة، وألمانيا، وإيرلندا، وأستونيا، والجبل الأسود، والغابون، وساحل العاج، وسيراليون، وكينيا، وأثيوبيا، والأرجنتين، والبرازيل، وفنزويلا.
وتنافست 21 دولة على شغل المقاعد الـ 18 في المجلس.



باكستان تفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان الدولي للمرة الثالثة..

المصدر: جريدة وكالة أنباء الإمارات الأربعاء 29 ذو الحجة 1433 هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1290001731485&p=1135099400289&pagename=WAM%2FWamLocAnews%2FW-T-LAN-FullNews>

باكستان/حقوق الإنسان/عضو.
إسلام آباد 13 نوفمبر / وام / أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان لها اليوم أن باكستان فازت بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعد حصولها على 171 صوتا وهي المرة الثالثة التي تنتخب فيها باكستان لعضوية المجلس.
وذكر البيان أن مندوب باكستان الدائم في الأمم المتحدة مسعود خان أشار إلى أن نجاح بلاده في الانتخابات يؤكد على التزامها بحقوق الإنسان وثقة المجتمع الدولي بمساهماتها في هذا المجال مشيرة إلى أن حكومة باكستان والبرلمان الاتحادي والسلطة القضائية اتخذت سلسلة من الخطوات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان اعترافا منها بدور المجلس الدولي الذي يتكون من 47 عضوا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
/سد/



كاريكاتير



المصدر: جريدة الشرق السبوت
10 نوفمبر 2012

المصدر: جريدة الشرق السبوت
10 نوفمبر 2012

[http://www.alsharq.net.s
a/2012/11/10/570456](http://www.alsharq.net.sa/2012/11/10/570456)

خطأ!



الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
السبت 25 1433 هـ - 10
نوفمبر 2012م

[http://www.aleqt.com/2
012/11/07/article_70762
1.html](http://www.aleqt.com/2012/11/07/article_707621.html)



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد
الاحد 26 1433 هـ - 11 نوفمبر
2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/11/article_708533.html

خطأ!

منار

manalysr@gmail.com



Al-Jazirah
الجزيرة
BPA member

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد 26 1433 هـ - 11
نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121111/cartoon.htm>

حق الأطفال النوحين في التعليم والتأهيل!



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 27 1433 هـ - 12
نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/12/article_708866.html



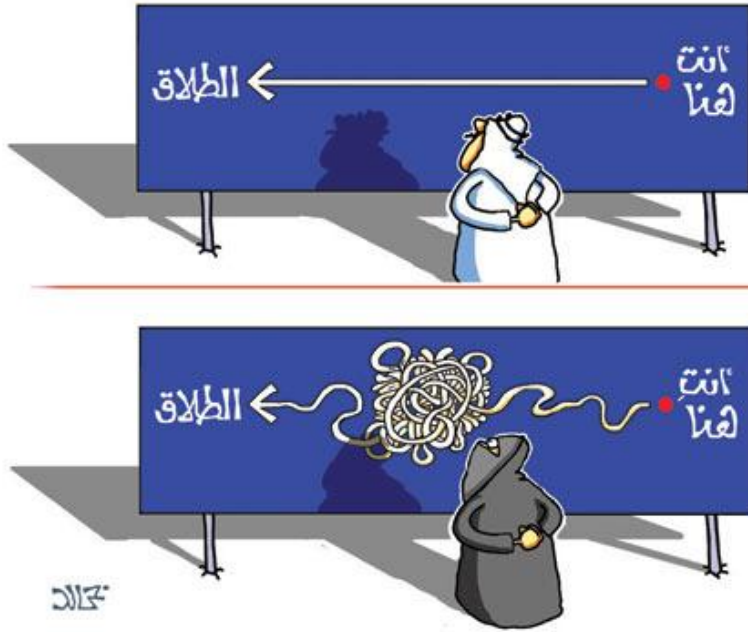
الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 27 1433 هـ - 12
نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/12/article_708789.html

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء 28 ذو الحجة
1433 هـ - 13 نوفمبر
2012م

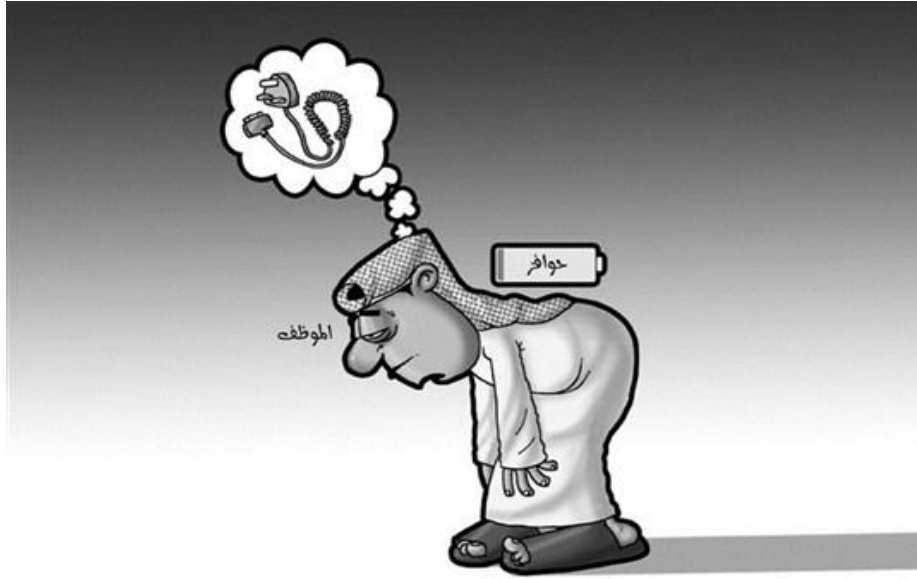
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4138>



المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 28 ذو الحجة
1433 هـ - 13 نوفمبر
2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/13/article783999.html>



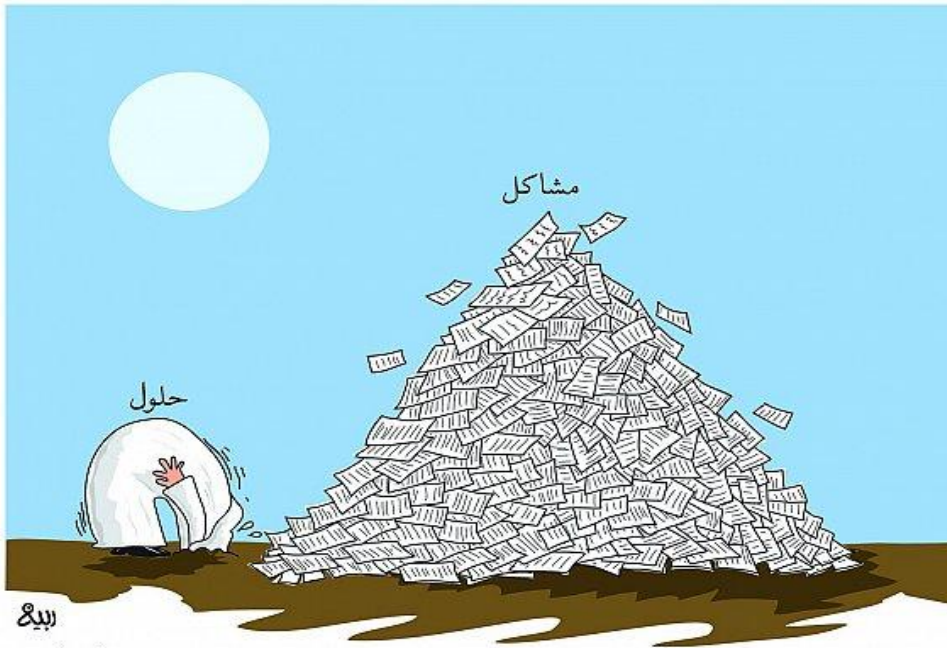


ماهر عاشور
www.maherashour.com

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الأربعاء 29 ذو الحجة 1433
هـ - 14 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/452671>



بدي
www.alriyadh.com

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الأربعاء 29 ذو الحجة
1433 هـ - 14 نوفمبر
2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/14/article784176.html>